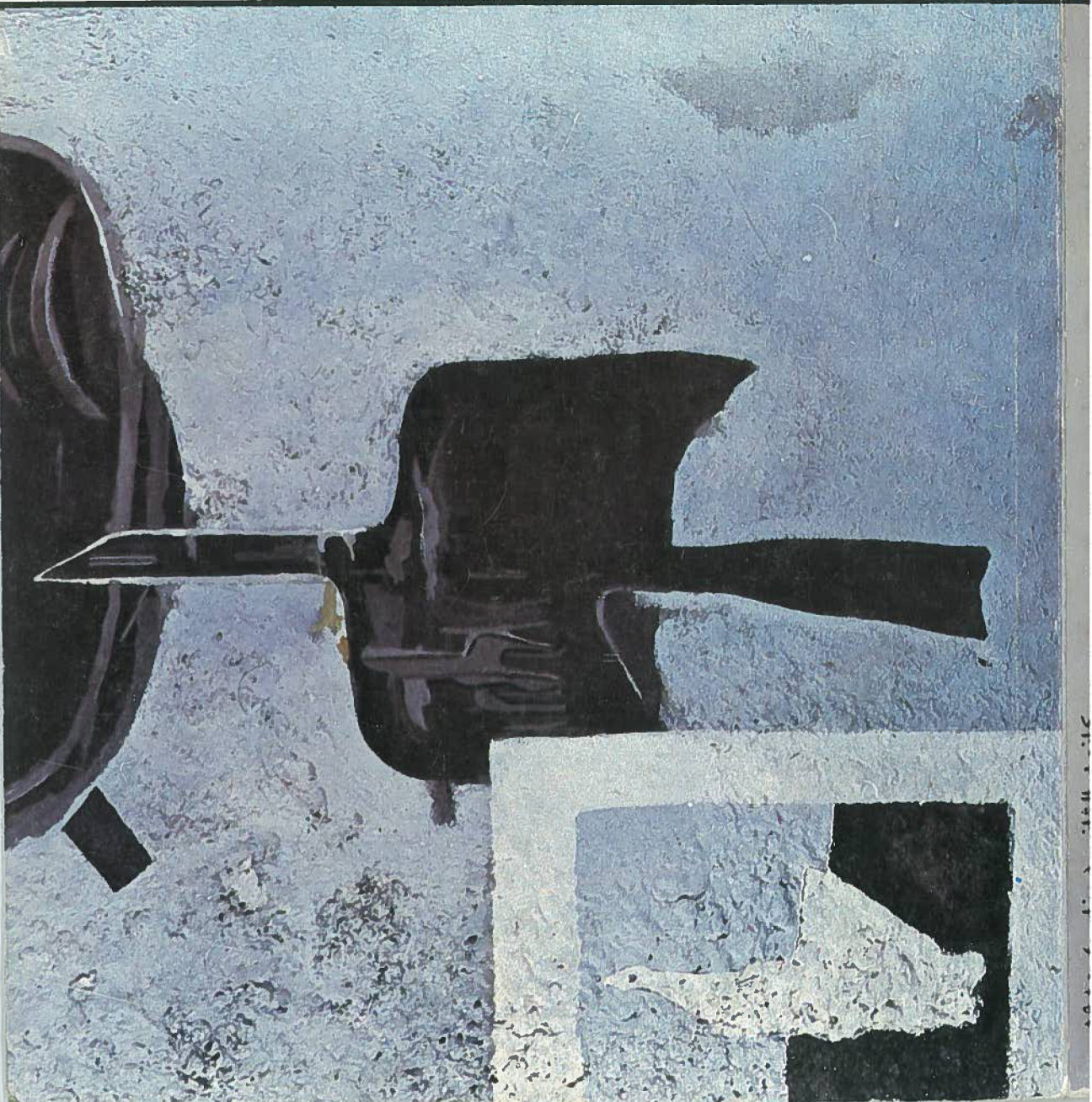


لشؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠

٩٨



شؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠

٩٨

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير
الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

المحتويات

الصفحة

| | |
|---|---------------------|
| رسالة الاخ ياسر عرفات | ٣ |
| في الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة . | |
| ياسر عرفات يتحدث : نظرة شمولية الى الصراع . | [مقابلة] ١٠ |
| وقفه عند الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية . | هاني الحسن ٢٢ |
| مسيرة الكفاح المسلح خلال ١٥ عاما . | الهيثم الأيوبي ٣٤ |
| الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني . | عبد القادر ياسين ٤٨ |
| انجازات سياسية في مسيرة م.ت.ف . | صابر موسى ٥٦ |
| التحالفات والمجابهات ... الثورة الفلسطينية وإدارة الصراع الدولي . | سمير كرم ٦٨ |
| الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية : لا اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . | حنه شاهين ٨٠ |
| تطور الشعر الفلسطيني المقاوم . | يوسف اليوسف ١٠٠ |
| دور العقول الالكترونية والسيرنيتيك في اتخاذ القرار العسكري . | محمد الشاعر ١٢٣ |
| ١ - النشاط الفني الفلسطيني ، اسماعيل شموط . | تقارير ١٣٧ |
| ٢ - اسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني | |

في الاتحاد السوفييتي ، ليانة بدر . ٣ - تقييم جديد
لعلاقات السود واليهود في الولايات المتحدة في إطار
المسألة الفلسطينية ، نصير عروزي . ٤ - ميزان
القوى العسكري بين الدول العربية واسرائيل للعام
٧٨ - ١٩٧٩ ، د. عبد القادر ياسين .

| | |
|--|-----|
| مراجعات | ١٥٨ |
| [ابو إيد] ، فلسطيني بلا هوية ، عيسى الشعيبي . | |
| شهريات | ١٦٤ |
| المقاومة الفلسطينية ، فيصل حوراني . المناطق المحتلة ، محمد عبد الرحمن . اسرائيليات ، مكرم يونس . | |

الغلاف للعالمي براك

المدير العام : صبري جريس * رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني ، (متفرع من السادات) ، رأس بيروت -
لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقا : مرابحات ، بيروت .
الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار
العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل . ل . في جميع الدول غير العربية .

رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، في الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الاقتحام الثوري

أيها الاخوة المجاهدون ، يا رفاق السلاح
أيها الشعب المتابر المكافح
يا جماهير امتنا العربية المكافحة ،

لقد دخل العام الخامس عشر لثورتنا المظفرة سجل التاريخ من بابه الواسع العريض .
لقد دخل عام الجمر والنار ، عام النور والامل ، سجل التاريخ بأحرف من نور ونار .

أليس هو عام انتصار الثورة الايرانية المؤمنة بقيادة الامام الخميني ؟ اليس هو العام
الذي صمدت فيه ثورتنا الفلسطينية امام اشرس حرب استنزاف استمرت اكثر من سبعة
اشهر ، ولا تزال بقايا جمرها متقدة حتى الآن في الجنوب اللبناني . تلك الحرب التي استخدم
فيها العدو أحدث الاسلحة الامريكية ، بما فيها المحرمة دوليا ، ضد الشعبين اللبناني
والفلسطيني ؟

أليس هذا هو العام الذي انفجرت فيه قنبلة الشعب الفلسطيني الزمنية في ارضنا
المحتلة ، في الوقت الذي كان ثالثوث كامب ديفيد يمني نفسه ، ويرسم لتمرير مؤامرة الحكم
الذاتي ، فكان هذا الانفجار اروع رد وابلغ جواب ثوري على المؤامرة والمتأميرين ؟ اليس هو عام
محاصرة اطراف كامب ديفيد ، ومؤامرة كامب ديفيد ، عربيا واسلاميا وافريقيا ، ومن خلال
دول عدم الانحياز ، واخيرا الامم المتحدة عبر قرارها بادانة هذه المعاهدة المشؤومة وملاحقتها ؟

أليس هذا هو عام الانتصارات الدبلوماسية الرائعة وفي الجدار الاوروبي المنيع الذي ظل
حكرا على الصهيونية و « اسرائيل » دون أصحاب الحق والثوار والاحرار لترتكع كما شاءت
وحسبما تراءى لها ؟

أليس هو عام فراق الاحبة من الشهداء الابرار بداية ونهاية وعلى طول اشهره وايامه ؟
أليس هو عام التلاحم اللبناني الفلسطيني ، الاسطورة والنموذج الثوريان الاصيلان

اللذان تحطمت عليهما مؤامرات ووسائل هدفها تركيع الثورة والثوار ، وضرب الثورة والاحرار من الشعبين اللبناني والفلسطيني ؟

هل هذا هو كل ما مر بعام الجمر والنار عام الثورة والامل ؟ بالطبع لا ، فجمره كان كثيرا ونيرانه متسعة ، ولكنها عجاله باحداثها الجسام ازدانت بها ابهاؤه وممراته ، ولتسجل في اسفار التاريخ شامخة قوية ، وليتوج بها هامات الثوار في ثورتنا المباركة ، لانها اكاليل الفخر والعزة وسمات الرجولة والصلابة ، وصفات العنقوان والكبرياء لشعبنا امام ضخامة التحديات .

انها مشاعل تكتب لهذه الثورة المباركة سجلها الثوري بأحرف من نور ونار ، تاركة على جباه الزمن اخايد عميقة للدلالة على عظمتها واصالتها ، ولتؤكد على انتمائها الحضاري كجزء حي نشيط وفاعل في حجم امتنا العربية ، بل وفي مسيرة الاحرار والشرفاء والثوار في العالم اجمع .

ايها الاخوة رفاق الدرب الطويل ،
يا شعبنا الصامد .
يا جماهير شعبنا المعطاءة البطلة ،

اليوم ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة عشرة من انطلاقة ثورتنا المسلحة لندخل عامنا السادس عشر ، تلك الانطلاقة التي انتصبت من وسط سكون طال وامتد بعد كارثة سنة ١٩٤٨ ، حتى تهيا للكثيرين ، اعداء واصدقاء ، انه سيكون الموت ، فاذا بهذه الرصاصه الاولى المباركة تنطلق لتمزق السكون الذي فرض علينا ، والذي لم يكن سوى السكون الذي سبق العاصفة .

حقا لقد كانت ثورة الفتح في الفاتح من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٥ هي التي حددت ، بما هو اكثر من البلاغة ، وبما هو اهم من كل الجمل الثورية اللفظية والمنمقة . بانها ثورة شعبنا التي طال انتظارها لتخرج من رحم الشعب بطولات واساطير وملاحم ، احدثت تغييرا جوهريا في مجرى الصراع في منطقتنا كلها . واثبتت قوة الشعوب ، عندما تؤمن بالهدف ، وتتخذ الثورة مشعلا وهاديا ، ولتؤرخ بكل الفخر والاعتزاز مفاهيمها الثورية الجديدة ، واحداثها الجسام المتتالية ، التي صمدت وتصدت للمعادلات التي حاولت الامبريالية العالمية والصهيونية العنصرية ان تفرضها على امتنا ومنطقتنا ، لتبقى اسيرة لمنطقها الاستعماري ، ولتظل تحت هيمنتها الامبريالية . ولكن الجماهير بصدقها ووعيتها وبالثوار الثوار ، واولئك الشهداء الابطال الذين قدموا ارواحهم رخيصة في سبيل الهدف ، وفداء للمبادئ والمثل ، والذين سيبقى عطاؤهم مشاعل على الدرب الطويل . هذا هو الزخم الثوري الذي واجه شعبنا به التيه ، وسنواته العجاف ، والاحتلال وقساوته وممراته ، فأحيا في امتنا الامل وبعث في الوجدان الرجاء .

فهذا هو الشعب المعطاء البطل ، الخزان الذي لا ينضب ملاحم واساطير ، مصدر الالهام والعطاء الثوري الصحيح ، والنموذج الباسل لارادة الجماهير وللشعوب التي لا تقهر ولا تلتين ،

مهما كانت المصاعب ، ومهما كانت الخطوب ، ومهما تعددت المؤامرات ، ومهما أكثر الاعداء .
ومن هنا كانت الثورة التي تصنع المعجزة تلو المعجزة ، والملحمة اثر الملحمة ، بهؤلاء
الشهداء الابرار الذين تحولت دماؤهم الى شلالات من الدماء الزكية المباركة ، ومن عذابات من
هم في السجن الكبير من شعبنا تحت الاحتلال والامهم ، الى معاناة وشقاء من هم في السجن
الصغيرة في زنازين الاحتلال .

ومن الحرمان والنفي والتشريد ، ومن المتاعب اليومية لشعبنا في التيه بعيدا عن الوطن
الحبيب ، الى ضراوة النضال وقسوة الظروف للثوار والمقاتلين في اصعب الحالات واعتى
المواجهات ، كل هذه الملاحم والعذابات والالام والمعاناة والمصاعب والحن ، التي تنصره
جميعها في بوتقة الثورة لتصنع النسيج العظيم للثورة العظيمة وللشعب العظيم في جهاده
الاصفر والاكبر .

ايها الاخوة رفاق الدرب
يا شعبنا الصامد البطل ،

تدخل ثورتنا عامها السادس عشر مختالة بالابطال فيها وبالثوار منها ، مزهوة بشعبها ،
عزيزة برفاق الدرب من اخواننا الابطال من الشعب اللبناني الاصيل الذين تقاسمنا وايامهم
الضراء قبل السراء ، والمعاناة والصعاب ضد اخطر حلقات المؤامرة على امتنا العربية . ونحن
نقف اليوم وايامهم ندافع ونقاتل ونجاهد ، ليس دفاعا عن انفسنا ، وليس دفاعا عن شعب
فلسطين ، وليس دفاعا عن شعب لبنان فحسب ، ولكن في الخندق والرباط الاماميين لامتنا ،
وفي المواجهة المتقدمة للجماهير العربية دفاعا عن عزتها وكرامتها ، عن وجودها وحضارتها
ومستقبلها ، وذودا عن كل ما هو حر ديمقراطي وشريف في هذه المنطقة .

فالشعوب الشعوب هي الثورة ، والثوار الثوار هم الحياة والانبعث الجديد لهذه الامة .

هؤلاء الثوار والمقاتلون المتدفقون حيوية وعنفوانا ، الذين يغمر صدورهم الايمان الكبير
وحتمية الانتصار لقهر سنوات التيه والمنفى والاحتلال ، انهم الجيل الجديد ، جيل الثورة ،
الجيل الذي شاعت اقداره - وما اعظمها واورعها من اقدار - لتكون شاهدة على ان هذا الجيل
هو جيل الامل ، جيل النصر لانه جيل الثورة العارمة ، ثورة الشعب المسلحة ، هذه الثورة غير
الخاضعة ولا التابعة ولا الموجهة الا من ارادة شعبها وجماهيرها المناضلة .

يا جماهير شعبنا المناضل
يا جماهير امتنا العربية
يا رفاق الدرب الثوري الطويل ،

ان علينا ان نعي ، بالعمق المطلوب ، حقيقة العدو الذي نحارب ، ونوعية حلفائه الذين
نتصدى لهم ، وان نتذكر جميع الظروف الموضوعية التي تحيط بثورتنا الشامخة الصلبة
لتجعلها فريدة من نوعها بين الثورات المعاصرة ، ولتعطي البرهان الساطع على قيمة المعاني
السياسية في اهدافها التي تقاوم دونها ، وما حددته هذه الاهداف من مضامين ثورية في مواجهة
التحديات الخطرة التي تخوض غمارها .

علينا ان نعي اننا نخوض حربا ضروسا امام اشرس التحالفات الاستعمارية في العالم ، وما يمتلكه هذا التحالف الصهيوني الاستعماري الامبريالي برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ، من احدث وخطر وسائل القمع والارهاب والابادة ، بل واكثرها جبروتا ووحشية .

وبالرغم من كل هذا ، وقف شعبنا داخل ارضنا المحتلة هذا الموقف الثوري الرائع ، وتصدى لمهزلة الحكم الذاتي ومؤامرة ثالث كامب ديفيد . وسيظل شعبنا البطل يتصدى لكل المحاولات والاشكال التي يمكن ان تفرزها هذه الصيغ ، وسميزقها جميعها كما مزق مؤامرة ثالث كامب ديفيد بارادته وتصميمه .

وهنا تأتي روعة الصمود الاسطوري وتحقيق الانتصارات تلو الانتصارات ، واهمها الحفاظ على الوجود الثوري في مواجهة هذه المؤامرات والمواجهات الصعبة الشرسة والتي تخرج منها ثورتنا اكثر قوة كل يوم وبعد كل تحد ، اكثر قوة عسكريا وسياسيا وثوريا وتنظيما .

ومن هنا يا اخوتي تأتي اهمية الحفاظ على ثورتنا امام ضخامة التحديات ، وامام هذا العدو وبأسه . لان هذا في حد ذاته مهمة اساسية ضمن المهمة الاستراتيجية العليا ، وهي الحفاظ على الهدف ، وايصال شعبنا لهذا الهدف الذي علينا ان نقدم في سبيله كل مرتخص وغال ، وان نفتديه بالهيج والارواح . فالثورة في هذا الخضم من الصراع هي الشعب ، والشعب هو الثورة ، والنصر هو الهدف .

ومن هنا كان علينا ، ونحن نقتحم الصعاب ونصنع المستحيل في هذه الظروف القاسية ، ان نجعل من اعوام الثمانينات القادمة اعواما فلسطينية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان ومضامين واشكال ونتائج . وان هذه الثورة تعمل وتصنع الهدف الذي تفرضه بدمائها وشهادتها وبجهادها ونضالها .

وليكن مفهوما للقصاي والداني ، انطلاقا من ذلك ، ان لا سلام ولا استقرار ولا امن ولا حلول في هذه المنطقة الا من خلال السلام الفلسطيني ، سلام الثوار في الثورة الفلسطينية - ولا اقول الثوار الفلسطينيين - فهذه الثورة واحة لكل ثوار امتنا العربية ، بل هي واحة لكل ثوار واحرار العالم .

ليكن مفهوما ان لا سلام ولا استقرار الا من خلال ارادة الشعب الفلسطيني والثوار في الثورة الفلسطينية . سلام الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . سلام بولتنا المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني . سلام امتنا العربية وارادتها ، لان هذا السلام الفلسطيني والعربي مترابط في جذوره وماضيه ومستقبله ، لانه يشكل الترابط الحقيقي للمصالح الحيوية والتاريخية لامتنا العربية ، وباعتبار قضية فلسطين المحور المركزي لنضال امتنا العربية امام مجمل التحديات الحضارية التي تواجهها امتنا وهي تعيش اليوم مخاض بزوغ الفجر الجديد ، والميلاد الجديد ، للامة العظيمة بكل محتواها الحضاري وعلى كافة المستويات والاصعدة السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والفكرية ، هذه المصالح التي تلتحم التحاما مصيريا بكل استراتيجيات هذه المنطقة .

وهنا يأتي المعنى العام لهذا الالتحام والترابط ما بين امتنا العربية وثورة الشعب الايراني المسلم المؤمن بقيادة الامام الخميني ، ومع كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في منطقتنا وما يحيط بها ، لتشكل قوة فعالة في خضم المواجهات الحتمية والمصرية ضد الامبريالية والصهيونية والاستعمار ، ضد الاحتكارات الدولية ومنطق النهب والسلب لخيرات هذه المنطقة ومحاولات ربطها وتقييدها بحلقاتها الجهنمية كتتابع في كياناتها الاقتصادية ، تمتص منها كيفما وحسبما تشاء ، دون رقيب او حسيب .

بل ان قرار التلاحم يجب ان يمتد ويمتد ، ليشمل جميع الاصدقاء والشرفاء والاحرار والمدافعين عن حريتهم ، والمستضعفين في الارض ، وخاصة حركات التحرير في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وفي كل بقعة يخيم عليها استعباد او استعمار او ظلم او قهر .

كما ان حتمية المواجهة التي تنطلق من حقيقة الصراع الدائر الآن في منطقتنا يجب ان تنطلق من مبدأ الفرز الاستراتيجي للاصدقاء والاعداء ، من هم اعداؤنا ومن هم اصدقاؤنا ، ويتحتم علينا ازاء ذلك تعزيز معسكر الاصدقاء والطفاء من الدول الاسلامية ، والافريقية ، ودول عدم الانحياز ، والدول الاشتراكية ، والدول الصديقة ، حتى نتمكن من فرض ارادة شعوبنا امام معسكر الاعداء مصاصي نماء الشعوب ومحتكري ارزاقها ، عبر التصعيد الثوري ، وليس بالتنازلات المهينة ، وليس بتقديم مياه النيل للعدو الصهيوني ، وليس برشوة امريكا ببعض براميل من البترول او استجداء الامبريالية العالمية ببعض الاتفاقيات المنذلة والمهينة لشعوبنا ، أو التنطع لمعاداة الشعب الفلسطيني وثورته ، خدمة للامبريالية والصهيونية ، وكسبا لرضاها .

هذه هي القاعدة الاساسية في مجرى الصراع الخطير الذي يرسم صورة منطقتنا لعدة اجيال مقبلة ، وليفرض ارادة شعوبنا التي ستنتصر حتما في هذا الصراع في مرحلته الخطيرة والصعبة ، بعد خروج مصر مؤقتا بتقلها ووزنها من دائرة هذا الصراع الحضاري على يد السادات ، لتصبح في خندق واحد مع العدو الصهيوني ، فيتركز الجهد ويزداد الثقل ، كل الثقل ، علينا وعلى اخواتنا في الجبهة الشمالية الشرقية ، عبر خطوط المواجهات الساخنة والخطيرة والمتفجرة .

يا شعبنا المناضل البطل .

يا اخوتي رفاق المسيرة الصعبة ،

دربنا قاس وطويل ، ونحن في هذا نعرف بكامل وعينا الثوري ، وبحس المناضل ، كم هذا الدرب خطير وكم اعداؤنا فيه كثر ، لاننا نفهم ونعي ان ثورتنا هي المنطلق الاساسي لاحداث تغييرات في المفاهيم في مجمل الوضع في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط ، لانها لب الصراع ومحور التصادم مع هذا العدو الامبريالي الاستعماري المتربص بنا .

اننا نعتمد في هذه المعركة على رصيد لا ينفد ولا ينضب ، انه رصيد شعبنا داخل وخارج الارض المحتلة ، هذا الشعب الذي صمم على المضي في طريقه حتى تحقيق الانتصار ، حاملا معه وفي جعبته رصيد خمسة عشر عاما من كفاحنا المسلح لثورة الفاتح من يناير (كانون

الثاني) ، ومختزنا رصيد ستين عاما من جهاده منذ وعد بلفور المشؤوم . هذا الشعب الذي يصنع الملاحم والاساطير داخل ارضنا المحتلة ، باطفاله ، وبنسائه ، برجاله ، بكوادره ، برموزه البطلة ، بتحدي الارهاب والقمع والاحتلال الاسرائيلي بعزيمة لا تكل ، وارادة لا تلين : عزيمة الثوار و ارادة الاحرار ، صانعا مع جحافل شعبنا في التيه والمنفى المقاتل الثائر اهزوجة متناسقة نسيج وحدها في الايثار في العطاء ، والتضحية ، وفي الفداء في الثورة ، وفي الملحمة الثورية المستمرة الجبارة .

الا بوركت يا شعبنا يا شعب العطاء والبذل .

الا بوركت يا شعبنا شعب التضحية والفداء .

الا بوركت السواعد المقاتلة المرابطة في خنادق الجهاد .

ايها الاخوة يا رفاق الدرب الطويل .

يا جماهير شعبنا المثابرة ،

اننا في هذا المعترك ، وفي هذا الاتون ، لا نقاتل من اجل القتال ، ولكن من اجل النصر وفي اتجاه الهدف « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم » صدق الله العظيم .

ولكننا في ثورتنا نجاهد ونناضل ونقاتل من اجل مستقبل اطفالنا واولادنا ، من أجل مستقبل شعبنا ومصيره ووجوده . لذلك فاننا نقاتل من اجل السلام العادل ومن اجل حياة العزة والكرامة ، وليس من اجل اي سلام ولا اية حياة . اننا نناضل من اجل السلام العادل على ارض السلام ، ارض فلسطين ، ونرفض الاستسلام الذي يحاولون فرضه على شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية . ونحن في نضالنا لسنا ضد اليهود ، ولكننا ضد الصهيونية التي تضلل وتستغل حتى اليهود انفسهم . نحن ضد الحركة الصهيونية والقيادات العسكرية الاسرائيلية التي تقود اليهود الى طريق الهاوية . هذه الحركة وتلك القيادات التي لم تقدم لهم الا النزيف الدموي الدائم ، والاستمرار في خوض الحروب واستخدامهم كقطع ووقود للاطماع الامبريالية والاحتكارات العالمية التي تريدهم دائما ادوات لرأس الجسر للاستعمار في منطقتنا ، وادوات طيبة في اياديهم ، ولتنفيذ مآربهم وخدمة لمخططاتهم كشرطي وكلب وحراسة في هذه المنطقة ... لذلك ، ومن خلال المفهوم الانساني والحضاري لثورتنا ، فاننا نفهم ان السلام العادل في فلسطيننا هو السلام الفلسطيني الذي يشمل في تطلعاته اليهود الذين يعيشون في فلسطين ، ويقبلون العيش معنا دون تمييز او عنصرية ، بل بمساواة وعدل و اخاء مسلمين ومسيحيين ويهود على ارض فلسطين ، أرض السلام .

وانني اقول لهم ان هذا الحلم الصهيوني لن ينفعهم ، لانه ليس الا كابوسا حاقدا لا يرى سوى القتل والدمار لهذه المنطقة ، لاشباع غريزة مجنونة مبنية على الاستعلاء والتمييز العنصري البغيض .

يا جماهير شعبنا العظيم

يا رفاق الدرب رفاق السلاح ،

كم هي الطريق شاقة وطويلة ، صعبة ومريرة ، ولكن لا يطالها الا الابطال والصناديد ... انتم يا من امتلأت قلوبكم بالايمان فكتبتم تاريخ فلسطين بدماء المهج وبارواح الشهداء ، وسطرتموها في سجل الخالدين ، وحفرتموها على صفحات الزمن نورا وضياء ببطولاتكم ، بتضحياتكم ، بعبائكم ، بثورة عملاقة هويتها البندقية ومدادها الدم الزكي ، ودرعها الشعب الوفي الامين .

فهذا كان تاريخ فلسطين وسيبقى ، تاريخ البطولات والشهداء ، تاريخ الارض المجبولة بالدم الطاهر الزكي .

فمزيدا من الالتصاق بهذه البندقية ، فهي صانعة كل هذه الانتصارات ... وعبر فوهتها تحول شعبكم من لاجيء الى ثائر ... من كميات وارقام مكدسة في سجلات الاحسان والصدقات في وكالات الاغاثة والاعانة الى طوابير في دروب الثوار والاحرار والمجاهدين .

مزيدا من الالتصاق بهذا الشعب قولاً وعملاً ، فعلاً وممارسة ، فلا ثورة بلا شعب ، ولا ثوار خارج اطار الجماهير واحتضانها .

ومزيدا من وحدتنا الوطنية في بوتقة واحدة . شعب متماسك متحد ملتحم بثورته داخل ارضنا المحتلة وخارجها . شعب متلاحم صلب بمنظماته الجماهيرية وتنظيماته المسلحة ... بكفاءاته ، بكوادره ، بمناضليه ، بمقاتليه ، بمجاهديه ، باطفاله ، بنسائه ، برجاله ، بشبيبه وشبانه ، صفا واحدا كالبنيان المرصوص ، قوة متماسكة بعيدا عن الوصاية والتبعية ، بعيدا عن الاحتواء والابتزاز - تشكل في مجموعها وحدة قوية متينة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية ، الناطقة باسمنا جميعا ، الممتلة لكياننا الوطني على درب التحرير والعودة بمشاعل الانتصار الحتمي على ارض فلسطين ، ارض فلسطين الوطن ... ارض فلسطين السلام ... ارض فلسطين المحبة ... ارض فلسطين الثورة ... ارض فلسطين الثوار ... ارض فلسطين الدولة المستقلة لشعبنا المجاهد الحر ... وليكن عامنا السادس عشر ، ونحن ندخل اعقاب الثمانينات الفلسطينية بكل الكبرياء المتجمع في امتنا العربية ، بكل الايمان الذي تزخر به قلوبنا ... بكل المثل السامية التي نؤمن بها ، ليكون هذا العام عام الاقتحام الثوري على طريق الهدف الكبير ، عام التغيير في هذه المنطقة وفي هذا الوطن العربي الكبير لنتقدم جميعنا باتجاه فلسطين .

لقد اقتحمنا المستحيل معا يوم اعدنا شعبنا المشرذ الى الخارطة السياسية في المنطقة ، ليصبح الرقم الاساسي والصعب في معادلة الشرق الاوسط .

والآن سنقتحم المستحيل الثاني ، ونقف امام التحدي المصري باتجاه الهدف على طريق فلسطين الى القدس ، لنرفع عليها راياتنا عالية خفاقة ، على مآذنها وابراجها .

وعاشت فلسطين حرة عربية .

المجد والخلود لشهدائنا الابرار .

وانها لثورة حتى النصر .

اخوكم

ابو عمار

بايع عرفات يتحدث نظرة شمولية الى الصراع

□ بعد ١٥ عاماً من الثورة ، أين فتح من هدفها ؟

● هدف فتح تحرير فلسطين ، ونحن قريبون من تحقيق الهدف ، ونقترب منه كل يوم ، وقد دربنا الاشبال ، فهم جيل النصر الذي سيصل الى البحر .

ثورتنا ليست نزهة وليست ثورة عادية ، ولهذا قاتلت وتقاتل على جميع الجبهات في الشرق الأوسط ، لأنها حركة تاريخية للرد على التحدي الاستعماري ، من معاهدة سايكس - بيكو التي لا نعترف بها ، الى وعد بلفور الى قيام الكيان العنصري الصهيوني في فلسطين ، إلى معاهدة أنور السادات للاعتراف بتكريس نتائج الغزوة الاستعمارية والصهيونية . إن ثورتنا هي الرد القومي والحضاري على الموجة الاستعمارية الجديدة ، وهذه الثورة تشكل استمراراً تاريخياً للرد العربي والاسلامي على حملات الفرنجة لاستيطان المشرق العربي . ولقد نجح أجداننا بقيادة صلاح الدين في رد الفرنجة ودهرهم وتطهير بلادنا العربية منهم ، والثورة الفلسطينية تحمل الراية نفسها ، وتكفي نظرة الى العمق العربي لنرى اهتزاز الأرض العربية طولاً وعرضاً لسد الثغرات وقطع الاختراقات وصولاً إلى الدرع العربي الذي تحمله ثورتنا ويسقيه دم شعبنا الفلسطيني في ممر الماراثون .

□ أخ أبو عمار ، في هذا الاتجاه التاريخي ماذا حققت الثورة ؟

● إننا كطليعة للأمة العربية ، نقاتل منذ ١٥ عاماً وبلا توقف القاعدة الصهيونية في وطننا فلسطين ، باعتبارها القاعدة الرئيسية للغزو الاستعماري الصهيوني ورأس جسر للامبريالية العالمية . ويكفي أن ينظر المرء الى هذه المسيرة لحظة انطلاقها ، ويرى ما وصلت إليه الآن من مكانة عالمية . كانوا حفنة من الرجال المؤمنين في مطلع عام ١٩٦٥ ، واليوم شعب مسلح ومقاتل ، يأخذ مكانه الطبيعي ودوره التاريخي في مقدمة أمتة العربية . إنه رأس

الرمح الضارب في أمتنا العربية ، وهذه الثورة تأخذ مكانها اللائق بكفاحها في جميع المنتديات الدولية . فنحن على أوثق صلة وأعمق صداقة مع أصدقائنا في المنظومة الاشتراكية ، وثورتنا تلعب دورا قيادياً في مجموعة دول عدم الانحياز ، ولها احترامها عند إخواننا الأفارقة ، ولها دورها المتقدم في عمقها الاسلامي .

وتسألني عما أنجزناه لتحرير فلسطين ، وأنا أقول أننا نوفر شروط التحرير وأداته في ثورة شعبية يرتبط بانتصارها مستقبل الشرق الأوسط كله . وتجري هذه العملية الثورية بمسالكها الصعبة ودروبها المغومة مركزة على قاعدة من اللبنة الثورية الصلبة التي يحركها عذاب شعب مشرد ، وتاريخ أمة عريض لم يكتب بعد .

إنطلاقاً من هذا كله أقول أن الثورة قد قاربت المسير الى الهدف ، وأصبح الهدف تحت مرمى النظر وفي مرمى مدافع الثورة ، ومن هنا نقول : يرونها بعيدة ، ونراها قريبة وانا لصادقون .

□ أخ أبو عمار ، شعبنا المشرد كان قميص عثمان عند مواليد سايكس - بيكو ، فهل خلصته فتح من الاتجار بقضيته ؟

● تدخل الثورة عامها السادس عشر ، لتشكل في هذا الأتون العربي الكبير ، المحور الأساسي في خطة النضال . ويوم انطلقت كان شعبنا كما عددياً مهماً في سجلات وكالة الغوث الدولية ، واليوم ، شعبنا طواير مسلحة ، وثورة شعبنا هي اليوم محور النضال العربي وطليعته الصدامية . ومن هذا الموقع تطل الثورة اطلالتها الراسخة على آفاق العالم بأعدائه وبأصدقائه . وأنكر أنني كنت وأخوكم أبو جهاد في بكين في عام ١٩٦٤ نشرح للمسؤولين هناك خطتنا لتفجير الثورة ، فقالوا لنا إن ثورتكم مستحيلة ، فظروف الثورة غير موجودة ، وشرحوا لنا هذه الظروف والشروط ، وقد قلنا لهم إن ظاهر المنطقة غير قلبها ، فقلبها معنا ، وغادرننا بكين وبعد عام فجرنا الثورة .
وتوقف الأخ أبو عمار قليلاً قبل أن يروي لنا قصة لقائه مع الجنرال جياب في عام ١٩٧٠ :

في عام ١٩٧٠ زرت هانوي وقابلت الجنرال جياب وقلت له حسب ما أذكر : إنني فخور عندما أقابل قائد أعظم ثورة شعبية . وقبل أن أكمل قاطعني الجنرال جياب بقوله : أنتم أصعب ثورة ، فلا تنسوا أنكم في أغنى مناطق البترول في العالم ، والامبرياليون سيحاصرونكم لتقاتلوا في جزيرة معزولة ، ليقضوا عليكم ...

□ وما رأيك في تنبوءات الجنرال جياب ؟

لا أسميها تنبوءات ، أنها نصيحة من قائد ثوري صديق لنا . ولو لم يكن الوليد الثوري الذي نبت في رحم هذه الأمة يملك عوامل النجاح وقوة البقاء كاملة ، لما استطاع أن يتغلب على كل ما صادفه في الأتون المتهب الذي أحاط به ولف الثورة كلها ، وبمعنى آخر ، إن المرتكزات التي قامت عليها الثورة كانت من الأصالة ومن القوة ومن المنعة ، ومن خلال تضحيات الأبطال الذين كانوا على استعداد للبقاء دائماً من دمهم ، حتى أصبحت الثورة المستحيلة والصعبة هي حقيقة شعبنا وحقيقة المنطقة العربية ومستقبلها .

□ في حديثك تلازم كامل بين النضال لتحقيق الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني والنضال لتحقيق الهوية القومية للشعب العربي ...

● في الحقيقة هاتان القضيتان متلازمتان في الواقع ، ونحن لا نستطيع أن نقول أن الثورة الفلسطينية قد حققت الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ، دون أن يصب هذا في النضال التاريخي لتحقيق الهوية القومية لأمتنا العربية التي نحن جزء لا يتجزأ منها . وأنكر كما أقوله دائما : إن الثورة الفلسطينية هي الهوية النضالية للأمة العربية . « انها ثورة فلسطينية الوجه عربية العمق والامتداد ، عالمية الجذور والأبعاد ، تقدمية الوجه والمسيرة » .

وان نظرة سريعة لما استطاعت الثورة ، بقيادة فتح ، أن تحدثه في مجمل الأوضاع العربية قبل وبعد هزيمة ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا ، توضح لنا كم كان البعد القومي شفافاً وأصيلاً في هذه المسيرة الثورية . فعندما وقعت هزيمة حزيران ، لم يبق في خطوط القتال غير هذا الفارس الفلسطيني الذي لم يترجل حتى الآن . وفي أوج نشوة العدو الاسرائيلي بخمرة النصر السهل الذي أحرزه على الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ ، وقعت معجزة الانتصار في معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ ، فاذا بها أول هزيمة تصيب قوات العدو منذ تأسست دولته وأول انتصار لأمتنا العربية ، انتصار صنعه وأحرزه الثائر في هذه الثورة المباركة .

ومن معركة الكرامة التي استمرت ١٥ ساعة إلى حرب الاستنزاف المستمرة حتى الآن ، مروراً بحرب الـ ٨ أيام وبالذور الفلسطيني في حرب تشرين ، وبالمقاومة المشتعلة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، والتي أسميها بالقبلة الزمنية الفلسطينية التي تواصل تفجيراتها الرائعة داخل أرضنا المحتلة منذ الاحتلال وحتى يومنا هذا .

ألا يصب هذا النضال كله في تأكيد الهوية القومية وابرازها بوجهها المناضل لا بوجهها المساوم ؟ إن الثورة الفلسطينية التي تشكل المحور الصدامي الدائم في خط الماراتون ، انما تدافع عن وجود الأمة ، بنفس القدر الذي تحقق فيه الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ، إنهما قضيتان متلازمتان ، ولا مجال للفصل بينهما في أرض المعركة .

وهل ترون هذا العدد الكبير من أحرار أمتنا العربية ، الذين ينضون تحت راية الثورة ، ويدفعون معنا الغرم قبل الغنم ؟ وبهذا كله ، فالثورة الفلسطينية هي الهوية النضالية للأمة العربية ، الفريدة في تكوينها وتزواجها . ولعل هذا التزاوج اللبناني - الفلسطيني الذي عمدته الدماء ، هو الصورة المشرقة لمستقبل أمتنا العربية في أتون الكفاح المشترك ضد الغزوة الصهيونية - الامبريالية وقاعدتها الرئيسية « اسرائيل » .

□ هل يمكن القول إن هذا الدور التاريخي للثورة يفسر كثرة أعدائها وأصدقائها في الوقت ذاته ؟

● كثرة الأعداء وكذلك كثرة الأصدقاء هي تعبير عن أصالة هذه الثورة ، فأعداؤها يتشبثون بالقديم الذي بنوه على حساب أمتنا ، وأصدقائها يرون فينا حليفاً مجرباً للأجهزة معاً على معاقل الاستعمار ، ومن أجل بناء حياة جديدة على أنقاض عالم الامبريالية الموسوم بالقمع والاستغلال والاحتلال والاستيطان والتجزئة .

□ تقول دائماً أنك تصارع كيسنجر ، فماذا تعني بذلك ؟

● أنا لا أصارع شخصاً ولكني أصارع سياسة . فكيسنجر يرمز لدي للسياسة الاميركية في الشرق الأوسط في خطين مرتبطين باسمه ، أوصلا المنطقة العربية الى ما وصلت إليه . هذه السياسة في أعلى مراحل شرستها وعدوانيتها ، وفي أقل من عشر سنوات جرى أكبر جريمتين بحق الشعب الفلسطيني في أيلول ١٩٧٠ وفي لبنان ١٩٧٥ .

وأخيراً بداية سياسة الخطوة خطوة التي بدأت باتفاقيات سيناء الأولى والثانية وانتهت بكامب ديفيد . وإذا احتكنا إلى النتائج الحاصلة ، فإني أجزم بفشل هذه السياسة ونجاح الثورة .

وأخيراً يجب ألا ننسى أن قرارات هذه المؤامرات والحروب قد وقعت في البنتاغون الأميركي .

□ هل تعني أن الحرب الأهلية في لبنان قد وقعت بقرار أميركي ؟

● ليس الحرب الأهلية فقط ، وأنا بالمناسبة أسميها بالحرب الامبريالية الصهيونية ضد الثورة الفلسطينية وضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وقد تغطت بغطاء طائفي شفاف من مخلفات سايكس - بيكو . أما حقيقتها فهي مؤامرة استعمارية مكشوفة الأهداف لضرب الثورة الفلسطينية التي تشكل أعظم عقبة في وجه المخطط الذي يريد أن يحول لبنان الى فلسطين أخرى . ويكفي أن نقرأ ما كتبه روجرز موريس ، أحد ضباط السي . أي . أي . حول أحداث لبنان لنكتشف مدى ضلوع المخابرات الاميركية في هذه الأحداث الدموية التي حدثت على الساحة اللبنانية . ولكن النتائج جاءت معاكسة لأهداف هذه المخططات بعد أن كسرت الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والقومية اللبنانية العمود الفقري لها .

□ أين تقع إذن اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي في إطار الاستراتيجية

الأميركية في المنطقة ؟

● هذه حلقات متصلة من استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط ، وبدون قرار أميركي ما كان يمكن أن توقع اتفاقيات كامب ديفيد . وبالطبع فهذا القرار جاء ليخدم المصالح الاميركية الكثيرة في الشرق الأوسط ، فالمعاهدة المصرية - الاسرائيلية جاءت بعد شهر من انتصار الثورة الايرانية ، لتعويض خسارة واشنطن في ايران ، وتأمين جدار من النظام المصري لاسناد الحارس الاسرائيلي الذي يقوم على حراسة المصالح الاميركية في المنطقة ، بعد أن سقط الجدار الايراني . وقد حاولت واشنطن أن تغلف عملياتها هذه بغلاف السلام ، ولكن الأمة العربية والمجموعة الدولية ، رفضت هذه المعاهدة العسكرية ، التي زادت من خطر الحرب في المنطقة ، والتي جلبت على الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وكذلك الشعب اللبناني حرباً وحشية مدمرة منذ تلك اللحظة التي وقع فيها السادات وبيغن وكارتر وثائق حلفهم العدواني الجديد . إن المعاهدة برمتها تنازل مصري عن العرب وعن مصر ودورها القومي وعن فلسطين وقضيتها وحقوق شعبها .

□ أخ أبو عمار ، الثورة الفلسطينية صمدت وانتصرت على المؤامرة في لبنان ، فهل كسبتم الجولة في مواجهة كامب ديفيد ؟

● لا تنسوا أنهم عندما وقعوا المعاهدة ، كانوا يراهنون على أن دولا عربية عدة ستلحق بهم ، ولكن مؤتمر القمة في بغداد ومن قبله قمة الصمود والتصدي رفضت المعاهدة وأدانتها ، واعتبرت الحكم الذاتي عبودية جديدة للشعب الفلسطيني وتكريساً للاحتلال الاسرائيلي . وأستطيع أن أقول أن الأمة العربية بموقفها الحاسم ضد كامب ديفيد ، قد استطاعت أن تطوق أطراف هذه المعاهدة في عزلة دولية متزايدة ، والبرهان على ذلك أن المؤتمرات الدولية جميعها لم تقبل كامب ديفيد كمعاهدة دولية معترف بها ، بل أدانتها وشجبته من زوايا عدة ، لعل أبرزها كون المعاهدة اعتداءً صارخاً من أطرافها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية . لقد رفضت القمة الاسلامية هذه المعاهدة ، وأبرزت القمة الافريقية تسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية وبتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وفي قمة عدم الانحياز أدينت المعاهدة بشكل صارخ ، وفي الأمم المتحدة أدينت هذه المعاهدة بقرار دولي ، وهذه المرة الأولى التي تتعرض فيها الهيئة الدولية لمعاهدة من هذا النوع وتعلن ادانتها وشجبها لها وعدم اعترافها بها .

ونستطيع القول أن أطراف المعاهدة قد عزلوا عربياً ودولياً .

□ كيف تفسرون التصلب الاسرائيلي مع كل تنازل مصري جديد ؟ .

● للأسف فالسادات بتنازلاته الهائلة على الصعيد القومي والمصري يقدم كل يوم للقيادة الاسرائيلية ما يقوي من تصلبها وعنادها ، فتزداد تصلباً أكثر في مواجهة هذا الاستخذاء من الجانب المصري . لقد بدأت هذه التنازلات بالتفريط في قضية العرب المقدسة ، ثم أتبعها السادات بالتفريط بالسيادة المصرية على سيناء ، وأخيراً بالتفريط بمياه النيل ، لينكب الأمة العربية مستقبلاً بملايين الصهاينة ، في عملية تعمير صحراء النقب . وبالمقابل لا بد أن نعرف أن « اسرائيل » تعيش الآن في أخطر أزماتها الاقتصادية . وأمامها عدد من الحلول لمواجهة هذه الأزمة ، فاما مزيداً من التصلب لمزيد من ابتزاز مصر وحاكم مصر ، واما بتصدير متاعبها الاقتصادية الى الخارج بمغامرة عسكرية مجنونة على الجبهة الشمالية الشرقية والتي يسمونها في العلم العسكري الضربة الاجهاضية الاستباقية ، وهذا ما يفسر هذه الظواهر في المغالاة الاسرائيلية في التصلب داخلياً وخارجياً .

□ ألا تطرح هذه الأخطار مجدداً موضوعة الجبهة الشرقية لمواجهة هذا الخطر ؟

● من هنا أقول دائماً بأهمية العلاقات السورية - العراقية ، والعلاقات السورية - الفلسطينية - العراقية ، والعلاقات السورية - الفلسطينية - العراقية - الاردنية - اللبنانية .

وكذلك أهمية قيام علاقات وثيقة بين هذه الدول العربية مجتمعة والثورة الايرانية ، باعتبار ايران بما تشكله من قوة بشرية وعسكرية هي البديل لما فقدناه مؤقتاً بخروج مصر من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي .

□ الثورة الإيرانية هي الزلزال الذي يهز المنطقة ، فما هو تقييمكم الخاص لهذه

الثورة ؟

● الثورة الإيرانية المباركة بقيادة الامام الجليل آية الله الخميني ، ليست حدثاً عارضاً في تاريخ هذه المنطقة ، وفي الصراع الدائر فيها . إنها الحدث الكبير الذي أنهى أكبر قاعدة امبريالية أميركية ، وطرد الشاه أكبر حليف لهذه الامبريالية ، وصديق اسرائيل ، والمؤيد لسياسة كامب ديفيد والسياسة الاميركية لتطويع المنطقة وفرض السيطرة الاميركية عليها .

لقد أنهت الثورة الإيرانية المباركة هذا كله ، ودفعت ايران لتكون في نفس الخندق الذي نحن فيه لنتصدى معاً للأعداء المشتركين وللمؤامرة الكبرى . لقد أنهت هذه الثورة مراكز التجسس وهزت هبة أميركا ، كما تصدت لامبراطورية التروستات العالمية النفطية التي جنت ولا زالت تجني أرباحاً خيالية تفوق في نسبتها نسبة أي استغلال امبريالي ظهر في العصر الحديث .

ومن هنا تأتي قيمة هذا التلاحم وأهميته بين الثورة الفلسطينية والثورة الإيرانية عمقا وأصالة وارتباطا مصريا .

□ بعد تحرير النفط الإيراني ، هل يمكن أن يؤدي النفط العربي دوره في المعركة

القومية ؟

● النفط العربي هو أقوى سلاح من أسلحة أمتنا العربية . وحتى الآن لم يستخدم هذا السلاح في المعركة الاستخدام المطلوب ، إنه القنبلة النووية والهيدروجينية العربية .

□ نود ، أخ أبو عمار ، أن نسألك عن قصة الحوار الأميركي - الفلسطيني .

● ليس هناك حوار أميركي - فلسطيني .

□ ولكن ؟

● أكرر وأقول : ليس هناك حوار أميركي - فلسطيني .

□ والحوار الأوروبي - الفلسطيني ؟

● لقد قمت بزيارة عدد من الدول الأوروبية واجتمعت مع المسؤولين فيها ، وشرحت لهم قضية شعبنا ، وأحرزنا نجاحات هامة اعترف بيغن بأنها تثير قلقه الكبير . انه من الأهمية بمكان أن تزيد دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير وبحقوق شعبنا الفلسطيني وهذا ما حدث بالضبط .

□ فلماذا الضجة التي أثرت حول هذه الزيارات ؟

● إنهم يخلطون بين العمل السياسي والحل السياسي .

□ هل يمكن أن توضح هذه النقطة ؟

● نحن نفرق بين العمل السياسي والحل السياسي بينما البعض لا يرى الخط القاصل بينهما ، نحن بعملانا السياسي والدبلوماسي وسائر أشكال النضال الأخرى نعمل على تعزيز

مكانة الثورة . وتحركنا هذا يرتكز على قاعدة عملنا العسكري ، فليس عندنا فصل بين أشكال النضال ، إنها روافد تصب في النهر العريض للثورة لخدمة قضية الشعب وأهدافه ، وبكافة السبل والوسائل .

□ أخ أبو عمار ، ما هي الثورة ؟

● الثورة هي محصلة مجموع النضالات للشعب التائر . فالنضال الجماهيري عامل مهم في الثورة ، هل تتذكرون ماذا كان تأثير انتفاضة الشعب الجزائري عندما خرج إلى الشارع بعد فشل محادثات ايفيان ؟

وكلنا يذكر ماذا فعلت جماهير ايران عندما تغلب الدم على السيف في طهران ، والامثلة كثيرة في تاريخ النضال على أهمية العامل الجماهيري في الثورة .

وبجانب النضال الجماهيري ، هناك العمل العسكري بكل أشكاله وأنواعه ، والعمل التنظيمي لحشد طاقات الجماهير ومضاعفتها ، وهناك العمل السياسي والدبلوماسي والاعلامي والاقتصادي . ولكن يجب أن يكون واضحا أن جميع هذه الفعاليات النضالية ، لا يمكن أن تسمى في مفهومنا بالثورة ، ما لم تكن قد ارتكزت أساسا على العمل الثوري المسلح .

من هنا فاننا في الثورة الفلسطينية نقول : كما أن هناك معارك عسكرية ، كذلك هناك معارك على سائر الجبهات الأخرى تقوم بها الثورة . فعملية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في الجامعة العربية وفي القمة الاسلامية والافريقية وعدم الانحياز والأمم المتحدة ، إنما هي تنويج لهذا العمل السياسي الرائع الذي خاضته الثورة والذي ما كان يمكن أن يكون لولا ارتكازه على قوة البنديقية الفلسطينية . ومن هذه الزاوية ننظر إلى عملنا الدبلوماسي والنجاحات التي حققتها الثورة في أوروبا الغربية .

□ لماذا يهاجمون « فتح » ولماذا يركزون كل هجومهم عليها ؟

● يقول ماوتسي تونغ: عندما يتوقف أعدائي عن مهاجمتي فعلي أن أعيد حساباتي ، وهذه المقولة ترد بقوة على هذا السؤال . نحن نصنع الأحداث ونترك للآخرين التعليق عليها . لقد أطلقت فتح الرصاص الأولى وتركت للآخرين أن يعلقوا عليها سلباً أو إيجاباً ، وفتح هي التي فتحت الباب على مصراعيه للكفاح المسلح يلجه شعبنا ويلحق به الآخرون . وفتح هي التي قالت بالدولة الديمقراطية الفلسطينية ، وهي التي قالت بحرب الشعب الطويلة الأمد ، وفتح هي التي رفضت الوصاية والخضوع والتبعية والاحتواء ، وفتح هي التي قتلت من أجل البرامج السياسية التي اعتمدها المجالس الوطنية الفلسطينية ، وفتح هي التي خلقت الأرضية للديموقراطية في الساحة . ولقد طورت فتح الكفاح المسلح وثبتت المؤسسات الثورية التي تشكل اليوم قواعد راسخة للثورة الفلسطينية ، وفتح هي التي أوجدت الصيغ العسكرية وطورتها ولا زالت في الساحة الفلسطينية العسكرية . لقد كانت فتح وما زالت هي المترجم الأمين والمجسد الصادق لتطلعات جماهير الشعب الفلسطيني المشرد في التيه والمنفى وتحت الاحتلال من اجل الغد المشرق والحياة الحرة الكريمة لشعبنا فوق أرض وطنه الحرر .

لقد فعلت فتح هذا وغيره ، مؤكدة دورها الطبيعي في قيادة الثورة ، ولتشق الدرب إلى فلسطين عبر فوهة البندقية التي لا تعرف المساومة على المبادئ .

□ فلماذا الهجوم على فتح وهي التي تقوم بهذا الدور التاريخي الطبيعي ؟

● لأن أعداءنا يعلمون أن ضرب فتح هو ضرب الثورة الفلسطينية ، باعتبارها الحلقة المركزية في الصراع . ولقد خابت وستخيب جميع هذه المحاولات . فهذه الثورة بقيادة فتح عملاقة عملاقة ، اكتب ... اكتب : (يا جبل ما يهزك ريح) .

□ هل يمكن أن تعرف فتح ؟

● حركة فتح هي حركة الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه فلسطين من الصهيونية العنصرية المغتصبة .

□ هل لديك وصف لفتح ؟

● فتح هي السهل الممتنع ، وهذا جزء من أصالتها الوطنية والثورية . تبدو على السطح مثل مياه النهر الهادئة الرقراقة ، ولكن عندما يأتي الفيضان يجتاح كل شيء .

□ تقول دائما أن الشعب الفلسطيني يتحمل عن الأمة عنف الغزوة الامبريالية ، نود توضيحاً لذلك ؟

● لا بد من نظرة شمولية للصراع تبدأ من المعاهدة المشؤومة لسايكس - بيكو لنذكر أننا لا نواجه على سبيل المثال نظرية الفراغ التي أطلقها ايزنهاور ولا حلف السنتو ولا اتفاقيتي سيناء الأولى والثانية ولا اتفاقيات كامب ديفيد ، ولكننا كأمة نواجه هذه المؤامرة التي بدأت منذ سايكس - بيكو ووعد بلفور ، ومن سوء حظ الشعب الفلسطيني ، أن الضربة الأولى أصابته .

إن المشروع الاستيطاني منذ نابليون وبالمستون وبلفور ، كان بهدف تزيق الأمة العربية ، ونقطة ارتكاز وانطلاق هذا الهجوم كان استيطان فلسطين من قبل الحركة الصهيونية لتحويل شعبنا الى هنود حمر . ولكن هذا الشعب المثابر تحول الى القوة الصدامية للأمة العربية في مواجهة هذا المشروع الامبريالي الصهيوني الاستيطاني ، الذي يمثل رأس الجسر للامبريالية العالمية بغض النظر عن يتزعم هذه الامبريالية في الماضي أو الحاضر .

ولكن رغم ضراوة المعارك وشراسة الهجمة ، فانها فشلت في تحويل شعبنا الى حفنة من الهنود الحمر ، ليصبح شعبنا بثورته المسلحة الصخرة التي تتحطم عليها هذه الموجات الغازية .

ولا أنسى هنا كلمة للرئيس الراحل هواري بومدين كان يرددها دائما : « فلسطين إما أن تكون الاسمنت المسلح لهذه الأمة ، واما أن تكون البركان الذي يفجرها إذا حصلت الخيانة » .

□ على ذكر المرحوم هواري بومدين ، نود أن نسالك عن افتقدت من أصدقائك ؟
ومن سقط من أعدائك ؟

● لن أتكلم عن كل أصدقائي الذين فقدتهم ، فهم كثيرون بقدر عدد شهداء هذه الثورة ، قادة ومقاتلين . ولكني لا بد أن أذكر شهيد العروبة جمال عبد الناصر وشهيد العروبة هواري بومدين وشهيد العروبة كمال جنبلاط ، والقافلة طويلة طويلة وذكرها مؤلمة ، ولكنها عطرة بفوح بطولاتهم . أما أعدائي ، فأنا لم أتخلص من أي منهم ، وهم بالمناسبة أعداء شعبنا الفلسطيني ، فكلما سقط عدو أو عميل دفعت القوة الامبريالية بأخرين إلى مواجهة ثورتنا وشعبنا .

□ أخ أبو عمار ، ما هي أسوأ لحظات حياتك وما هي أسعدها ؟

● أسوأ أيام حياتي هو اليوم الذي رأيت فيه أنور السادات يهبط في مطار اللد ، ليقيم للعدو ما لم يحلم به أي صهيوني في التاريخ الحديث ، لقد تنازل السادات يومها عن فلسطين .
أما أسعد أيام حياتي فلم يأت بعد ، وليس سرا أن أخبركم أن أسعد أيام حياتي هو يوم تحرير فلسطين وارتفاع علم فلسطين فوق القدس عاصمة وطننا .

□ كتب أحد الصحفيين الأجانب بعد زيارة السادات للكنيست يقول : لقد أصبح العالم العربي جسداً بلا رأس ، ما تعليق الأخ القائد العام ؟

● هذا التشبيه خاطيء ، إنه تشبيه سوداوي يحاول أن يؤثر على معنويات الأمة العربية ، ولكن لا أحد ينكر الخسارة التي لحقت بنا لانتقال النظام المصري من خندق العرب الى خندق العدو ، بكل ما تمثله مصر تاريخاً ووجوداً وحضارة وقوة . إلا أنني في هذا المجال أتذكر قول تشرشل عندما سقطت أوروبا في أيدي النازيين ، وقال كلمته المشهورة : « لم يبق لنا غير العرق والدم والدموع » . ويذكر العالم كيف وقف وحفنة من الطيارين البريطانيين ليغيروا وجه المعركة بعد هزيمة دنكرك . والشيء نفسه فعله ستالين عندما أصر على استعراض احتفالات ثورة أكتوبر في موسكو والجيش الالمانية على أبوابها .

وما حدث في مصر ، حدث شبيه له أيام الفرنجة عندما تفوق شاور مصر في ذلك الحين على ضرغام ، وصالح الفرنجة وقدم لهم التنازلات وبالتحديد تنازل لهم عن فلسطين . ثم جاء صلاح الدين ليغير المعادلة . لذلك ما حدث في مصر بخروج النظام المصري من الخندق العربي الصدامي هو حدث مؤقت ، وليل مصر لن يطول ، وشعب مصر سيعود ليشترك أمته العربية في صنع تاريخها ومستقبلها ، فهذه حتمية تاريخية لا مجال لاسقاطها . وهنا لا بد أن أذكر أن صلاح الدين الايوبي حارب ٣٣ عاماً ، منها ٢٥ عاماً في الداخل العربي لتوحيد الصف وضرب المنحرفين .

□ استقلالية الثورة ، استقلالية القرار ، وكانت فتح دائماً في مقدمة المقاتلين من أجل تحقيقه ، الى أي مدى وصلتم في انجازه ؟

● استقلالية الثورة واستقلالية قرارها مبدأ ناضلت من أجله الثورة ، وفي هيكلنا

الثوري وفي صفحته الأولى ورد ما يلي: «ثورتنا غير تابعة ولا موجهة ولا خاضعة إلا لارادة الشعب الفلسطيني وثواره الأبطال». ولقد كانت حركتنا، في هذا المضمار، حريصة كل الحرص على عدم السماح لأي كان ، عدواً أم صديقاً ، حليفاً أم غريباً ، أن يمس قدسية هذا المبدأ . وضحت ثورتنا في سبيل ذلك بالشيء الكثير ، ولكن هذا اعطاها حياة مستمرة ، فهي لم تكن في يوم من الأيام حريصة على بقائها خارج مضمون هذا المبدأ ، لأننا نعتبر أن التفريط في هذا المبدأ هو خضوع للتبعية ودخول في بوتقة الاحتواء وخضوع لمراهنات الآخرين .

ولقد استطاعت الثورة ، من خلال هذا المبدأ أن تفرض وجودها الذي عمدته دماء شهدائها وأسراها ومعقليلها ، وأن تثبت وتكرس هويتها النضالية كقطب فاعل ومؤثر في سياسة المنطقة ، وأن تحفر في مسارها أخايدها العميقة .

□ نسألكم عن الوحدة الوطنية الفلسطينية وما هي العوائق في وجه انجازها على الوجه الأكمل ؟

● هنالك تكبير متعمد في الحديث عن الوحدة الوطنية الفلسطينية لزعزعة الصورة الفلسطينية . لقد اتفقنا في الساحة الفلسطينية على الاسلوب الديمقراطي كطريقة في التعامل والعمل في الساحة ، وقد ارتضى الجميع بهذا الأسلوب ، وانطلاقاً من هذا فانني لا بد أن أشير الى اعترازنا بهذه التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها ، والتي استطعنا تثبيتها كتجربة رائدة في الثورات .

وهنا أقول بأن العمل الديمقراطي كل متكامل ، على الأقلية أن تلتزم برأي الأغلبية ، فاذا كان المقصود ببعض دعوات الوحدة ، أن يكون رأي الأقلية هو الملزم ، وأن تحكم السلسلة بأضعف حلقاتها ، فهذا هو أسوأ أشكال الدكتاتورية التي لن نقبلها ولن نسمح بها داخل ثورتنا .

وانطلاقاً من ذلك كله ، سارت وحدتنا الوطنية على هذه الأسس الديمقراطية . وأعطني في هذا الجزء من العالم مكاناً أكثر ديمقراطية من واحتنا الفلسطينية ، وهذه الديمقراطية هي ديمقراطية القوة وليست دكتاتورية الضعف ، وهي التي لفت الساحة واحتضنت كل القوى الفلسطينية بل وكل فرد في شعبنا الفلسطيني وكل مناضل سواء في المنظمات الجماهيرية أم في التنظيمات الفلسطينية كافة . فديمقراطيتنا تضمن للجميع نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات في كل ما يختص بأمر الثورة ، فلجميع الحق في العمل ، ولكل فرد الحق في التفكير الحر المستقل وفي ابداء الرأي وفي ممارسته بكل حرية وديمقراطية .

ولقد اتفقنا أيضاً في ساحتنا الفلسطينية على أن لهذه الساحة مؤسساتها المختلفة ، من تشريعية وتنفيذية وعسكرية وإعلامية واجتماعية وقضائية وشعبية ، وأن القرار يجب أن يتخذ ضمن هذه المؤسسات ليصبح قراراً فلسطينياً . وغير ذلك هو اعتداء على الشرعية الفلسطينية واعتداء على استقلالية القرار الفلسطيني ، واعتداء على الديمقراطية الفلسطينية ، فثورتنا كما قلت وأكثر غير تابعة ولا موجهة ولا خاضعة الا لارادة الشعب الفلسطيني وارادة ثواره الأبطال .

□ هناك من يقول بأن الثورة تغلب العمل السياسي على العمل العسكري ، نود توضيحاً من القائد العام للثورة ؟

● يبدو ان الذين يقولون ذلك لا صلة لهم بالعمل العسكري الجاري الان ، ضد العدو الاسرائيلي داخل الارض المحتلة وفي مواجهته في جنوب لبنان ، وبالتالي لا علم لهم بما يجري على ارض الواقع . يبدو ان هؤلاء لم يكتفوا بشلال الدم الفلسطيني واللبناني الذي سال ولا زال يسيل في الجنوب من جراء حرب الاستنزاف الجارية بيننا وبين العدو ، الذي يستخدم ضدنا احدث الاسلحة المحرمة دولياً . ان هؤلاء لا هم لهم الا النيل من الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة ، ويكفي ان اذكر هؤلاء بما صرح به مؤخرًا الجنرال يسرائيل تال والذي كشف النقاب فيه « عن خطورة العمل الفدائي على وجود اسرائيل » واذكرهم ايضا بما اعلنته لجنة الدفاع والامن في بداية عام ١٩٧٩ عن عدد افراد البوليس ورجال الامن والحرس الوطني عدا قوات الجيش الاسرائيلي ، الذين تجندهم حكومة العدو لمواجهة ثوارنا ، وعملياتهم داخل الارض المحتلة . لقد بلغ عددهم ١١٠ الاف مجند .

وبعد ألا يسمع هؤلاء اخبار عملياتنا المستمرة داخل ارضنا المحتلة من اذاعة العدو نفسه ؟ ألا يسمع هؤلاء بالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على شعبنا طوال هذا العام ؟ [ملاحظة : اعترف العدو الاسرائيلي أن أكثر من ٩٠ ٪ من الذين يعقلون نتيجة قيامهم بعمليات فدائية ينتمون الى حركة فتح] .

□ هناك تجاوزات واخطاء في العلاقة مع الجماهير ، وهناك قرارات لملاحقة المخالفين ، نود ان نسمع من القائد العام للثورة تفصيلاً لهذه القضية التي تربك علاقة الثورة بالجماهير ؟

● « من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر » ، ولكن نحن في الثورة الفلسطينية لا نتخذ من هذا القول نبرية للسماح لأي عمل تجاوزي يمكن أن يحدث . نعم ، هناك تجاوزات من أفراد ولكننا لهم بالمرصاد ، ويكفي نظرة على قوانيننا الثورية والأحكام التي صدرت بحق من ثبتت إدانتهم لتعطي الدليل على اصرارنا على عدم السماح بهذه التجاوزات . وللأسف فان كثير من الايجابيات لا تذكر في هذا المجال ، الى جانب ان هنالك تعمداً لتكبير حجم التجاوزات وتضخيمها . ويستغل هؤلاء عنف الضربات الاسرائيلية وخاصة في الجنوب لادارة الدفة ضدنا وتوجيه اصعب الاتهام اليها ، والقاء التبعة علينا ، لأنهم في الحقيقة يوظفون هذه التجاوزات لا خدمة للمواطنين ، بل لتمير مخططات بحجة أن هناك تجاوزات ضد المواطنين . اننا لا نبريء كثيراً من الهامسين من دم يوسف ، وهنا لا بد أن أشير الى أن القيادة المشتركة قد اتخذت اجراءات مشددة لملاحقة هذه العناصر التي ترتكب المخالفات والتجاوزات بشدة واصرار حرصاً على سلامة جماهير الثورة وراحتها لأنه لا ثورة بدون جماهير مؤمنة بأهداف الثورة .

□ اخ ابو عمار ، ما هي قصة التوطين التي يتحدث عنها اعداء ثورتنا ليل نهار ؟

● من الذي يريد التوطين ؟ انهم اعداء الثورة اسرائيل ، اطراف كامب ديفيد ، الاتعزاليون . ولكن الثورة تريد العودة الى وطنها ، واقامة دولتها المستقلة فوق ترابها الوطني ، وأحب أن أكرر ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام : والله لو وضعوا القمر في يميني والشمس في يساري ، لما قبلت بديلاً عن وطني فلسطين .

إن مؤامرة التوطين مؤامرة مستمرة عمرها من عمر النكبة ، وجميع هذه المؤامرات تحطمت على ارادة وتصميم شعبنا بأن لا بديل له عن ارضه فلسطين .

□ هل من كلمة للثوار ؟

● مزيدا من الالتصاق بهذه البندقية صانعة النصر ، وبهذا الشعب ، صاحب المعجزة .

وقفة عند الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

مع اشراقة عام ١٩٨٠ يكون عمر الكفاح المسلح الفلسطيني قد القى ظله على خمسة عشر عاماً مضت . والثورة كالجبال الشاهقة كلما صعدها اكثر كلما تفتح المنظر عن مدى اكبر . ومن القمم التي وصلت اليها الثورة الفلسطينية نستطيع اليوم ان نلقي نظرة على الماضي ، وان نميز بوعي اشمل بين الاتجاهات والهفوات . ان الحديث عن النضال الفلسطيني عبر ١٥ عاماً يعني الحديث عن تاريخ شعب ، مسيرته النضالية هي تاريخ منطقة الشرق الاوسط . في عام ١٩٦٤ زار وفد فلسطيني الصين الشعبية ، والتقى بماوتسي تونغ ، وجرى حوار طويل تبادل فيه الطرفان مواقف الدعم بين ثورة عريقة وقفت على الارض وثورة فلسطينية لم تبدأ بعد . وعند الوداع على باب غرفة متواضعة في بكين ، تريث ماوتسي تونغ لحظة ثم قال بنبرة من الصدق الذاتي : يا رفاق ، لقد تبادلنا الحديث بحرارة ولكنني اريد ان اقول : لقد درست قضيتكم والظروف المحيطة بها بدقة ، انها قضية صعبة تتداخل فيها المشاكل تداخل اسنان القرش ، اذا تمكنتم من تفجير ثورة والاستمرار بها فاني سأكون سعيداً لدراسة قوانين جديدة لحرب شعب في ظروف لا تنطبق عليها قواعد حرب الشعب التقليدية .

ان ظروف التجزئة العربية ، وحجم السيطرة الامبريالية في المنطقة ، والقيمة الاستراتيجية للمنطقة وثرواتها ، والطبيعة الاستيطانية والتوسعية للحركة الصهيونية واسرائيل ، كل ذلك يجعل الحديث عن تاريخ الثورة الفلسطينية ليس في النهاية سوى حديث عن سلسلة من المراحل التاريخية حيث جرت في كل مرحلة مواجهة لمشكلة محدودة ، وانبتق عن ذلك نضال دؤوب لتجاوزها . ومن هنا فقد يكون من المفيد بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للثورة ان نستعرض بايجاز بعض سمات المراحل التي جرى تجاوزها بما هي مراحل تحد او مراحل ازمة .

مرحلة التأسيس ... مرحلة التجاوز الفكري

مما لا شك فيه ان تفسير الاسباب الكامنة وراء قدرة ثورات شعبية كالثورة الفيتنامية او الصينية او الفلسطينية على الاستمرار يرجع بالدرجة الاولى الى السيطرة الفكرية على (الآن)

التاريخي لبلد معين في فترة معينة ، ومن خلال هذه السيطرة لا تبقى المسألة الاساسية امام الثورة : ما العمل ؟ بلا جواب ، وحسب هذا الجواب يأتي الانتقال من مرحلة الرفض اللفظي الى مرحلة التصدي الدائم .

لقد تجاوزت الثورة الفلسطينية الفكر العربي السياسي الذي ساد في الستينات بواسطة القوى العربية القومية والماركسية والتي تخلص لتحليلات وبرامج سياسية مارست تطبيقها على مدى عشرين عاما ، تحقق في ظلها نجاح جزئي في بعض المجالات وهزائم كبرى في مجالات اساسية . وكانت تجربة الفكر القومي الناصري ابرز تلك المحاولات للمجابهة مع القوى الخارجية وقيادة معركة التحرير والبناء . الا ان تلك التجربة اذ بقيت غير شاملة ، لم تستطع الصمود امام تحالف الرجعية العربية مع الصهيونية عبر امريكا . ومن خلال عدم قدرتها على الصمود شكلت الرحم الذي ولدت في ثناياه الرؤية الفلسطينية الثورية التي كانت نقيضا للاطروحات السائدة .

ان الفتوحية بما هي منهج نجح في قيادة النضال الفلسطيني عبر السنوات الخمس عشرة الماضية ، لم تختلف مع الماركسيين العرب حول صحة مقولة الصراع الطبقي التي هي قانون طبيعي من قوانين التطور الاجتماعي ، ولا هي اختلفت مع القوميين العرب حول هدف الوحدة والحرية والاشتراكية ، ولكن الخلاف كان في اختيار النقطة الصحيحة للبدء التي تشكل وحدها النقطة الملائمة للتقدم نحو التطور والتغيير .

ان الفتوحية وجدت منذ اواخر الخمسينات ، ان التناقض الرئيسي الذي على الامة العربية ان تواجهه هو التناقض بين الامة العربية من جهة ، وبين الامبريالية الاميركية من جهة اخرى . وان ابرز تجسيد مادي للامبريالية الاميركية هو اسرائيل . وان مضمون هذا التناقض هو الصراع العربي الاسرائيلي . والنقطة الهامة التي وضعت الفتوحية يدها عليها هي : هل المحرك الاساسي لتطور الاحداث في المنطقة هو في مواجهة الوجود الاسرائيلي ، ام بمواجهة الرجعية العربية ؟ ومن يحمي الاخر ؟ لقد اجابت الفتوحية على هذا السؤال بان اعتبرت التناقض الاساسي هو مع اسرائيل ، دون ان يلغي ذلك العلاقة الجدلية بين التناقض المذكور والتناقض الذاتية في الوطن العربي ، الا ان اي تقدم تحرزه على جبهة المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، تحرز بمقداره تقدما على الجبهة الداخلية ضد القوى الرجعية ، التي هي تجسيد اخر للامبريالية تحميه المظلة الاسرائيلية وليس العكس . ان مقولة القوى الماركسية والقومية العربية منذ الخمسينات ، والتي تمثلت في ان القضاء على الرجعية العربية اولا وبناء انظمة ثورية سيؤديان حتما الى الوحدة والحرية والاشتراكية وتحرير فلسطين ، لهي بنظر الفتحيين وهم ايديولوجي . انها تبدو مترابطة منطقيا ، ولكنها غير ممكنة التطبيق من الناحية العملية ، لانها ليست حقيقة واقعية . فالرجعية العربية ليست اختيارا بسبب تخلف فكري او ثقافي ، ولا هي بسبب نتائج اقتصادي ، انما هي بناء تحتي ايضا امدته اسرائيل واميركا بقوة الحياة وانشى لمعظمه وبالمفاصل الحساسة منه بشكل قسري . ومن هنا فان تحرير اية منطقة عربية ، وخاصة في دول الطوق ، لا يكون تحريرا حقيقيا على مستوى الاستقلال السياسي والاقتصادي الا بمقدار ما يكون ذلك التحرير على حساب اسرائيل . وهل يمكن ان ننسى ان عبد الناصر الذي اتى ردا على هزيمة عام ١٩٤٨ ، واجه حرب حزيران ١٩٦٧ بكل ما انطوت عليه من محاولات لاعادته

الى النقطة التي انطلق منها عام ١٩٥٢ ، وان الجيش السوري يقف عاجزا عن الانتشار في كل لبنان لانه يعرف ان طريقه الى جونه هو طريق اسرائيل الى صيدا والقنيطرة ، وانه فقط عندما يضعف العامل الاسرائيلي ولو مؤقتا ، كما حدث في حرب الجنوب مؤخرا ، تستطيع القوى الثورية ان توسع رقعة سيطرتها الحقيقية لا الوهمية ؟

اننا اليوم ، وبعد خمسة عشر عاما من النضال المسلح الدامي والمأساوي ، نجد ان جملة حقائق قد تكرست على المستوى السياسي لا يمكن لاحد ان يقربها . كان العمل الحزبي العربي يرفض فكرة النضال القطري ، ويتصدى للثورة الفلسطينية ، منذ البداية ، متهما اياها بالاقليمية . الا ان التجربة اثبتت ان النضال القطري ضمن الاطار القومي هو افضل الطرق للحصول على افضل محصلة للنتائج النضالية . والسؤال المهم هو كيف ؟ والجواب بدون تردد هو ان تكون النضالات القطرية جميعها بموازاة وداخل القضية التاريخية للمرحلة الراهنة ، للامة العربية ، بحيث تكون القضية التاريخية هي الاساس والمحور ، ولها الاولوية على كل شيء في الامكانيات ، وفي الاستمرار بالنضال ، وليس هناك من قضية تاريخية في المرحلة الحالية للامة العربية الا فلسطين ، باعتبارها - كما قلنا سابقا - المدخل الاساسي للمواجهة مع النفوذ الامبريالي . ان فلسطين بعد قومي وليست بعدا جغرافيا . وهذه الحقيقة التي غابت عن اذهان بعض الثوريين جعلتهم يلجأون الى مصادرة الشخصية الفلسطينية ، ومن ثم اذابتها داخل الاطار القومي ، بحجة قومية وعروية المعركة . والثورة الفلسطينية ، التي رفضت بحزم هذا المنظور ، واصرت على بلورة الشخصية الفلسطينية عبر النضال ، لم تفعل ذلك ارتدادا ورفضاً للبعد العروبي للقضية ، وانما تأكيدا له . فبدون الفلسطينيين تفقد الثورة صفتها التحررية والقطرية الاساسية ، وتبدو القضية عالميا وكأنها نزاع بين الدول العربية واسرائيل ، الامر الذي يسلب الثورة احد اركان الثالث اللازم لخوض اي حرب . الرأي العام العالمي . والاهم من ذلك هو ان الفلسطينيين بسبب المعاناة وحال الاغتراب والضياع ، يشكلون نجعا غنيا للثورة والعتاء ، من هنا فان اذابة هذا القطاع ، ومصادرة اسمه وكيانه يعنيان ، بالنتيجة ، سلب الامة العربية قضيتها التاريخية الوحيدة من فعاليتها ، والبقاء على جانب البؤس السلبي فيها .

لقد اثبتت تجربة ١٥ سنة ماضية ان العمل الفلسطيني قومي التركيب والوجود ، وانه نقطة تجمع وتلاق لكل القوى الثورية العربية ذات الرؤية الواضحة لمعنى الاستفادة من التناقض الاساسي ، فالثورة الفلسطينية هي قاطرة الثورة العربية . والمستقبل في الوطن العربي ليس في يد الحزب او الحركة التي تملك البرنامج الاكثر تقدمية ، وانما في يد الحركة الوطنية التي عمودها الفقري ادراك طبيعة الخطر الاسرائيلي ، وادراك قومية العمل الثوري الفلسطيني ، والتي تعرف بناء على ذلك : كيف ستجلب الجماهير العربية الى ممارسة دورها الكفاحي على ارض فلسطين ، او باتجاه فلسطين .

مرحلة الرفض المسلح للامبريالية

ان المحك الحقيقي للتجاوز الفكري والسياسي هو القدرة على الانتقال به من حيز النظرية الى ورشة العمل والتنفيذ ، وخط الانظمة الوطنية كان يؤمن بتأجيل المواجهة مع اسرائيل الى ما بعد الانتهاء من مرحلة بناء القوى الذاتية وتطوير القوى العسكرية ، بحيث يمكن فجأة توجيه ضربة

استراتيجية للعدو فيقضي عليه ، دونما اعطاء اية فرصة للامبريالية الاميركية بالتدخل . وقد كان تحرك فتح في ١/١/١٩٦٥ لضرب نفق عيلبون هو الرد على ذلك الوهم الاستراتيجي المتناسك نظريا ، وغير الممكن عمليا ، كما كان التحرك بداية عملية لفرض استراتيجية الكفاح المسلح الطويل الامد ، بديلا عن استراتيجية الحرب النظامية . وكان من الطبيعي ان تكون الولادة ولادة صاخبة في الداخل والخارج .

في داخل « فتح » عاشت الحركة اول ازمة داخلية لها في الصراع بين خطين : خط أصر على حرب شعبية تبدأ شابة وفتية بعملية مسلحة يشارك بها الالاف ، وخط قاده ياسر عرفات يقول بان الثورة كالانسان لا يمكن ان تولد شابة ، بل من الطبيعي ان يكون المولود صغيرا ينمو عبر الصراع ومواجهة التحديات . حتى احمد موسى ، قائد اول عملية ، جلس مقابل بيسان على الارض يستجمع قواه لاول عبور مسلح منذ عام ١٩٤٨ ، وعندما اكتشف ان القنبلة اليدوية التي معه مربوطة بخيط بدل حلقة الامان تساءل : ابهذه القنبلة المربوطة بخيط تريدون التحرير ، فكان الجواب نعم ، هذه القنبلة هي طريقنا لامتلاك قنبلة كاملة ، وهذا الرشاش الصغير هو طريقنا للرشاش المتوسط والثقيل . واليوم ، بعد خمسة عشر عاما ، لم يعد هنالك نقاش حول صحة تلك المقولة .

اما على الساحة العربية فقد ثارت نقاشات طويلة اتهمت عبرها فتح باتهامات كثيرة ، لم يكن اقلها انها عميلة حلف السننوتو ، وكتبت تحليلات مطولة حول خطورة توقيت بدء الثورة ، الذي سيعطي فرصة للعدو الصهيوني كي يهاجمنا بدون استعداد ، وان عدم التنسيق مع القوى الوطنية هو توريط للوضع العام . وهذا الحوار كان طبيعيا ، لانه عندما تولد استراتيجية جديدة وتخرج من ورشة العمل الى التطبيق العام ، فهذا يعني ان نظرية ستعيش واخرى ستموت ، وبالتالي لن يحسم الخلاف الا بسقوط خط وتكريس خط آخر .

والثورة الفلسطينية طيلة عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ لم تهزها تلك الاتهامات ، لانها كانت ترى فيها عجز الانظمة والقوى الوطنية رغم اخلاصها وهي تصر على ان ترى الامور من موقع طوباوي . والطوباوي تأملي يظل دائما في اطار ما يعرف ويبالغ بمخاطر ما لا يعرف . وهو يستطيع رؤية الهدف والتمسك به بحزم ولكنه يقف عاجزا امام تحديد البرنامج ونقطة البدء فيه .

ان دروس التاريخ الثورية هي ملك للجميع ، وما كتبه ماركس في ١٧ نيسان الى Kugelmann اصبح مع هزيمة حزيران ١٩٦٧ جزءا اساسيا من تجربة الثوريين العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص . كتب ماركس ما ملخصه :

١ - التاريخ سيكون صوفيا جدا اذا كانت الشروط اللازمة للتنفيذ مستتجم بشكل لا خطأ فيه .

٢ - ان رفض الكفاح بحجة عدم توفر الشروط اللازمة في المدى القصير ، سيخلق شروطا اقل مؤاتة بالنسبة للكفاحات المقبلة . فالحاجة الى تلك الشروط كانت لتستجيب لها ، فالحاجة

٣ - ان المخاطر الان لا يجوز ان تلهينا عن الحقيقة من ان امورا اكثر خطورة كامنة في المستقبل .

وعلى ضوء كلام ماركس هذا من المفيد ان نستذكر بعض ما كتب ضد حركة فتح من انها لم تصدر دراسة واحدة تحلل فيها اسباب هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، فمع ان هذا صحيح الا ان كتابه نسوا ان ممارسة الرفض المسلح التي بدأت عام ١٩٦٥ كانت انطلاقا من ايمان راسخ بأن الاستراتيجية الخاطئة ستقود الى نتائج خاطئة ، ومن هنا فأن فتح لم تصب بالذهول والارباك لزلزال هزيمة حزيران الذي كانت تتوقعه منذ عام ١٩٦٢ . بل كانت الثورة الفلسطينية هي الرد السريع على الهزيمة ورفعت شعار : لتكن هزيمة حزيران بداية النصر العظيم ، وقد حدث كل هذا لان رؤيتها لم تكن منطلقة اصلا من استراتيجية الانظمة ورؤيتها لقضية التحرير .

لقد كانت هزيمة عبد الناصر عام ١٩٦٧ هزيمة لكل الكبرياء والكرامة العربيتين ، وما ان وقع العملاق على الارض حاملا على ظهره المستقبل العربي حتى اقبلت الثورة الفلسطينية عليه ، رافضة اقامة وليمة نهش له ، ومدركة اهمية ان تتبنى مصر الثورة خط الثورة الفلسطينية فتعطىها بذلك عمقها العربي الاصيل بعدما كانت سوريا العريقة بوطنيتها قد سبقتها الى ذلك .

عندما جرى اول لقاء بين الثورتين بعد اسابيع من حزيران ١٩٦٧ ، كان عبد الناصر يقول : لقد فهمتكم ... لقد فهمتكم . وسيسجل التاريخ ان عبد الناصر المهزوم عسكريا ، لم يهزم سياسيا . لانه وهو جاث على ركبتيه ازداد قناعة بان مهادنة الوجود الصهيوني والتدخل الامريكي في المنطقة لن يقود الا الى مزيد من الكوارث . ووضعت في ذلك اللقاء خطة تحملت فيها الثورة الفلسطينية عبر غور الاردن مسؤولية التصدي المنفرد للعدو الصهيوني ، بقصد ابقائه مستنفرا وسلبه بالتدريج بريق النصر المعنوي الذي حققه . ويومها فقط انتهت الاتهامات ضد الثورة ، وانخرطنا جميعا بالثورة الشعبية المسلحة ، وخضنا معركة الكرامة لنؤكد للعدو والعالم ان عهد الهروب والتراجع قد انتهى ، وان عهد التشبث بالارض قد بدأ .

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تستعد للبدء بحرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ كانت الثورة الفلسطينية قد استرجعت ايضا اذان وعيون العالم ، وبدأ العالم يتكلم لأول مرة عن المقاتل الفلسطيني بدلا من الحديث المقوت عن اللاجئ الفلسطيني .

التجربة المرة عام ١٩٧٠ (ادراك العامل الدولي)

ان التاريخ سيسجل ان الثورة الفلسطينية ، في الاشهر القليلة التي سبقت ايلول ، قد عاشت مرحلة شمشون الجبار ، الذي انتهى لان اعداءه نجحوا في القضاء على مركز قوته ، ومما لا شك فيه ان الدارس لتجربة ذلك العام سوف يجد ان عوامل ذاتية هي التي مكنت القوى المضادة للثورة من انجاح خطتها ومخططها . صحيح انه لا يمكننا ولا نستطيع ان نسقط ببساطة ضخامة المؤامرة الخارجية ، والتي شارك في التخطيط لها هنري كيسنجر ، الا انه لا يمكن السيطرة في الممارسة المباشرة ، على ظاهرة لا نعرفها ، نظريا ، معرفة صحيحة ، او بشكل ادق ، نجد انفسنا منذ البداية خارج الحالة التي تسمح لنا بهذه المعرفة .

كان عام ١٩٧٠ ، اول مواجهة مباشرة علنية على مستوى الاستراتيجية الكبرى بين الامبريالية وادواتها اسرائيل والانظمة الرجعية من جهة ، والثورة الفلسطينية من جهة اخرى . ففي شهر نيسان عام ١٩٧٠ بلغت الثورة الفلسطينية بالاردن قمة الصعود والقوة ، فاذا بالقوى المضادة تبدأ بهجومها المضاد ، فتعرض مشروع روجرز الذي كان الهدف الرئيسي منه عزل المقاومة عن حليفها الرئيسي مصر الناصرية ، ليجري بعد ذلك الاستفراء بالمقاومة وسحقها بالاردن . وفي نفس الوقت يتقدم ضابط بدأ حياته السياسية ناصريا ، وانتهى شقيا يعرض على احدى القوى الفلسطينية فكرة الاطاحة بالنظام عن طريق خلق فوضى بالعاصمة ، ليدخل العاصمة بلوائه المدرع الاربعة ، فيحتل رئاسة الاركان بدل سحق الجماهير ، وجرى مسلسل خلق الفوضى العشوائي غير المفهوم الا ممن كان عندهم السر .

صحيح ان الاحداث اثبتت ان للانظمة العربية لا تستطيع احتمال ظاهرة الشعب المسلح ، لان هنالك تناقضا موضوعيا ، بين الشعوب المسلحة والانظمة ، اما لانها مرتبطة باستراتيجيات خاطئة ، واما لان النضال المسلح يوصل الصراع لدرجة من الحدة ارقى واعلى من درجة حسابات الانظمة وتوازناتها ، فيلجأون الى ضربها بدلا من التجاوب معها . ولكن القوى الموضوعية التي كانت متوفرة لم يجر الاستفادة منها ، مع انها كانت كافية جدا ، للسيطرة على اهم مفصل استراتيجي بالوطن العربي . الاردن ، الذي هو بوابة سوريا والعراق والسعودية وفلسطين .

الا ان الشيء المذهل هو اننا دخلنا معركة المواجهة مع الاردن بدون حليف دولي ، اي بدون التنسيق مع الدول الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفياتي . لقد كانت احداث ايلول اول درس عملي للثورة الفلسطينية عن معنى المعادلات الدولية ولعبة الامم ، عن حقائق العصر .

ان ادراك الطرف الثوري الفلسطيني ادراك « الآن » التاريخي ، يستتبع فهم ما سلف من التاريخ الفلسطيني ، وفهم العلاقات الدولية في تلك اللحظة وذلك « الآن » . في ظل الانتقال من السرية الى العلنية ، وفي ظل الانتقال من هدف تحقيق الولادة والوجود للثورة الى مرحلة احتلال القاعدة الارتكازية ، سيطرت علينا روح الاستهانة بالعدو ، وغاب عنا ان تاريخ الشعب الفلسطيني مليء بالانتفاضات والتمردات الثورية ، ولكن في العشرة امتار الاخيرة كان الاستعماريون والرجعيون ينجحون مرارا بتعبئة القوى اللازمة للهجوم . وتفتتت قواه وهزيمته .

ان المؤرخين لاحداث ايلول سيسجلون ان الجهل بكيفية ادارة التحالفات ، سواء داخل الصف الفلسطيني او على المستوى الدولي الخارجي ، قد ترتبت عليه خسارة القاعدة الارتكازية . فالثورة مستحيلة بدون ازمة وطنية عامة ، ذلك هو القانون الاساسي الذي اكدته كل الثورات . وعلى ارض تلك الازمة المتصلة بصراع دولي يمكن حسم القضايا . هذه الوصفة المثالية لحدوث انتفاضة كانت متوفرة بشكل تام عام ١٩٧٠ ، ولكن استغلال تلك الازمة كان يتطلب من القيادة الفلسطينية ان تمثل حقا ما اسماء انجلز (الطبقة الوطنية) والتي هي طبقة اردنية فلسطينية عريضة جدا .

في عام ١٩٤٥ عقد مؤتمر بالطا ، وتقرر فيه شطب الشعب الفلسطيني واقامة دولة

اسرائيل . وذلك حدث بالدرجة الاولى لانه لم يكن لنا حليف يجلس هناك ، يتبنى مصالحنا ولو جزئياً ، رغم هذه الحقيقة بقينا ثلاث سنوات ننظر الى الاتحاد السوفياتي وكأنه جزر القمر او مونت كارلو ، ولم نقدم على علاقات جدية معه الا بعد الهزيمة ، حيث اتضحت الرؤية بان الحلف الاسرائيلي الامريكي لن يوازيه الا حلف عربي سوفياتي .

الان ، ومن القمم التي وصلنا اليها نستطيع ان ندرك اخطاء الماضي ، وعلى رأس تلك الاخطاء ان الخط الصحيح يعكس في مدى التحالفات الملائمة التي يستطيع انشاءها ، وان على هذه المسألة يتوقف ان تصبح الاقلية اكثرية حقيقية او لا تصبح . قد يقول البعض ان هذا ليس سوى بديهيات ، ولكن الم يكن ديفول على حق عندما قال . ان الحرب هي فن تطبيق البديهيات ... ولذلك هي صعبة .

مرحلة النهوض

ان حقبة من الردة المضادة للثورة قد بدأت ، وسوف تستغرق ما لا يقل عن عشرين عاماً ، الا اذا اندلعت حرب كبرى وزعزعت اركان النظام القيصري . بهذه الكلمات ودع لينين احد اصدقائه عندما قرر العودة الى جنيف بعدما عاش « ايلوله الاسود » الروسي ، وبقي عشر سنوات ينتظر عودة الظروف الموضوعية .

اذكر انني ذهبت بعد مأساة جرش وعجلون بزيارة للصين ، ونقلت للقائد شوآن لاي رسالة من الاخ ابو عمار عن ممر الاختناق الاجباري الذي نجد انفسنا فيه ، ولكم كانت دهشتي عندما علق على شرحي قائلاً .

ابخ الرفيق عرفات انني درست قضيتكم ووجدت فيها شيئاً محيراً ، وهي ان ظروفها الصعبة ولياليها السوداء لا تطول اذا ما استمررتم بالنضال . المهم ان تجدوا جبهة تستمرون فيها بعمل مسلح ذي صوت مسموع . خرجت يومها من ذلك البناء الضخم الى تلك الساحة الفسيحة ، مقارنة التحول الذي حدث في الرؤية الصينية خلال عشرة اعوام فقط ، والذي هو تقييم وتثمين للشعب الفلسطيني العظيم الذي لا يعرف حدوداً للعطاء .

وفعلاً ... في جو ضياع القاعدة الامنة في الاغوار ، استعادت القوى المضادة والانظمة العربية قوتها ، بينما كان الارهاق وخيبة الامل يسودان اوساط شعبنا في الداخل والخارج . والهزيمة كما هو معروف تولد اليأس والتشكك بين القوى الثورية ورجالها . فالانتهازية اليمينية توجهت فوراً للانتجاع للانظمة ، بينما برزت الانتهازية اليسارية التي فاجأها التحول المفاجيء من المد الى الجزر ، والذي حدث بينما كانت اناشيدهم عن ترداد اللازمة الرتيبية عن سقوط النظام تسمع بكل مكان ، ومن كان يطالب بالتفكير فينبغي اسقاطه .

رغم ذلك لم يصب مفجروا و صانعو عبور الحدود عام ١٩٦٥ بالهلع بل ضموا الجراح وودعوا الشهداء وتراجعوا بانتظام الى جنوب لبنان ، الى دفاء تلوج جبل الشيخ .

كان شعبنا في الداخل يعيش صدمة الهزيمة الاولى من ثورة بقاؤها يعتمد على التقدم الدائم ، فانكفاً على نفسه لأول مرة . كان وجودنا على ضفة نهر الاردن يجعله يعتقد ان

الخلاص على بعد خطوات منه ، وفجأة غادر الخلاص وذهب . وفي ظل ذلك الانكفاء المؤقت حقق العدو الصهيوني هدفين كبيرين له ، فالحق ضربات مهمة بالعمل المسلح بالضفة ، وكاد ان يسحق بشكل كامل الانتفاضة الشعبية المسلحة بغزة ، التي حملت العبء عامي ٦٥، ٦٦ .

وهنا ظنت الامبريالية ، اننا تلقينا درسا حولنا من ثوار يعيشون لتحقيق هدف الى ثوار اصبح الحفاظ على حياتهم هو الهدف . فتقدموا لنا بسخاء غريب بمشاريع الدولة الفلسطينية بصورها المتعددة . وفوجئوا بالرفض الكامل لتلك المشاريع . وذلك الرفض لم يكن في حينه موقفا خاطئا ، بل صحيحا ، لانهم كانوا يعرضون علينا دولة ونحن نتراجع ، لتكون دولة بشروطهم . وقد علمتنا التجربة والممارسة ان الكسب السياسي الذي لا تنتزعه ولا تستطيع ان تحميه ليس كسبا ولا نصرا ، لان العدو يستدرجك فقط الى كسب مزيف كي يعزلك جماهريا ويدمر ارادة الصمود لديك ثم يأخذ منك كل الكسب السياسي من جديد ، والذي يعطى بسهولة يؤخذ بسهولة .

الواقع ان الفترة بين السقوط والنهوض لم تستمر اكثر من سنتين حتى انتعشت من جديد الحركة الثورية الفلسطينية ، وبدأ العمل العسكري يتزايد ، وقامت الجبهة الوطنية التي ربطت الخارج بالداخل . وعربيا قامت حرب تشرين التاريخية حيث قام جيش عبد الناصر وجيش سوريا وقوات الثورة الفلسطينية بحرب هجومية اثبتت ان الجيش الاسرائيلي ودولته بدأ العد العكسي لزوالها ، اي انها وصلت الى قمة صعودها حيث توقفت . وشارك سلاح النفط لأول مرة في المعركة ، وانفجرت مشكلة التضخم بالمعسكر الرأسمالي ، وحيثما يوجد التضخم يبدأ الصراع والتفكك بين دول الحلف المقدس الموجه ضد الشعوب .

اذا كانت الشجاعة في المعارك تتصل بكفاءة الرجال ، فان نتيجة الحرب تتصل بالفكر السياسي والعسكري الذي يقود . ولا يمكن ان ينسى احد ذلك التصعيد الفلسطيني للقتال ، اثناء وبعد قرار وقف اطلاق النار ، في حرب اكتوبر الشهيرة . عندما وقف مندوب العدو بمجلس الامن يصرخ واقفوا الجبهة الثالثة التي فتحها الفلسطينيون ، لقد قاموا بـ ٢٠١ عملية خلال الاربعة والعشرين ساعة الاخيرة ، كان ذلك المندوب يعني من حيث لا يدري ان نتائج ايلول الاسود قد انتهت ، وان زمام المبادرة قد استعادته الثورة الفلسطينية .

كان المناضلون الفلسطينيون الثوريون قد فهموا تعبير لينين بان فن الكفاح السياسي ، هو فن الاندراج في الوقت المناسب ، وفي اللحظة المطلوبة في سياق موضوعي ، وكانوا وعلى رأسهم ياسر عرفات ، قد تعلموا كم النصر غالي الثمن كي لا يفرط به ، وكم الهزيمة مرة وعالية الخسارة كي لا تتساهل بحدوثها . ومن هنا لم يضيعوا فرصة واحدة لحظة استعادة زمام المبادرة ، لاستغلال لحظة تغيير موازين القوى لصالح الفلسطينيين والعرب . وبينما كانت الانتهازية اليسارية تنظر لخط التسوية وخط القتال ، كان الثوريون في القيادة الفلسطينية يترجمون اللحظة الراهنة بخط سياسي لبه السلطة الوطنية « الوطنية الفلسطينية » ، ويتقدمون لاقتناص الفرص حيث تلزم احيانا سنوات وسنوات للتعويض عن شهور ضاعت . وهنا ، وعلى ضوء التغيير في موازين القوى ، كان صحيحا تماما ، تبني شعار الدولة الفلسطينية الذي رفضته سابقا .

اما الترجمة العملية للواقع الفلسطيني الجديد ، فقد عبرت عن نفسها في مؤتمر القمة العربي ، حيث اقرت قمة الرباط ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وانفتح العالم علينا وخاصة الاشتراكي ، وهنا صرخ مهندس الاستعمار كيسنجر قائلاً : الغريب ان العرب هم الذين خاضوا حرب اكتوبر بينما الفلسطينيون يجنون ثمارها . وهنا بالذات تراجعت امريكا عن كل عروضها ، وبدأت حربيها ضد فكرة الدولة الفلسطينية ، لانها اصبحت دولة ستقوم على شروط الفلسطينيين الوطنية ذات السيادة . ووقف ياسر عرفات داخل الامم المتحدة يعلن الانتقال من مرحلة المقاتل الفلسطيني الى مرحلة ولادة الشعب الفلسطيني من جديد ، وتجسدت تلك الولادة بان دخل الرقم الفلسطيني في معادلة المنطقة قسرا ، ورغم انف الولايات المتحدة الامريكية ، وامام النصر الفلسطيني اضطرت امريكا الى نزع قفاز الحرير الذي لبسته مؤقتا فكانت حرب لبنان ، بعد ان فشلت المناورات الامريكية لجرنا الى مؤتمر جنيف بصيغته الامريكية وعلى اساس القرار ٢٤٢ .

الحرب اللبنانية ... وحرب كامب ديفيد

مما لا شك فيه ان المقاومة الفلسطينية لم تؤخذ على حين غرة في لبنان . فأول دروس ايلول الاسود التي تعلمتها المقاومة ان وراء كل عرض امريكي للتسوية مخطط تصفية للثورة الفلسطينية . ولقد فضح اندرو يونغ ، بعد استقالته من تمثيل بلاده في مجلس الامن ، خطط امريكا في لبنان ، حيث قال : لقد كانت سياسة امريكا منذ العام ١٩٧٥ في القضاء على منظمة التحرير حسبا خطط كيسنجر ، ولهذا جرى تفجير احداث لبنان . وعلينا اليوم ان نعترف بأن منظمة التحرير ازدادت قوة ، وعلينا ان نقر بوجودها ونعترف بها .

ان هذا القول يفسر لنا طول امد الحرب اللبنانية .

لقد شكلنا منذ بداية الحرب تحالفا بين القوى الوطنية والثورة الفلسطينية لمواجهة المؤامرة التي كانت وما زالت تهدف الى تصفية القوى الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكانت السياسة العليا لهذا التحالف تتركز حول تكريس عروبة لبنان ، وحماية الوجود الفلسطيني فيه ، واحداث اصلاحات جذرية بالنظام حسب رؤية ومطالب الحركة الوطنية . ولقد مرت ظروف صعبة حافظنا فيها على تحالفاتنا مع القوى الوطنية ، رغم عدم اقتناعنا احيانا ببعض الخطوات والقرارات السياسية ، اذ ان التجربة علمتنا انه فقط عبر التوحد مع القوى الوطنية يمكن صناعة النصر . واثبتت الاحداث صحة هذه المقولة ، فلولا الحركة الوطنية ممثلة الشعب اللبناني العظيم الذي حمانا بالصدر قبل الدور ، لما تمكنت الثورة الفلسطينية من الاستمرار والصمود . وبمقدار ما اثبتت الاحداث ان سوريا ، رغم قوتها وتاريخها لا تستطيع التقدم خطوة بدون حلفائها التاريخيين وان القوى الانعزالية لا يمكن استغلالها . فقد ثبت ايضا ان الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لا تستطيعان التقدم وتغيير الواقع بدون سوريا . ان التاريخ سيسجل مستقبلا انه ما من احد تحمل وعانى من اجل فلسطين كما تحمل وعانى شعب لبنان واراض لبنان . ولكن التاريخ سيسجل ايضا ان حرب الابداء والتدمير التي نظمتها امريكا واسرائيل ضد فلسطيني لبنان ، على حساب لبنان ، فالتوطين والوطن البديل افكار امبريالية رفضها الشعب الفلسطيني منذ النكبة ، ومن يعمل على اطفاء شعلة النضال المسلح

الفلسطيني يعمل في النهاية على تنفيذ مخطط التوطين .

بعد مؤتمر الرياض ظن كثيرون ان ذلك المؤتمر هو نهاية مطاف الحرب اللبنانية . واذكر بعد العودة من الرياض يوم ان وقفنا طويلاً في غرفة العمليات المركزية امام تعليق كيسنجر على المؤتمر عندما قال : سينعم لبنان خلال سنوات قليلة بالامن والاستقرار . لماذا لم يقل خلال اشهر قليلة ؟ ... لقد اتضحت الامور ان امريكا لا تريد حلاً للبنان قبل انتهاء مخطتها الرامي الى اعادة السيطرة ، واحكام القبضة على منطقة الشرق الاوسط ، عبر مخطط اتضح تماماً بعد كامب ديفيد .

بمجرد ما ان توقفت حرب الاشقاء بين سوريا والقوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية ، حتى عوقبت سوريا ومنع الردع من اجتياز خط الزهراني النبطية من الانتشار بكل المناطق . وبينما كان الفلسطينيون يطبقون اتفاقية القاهرة بالانسحاب نحو الشرق ، قام الاسرائيليون ، بغطاء انعزالي ، في اوائل عام ١٩٧٧ ، باحتلال الطيبة والخيام ورب ثلاثين والناقورة ، واطبقوا على بنت جبيل والعيشية كخطوة على طريق الاتصال بجزين . وقمنا يومها بحضور ضابطين كبيرين من سوريا باسترداد السيطرة على تلك المناطق . واتت بعد فلك حرب الجنوب الكبرى ، حيث فشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق هدفه الاستراتيجي باحتلال صور وسحق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

لقد صممتنا حول دخول قوات الامم المتحدة الى الجنوب ، لعلها تشكل حاجزا في وجه المطامع الاسرائيلية بالجنوب اللبناني . ولكن اسرائيل منعت الجيش اللبناني وقوات الطوارئ من سد الممر الذي يجعل اسرائيل تصل الى نهر الليطاني . وقد فضح ذلك السناتور الاميركي ساوندرز ، الذي قال في خطاب امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ، ان وضع حل لتوزيع المياه الاقليمية شرط لوضع حل لمشكلة الجنوب اللبناني .

ان سقوط الشاه في ايران ، وصمود شعبنا الاسطوري ووحده الوطنية داخل الارض المحتلة وخارجها ، قد خلقت معادلة جديدة بجنوب لبنان وفي كل المنطقة ، فبدلاً من الانسحاق بالجنوب تراجعت اسرائيل ، وحققنا نصرنا الجديد وهو اقتحام اوربوا الغربية . فالصمود الفلسطيني واللبناني والعامل الايراني والموقف التاريخي لقمة بغداد جعلت اوربوا تدرك ان كامب ديفيد لا يشكل حلاً يمكن فرضه بالقوة . والحرب اللبنانية التي كان مطلوباً منها ان تحل المشكلة اصبحت هي المشكلة .

المستقبل ... مرحلة الوقوف على الارض

قبل خمسة عشر سنة كان انتصار ثورة الجزائر والصين ، وتنامي ثورة الفيتنام ، هو الدليل على ان ثورتنا ستنتصر . ولكننا اليوم في هذه الذكرى فان النصر والعودة اصبحا واقعا ممكنا في المدى المنظور . الحرب الطويلة المدى ، التي اخترناها طريقاً ، ليس حبا بالحرب ، وانما لكونها الطريق الوحيد لتراكم القوى اللازمة لفرض التراجع على الامبريالية وهي في قمة قوتها وعتوها .

كان جيفارا يسير عبر جبال المايسترا ، ينتظر اللحظة التي يصبح الخارق فيها اليفا وغير

الممكن ممكنا ، ليندفع بعد ذلك بكل قوته نحو الهدف ، ويحقق اكبر مردود من النصر . واليوم الا نعيش جميعا تلك المرحلة - الحل ، مرحلة القوة والعجز الذي تعاني منه امريكا ؟ كانت استراتيجية امريكا في الشرق الاوسط تقوم على مظلات ثلاث بضبط العرب . اثيوبيا واسرائيل وشاه ايران ، وكانت اسرائيل هي فك الكماشه المشترك بين كماشة الحبشة وكماشة الشاه . واليوم انهار هيلاسيلاسي باثيوبيا ، وانهار الشاه في ايران ، وبقي فك الكماشة الاسرائيلية وحيدا . وكى يصبح الفك الاسرائيلي وحيدا واسيرا لنا فهذه قضية اصبحت تتعلق بمقدار التضحية التي علينا ان نقدمها فلسطينيا وعربيا ، لاحداث المزيد من التغيير بموازين القوى التي كان من غير الممكن الاخلال بها كما كان الوضع في السابق . لقد انتهت المرحلة التي كانت تتكون من تراكيب وعناصر قوية لدرجة خيل لغير الثوريين انها ثابتة لا تتحول ولا تتغير ، ودخلت الامور في مرحلة ضعفت فيها القوى الامبريالية ، وتنامت فيها القوى الثورية .

١٥ سنة مرت اجتزنا فيها عددا من المازق ومجموعة من التجاوزات . اجتزنا مرحلة الولادة ثم مرحلة النمو . وانتقلنا من لاجئين الى مقاتلين ، واعدنا الى ذاكرة العالم ان الشعب الفلسطيني واقع موضوعي موجود لا يمكن تجاوزه . واليوم ، والامبريالية قد بدأت تضعف والشعوب قد بدأت على مدى العالم اجمع تنهض ، لا بد لنا من ان نعلن بان هدفنا المرحلي القادم هو الوقوف على الارض ورفع علم السلطة الوطنية في ارضنا .

ان هذا الهدف الطموح الذي يعني ولادة خارطة سياسية جديدة للمنطقة ، يحدد نجاحنا به قدرتنا على التحكم وادارة الصراع .

ففي الساحة الفلسطينية يجب الان نسي ان الكفاح المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد ، ومن لا يزرع لا يحصد ومقصر بحق شعبه من يزرع ويرفض ان يحصد . اننا ان يعترف العالم بنا اليوم سياسيا فاننا انتزعنا ذلك الاعتراف انتزاعا . ففي السياسة الدولية لا يوجد شيء يوهب هبة او منحة ، بل عبر النضال المسلح وآلاف الشهداء والضحايا فرض الشعب الفلسطيني نفسه وليس هناك أغبي واسخف ممن يعتقد في عصر الامبريالية بان هنالك نضالا سياسيا فعلا ومثمرا ومنتجا ان لم يكن وراءه نضال شعبي مسلح ينضج الثمار السياسية .

والخط السياسي الصحيح الذي يضمن تصاعدا مستمرا للكفاح المسلح ، لهو الخط القادر على تجميع اوسع دائرة من الشعب تعمل تحت لوائه ، ومن هنا فان تعميق الوحدة الشعبية الفلسطينية التي تركزت داخل شعبنا في الداخل والخارج والتي تجسدت اروع صورها في الضفة والقطاع والجليل في الاونة الاخيرة ، لا بد من الحفاظ عليها من ابتداء وسائل واساليب جديدة لتعميقها وتمتين الصلة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ان ان الوحدة الشعبية ، والتضامن الكامل للشعب مع منظمة التحرير الفلسطينية ، هو الذي انقذ القيادة من مأزقها عندما كان تامر الاشقاء والاعداء يحيط بنا او يطبق علينا .

والخط السياسي الصحيح هو الخط القادر على تبرير نفسه خارجيا بحيث يتمكن مع الزمن من عزل اعدائه الحصول على الشرعية الدولية وتوسيع دائرة تحالفاته الدولية . ان الدول الاشتراكية هي الحليف الطبيعي للشعب الفلسطيني ، بسبب عدائها الحقيقي للامبريالية

الامريكية ، ومن ثم فان كسب النصر لا يمكن ان يتم بدون التحالف والتنسيق الكامل معها .

ان الثورة الفلسطينية تتمسك اليوم اكثر من اي وقت مضى باستقلاليتها . ومن يحاول ان يمس شعارها (غير خاضعة وغير تابعة وغير موجهة) فهو كمن يفتالها ، فقد ذهب زمن كانت فيه الانظمة تحل مشاكلها القطرية على حساب الكيس الفلسطيني الذي لا صاحب له ، واصبحت الانظمة مطالبة بدلا من ذلك بسياسات محددة في ظل وضع شعبي لم يعد يقبل موقف الحياد من اي منها ، وهي تواجه الان ضغوطا متزايدة لاستخدام سلام النفط في الضغط على امريكا لانتزاع تنازلات منها . ان النفط ليس سلاحا عاديا للضغط ، بل انه سلاح ينطبق عليه وصف شوان لاي حين قال فيه لوفد فلسطيني : انتم العرب ، الوحيدون في العالم ، الذين تملكون قنبلة ذرية صالحة للاستعمال .

ان درس الثورة الايرانية العظيمة بقيادة الامام الخميني ، ليشير الى ان تغييرات واسعة تعصف الان بالعالم الاسلامي ، الامر الذي سيؤثر تأثيرا واسعا على البلاد العربية . وها هي تركيا تتلمل ، وباكستان تغلي ... الخ . والثورة الفلسطينية هي الوحيدة التي تحاول الاستفادة من الوضع ، بينما الانظمة العربية تقف خائفة وجلية ، وكأنها تخشى ان تتحرر وتتخلص من قبضة الصهيونية وامريكا .

لقد حول الخميني امريكا الى نمر من ورق ، وجعلها تقف عاجزة وكأنها دولة من الدرجة الثانية ، فاذا لم نستقل هذا الوضع وهذه اللحظة التاريخية لنفرض على امريكا شروطنا فمتى نفعل ؟

بعد النكبة الاولى سئل دالاس عن رأيه بمستقبل فلسطين ، فقال دعوها للزمن يحلها ، فالذين سيولدون خارج فلسطين سينسون فلسطين . وبعد نكسة ١٩٦٧ سئلت غولده مثير عن الفلسطينيين فتساءلت اين هم الفلسطينيون ، اني لم اسمع بهم . واليوم ، بعد ١٥ عاما تخطينا مجموعة من المآزق بشكل اصبح الحديث عن الثورة حديثا عن تجاوز المآزق ، الامر الذي ترتب عليه الاستمرار بالوجود واتساع التأثير لهذا الوجود .

في عام ١٩٤٨ كان الحديث يدور عن اللجوء والضياع ، واليوم بعد ١٥ عاما من النضال المسلح اجبرت الامبريالية على التسليم بحق الفلسطينيين بالوجود وبالعودة . وشعبنا الفلسطيني اصبح يعيش حالة « عودة الروح » ، او حالة شعور باننا عثر على نفسه ، وحالة امة تبحث عن دورها .

لقد ادى الشهداء دورهم بان انتزعوا الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، فهل سينجح الاحباء برفع راية السلطة الوطنية في السنوات الخمس القادمة . هذا هو التحدي الكبير لثورة قادتها حركة « فتح » وابو عمار ، وتخطت معها عشرات التحديات .

الهيم الأيوبي

مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني خلال ١٥ عاماً

عرفت مواجهة الغزوة الصهيونية قبل العام ١٩٦٥ مرحلتين تاريخيتين ، لكل منهما سماتها وأساليبها وقواها . وكانت المرحلة الأولى نضالاً جماهيرياً ، بدأ مع بداية الغزوة في مطلع هذا القرن ، وأخذ أشكالاً متعددة من بينها الكفاح المسلح ، وحمل شعب فلسطين عبئاً الأساسي طوال نصف قرن ، في حين أخذت المرحلة الثانية ، التي بدأت مع دخول الجيوش العربية الى فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨ شكل نزاع عربي - اسرائيلي تقليدي ، حملت الجيوش العربية أعباءه (بنسب متفاوتة) ، وتم فيه تغييب الدور النضالي لشعب فلسطين .

ومع اطلاق الثورة الفلسطينية رصاصتها الأولى في ١/١/١٩٦٥ ، بدأت مرحلة تاريخية جديدة تحمل في طياتها تحولا نوعياً في طبيعة مواجهة الغزاة ، وأسلوبها ، والقوى المشاركة فيها . ولقد ظهر منذ البداية أن هذه المرحلة التي اكتسبت الطابع الشعبي ، وتبنت الكفاح المسلح كوسيلة أساسية في مواجهة الغزوة ، تتشابه مع الفترات الساخنة في المرحلة الأولى ، وتشكل من بعض الوجوه ، امتداداً تاريخياً لها . إلا أنها تتميز عنها بأنها أكثر تنظيماً وأقل عفوية ، وأقدر على تقويم المعضلات الاستراتيجية للصراع وتفهم معطيات التعبئة والمناورة .

وفي الوقت نفسه ، فقد كانت عودة شعب فلسطين الى ساحة الصراع كقوة مسلحة ديناميكية ، وتبني منطق الثورة في المواجهة ، وتقديم قضية التحرير على جميع القضايا ، ورفض الاستقرار القسري الناجم عن الردع الاسرائيلي ، والالتزام بخط الصدام المستمر دون توقفات ، من أهم السمات التي ميزت المرحلة الجديدة عن المرحلة الثانية ، التي كانت المواجهة فيها سلسلة من المعارك والهدنات المحكومة بمنطق الدولة ومدى قدرة الدول العربية على تحقيق الحشد في مواجهة الردع الصهيوني ، ومدى استعدادها لتصعيد الصدام الى مستوى مجابهة القوى الاستعمارية التي زرعت اسرائيل في المنطقة العربية ، ثم زودتها بعناصر القوة (الاقتصادية - العسكرية) ، وضمنت تفوقها العسكري على قوى حركة التحرر العربي .

ولقد كانت هذه السمات مجملها ايجابية ، ثم جاء تجسيدها فيما بعد ، من خلال

الكفاح المسلح ضد الغزوة ، ليقدم برهاناً عملياً على أن انطلاقاً ١/١/١٩٦٥ كانت بداية ثورة حقيقية . ولكن هذه السمات نفسها وضعت أمام الثورة ، منذ ولادتها ، العديد من العقبات ، وشكلت في السنوات اللاحقة المصدر الرئيسي لمعظم ما تعرضت له الثورة من محن كما سنرى .

والحقيقة أن عودة شعب فلسطين الى أخذ قضيته بيده ، وممارسة حقه المشروع في النضال من أجل استرجاع حقوقه ، قد أقلقنا الاسرائيليين وبعض الأنظمة العربية بأن معا . وإذا كانت اسرائيل قد رأت في انبعاث شعب فلسطين ، بعد ١٧ عاماً من الغياب شبه الكلي ، مؤشراً خطيراً ينبغي المقولة الصهيونية التي تؤكد عدم وجود شعب فلسطيني ، ويهدد بعودة المشكلة الى وضعها الصحيح (مشكلة شعب اغتصبت حقوقه وليس مشكلة لاجئين) ، وينذر بحرب عصابات طويلة الأمد تستمد زخمها من دوافع معنوية قوية ، فإن النظام الأردني وجد في انبعاث الهوية الفلسطينية خطراً على بنية المملكة التي شملت منذ العام ١٩٥٠ الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية غير المحتلة ، واحتوت غالبية الفلسطينيين في اطار الرعايا الهاشميين .

وكان تبني منطق الثورة ، والاخذ بأسلوب الكفاح المسلح بلا هوادة ، وعدم الخضوع لتأثيرات الردع الاسرائيلي ، يتعارض مع منطق الدولة في هذا البلد العربي أو ذاك ، ويضع الأنظمة العربية القابلة بالاستقرار القسري الناجم عن الردع أمام خيارات صعبة ، ويكشف مواقفها النابعة من تقديم متطلبات الأمن القطري على متطلبات الصراع ضد العدو القومي ، ويخلق في المنطقة وضعا متفجراً لا تقبل به اسرائيل ، ولا يمكن إلا أن ترد عليه بتصعيد لا قبل للأنظمة بمواجهته ، نظرا لعدم استعدادها الجدي لهذه المواجهة ، ولعدم وجود مخطط على المستوى القومي يضمن هذا الاستعداد في المدى المنظور .

لهذا واجهت الثورة الفلسطينية منذ البداية عقبات ثلاث : تمثلت أولاها في محدودية القوى التي بدأت الثورة ، وقلة خبرتها النضالية بعد سنوات الجمود الطويلة التي فرضت على الشعب الفلسطيني . وجاءت العقبة الثانية من التدابير المضادة التي اتخذتها الدولة الصهيونية لضرب قوى الثورة قبل أن يصلب عودها وتتسع مرتكزاتها داخل الأرض المحتلة وخارجها . في حين جاءت العقبة الثالثة من سلبية بعض الأنظمة العربية إزاء العمل الثوري واعتباره « عملاً توريظياً وانفراداً لا مبرر له » . ولقد زاد من حدة هذه العقبة انطلاق الثورة من خارج الحدود ، ووجود مركز ثقلها على أرض لا تخضع لسلطتها المباشرة بل تخضع لسلطة أنظمة متناقضة مع العدو الصهيوني ، ولكنها واقعة في الوقت نفسه تحت ضغط سلبي ناجم عن تحديات الفكر القطري ومشاكل التنمية وتأثيرات الردع ... الخ .

في هذه المرحلة التي نطلق عليها اسم مرحلة النمو الجنيني^(١) ، والتي امتدت من كانون الثاني ١٩٦٥ حتى حزيران ١٩٦٧ ، شقت الثورة طريقها بصعوبة ، وتابعت مسيرتها رغم العقبات الثلاث . وكانت عملياتها العسكرية نوعاً من « حرب العصابات الصغيرة » ، تشنها دوريات تنطلق ليلاً ، من الدول العربية المجاورة ، بموافقة هذه الدول (سورية) أو بدون موافقتها (الأردن ، لبنان) ، للقيام بالاغارات والكمائن الصغيرة وحرب الألغام والمتفجرات ، والعودة في الليلة ذاتها الى قواعدها الخارجية (السرية غالباً) .

ولم يكن هدف الثورة من هذه العمليات محصوراً في النتائج المادية التكتيكية للضربات

العسكرية المحدودة ، ولكنه كان يشمل أيضا تحقيق مجموعة من الأغراض السياسية والاستراتيجية ، وفي مقدمتها ترسيخ فكرة الكفاح المسلح وحثية اللجوء الى العنف الثوري في مواجهة العنف الصهيوني القهري ، وتجسيد دور شعب فلسطين في مقاومة الغزوة ، وتحريك القوى الفاعلة في الجماهير العربية عامة والفلسطينية بشكل خاص ، ونقل شرائح جماهيرية واسعة من حالة السلبية الى حالة التحفز واليقظة الثوريين كمدخل للانتقال الى العمل الثوري ، والافادة من ديناميكية الكفاح المسلح والتحدى اليومي المستمر لتحقيق مزيد من الحشد ومنع استنقاع الثورة أو اهترائها من الداخل بفعل العطالة ، واستغلال ساحة المعركة كمدرسة حقيقية للمقاتلين والكوادر ، وكوسيلة فعالة في مواجهة العقبة الأولى (محدودية القوى وضعف الخبرة) .

بيد أن العمل العسكري وضع الثورة في مواجهة مكشوفة مع العقبتين الثانية والثالثة . إذ أن تهديدها المباشر لأمن المناطق المحتلة القريبة من الحدود العربية ، دفع العدو الصهيوني الى اتخاذ عدد من التدابير الدفاعية لتحديد حرية عمل المجموعات الثورية (تكثيف الدوريات ، نصب الكمائن عند المرات الاجبارية ، مراقبة عرب الأرض المحتلة ، تدعيم الحراسة الذاتية للمستعمرات) ، بالإضافة الى تدابير هجومية أخذت شكل العمليات الانتقامية ضد المواقع العربية ، بغية الحفاظ على مستوى الردع الخارجي عند عتبة معينة ، ورفع معنويات المستوطنين الاسرائيليين في الداخل . كما أن انطلاق الدوريات من الأراضي العربية المجاورة ، والتهديدات الاسرائيلية بالانتقال من الرد المحدود الى العمل الواسع الذي يهدد الأمن القطري للدول المضيفة ، وضعت هذه الدول تحت ضغط ردي أكبر ، ونقلت العقبة الثالثة من مستوى الموقف السلبي ازاء الثورة الى مستوى العمل الايجابي المضاد ، الذي حول بعض الجيوش العربية الى حرس حدود يضمن الأمن الاسرائيلي (٢) .

وفي الخامس من حزيران ١٩٦٧ انلعت الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة . وقامت الثورة الفلسطينية فيها (وخاصة على الجبهة السورية) بدور يتناسب مع امكاناتها والسرعة التي تم فيها حسم الصراع . وكان وقع النكسة كبيرا الى الحد الذي جعل الثورة تجمد عملها العسكري من حزيران حتى آب ١٩٦٧ . واعتقد العدو الصهيوني أن انتصاره العسكري سيؤدي الى ضمان التهدئة خلال فترة طويلة كما حدث بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ . ولكن الثورة خيبت آماله عندما اتخذت قرارها برفض الهزيمة وتناجها ، وجسدت هذا الرفض عن طريق متابعة الكفاح المسلح .

وكان هذا القرار نابعا من قناعة الثورة بأن القبول بنتائج الهزيمة والاخلاد الى التهدئة القسرية يعني الرضوخ لارادة العدو الصهيوني ، والقبول بتصفية قضية شعب فلسطين ، والتخلي عن المهمة التاريخية التي حملت الثورة أعباءها ، بالإضافة الى الايمان بأن هزيمة أمة من الأمم واحتلال أرضها لا ينهاي في العصر الحاضر النزاع الذي تكمن وراءه دوافع عنيفة وأهداف وطنية كبرى ، وأن بوسع الأمة المقهورة متابعة الكفاح المسلح ولو بوسائل مادية محدودة ، طالما أنها تملك قوة معنوية دافعة وارادة قتالية لم يصعبها الوهن ، وتتلقى الدعم السياسي والمادي من دول صديقة .

ولم تصطمم الثورة عند تنفيذ قرار العودة الى الصراع بتحديدات العقبة الثالثة ، نظرا لأن

الأنظمة كانت تعيش أزمته الخاصة الناجمة عن الهزيمة ، ولا تستطيع التصدي بعنف للبنديقية الفلسطينية المرفوعة ضد العدو الذي طعن القوات المسلحة العربية في صميم كبريائها . ولأن التصدي لهذه البنديقية بعد الهزيمة كان سيصطدم بحدة مع الجماهير العربية التي تزايد التفافها حول الثورة ، بعد أن وجدت في متابعة تحدي الآلة العسكرية الصهيونية في أوج انتصارها التعبير الصحيح عن طموحاتها الدفينة ، ونوعا من الانتقام للكرامة العربية الجريحة ، وتأكيدا عمليا لمقولة « أن العرب خسروا معركة ولم يخسروا حربا » .

وأفادت الثورة في هذه المرحلة من عدة عوامل أهمها : ١ - اتساع مسرح العمليات بعد سقوط أراضي عربية جديدة بيد العدو ، وعدم كفاية الترتيبات التي اتخذها العدو في البداية ، وعجزها عن ضبط المناطق المحتلة الواسعة والحدود العربية - الاسرائيلية ٢ - اتساع قاعدة الثورة التي شملت عرب الأراض المحتلة في حرب ١٩٦٧ . ٣ - دعم الدول العربية للثورة في مجالات التسليح والتدريب والتمويل . ٤ - نجاح منظمات الثورة في جمع أعداد كبيرة من الأسلحة والذخائر المتروكة على مسارح حرب ١٩٦٧ قبل أن يتمكن العدو من تأمين المراقبة الفعالة على هذه المسارح . وساعدها ذلك على تكثيف عملياتها العسكرية ، وتنظيم الخلايا النضالية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدريبها وتسليحها ، والاتصال مع خلايا المناضلين العرب في المنطقة المحتلة منذ العام ١٩٤٨ .

واعتمد النضال في هذه المرحلة على قواعد الداخل السرية وقواعد الخارج المتحركة ، وأخذ أشكالا متباينة بدءاً من الاعتصام وحركات الاحتجاج والعصيان المدني وعمليات التخريب في الداخل ، وانتهاء بالكمائن والاغارات وزرع الألغام في عمق الأراضي المحتلة أو في منطقة القشرة على الحدود العربية - الاسرائيلية . وبصورة متوازنة مع العملين التنظيمي والنضالي ، مارست الثورة عملا سياسيا واسعا لانجاح التعبئة في الداخل ، وكسب المزيد من المؤيدين لحقوق شعب فلسطين في الخارج .

ومنذ مطلع العام ١٩٦٨ ، وبعد أن اكتسب النضال الفلسطيني التعاطف والمصداقية ، ظهر في الثورة اتجاه نحو الانتقال من مرحلة القواعد المتحركة الموجودة على الأراضي العربية بحكم الأمر الواقع ، الى مرحلة تسمح لها ببناء قواعد ثابتة معترف بها ، لأن « تجربة الشهور الأربعة » كشفت لها ضرورة إنهاء حالة التشرذم التي لا تتناسب مع استراتيجية الحرب طويلة الأمد ، وتعرقل عملية إنماء الذات . وهكذا بدأت مرحلة القواعد الثابتة ، وانتشرت هذه القواعد في البداية على طول الضفة الشرقية لغور الأردن ، ثم ظهرت في سورية ولبنان ، وحصلت في كثير من الحالات على شرعية كاملة أو شبه كاملة . وأدى بناء هذه القواعد الى نتيجتين هما : تزايد فاعلية الثورة ، وتساعد العمل الاسرائيلي المضاد .

في اطار هذا العمل المضاد وقعت معركة الكرامة (٢١/٣/١٩٦٩) ، التي أرادها العدو ضربة حاسمة ضد التجمع الرئيسي لقوى الثورة . ولكن صمود الثوار في هذه المعركة ، وقشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق نجاح خاطف ، وضخامة الخسائر التي لحقت به ، واضطراره في النهاية الى الانسحاب ، منعت العملية من تحقيق أغراضها النفسية والاستراتيجية ، وجعلت نتيجتها النهائية لصالح الثورة ، التي استطاعت إلقاء الظلال على هالة العدو الاسطورية ،

وأثبتت فوق أرض المعركة القدرات الكبيرة الكامنة في المقاتل العربي ، وخلفت الملحمة البطولية اللازمة لتصعيد الزخم وتكثيف التعبئة الثورية .

بفضل ملحمة الكرامة تمكنت الثورة من اختراق الحصار الاعلامي ، واستقطاب التأييد والدعم ، والحصول على حرية أكبر للحركة والعمل ، وبخلت بالتالي مرحلة الصعود الثوري . وكان أهم ما يميز هذه المرحلة تصاعد العمليات العسكرية ضد العدو وتطورها ، وارتفاع المعنويات داخل الأرض المحتلة ، وامتداد المواجهة الى مختلف أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، رغم التدابير الاسرائيلية المضادة المتمثلة في التهجير والاعتقال الاداري ونسف المنازل داخل الأرض المحتلة ، وتشديد المراقبة على الحدود ودعمها بالوسائل الالكترونية ، وتسديد الضربات الانتقامية (البرية والجوية) لقواعد الثورة الخارجية . وكانت عمليات الثورة نوعا من حرب الاستنزاف المنفردة في البداية ، وريفا لحرب الاستنزاف المصرية التي بدأت على قناة السويس في ١٩٦٩/٣/٨ واستمرت حتى ١٩٧٠/٨/٧ .

ولقد أثرت تدابير العدو ولا شك على نشاطات الثورة ووضعت أمامها العديد من العقبات والتحديات المادية ، وزادت نسبة الأخطار التي تواجهها . ولكن الخطر الأكبر الذي واجهته الثورة كان يكمن في نقطتين هما : الفشل في تحقيق الوحدة الوطنية ، والوجود وسط منطقة غير آمنة أو نصف آمنة في أفضل الحالات (٣) . وإذا كان عدم تحقيق الوحدة قد أدى الى تعذر الحشد ، وتشتت الجهود (الأمنية والاستخبارية والقتالية . واللوجستكية) ، والازدواجية في الاعلان عن العمليات ، وتبديد القوى في الصراعات التي أخذت في بعض الحالات شكل الصدام الدموي ، فان العمل في منطقة غير آمنة فرض على الثورة تكريس جزء من القوى والوسائل (المحدودة أساسا) لحماية ظهرها من الضربات التي قد تلجأ اليها الدول العربية المضيفة للحد من نشاطات الثورة ، وما تسببه هذه النشاطات من ازدواجية في السلطة في منطقة القواعد ، وما تثيره من عمليات انتقامية اسرائيلية تهدد الأمن القطري للبلد المضيف ، كما فرض على الثورة في العديد من الحالات الصدام مع جيوش بعض البلدان المضيفة ، والدخول في معارك جانبية استنزفت جزءا من قواها(٤) .

في هذه المرحلة بالذات (آذار ١٩٦٨ – تموز ١٩٧٠) لجأ العدو الى تكثيف ضرباته الانتقامية باتجاه الأردن ، ورافق التلويح بالتصعيد العسكري الاسرائيلي ضغط سياسي أميركي رفع مصداقية الردع الاسرائيلي الى عتبة عالية . وتضافر الردع الاسرائيلي مع الفكر القطري والرغبة في التخلص من ازدواجية السلطة على دفع السلطة الأردنية نحو الصدام الشامل مع الثورة الفلسطينية . ولقد وجدت الثورة نفسها في وضع أمني غير مريح . وكان استمرار العمل العسكري ضد العدو وتصعيده يتطلب أساسا حل المسألة الأمنية . الا أن هذا الحل لم يكن بيد الثورة ، فوضع عمان لا يمكنها من أن تلعب الدور الذي لعبته هانوي في الحرب الفيتامية ، وتبديل هذا الوضع لخلق هانوي يصطدم بمجموعة من العوامل الذاتية والعربية والدولية والاسرائيلية . لهذا قفزت المسألة الأمنية الى المرتبة الأولى على جدول اهتمامات الثورة ، وعطل الدفاع عن المؤخرة ديناميكية العمل ضد العدو ، وبدأت مرحلة الهبوط الثوري .

ولكن الدفاع نحو الصدام لم يتوقف ، وساعد على تسريعه وجود التجاوزات ، واستكمال

الاعداد العسكري والنفسي داخل القوات المسلحة الأردنية ، وانشقاق حركة التحرر الوطني بسبب معارضة غالبية منظمات الثورة الفلسطينية لقرار الرئيس جمال عبدالناصر بقبول المبادرة الاميركية التي عرفت باسم مبادرة روجرز . وتم الصدام بالفعل في أيلول ١٩٧٠ ، وأسفر عن تدمير أجزاء كبيرة من قوى الثورة في الاردن ، والانسحاب من المدن الى جرش وعجلون ، وتحديد عمل القواعد القليلة التي تم الاتفاق على بقائها في غور الاردن .

وأدت نجاحات أيلول ، ووفاة الرئيس عبد الناصر ، وضعف رد الفعل العربي ، الى تشجيع عمان على متابعة العمل بغية تصفية الوجود المسلح الفلسطيني على كافة الأراضي الأردنية . فلجأت الى حرب استنزاف طويلة امتدت من أيلول ١٩٧٠ حتى تموز ١٩٧١ ، واستخدمت في هذه الحرب الضربات العسكرية الصغيرة المتعاقبة والمتزامنة مع الحرب النفسية ، الأمر الذي أضعف فاعلية الثورة ، وجعل مسائل الأمن والامداد والتموين والدفاع الذاتي تستهلك القسط الأكبر من طاقتها . وبعد أن ابتعدت الثورة عن جماهيرها ، وتقلصت منطقة تواجدها ، وعبء سكان هذه المنطقة ضدها ، وتم حصارها بقوى ووسائل متفوقة ، جاءت الهجمة الأردنية (١٣ - ١٩ تموز ١٩٧١) التي أسفرت عن تصفية قواعد انطلاق الثورة في الأردن ، الأمر الذي دفع معظم مقاتلي الجبل ومناضلي المدن الى ترك الأردن والانتقال الى سورية وجنوبي لبنان ، حيث كان للثورة منذ انطلاقتها قواعد تحظى بتأييد السكان ، وتقوم بعمليات عسكرية محدودة عبر الجولان وحدود فلسطين الشمالية .

ويوصول مزيد من المقاتلين الى قواعد الثورة في سورية ، ازداد نشاط هذه القواعد التي كانت تعمل بالتعاون مع السلطات السورية وبتأييد منها . وشهدت هضبة الجولان في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٢ تزييدا ملحوظا في العمليات التي شنها مقاتلو الثورة بمعدل ٢٠ - ٥٠ عملية شهريا . ورد العدو الصهيوني على ذلك بتصعيد الرد الى مستوى استخدام الطيران لقصف قواعد الثورة ومعسكراتها التدريبية في العمق السوري ، وقصف قرى حوران ، الأمر الذي أدى الى انخفاض العمليات على هذه الجبهة .

وسارت الأمور في لبنان بشكل مختلف ، إذ أن انتقال مركز ثقل الثورة الى هذا البلد ، أدى الى « أردنة » الجنوب اللبناني ، وانتشار مؤسسات الثورة على مختلف الأراضي اللبنانية ، وخاصة في المخيمات وبيروت والشمال . ونجم عن ذلك تصعيد العمليات الانتقامية الاسرائيلية في الجنوب^(٥) والضغط السياسية الأميركية في بيروت ، بغية ابعاد الوجود العسكري الفلسطيني عن مستوطنات الجليل الحساسة المكتظة بالسكان . ولم تكن بيروت مؤهلة أكثر من عمان للعب دور هانوي ، لذا بدأت آثار الردع الاسرائيلي بالظهور دون ابطاء ، وزاد من حدتها تصعيد الاعتداءات الاسرائيلية^(٦) وتزايد وتيرتها واتساع مداها وانتقالها الى ضرب أهداف تقع في شمالي لبنان وبيروت بالاضافة الى الجنوب^(٧) . وبدا واضحا أن السلطة اللبنانية ستخاطر تحت تأثير الردع الى القيام بعمل ما ، يستهدف ايقاف نشاط الثورة من أجل الحفاظ على أمن لبنان وسلامه أراضييه . وكانت كل المؤشرات تدل على أن هذا العمل أت بشكل محتوم ، وأنه سيؤدي الى صدام عنيف . لذا فان الثورة لم تستطع في لبنان تكريس كل جهودها لاعادة البناء ، والتخلص من آثار الضربة الاردنية ، والعودة بعد ذلك الى العمل بفاعلية ضد العدو الصهيوني ، بل اضطرت الى تخصيص جزء من الجهود والقوى لهذه الغايات ، مع التركيز

على تكثيف عمل خلايا الداخل ، وتجميد الجزء الآخر لحماية أمن الثورة .

وقع الصدام المنتظر في أيار ١٩٧٢ . وكان يستهدف رأس الثورة الفلسطينية . ولكن حجم القوات المسلحة اللبنانية وبنيتها الداخلية ، ومجموعة من العوامل المحلية والعربية لم تسمح بوصول الصدام الى مستوى التصفية ، وإن كان قد أدى الى استنزاف الثورة وزيادة تحديات العمل المفروضة عليها عربيا .

وهكذا اضطرت الثورة في هذه المرحلة الى تبني التكتيك الدفاعي للحفاظ على البقاء ، ومتابعة العمل الهجومي ضد العدو الصهيوني . ولكن تناقض التكتيكيين واقتطاع قسط من القوى لتأمين الدفاع ، والاضطرار الى خوض معارك جانبية خارج مسرح العمليات ، قد خفضت حدة العمل الهجومي ، وعرقلت الى حد بعيد عملية البناء والتقاط الأنفاس .

واستعادت الثورة فاعليتها القتالية في حرب تشرين وشاركت القوى الفلسطينية (خلايا الداخل ، وقواعد الخارج ، وجيش التحرير) في العمليات العسكرية في اطار الجيشين السوري والمصري أو بشكل مواز لهما . وبلغ عدد العمليات التي نفذتها الثورة خلال فترة الحرب أكثر من ٢٠٠ عملية (٨) ، وكان بوسعها ولا شك العمل بفاعلية أكبر وتحقيق نتائج أفضل ، لو لم تتعرض خلال السنوات الثلاث التي سبقت الحرب لسلسلة من عمليات الاستنزاف الطويلة التي تخللتها ثلاث ضربات عربية قاسية .

وانعكست نتائج حرب تشرين على نشاطات الثورة التي انتقلت منذ اندلاع القتال الى مرحلة استعادة الفاعلية ، وكان اهتزاز العسكرية الاسرائيلية في زلزال تشرين عاملا مساعدا على استعادة الفاعلية عبر الحدود السورية واللبنانية . لذا فقد تابعت الثورة عملياتها بعد وقف اطلاق النار ، وبقيت البندقية الفلسطينية ، كما كانت بعد حرب ١٩٦٧ ، مشرعة في وجه العدو . ولكن الوضع بعد تشرين كان يتميز على الوضع بعد حزيران بانخفاض مستوى الردع الاسرائيلي وخاصة بالنسبة الى سورية ، وارتفاع معنويات سكان الأرض المحتلة وازدياد أملمهم بالتحرير واستعدادهم لتابعة النضال بشكليه المدني والعسكري ، وتنامي العلاقة النضالية بين الثورة الفلسطينية وقوى حركة التحرر الوطني العربي والعالمي ، وتلاحم الثورة مع الجماهير اللبنانية ذات التوجهات القومية - الديمقراطية - التحررية .

وقد لجأت الثورة في هذه المرحلة الى تكثيف العمل السياسي بشكل متواز مع استعادة الفاعلية العسكرية . وكان العمل السياسي يستهدف تكريس شرعية البندقية الفلسطينية عالميا وعربيا ، في حين كان العمل العسكري يرهانا على وجود هذه البندقية وقدرتها على متابعة المسيرة . وكان العدو قد كثف وجوده على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ، وجعل تسلل الدوريات الى الأرض المحتلة أكثر صعوبة ، لهذا سلكت الدوريات طريق البحر لبلوغ أهدافها ، وصعدت العمل العسكري في الداخل ، ولجأت الى أسلوب العمل الانتحاري بغية تحسين مردود وفاعلية الدوريات الخارجية المحدودة التي تتمكن من التسلل الى المناطق الحساسة التي يسيطر عليها العدو .

وأدى تناغم العملين السياسي والاعلامي مع العمل العسكري الى تعزيز المكانة السياسية

لثورة التي استطاعت جذب أنظار العالم الى قضيتها العادلة وحصلت على اعتراف معظم الدول بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه ، وتبدلت طبيعة المسألة الفلسطينية على الصعيد العالمي من مسألة انسانية (مسألة لاجئين) الى مسألة سياسية (مسألة شعب يطالب بحقوقه) . وجاء مؤتمر القمة في الرباط (١٩٧٤) ليؤكد اعتراف كافة الدول العربية بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وعبد النضال الطويل الطريق الى الأمم المتحدة ، حيث غدت منظمة التحرير عضوا مراقبا دائما في الجمعية العمومية . واحتلت القضية الفلسطينية موقعها الحقيقي بعد أن أقر العالم بأنها جوهر النزاع في الشرق الأوسط .

وكان من الطبيعي في مناخ ما بعد تشرين أن تحقق الثورة مزيدا من النجاحات على الصعيدين العسكري والسياسي . ولكن الخرق الذي حققته الولايات المتحدة داخل النظام المصري منذ الأيام الأخيرة للحرب ، واستعداد الرئيس السادات للسير بخطوات تراجعية تصل الى حد اخضاع بلاده لنفوذ الولايات المتحدة ، وثقت المطلقة بوزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر ، والدعم الكثيف الذي قدمته واشنطن الى اسرائيل ، ساهمت في خلق وضع جديد ساعد على تصفية آثار تشرين بسرعة كبيرة ، فاختم التضامن العربي ، وعاد الى المجتمع الصهيوني توازنه الذي اختل في تشرين ، واستعادت الآلة العسكرية الاسرائيلية قدرتها على العمل ، وبدأت من جديد تلوح بالقوة وتهدد باستخدامها ، وأصبحت تصريحات قادة العدو السياسيين والعسكريين نسخة عن تصريحات فترة العريضة الاسرائيلية التي سبقت تشرين .

ثم انتقلت الآلة العسكرية الى العمليات الانتقامية ضد قواعد الثورة ومخيمات اللاجئين بالاضافة الى القرى والمدن اللبنانية . وكان لعملياتها عدة أغراض هي : ١ - تدمير الجهاز العسكري للثورة . ٢ - الحاق خسائر كبيرة بسكان المخيمات لخلق عامل ضغط معنوي على قيادة الثورة . ٣ - ايجاد التناقض بين الثورة والجمهير الوطنية اللبنانية الملتفة حولها . ٤ - رفع الروح المعنوية داخل اسرائيل ، وتخفيف حدة التناقضات والانتقادات التي ظهرت بسبب تشرين . ٥ - خلق واقع ردي يضغط على السلطة اللبنانية والقوى اللبنانية اللاعروبية ويدفعها الى الصدام مع الثورة للحد من نشاطها العسكري وتجريدها من الهالة السياسية التي اكتسبتها . ويمكننا هنا أن نؤكد على أن الدولة الصهيونية لم تكن لتجرؤ على الانتقال من التهديد الى العمل لو أن روح تشرين بقيت حية ، لأن وجود الجيوش العربية على حدودها ، واستعدادها لمتابعة الاحتكام الى السلاح ، كانا كافيين لردع العسكرية الاسرائيلية وحرمانها من العمل .

ولم تحقق العمليات الانتقامية أغراضها الثلاثة الأولى ، ولكنها نجحت في تحقيق الغرض الرابع ، إذ ساعدت على رفع معنويات الاسرائيليين واخفاء تناقضاتهم الى حد ما . وتم التوصل الى تحقيق جزء من الغرض الخامس ، وظهرت تأثيرات الردع على السلطة اللبنانية . ولكن هذه التأثيرات لم تكن كافية لدفعها الى العمل المضاد المكشوف ، بسبب التحديدات التي تعترض مثل هذا العمل ، وفي مقدمتها التفاف اللبنانيين العربيين حول البندقية الفلسطينية ، والخوف من انقسام القوات المسلحة اللبنانية عند وصول الأزمة الى نقطة الصدام العنيف الذي يستوجب استخدام الجيش في مقاتلة الثورة وحركة التحرر الوطني اللبناني . لذا وقعت السلطة في الشلل تحت تأثير الضغط الاسرائيلي - الأميركي ، وتحريض القوى اللبنانية اللاعروبية ، والعجز

الذاتي عن الحسم ، فاكثفت بالبحث عن وسيلة تضمن ايقاف النشاط العسكري الفلسطيني عبر اتفاقات وتدابير لا تصل الى مستوى الصدام ، وتحاول تأجيله ما أمكن أو تخفيف حدته في حال وقوعه .

ولكن منطق الأشياء كان يدفع الى الصدام ويتناقض مع محاولات تجنبه . إذ أن ايقاف العمل العسكري الفلسطيني كان مرفوضا من قبل الثورة ، لأنه يعني الخضوع غير المباشر للردع الاسرائيلي ، والسماح بمصادرة الثورة وتجريدها من مبرر وجودها . في حين كان استمرار النشاط العسكري يعني استمرار الضغط الاسرائيلي - الأميركي وتحريض اللاعروبين بغية ايقاف العمل الفلسطيني بالقوة . وفق هذا المنطق كان الصدام على الأراضي اللبنانية محتما . ولقد عت الثورة هذه الحقيقة في الأشهر الأولى من العام ١٩٧٤ ، عندما تكاثرت المؤشرات التي تدل على أن المواقف المعلنة وغير المعلنة للرئيس « المؤمن بأميركا » ، قد أعادت الى الدولة الصهيونية جزءا كبيرا من حرية العمل ، وجعلتها قادرة على الانتقال الى « مرحلة العريضة الثانية » (٩) ، على اعتبار أن هذه العريضة ستؤدي الى ضغط غير محتمل على السلطة اللبنانية ، وأن هذا الضغط سيولد في النهاية الانفجار .

وزاد من قناعة الثورة بحتمية الانفجار ، الحملة الاعلامية التي قادتها القوى اللبنانية اللاعروبية ضد الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان ، وضد القوى اللبنانية العروبية والديمقراطية المؤيدة لهذا الوجود ، ورفعت فيها شعار السيادة والأمن ، مع التركيز على التجاوزات والأخطاء . ولا بد هنا من الاشارة الى أننا رغم ايماننا بضرورة تصفية التجاوزات والأخطاء لصالح النقاء والصلابة الثوريين ، وقناعتنا بإمكانية تحقيق هذه التصفية ، فاننا لا نرى أن الاخطاء والتجاوزات كانت وراء التحريض اللاعروبي ، وأن الدافع الحقيقي لهذا التحريض هو التعبئة النفسية استعدادا لعمل مضاد يؤدي الى ضمان أمن الدولة الصهيونية ، وتجنب الضغوط الاسرائيلية الأميركية المتزايدة ، والبقاء خارج حلقة الصراع العربي - الاسرائيلي . أي العودة الى قبول « الرشوة الأمنية » التي حصل عليها لبنان منذ هدنة رودس (١٩٤٩) ، والمتمثلة في عدم قيام الصهاينة بالاعتداء على لبنان ، مقابل خروج لبنان من المعسكر العربي المقاوم (بحجة وضعه الخاص) ، والبقاء عمليا على الحياد أمام الأحداث الساخنة الدائرة في المنطقة ، حتى لو رافق هذا الحياد مواقف لفظية مضادة لاسرائيل . ولتجريد الحملة الاعلامية الاعروبية من الديماغوجية التي رافقتها ، يمكن القول انه لولم يكن هناك أية أخطاء أو تجاوزات ، ولو كانت الثورة الفلسطينية تضم مجموعة من الملائكة ، لما منع ذلك الوضع الحملة الاعلامية التحريضية ، ولما أدى الى ايقاف الدفع نحو الصدام ، لأن المواقف الاستراتيجية التي لا تعترف بالعواطف ولا تستند الى الجزئيات ، كانت متناقضة بشكل جذري يحتم الصدام .

وبفضل وضوح الرؤية الاستراتيجية لعناصر المواقف المتناقضة ، وتزايد القناعات باقترب الهجوم المضاد ، تبنت الثورة استراتيجية الحفاظ على البقاء . من أجل استمرار شعلة الثورة متقدة رغم الرياح التي تهب عليها من خط المواجهة مع العدو الصهيوني ، ويحتمل أن تهب عليها من الخلف . وبدأت بذلك مرحلة الدفاع الاستراتيجي ، الذي اعتمد على القوى الفلسطينية الذاتية والتفاف جماهير القوى اللبنانية العروبية والديمقراطية حولها . الا أن

الدفاع الفلسطيني لم يأخذ شكلاً مطلقاً ، بل حمل الطابع التعرضي المتمثل باستمرار العمليات ضد العدو الصهيوني في الداخل ، ومتابعة عمليات القشرة والتسلل عبر البحر .

في هذه الفترة كان التراجع الساداتي يتم بخطوات متسارعة ، وكانت الولايات المتحدة تطبخ اتفاق فصل القوات في سيناء على نار هادئة بتشجيع ضمني من المعسكر العربي المساوم . وكان مخطوط ومؤيدو الاتفاق يعرفون مسبقاً أن الثورة الفلسطينية التي وقفت في العام ١٩٧٠ ضد مشروع روجرز ، رغم حصول هذا المشروع على موافقة الرئيس جمال عبد الناصر ، بكل ما كان يمثل من هيبة ومصداقية وتأثير ، ستقف في العام ١٩٧٥ في مقدمة القوى المعارضة للاتفاق التراجعي الذي سيوقعه رئيس مصري لا يملك هيبة عبد الناصر ومصداقيته وقدرته على التأثير داخل حركة التحرر الوطني العربي . ولهذا كان من الضروري قبل التوصل الى توقيع الاتفاق ، اضعاف الثورة الفلسطينية التي سترفع لواء المعارضة ، مستندة الى قوتها العسكرية والشرعية السياسية التي اكتسبتها .

ولقد قوم مخطوط ومؤيدو الاتفاق الموقف بشكل صحيح عندما قدروا حدة معارضة الثورة للاتفاق عند توقيعه ، وصعوبة احتواء هذه المعارضة ، ورأوا أن من الضروري ضريبها ومشاغلتها بمعارك جانبية تحرمها القدرة على المعارضة . وهكذا تضافت الضغوط الاسرائيلية - الأميركية ، مع تواطؤ المعسكر المساوم ، وتوحدت باتجاه تفجير الموقف في لبنان . وكانت القوى اللبنانية المتحمسة للتفجير (داخل السلطة وخارجها) تفضل تكرار التجربة الاردنية ، واستخدام الجيش اللبناني في ضرب الثورة ، على أن تلعب المليشيات خلال العملية دور الرديف ، وتؤمن الغطاء المحلي السياسي والاعلامي . ولكن طبيعة الجيش نفسه ، ونوعية العلاقات السائدة داخل المجتمع اللبناني ، منعت تكرار التجربة الأردنية . لهذا قامت المليشيات المدعومة ببعض جيوب السلطة ، باستلام المبادرة ، وأخذت على عاتقها مهمة البدء بالعمل المضاد ، بغية خلق وضع يدفع السلطة الى العمل تحت ضغط الأحداث ، أو يؤدي الى فرز القوى داخل السلطة بشكل واضح يسمح للمليشيات باستقطاب جزء من الجيش والاستعانة به في اطار العمل العسكري المضاد .

وهكذا بدأت الهجمة المضادة على الثورة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ بمبادرة من المليشيات ، وخاضت الثورة معركة دفاعية طويلة ، ووقفت معها قوى التحرر الوطني اللبناني . وأظهرت المعركة استحالة استخدام الجيش ككتلة ضاربة ضد الثورة وحلفائها ، وتحقق الفرز داخل السلطة والشعب والمؤسسات الفاعلة بشكل عملي ، الأمر الذي جعل الهجمة على الثورة تتحول الى حرب أهلية خاضتها الثورة وحلفاؤها وفق استراتيجية دفاعية - هجومية ، وشهدت خلالها عددا من النجاحات والنكسات ، وخاصة في مرحلة الخلاف مع الحليف الاستراتيجي (دمشق) . وكان هدفها الاستراتيجي في مختلف مراحل الحرب : الحفاظ على البقاء ومنع مصادرة الإرادة .

ومع انتهاء الحرب رسمياً في ٢١/١٠/١٩٧٦ ، ودخول قوات الردع العربية الى معظم المناطق اللبنانية ، واجراء حسابات الأرباح والخسائر ، تبين بكل وضوح أن الحرب لم تحقق أغراضها كافة ، صحيح أن الحرب قد شاغلت الثورة ، ولكنها لم تشغلها نهائياً عن مهمتها

الأساسية المتمثلة في تسديد الضربات الى العدو الاسرائيلي . ففي أصعب الأوقات ، وعندما كانت الثورة مشتبكة على أكثر من جبهة ، كانت خلايا الداخل وقواعد الخارج تقوم بعملياتها العسكرية ضد أهداف اسرائيلية . ولم يمنع القتال في لبنان الثورة من المشاركة الفعالة في معارضة اتفاق سيناء الذي تم توقيعه في ١٩/٩/١٩٧٥ إثر اندلاع الحرب . ومن المؤكد أن الثورة قد خسرت العديد من كوادرها ومقاتليها ، الا أن عدد قواتها الاجمالي وحجم قوتها النارية ومستوى تدريبها بعد الحرب أصبحت أكبر مما كانت عليه قبل بدء الهجمة المضادة . ولم تفقد الثورة سمعتها السياسية ، وخاصة بعد أن تبين أن الحرب لم تندلع الا لضمان أمن العدو الصهيوني . ورغم الساعات العصيبة التي رافقت الخلاف مع الحليف الاستراتيجي ، فان هذا الخلاف قد أثبت للقيادتين السورية والفلسطينية حتمية تحالفهما الاستراتيجي في وجه العدو المشترك ، وكانت له في النهاية نتائج ايجابية على صعيد التلاحم المصري بين الثورة ودمشق في مواجهة قوى الردة .

وكان النجاح الأكبر الذي حققته الثورة في هذه الحرب هو تأمين الهدف الاستراتيجي (الحفاظ على البقاء ومنع مصادرة الارادة) . وساعدها هذا النجاح على العودة الى العمل العسكري ضد العدو الصهيوني بفاعلية غير متوقعة .

ولم يرض هذا النجاح اسرائيل التي وجدت أن بقاء المقاومة وتزايد قوتها بعد الحرب يعيدان مسألة أمن المستوطنات في الجليل الى الجليل الى نقطة البداية . وكان موقفها المعارض لمقررات مؤتمر الرياض والقاهرة (١٩٧٦) اللذين أوقفا الحرب اللبنانية ، دليلا على أنها كانت المستفيد الأكبر من استمرار هذه الحرب . ولقد دفعها فشل القوى اللاعروبية في حسم الموقف في الداخل وعجزها عن تصفية الوجود العسكري للثورة ، الى دعم القوى اللاعروبية الموجودة على مقربة من حدودها ، واستغلال مخاوفها ، وتشجيعها على متابعة القتال لاستنزاف الثورة الفلسطينية ، مع التهديد بعمل عسكري واسع اذا ما اقتربت قوات الردع العربية من حدودها ، نظرا لقناعتها بأن دخول هذه القوات الى الجنوب سيؤدي الى وقف الاستنزاف ، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الاسرائيلية العليا .

والحقيقة أن تحرك القوى اللاعروبية في الجنوب بدأ قبل وقف القتال، ولكنه تصاعد بعد صدور مقررات قمتي القاهرة والرياض كتعبير عن رفض الدولة الصهيونية لهذه المقررات واستعدادها للعمل على اجهاضها . ولكن محدودية القوات الانعزالية في الجنوب ، وتزايد قوى الثورة وحلفائها بسبب سحب القوات من مختلف الجبهات ودفعها الى الجنوب ، جعل اسرائيل تتدخل في القتال ضد الثورة بعدة أساليب (تقديم الأسلحة والمعدات ، القصف المدفعي من وراء الحدود ، القصف الجوي ، تعزيز المواقع اللبنانية اللاعروبية بدوريات اسرائيلية) . ورافق القتال في الجنوب قيام جبهة الكفور بخرق وقف القتال في مختلف المناطق اللبنانية . ومع هذا فقد بقي ميزان القوى لصالح الثورة الفلسطينية وحلفائها ، وأصبح بوسع الثورة في الجنوب تأمين ترتيب دفاعي مناسب (ضمن حدود امكاناتها) يكفي لاحتواء تحركات سعد حداد من جهة ، والقيام - ضمن اطار الاستراتيجية الدفاعية - بعمليات هجومية تستهدف تقليص المنطقة التي يسيطر عليها انعزاليو الجنوب ، بالاضافة الى استعادة القدرة على دفع دوريات تتسلل عبر هذه المنطقة وتدخل الأراضي المحتلة لضرب أهداف اسرائيلية .

وكان استمرار هذا الوضع سيؤدي في النهاية الى تصفية السيطرة الانعزالية في الجنوب واستمرار تهديد المستوطنات في الجليل . لهذا وجدت اسرائيل أن عليها التدخل لدعم سعد حداد على نطاق أوسع . وكان هذا الدعم يتطلب تدخلا اسرائيليا مباشرا ، على اعتبار أن تنمية قوة الانعزاليين في الجنوب لا يمكن أن تتم بسرعة ، ولا بد لها من أن تصطدم في النهاية بقلّة عدد سكان القرى الحدودية الخاضعة لسيطرة الانعزاليين ، وعدم ولائها الكلي لسعد حداد ، وعدم قدرتها على تقديم عدد كاف من المقاتلين لمواجهة قوى الثورة وحلفائها . وعلى هذا الأساس تم التخطيط لعملية الليطاني .

وقد ساعد اسرائيل على القيام بهذه العملية (من ٣/١٥ الى ٣/٢٠ / ١٩٧٨) الخلل الخطير الذي أصاب ميزان القوى العربي - الاسرائيلي منذ زيارة السادات للقدس المحتلة في ١٩/١١/١٩٧٧ ، وانسحابه الكامل من الصراع العربي - الاسرائيلي ، وحصول اسرائيل بالتالي على حرية عمل واسعة لم تعرفها منذ حرب تشرين . وجابهت الثورة وحلفاؤها قوات الغزو الصهيوني ، المتفوقة ماديا بنسبة تفوق ٢٠ الى واحد ، بدفاع مرن وعميق أعاق تقدم القوات الاسرائيلية ، وألحق بها خسائر غير متوقعة ، وحرّمها من امكانية تطبيق أسلوب الحرب الخاطفة ، وجعل سرعة تقدمها لا تزيد عن ٣ كم في اليوم ، الأمر الذي منح القيادة الفلسطينية الفسحة الزمنية اللازمة للعمل السياسي الذي أسفر عن قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩/٣/١٩٧٩) .

ورغم وصول قوات الطوارئ الدولية الى لبنان للاشراف على تنفيذ القرار المذكور ، فان القوات الصهيونية (المدعومة بغطاء سياسي أميركي) لم تنسحب الا ببطء ، وبعد مساومات أسفرت عن استلام انعزاليي سعد حداد لعدد من قرى الجنوب ، وتشكيل خط حدودي متصل من الناقورة حتى جبل الشيخ . وبفضل هذا الخط ضمنت اسرائيل الى حد ما ابعاد قوات الثورة عن حدودها ، وأصبح انعزاليو الجنوب المخفر الأمامي لحراسة الأمن الاسرائيلي ، وتجسدت بشكل لا يدع مجالاً للشك أهداف الحرب اللبنانية التي حاول الاعلام الانعزالي اعطاءها أكثر من هدف ، وتغطيتها بأكثر من مبرر ، ثم أثبتت نتائج عملية الليطاني أن الهدف الوحيد للحرب اللبنانية لم يكن سوى ضرب الثورة أو الحد من نشاطها لضمان الأمن الاسرائيلي .

الا أن الجيب الحدودي ، الذي تحول فيما بعد الى دويلة سعد حداد ، لم يسؤ الغرض المطلوب منه ، اذ بقيت قوات الثورة قادرة على الوصول الى الأهداف الاسرائيلية عبر قوات الطوارئ الدولية والجيب الحدودي ، كما بقي طريق البحر مفتوحا . ولقد أكد القادة الاسرائيليون أن سد هذا الطريق بشكل مطلق أمر غير ممكن ، وأن تكثيف التدابير الأمنية على الشواطئ مسألة مهمة لاقبال احتمالات نجاح دوريات الثورة في الوصول الى أهدافها ، ولكن ضرب قوى الثورة قبل انطلاقتها يحقق نتائج أفضل . لهذا عادت اسرائيل الى قصف العمق اللبناني والتهديد باجتياح الجنوب وتهديد سيادة لبنان وسلامة أراضيه .

وصمدت الثورة أمام التهديدات والغارات الجوية ، كما صمدت أمام الاغارات وعمليات القصف المدفعي التي قام بها العدو باسم سعد حداد . ولكن ميكانيكية الردع الاسرائيلي لعبت

دورها في دفع الحكومة اللبنانية الى المطالبة بتقييد العمل الفلسطيني، وساعدها على ذلك اعراب العديد من الدول المشاركة في قوات الطوارئ الدولية عن ضيقها من الوضع القائم في الجنوب وتفكيرها بالانسحاب من هذه القوات اذا لم يتم حل الوضع الذي يعرضها لخسائر عديدة في الارواح ، واختلال ميزان القوى لصالح العدو وخاصة بعد توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦) وعدم تحقيق الحشد العسكري العربي الذي طالبت سورية به لمواجهة العربة الاسرائيلية ، وانعدام الاستراتيجية العربية الشاملة (العسكرية - الاقتصادية - السياسية - المالية) لمواجهة اسرائيل او الضغط على الولايات المتحدة لكبح العدوان الصهيوني .

على هذا الأساس دعا لبنان الى مؤتمر القمة العربي في تونس . وكانت ورقة العمل التي قدمها الى اجتماع وزراء الخارجية (١٥ - ١٧/١١/١٩٧٩) ومؤتمر القمة (٢٠ - ٢٢/١١/١٩٧٩) تستهدف احراج العرب عن طريق استغلال الواقع العربي العاجز (١٠) ، واحتمالات انسحاب قوات الطوارئ الدولية ، مع التلويح الضمني بالتدويل ، بغية دفع الدول العربية الى اتخاذ قرار يضغط على الثورة (عربيا) بشكل يضمن ضبط منطقتها في اطار منطق الدولة ، ونقل عدوى تأثيرات الردع الى الثورة ، بعد أن فشلت محاولات الضغط وضبط المنطق (لبنانيا) . لقد كانت الورقة اللبنانية في تونس تريد من العرب كبح الثورة سياسيا بعد ان تعذرت مصادرتها أو تصفيتا عسكريا . وظهرت فاعلية التحالف الاستراتيجي السوري - الفلسطيني في مقاومة هذا الاتجاه ، وتم التوصل الى حل وسط يمثل انعكاسا للوضع العربي ، وموازن القوى العربية - الاسرائيلية ، وموازن القوى القائمة داخل الوطن العربي بين المعسكر المقاوم والمعسكر المساوم .

والمهم في الامر هو ان الثورة الفلسطينية التي اكتسبت شرعيتها بدماء شهدائها ، وعززت هذه الشرعية سياسيا بفضل نشاطها السياسي وعدالة قضيتها لا تزال حتى اليوم موجودة واصبغها على الزناد . ويمكن القول ان نجاحها في البقاء حية حتى الآن ، واستمرار الشعلة الفلسطينية ، رغم ضخامة قوى العدو الخارجي الذي يجابهها ، واضطرابها لحشد جزء كبير من قواها خارج أراضيها ، وتعرضها خلال مسيرتها للضغط أو الضربات الناجمة عن الردع الاسرائيلي لبعض الدول العربية المضيفة ، واضطرابها للعمل في كثير من الحالات وسط مناخ عربي غير مناسب ، يشكل في حد ذاته انتصارا يرتقي الى مستوى المعجزة .

١٤ / ٥ / ١٩٦٧ ، وصادمها مع الجيش الاردني على الحدود الاردنية - الاسرائيلية في ١٦ / ١١ / ١٨ / ١١ و ١٥ / ١٢ / ١٢ و ١٢ / ١٦ / ٢١ / ١٩٦٦ (راجع وثائق عسكرية ، فتح ، الجزء الأول ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٥) .
(٣) لا بد من الاشارة هنا الى أن هاتين النقطتين قائمتان حتى الآن . واذا كانت النقطة الأولى تطرح أمام الثورة مجموعة من القضايا التي يمكن حلها ،

(١) راجع شؤون فلسطينية ، عدد ٤١ - ٤٢ كانون الثاني ، شباط ١٩٧٥ « عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني » .
(٢) تجسد هذا العمل الايجابي المضاد في محاولات الحد من نشاط قوى الثورة على الأراضي العربية ، ومنع الدوريات الفلسطينية من اجتياز الحدود لتنفيذ مهامها القتالية . ونجم عن ذلك صدام الدوريات مع الجيش اللبناني على الحدود اللبنانية في ٥/٦

والطرد المفومة ، وأخذت في الشمال والجنوب شكل الاغارات البرية والضربات الجوية والبحرية .
 (٨) جدول العمليات العسكرية ، شؤون فلسطينية ، تشرين الثاني ١٩٧٣ .
 (٩) ابتدأت مرحلة « العريضة الاسرائيلية الأولى » مع نهاية حرب الاستنزاف ، واستمرت حتى حرب تشرين . ثم بدأت مرحلة « العريضة الثانية » مع البدء بتصفية آثار تشرين في بداية العام ١٩٧٤ ، ولا تزال مستمره حتى اليوم .
 (١٠) ان هذا العجز نابع أساسا من واقع ذاتي مفصلاته الأساسية هي : عدم التوصل الى الوحدة ، عدم تحقيق الحشد العسكري ، عجز بعض الانظمة عن اتخاذ قرار بمواجهة أميركا ، الخلافات العربية - العربية الناجمة عن تغلغل الفكر القطري في العمق .

فان النقطة الثانية لا تزال دون حل ، وهي تشكل ، كما سنرى مصدر المعضلة الاستراتيجية المحورية التي واجهتها الثورة خلال خمسة عشر عاما .
 (٤) نذكر في هذا المجال أحداث تشرين الثاني ١٩٦٨ ونيسان وتشرين الثاني ١٩٦٩ في لبنان ، وأحداث تشرين الثاني ١٩٦٨ وشباط وحزيران ١٩٧٠ في الأردن .
 (٥) كانت العمليات الانتقامية في الجنوب قد بدأت قبل العام ١٩٧٠ ، وأخذت أكثر من شكل ، بما في ذلك اجتياح المناطق الحدودية (عملية العرقوب الأولى في أيار ١٩٧٠) .
 (٦) أخذت العمليات الانتقامية بعداً كبيرا في عملية العرقوب الثانية (شباط ١٩٧١) ، واجتياح القطاع الأوسط في الجنوب (أيلول ١٩٧٢) .
 (٧) شملت العمليات في بيروت الاغتيالات والتخريب

ويعتبر أن هذه العمليات كانت بمثابة رسالة واضحة إلى العدو الإسرائيلي بأن المقاومة الفلسطينية لن تقبل أي شكل من أشكال التفاوض الذي لا يقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .
 إن هذه العمليات كانت تهدف إلى إخماد الروح المعنوية لدى العدو الإسرائيلي وإثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .

إن هذه العمليات كانت تهدف إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .

إن هذه العمليات كانت تهدف إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .

إن هذه العمليات كانت تهدف إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .
 إن هذه العمليات كانت تهدف أيضا إلى إثبات أن المقاومة الفلسطينية قادرة على القيام بعمليات عسكرية متقدمة .

الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني

« الوحدة طريق العودة » ... « قضية فلسطين لا تحل الا بالنضال القومي الثوري » ... « الوحدة طريق الثأر » ... تلكم هي شعارات الأحزاب القومية العربية الخاصة بفلسطين ، طوال الخمسينات وأوائل الستينات . فهذه الأحزاب كانت تعطي الوحدة العربية الأولوية على ما عداها ، وترى في تحقيق هذه الوحدة عتبة تحرير فلسطين . أما شعارات بقية القوى الوطنية الفلسطينية ، الداعية الى إعطاء الأولوية لتحرير فلسطين ، فقد اتهمتها تلك الأحزاب القومية بالأقليمية والشعبوية والقطرية ومعاداة الوحدة العربية ، الخ .

وأسهم الوطنيون الفلسطينيون بقسط وافر في نشاط الأحزاب القومية العربية (البعث ، وحركة القوميين العرب) . وحدث الانعطاف الجذري في الثورة الناصرية ، بعد أن كسر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر احتكار السلاح ، وعقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، صيف العام ١٩٥٥ ، وأمم قناة السويس ، صيف العام التالي ، مما أحدث نهوضاً قومياً عارماً ، شمل الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه ، خاصة بعد إخفاق العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي) على مصر في تحقيق أهدافه ، خريف العام ١٩٥٦ .

وأفادت الأحزاب القومية العربية كثيراً من هذا المد ، وانتعشت شعاراتها ، وبضمنها شعاراتها الفلسطينية ، على حساب شعارات بقية القوى الوطنية الفلسطينية ، التي اضطرت ، تحت ضغط المد القومي ، في النصف الثاني من الخمسينات ، ومراعاة لاعتبارات التحالف مع الناصرية ، الى طي يافطاتها ، وتجميد شعاراتها .

ووصل المد القومي نزاه ، بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ، في شباط (فبراير) ١٩٥٨ . لكن الصراع الذي احتدم بين الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ، والرئيس المصري ، جمال عبد الناصر ، منذ أواخر ١٩٥٨ ، والذي لعبت العناصر المشبوهة بصلاتها بالاستعمار والهندسة في الصف القومي دوراً ملحوظاً في افتعاله وتأجيجه ، غير الموضوعي ، دفع بالمد القومي خطوات غير قليلة الى الوراء ، واتسعت هذه الخطوات مع خروج الخلاف بين عبد الناصر

وحزب البعث الى العلن ، وأواخر العام ١٩٥٩ . فالجبهة الوطنية على مستوى الوطن العربي تفسخت ، بالخلاف المصري - العراقي ، والجبهة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة فقدت وحدتها ، بزج الشيوعيين السوريين والمصريين في السجون والمعتقلات ، وبخروج البعثيين من الحكم . وازداد هذا التراجع مع انكشاف أمر الممارسات الخاطئة لأجهزة الجمهورية الوليدة ، والتي أفادت منها العناصر والقوى المعادية للوحدة ، فنجحت في مؤامرتها الرامية الى فصل سورية عن مصر ، من جديد ، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، قبل أن تكمل التجربة الوحودية العربية المعاصرة الأولى أربعين شهراً من عمرها .

وبوقوع الانفصال تراجعت الشعارات القومية ، لحساب الشعارات الوطنية والقطرية ، ومارست أغلب القوى القومية الانتقاد الذاتي فيما يخص تعجلها للوحدة . وأخذت هذه القوى تعيد النظر في شعاراتها ، بل تراجعت عن بعضها ، خاصة ما كان منها بصدد فلسطين .

فنجاح الانفصال أعطى انطباعاً بأن الوحدة العربية لاتزال بعيدة المنال ، كما أن وقوع اسرائيل بين القطرين السوري والمصري حال دون تدخل الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة من أجل انقاذ الجمهورية الوليدة ، مما خلخل شعار « الوحدة طريق العودة » وأبان مدى موضوعية وصحة شعار « التحرير طريق الوحدة » .

كما أن عوامل أخرى عديدة أسهمت في فرض القضية الفلسطينية على جدول أعمال القوى العربية المختلفة . وعلى رأس هذه العوامل كان تعطش الجماهير الشعبية الفلسطينية الى الهوية الوطنية والى امتلاك أمر قضيتها الوطنية .

ففي النصف الثاني من الخمسينات بدأت التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية في اكتساب ملامحها ، لأول مرة منذ نكبة ١٩٤٨ ، وحققت البرجوازية الفلسطينية نفوذاً اقتصادياً ذا شأن ، خاصة في إمارات الخليج العربي ، مما دفعها الى السعي لتحقيق نفوذ سياسي يوازي هذا النفوذ الاقتصادي .

وفي المجال العربي ، فان انتصار ثورة الجزائر ، ربيع العام ١٩٦٢ ، عزز التطلع الفلسطيني للهوية الوطنية وللکفاح من أجل تحرير فلسطين . كما ان وصول القوى الثورية العربية الى الحكم في كل من مصر والجزائر وسورية والعراق ، وأواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، عزز هذا التوجه الفلسطيني . فضلاً عن ان الشقوق في الصف الرسمي العربي - أوائل الستينات - أتاحت للشعب الفلسطيني النفاذ الى قضيته الوطنية ، والتغلب على الحظر العربي الرسمي ، الذي طالما حال بينه وبين قضيته الوطنية ، وتركها نهياً للمزايدات والمناقصات « العربية » .

وفي المجال العالمي ، فان ازدياد دور المعسكر الاشتراكي في صنع الأحداث العالمية ، ساعد في إحساس الحركة الوطنية الفلسطينية بقوة حليفها العالمي . كما أن انتصار حرب الشعب في كل من كوريا وكوبا والفيتنام ألهم الوطنيين الفلسطينيين بالسلح الأمضى في محاربة الاستعمار والصهيونية .

حزب البعث

كان المؤتمر القومي الرابع هو أول مؤتمر قومي لحزب البعث ينعقد بعد انفجار خلافات الحزب مع عبد الناصر . إذ انعقد هذا المؤتمر في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . وبالنسبة لفلسطين فإن هذا المؤتمر رأى « ضرورة الاضطلاع بالمهام السياسية المرهلية التالية : أ - تاليف جبهة شعبية ، تضم كافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلاد العربية ، على أن تكون هذه الجبهة مستقلة ، في تنظيمها وعملها ونضالها ، عن أي من الحكومات العربية : ب - العمل على منع اسرائيل من تحقيق أي مكاسب جديدة ، وعلى الخصوص منها تحويل مجرى نهر الأردن ، ومن المرور في المياه العربية ، ومطالبة الحكومات العربية لاحكام الحصار الاقتصادي والسياسي على اسرائيل ، عن طريق انتهاج سياسة حازمة تجاه الحكومات التي تتعامل معها : ج - الدعاية لقضية فلسطين في كافة المجالات الدولية ، والسعي لاعادة اللاجئين إليها » (١) .

وتشير وثيقة بعثية رسمية الى أنه ، في العام ١٩٦٢ ، انعقد ، بمبادرة من القيادة القومية للحزب ، مؤتمر في بيروت ، ضم ممثلين عن البعثيين الفلسطينيين في التنظيمات المختلفة . وتمخض المؤتمر عن مشروعي « استراتيجية للعمل الفلسطيني ، ونظام أساسي لحركة التحرير الفلسطينية » . وترى الوثيقة أن حركة التحرير الفلسطينية هذه « لم يقدر لها أن توجد ، على الصعيد العملي ، بسبب ميل الحزب الى صيغة الجبهة ، التي تشمل كل القوى الفلسطينية » . وانتهى تقرير المؤتمر الفلسطيني الى الدعوة لخلق « تنظيم يكون بمستوى العمل لتحرير فلسطين ... وقيام تنظيم فلسطيني ، يفتح الطريق أمام الجماهير العربية ، كي تنظر نظرة سليمة الى قضية فلسطين ، ويتيح لهذه الجماهير أن تساهم بتهيئة الأقطار العربية ، وتدفعها للاستعداد » (٢) .

وحدد المؤتمر خطوطاً عريضة « لاستراتيجية النضال » ، رأى فيها « طرح حل قضية فلسطين بالقوة » . وفي الأسلوب المقترح ورد « إعداد تنظيمات عسكرية في المناطق المحتلة » ، و « تهيئة الظروف العربية لمعركة التحرير » . وحدد المؤتمر « تحرير فلسطين » هدفاً للحركة المقترحة ، وذلك باعلان حكومة مؤقتة ، وتشكيلات عسكرية فلسطينية ، واعلان حرب التحرير (٣) . كما أوردت الوثيقة الرسمية نص النظام الأساسي الذي اقترحة المؤتمر البعثي الفلسطيني لحركة التحرير الفلسطينية (٤) .

وبعد ان انتقل البعث من المعارضة الى الحكم في سورية ، ربيع العام ١٩٦٣ ، انعقد المؤتمر القومي السادس للحزب ، في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣ . وتبنى المؤتمر فكرة « جبهة تحرير فلسطين » ، وورد في قراره رقم (٢١) ، أن المؤتمر درس « بعناية ، المشكلة العربية في فلسطين ، في مرحلتها الراهنة ، وآفاق تطورها ، وانتهى الى ضرورة اعتماد عرب فلسطين كأداة أولى في تحرير فلسطين ، وأقر تنفيذ فكرة (جبهة تحرير فلسطين) ، وهو يدعو الدول العربية ، بشكل عام ، والسلطة الثورية في سورية والعراق ، بشكل خاص ، الى تقديم كل الامكانيات لأقامة هذه الجبهة وتنظيمها ، وأن توجد لها الأدوات والقيادات المؤمنة والثورية ، وأن تكون بمنأى عن الخلافات بين الدول العربية » (٥) .

وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٦٤ أصدرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً ، حول الكيان الفلسطيني ، بعد أن كان مؤتمر القمة العربي الأول (كانون الثاني ١٩٦٤) ، قرر إبراز الكيان الفلسطيني وتكوين « منظمة التحرير الفلسطينية » . وأشار البيان الى أن أبناء فلسطين ، في دعوتهم الى إبراز الكيان الفلسطيني ، « إنما يصدرون عن إيمان عميق بحقهم الطبيعي في القيام بدورهم الطبيعي في معركة تحرير وطنهم السليب ، ذلك الدور الذي حرمتهم الحكومات العربية الرجعية والعميلة ، عام ١٩٤٨ ، من القيام به ، فكان من العوامل التي مهدت للنكبة سبيل الوقوع » (٦) .

وما لبثت القيادة نفسها أن أصدرت ، في ٢٠ أيار (مايو) من السنة ذاتها ، مشروعاً للكيان الفلسطيني (٧) . وإن ظلت هذه القيادة متمسكة بقومية القضية الفلسطينية . ففي بيانها ، الذي أصدرته في ٢٧/٤/١٩٦٥ ، حول موقف الرئيس التونسي ، الحبيب بورقيبة ، المساوم ، جاء « وسيبقى النضال من أجل فلسطين الواجب القومي لشعبنا كله ولنظماته التحررية » (٨) .

والى المؤتمر القومي الثامن للحزب ايار (مايو) ١٩٦٥ تقدمت شعبة فلسطين في لبنان بتقرير «حول فلسطين» ، جرى فيه تقدير الموقف الفلسطيني ، من خلال عملية تقييم لمعظم القوى السياسية الفلسطينية «بما فيها الهيئة العربية العليا» ، و«فتح» ، و«منظمة التحرير الفلسطينية» (٩) . واقترح تقرير شعبه فلسطين على المؤتمر القومي الثامن « أن يدرس ، بمشاركة الخبراء العسكريين ، إمكانية قيام حرب تحريرية ، أي حرب العصابات في المناطق الوعرة والجبلية من فلسطين .. ودراسة امكانيات التدريب الفدائي ومشاركة الحزبيين الفلسطينيين في ذلك ، وتهيئة الرأي العام الفلسطيني والعربي للمشاركة المعنوية والمادية في ذلك العمل » . وينتهي التقرير نفسه الى التأكيد على « أن طبيعة هذا الموقف تعتمد على تقرير الامكانية الحربية العصابية أو عدمها » (١٠) .

وفي ما يخص فلسطين فان المؤتمر القومي الثامن تمخض عن ست توصيات الى القيادة القومية الجديدة ، لعل أهمها (١١)

١ - « اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ، وبالتالي قضية الحزب الرئيسية؛ ٢ - ... ٣ - يرى الحزب أن من واجبه دعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية ، لا تقوم حولها الشبهات ، وأن يتحلى هذا الدعم بالانسجام مع خطة الحزب عند وضعها ، ومقتضيات السلامة القومية ؛ ٤ - ... ٥ - ... ٦ - العمل على تسليح شعب فلسطين ، وتدريبه تدريباً ملائماً لظروف المعركة ، وتهيئته من اجل معركة التحرير » . وأشار المؤتمر في بيانها ، الى ان لجنة فلسطين المنبثقة عن المؤتمر، استعرضت اوضاع الهيئات والمنظمات الفلسطينية التي تصدر العمل السياسي والتنظيمي لابناء فلسطين وقررت التوصيات التالية . (١٢) .

أ - « مطالبة المؤتمر باتخاذ قرارات لازالة التناقض بين موقف الحزب وموقف الحكم ، بصدد إدانة الهيئة العربية العليا ؛ ب - مطالبة المؤتمر بتشكيل لجنة سرية ، تبحث حركة تحرير فلسطين (فتح) ، وموقف الحزب منها » . ولاحظت لجنة فلسطين ، المشار اليها ،

« إهمال القيادة القومية المريع بحق فلسطين ، وغيابها عن العمل الفلسطيني » . وسجلت اللجنة على القيادة القومية « التقصير في وضع دراسة عميقة وشاملة امام اللجان الأخرى ، وعدم مشاركة أي منهم (أي أعضاء القيادة القومية) في لجنة فلسطين ، مما جعل تحقيق الغاية التي شكلت من أجلها اللجنة في غاية الصعوبة » (١٣) .

وفي الرابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ، أصدرت القيادة القومية بياناً « حول القضية الفلسطينية » ، دعت فيه الى التخطيط المركز الموحد لتحرير فلسطين ، ورأت « أن تحقيق الوحدة العربية أسلم طريق للوصول الى هذا ... ولكن إذا لم تتحقق أنياً فان هذا يجب أن لا يؤخر ، بالضرورة ، هذا التخطيط . ومن أجل ذلك يجب أن تعقد مؤتمرات القمة ، ومن أجل ذلك يجب أن تدعم القيادة العربية الموحدة ، ومن أجل ذلك يجب أن تعدل معاهدة الدفاع المشترك ، لتلترم بقرارات القيادة الاقطار المشتركة فيها ولكي لا تكون الحدود المصطنعة بين الاقطار العربية حواجز تحول دون قيام القيادة بواجباتها حق القيام ، ولكي لا تتحول وتصبح كالقيادة المشتركة ، التي قامت عام ١٩٤٨ .

« والى أن يتحقق بناء هذه القوة العربية الذاتية القادرة على إزالة اسرائيل ، فان من الواجب العمل على بناء قوة رادعة عربية ، مستعدة ، دوماً ، للرد على أي عدوان اسرائيلي ، بمثله أو بأكثر منه ... » (١٤) .

وانتهى البيان الى التأكيد بأن حزب البعث « يؤمن بأن تحرير فلسطين هو الطريق العربي الثوري . ويؤمن بأن التنظيم الفلسطيني يجب أن يكون رأس الحربة في أي تنظيم عربي ، وأن منظمة التحرير يجب دعمها وتقويتها وتوجيهها وجهة ثورية تحررية » (١٥) .

وبذا أعطى البعث ، لأول مرة ، الأولوية لتحرير فلسطين ، بعد أن ظل يعطي هذه الأولوية للوحدة العربية ، ويعتبرها الحلقة الرئيسية ، منذ نكبة فلسطين ١٩٤٨ . مما جعله يقدم مهمة بناء التنظيم الفلسطيني على ما عداها من المهام التنظيمية على المستوى القومي ، بعد ان ظل البعثيون الفلسطينيون يعملون ضمن فروع حزب البعث في الاقطار العربية المضيفة لنحو عشرين عاما متواصلة .

ويعود التفكير في إقامة تنظيم فلسطيني مستقل في إطار حزب البعث الى مؤتمر بيروت الذي عقده البعثيون الفلسطينيون ، أوائل العام ١٩٦٢ . أما من الناحية العملية فقد جرى تشكيل فرقة خاصة بالطلبة الفلسطينيين ضمن شعبة الطلبة العرب في دمشق ، أواخر العام ١٩٦٢ . وتطورت الفرقة الى شعبة ، بعد وصول البعث الى الحكم في سورية ، حيث ضمت هذه الشعبة فرقا حزبية من المخيمات الفلسطينية المختلفة في سورية . ومنذ أواخر العام ١٩٦٦ تحولت الفرقة الفلسطينية الى فرع ، ضم البعثيين الفلسطينيين في سورية ، وشكل هؤلاء مع منظمة حزب البعث في الأردن « التنظيم الفلسطيني الموحد » ، بمستوى قيادة قطرية ، في أعقاب المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث (ايلول ١٩٦٦) .

وبذا أصبح الطريق ممهداً أمام قيام منظمة عسكرية لحزب البعث ، تجعل من فلسطين ميداناً لنشاطها . وفعلا جرى تأسيس « طلائع حرب التحرير الشعبية » ، عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ من أعضاء التنظيم الفلسطيني في سورية ، وخرج اسم هذا التنظيم

البعثي المسلح الى العنز في اعقاب هزيمة حزيران . واحتلت الطلائع ، منذئذ ، موقعها في الساحة الفلسطينية ، ولاتزال .

على أن الطلائع ليست التنظيم البعثي الوحيد في الساحة الفلسطينية ، إذ أن الانقسام في حزب البعث ، منذ أواسط الستينات ، سرعان ما امتد الى الساحة الفلسطينية . فبعد وصول حزب البعث الى الحكم في العراق ، بدأ التفكير في إفراد تنظيم قومي لممارسة الكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية ، خاصة وأن وصول الحزب الى الحكم في العراق جاء مع وصول العمل الفدائي الفلسطيني قمة نهوضه (صيف ١٩٦٨) . فقرر المؤتمر القومي التاسع للحزب ، والمنعقد في بغداد في أواخر ١٩٦٨ ، انشاء منظمة فدائية ، ذات طابع جهوي ، وتركيب قومي (١٦) . فكانت « جبهة التحرير العربية » .

حركة القوميين العرب (١٧)

شكل الفلسطينيون الكتلة الأكبر والأكثر ديناميكية فيها ، منذ تشكلت سلفها « كتائب الفداء العربي » ، غداة نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية ، والتي جعلت هدفها اغتيال كل من خان فلسطين من الزعماء العرب . وسرعان ما اقتنع مؤسسو هذه الكتائب بعقم أسلوب الأرهاب الفردي ، فتحولوا الى « هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل » ، منذ العام ١٩٥٢ ، وقبل أن ينقضي عام كانت الهيئة قد تخلصت من اسمها ، وتحولت الى تنظيم عربي ، حمل اسم « حركة القوميين العرب » . وانتشرت فروع الحركة في اكثر من قطر عربي ، وجعلت من « وحدة تحرر ثار » شعاراً رئيسياً لها . وغني عن القول أن « الثار » قصدت به القضية الفلسطينية ، دون سواها . لكن اكتساب الحركة الطابع التقدمي ، منذ اوائل الستينات ، جعلها تسقط الثار ، العشائري الطابع ، لتحل محله « استرداد فلسطين » .

واعتبرت حركة القوميين العرب الوحدة العربية سبيلا الى القوة . على أن الحركة افرغت الوحدة العربية من مضمونها الطبقي ، فكانت نظرياً على الأقل مع أي وحدة ، بغض النظر عن أطرافها أو القائمين عليها ، واستمرت الحركة في مفهومها المتخلف للوحدة العربية ، حتى جاءتها صدمة انفصال سورية عن مصر ، مما اضطرها إلى إيلاء المضمون الطبقي اهتمامها ، فضلاً عن أن العلاقات الحميمة للحركة بعبد الناصر – منذ أواخر الخمسينات وحتى أواسط الستينات – جعلتها تتأثر ، إيجابياً ، بما جرى من تطورات تقدمية في مصر عموماً ، وفي الفكر الناصري بوجه خاص .

وبسبب ارتباطها الحميم بمصر الناصرية ، فان حركة القوميين العرب لم ترحب بالعمل الفدائي عند البدء به ، مطلع العام ١٩٦٥ . واعتبرته توريطاً للدول العربية التي لم تستكمل استعداداتها لمجابهة اسرائيل ، بعد . ونادت الحركة بضرورة التوقيت للعمل الفدائي بما يتلاءم وقدرات الدول العربية المواجهة لاسرائيل ، مما يتطلب التنسيق مع هذه الدول ، وبالأخص مع مصر .

على أن الحركة ما لبثت أن أفسحت صفحات « فلسطين » ، الصحيفة التي كانت تهيمن عليها ، لقصائد تمتدح « العاصفة » ، الجناح العسكري لفتح .

وفي أوائل نيسان (ابريل) ١٩٦٥ خففت الحركة من غلوائها ، فاعتبرت العمل الفدائي مجرد نراع يساعد « الجيوش النظامية بمهمة تدمير القوات الاسرائيلية » (١) .

وفي صيف العام ١٩٦٦ زار وديع حداد ، أحد أبرز رموز القوميين العرب ، قطاع غزة حيث أفهم كوادر الحركة هناك أن ثمة ضرورة لمساهمة الحركة في العمل الفدائي «حتى لا يفوتنا القطار» ، مع المحافظة على وتيرة العمل « فوق الصفر ودون التوريط » .

ومنذ أواخر العام ١٩٦٦ ، تبنت الحركة منظمة فدائية ، هي « أبطال العودة » والتي رأى فيها أحمد الشقيري - رئيس منظمة التحرير آنذاك - منقذته من تحدي العمل الفدائي الذي طرحته « فتح » بالحاح ، فأخذ يمدّها بالمال كما تبنى مواقفها وأعمالها .

وتقدمت حركة القوميين العرب خطوة أخرى في تحبيذها للعمل الفدائي ، إذ رأت فيه أسلوباً فاعلاً في إحياء القضية (١٩) ، فضلاً عن كونه عاملاً مساعداً للجيوش النظامية .

ومنذ خريف العام ١٩٦٦ اعترى علاقة الحركة بعبد الناصر توتر ملحوظ ، خاصة بعد أن شنت أجهزة الأمن المصرية حملة اعتقالات واسعة ، شملت كافة أفراد فرع الحركة المصريين ، وبعد أن حجب عبد الناصر تأييده عن « الجبهة القومية » في عدن (فرع الحركة في عدن) . وربما كان لهذا التوتر بعض الأثر الإيجابي ، إذ حرر حركة القوميين العرب من قيد الارتباط الثقيل . وسرعان ما كونت الحركة تنظيمها الفدائي ، الذي أطلقت عليه اسم « شباب الثأر » ، وذلك في أواخر أيار (مايو) ١٩٦٧ . ويمكن اعتبار شباب الثأر الأسم الأول المرادف للفرع الفلسطيني في الحركة .

وبعد نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، جرت لقاءات عديدة وواسعة بين المنظمات الفدائية الفلسطينية المختلفة ، تمخضت عن توحيد ثلاث منظمات منها في منظمة واحدة هي « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » (التي تحمل الآن اسم الجبهة الشعبية القيادة العامة) ، وذلك في خريف عام النكسة نفسه (١١/١٢/١٩٦٧) .

وأشاد البيان الأول للجبهة الشعبية باستمرار كفاح الشعب الفلسطيني ، الذي عبر عن نفسه « بثورات وانتفاضات عديدة ، بلورت نفسها ، في الفترة الأخيرة بالعمل الفدائي ، الذي مارسه طلائع هذا الشعب على الأرض المغتصبة ، والذي مثل رفض شعبنا للرضوخ والاستسلام والتسويات والأشكال غير المجدية من أساليب العمل السياسي ، كما مثل ، في الوقت نفسه ، تصميم جماهير الشعب الفلسطيني على أخذ زمام المبادرة لشق طريق التحرير الكامل ، والتي هي ، في الوقت نفسه ، طريق مسؤولية الجماهير العربية كلها » .

وبذا ، تكون حركة القوميين العرب تخلت عن تحفظاتها السابقة على العمل الفدائي ، وغداً تقديرها له مطابقاً لتقدير الذين بدأوه ، وأعني بهم أعضاء فتح الأوائل .

بيروت ، دار الطليعة ، حزيران (يونيو) ١٩٧١ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(١) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية (١٩٤٧ - ١٩٦٤)

- (٢) حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد ، مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي ، البعث والسكيان الفلسطيني ، سلسلة الوثائق (٥) ، دمشق ، نيسان ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٤٤ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٤٩ - ٥١ .
- (٤) المصدر نفسه ، ص ٥١ - ٥٦ .
- (٥) نضال حزب البعث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦٧ .
- (٦) البعث والقضية الفلسطينية - بيانات ومواقف (١٩٤٥ - ١٩٦٥) بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥ ، ص ١٨٠ .
- (٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ - ١٩٥ .
- (٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ - ٢١٧ .
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- (١٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .
- (١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .
- (١٦) جبهة التحرير العربية جبهة التحرير العربية لماذا .. وما هي ؟ منشورات « النائر العربي » ، الطبعة الثانية ، ايلول ١٩٧٦ ، ص ١ .
- (١٧) لمزيد من التفاصيل حول حركة القوميين العرب ، يمكن الرجوع الى :
 أ - باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب ، بيروت ، دار الطليعة والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، ١٩٧٤ .
 ب - غازي الخليلي ، حركة القوميين العرب وموقفها من القضية الفلسطينية ، دراسات عربية (بيروت ، كانون الثاني ، شباط ، آذار ، نيسان ، ايار ١٩٧٧) .
- (١٨) فلسطين (ملحق المحرر) [بيروت] ، العدد ٢٨، ٤/١٩٦٦ .
- (١٩) المصدر نفسه ، العدد ٥٢، ٤/١١/١٩٦٦ .

انجازات سياسية في مسيرة م.ت.ف.

الانجازات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

لا شك في ان منظمة التحرير الفلسطينية الان اقوى مما كانت عليه في اية فترة سابقة منذ انشائها . وليس هذا الا نتيجة كفاحها المسلح في الدرجة الاولى ، وقدرتها على الثبات عسكريا في اكثر من مواجهة مسلحة (الكرامة ، الجنوب) هذا الكفاح الذي فتح امامها الابواب لانتصارات سياسية من اجل القضية الفلسطينية في كافة المجالات : الفلسطينية والعربية والدولية .

لقد تعرضت مسيرة النضال الوطني الفلسطيني الى كثير من الازمات والمحن القاسية ، والمواقف الصعبة ، ولا تزال تتعرض لها حتى الان . لكن ، بالرغم من كل ذلك ، واجهت الثورة الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. تلك التحديات والمصاعب ، واستطاعت التغلب عليها ، والحفاظ على حماية حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني ، وتطوير قدراتها في تعبئة طاقاتها ، بشكل متجدد ، من اجل المعركة المصرية ، معركة فلسطين . لقد حكم نشاط منظمة التحرير الفلسطينية وتحركها في الفترة السابقة ، وخلال مسيرتها النضالية ، مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني ، واحكام البيانات السياسية والبرامج المرهلية للمنظمة ، تلك المبادئ المقررة في المجالس الوطنية في دوراتها المتلاحقة . وبناء على ذلك ، رسمت منظمة التحرير الفلسطينية خطوط تحركها السياسي على جميع المستويات (سواء على مستوى العلاقات الثنائية او على مستوى المؤتمرات الاقليمية والدولية) اخذة في الاعتبار طبيعة المرحلة التي تمر بها وفي ظل الظروف المتوافرة . ومن الممكن ايجاز تلك الخطوط بالتالي :

١ - تعزيز مكانة م.ت.ف. على المستويين العربي والدولي ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٢ - استعادة المسؤولية الكاملة لـ م.ت.ف. فيما يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية .

- ٣ - التأكيد على التمييز بين قضية فلسطين وازمة الشرق الاوسط .
- ٤ - تعزيز القناعة الدولية بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط .
- ٥ - مواصلة عزل العدو الصهيوني في كافة المجالات .
- ٦ - افشال المحاولات الهادفة الى ربط قضية فلسطين بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، كوسيلة لحل المشكلة الاساسية - قضية فلسطين ، وحده لانه يتجاهل هذه القضية ويقتصر على الدعوة لمعالجة مشكلة اللاجئين .
- ٧ - التصدي لمشاريع التسويات الاستسلامية وابطالها ، بايجاد البدائل الصحيحة وتجسيدها على المستويات الدولية بما يخدم الثورة الفلسطينية بالحفاظ على سلامة مصير القضية الفلسطينية^(١) .وعليه، فان هذا التقرير يتضمن مجمل النشاطات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ، او ساهمت بانجازها على المستويات العربية والدولية المختلفة في الفترة السابقة منذ تأسيسها بعامه ، وفي العام المنصرم بخاصة . كما يتضمن عرضاً للمواقف العامة في المحافل والمجموعات الدولية ، وخلاصة الاتصالات والنشاطات ، واهمها الانجازات التي حققتها المنظمة في تلك المجالات للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة .
- عربياً :** اتسمت العلاقات الفلسطينية - العربية عند انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، بعدم الندية حيث اعتبرت منظمة التحرير اداة او ما يشبه الاداة في ايدي الدول العربية التي ساعدت على خلقها . ولكن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبروز عامل الثورة الفلسطينية المسلحة وتسلمها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، جرى العمل على احداث تغييرات كثيرة في المنظمة ، وكذلك نسف ما كان قائماً ، حيث تم وضع ميثاق جديد لها يتناسب وطريق الكفاح المسلح وحرب الشعب الطويلة الامد كاستراتيجية بديلة . وقد بدأت العلاقات الفلسطينية - العربية تتطلق من الايمان بمبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني ، الذي اكد ان الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما للآخر ، كما يشدد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، وفي مقابل ذلك على عدم تدخل الدول العربية في الشؤون الداخلية الفلسطينية . الا ان ذلك لم يمنع الكثير من الدول العربية حيناً بعد آخر ، من محاولات فرض الوصاية ، او محاولة تمثيلها للشعب الفلسطيني . ولجأت بعض الدول العربية حتى الى ضرب الثورة الفلسطينية عسكرياً من اجل فرض ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية ، في اكثر من مناسبة . وما جابهته المنظمة في ايلول ١٩٧٠ في الاردن وما بعدها ، كان من اشد تلك المواجهات . لكن كان لاستمرارية الكفاح الفلسطيني وتصعيده الدور البارز ، خصوصاً خلال حرب تشرين التي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة فعالة ، في زيادة وزن المنظمة وتعزيز مقدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة .

لقد كان للانتصارات العسكرية التي حققتها الثورة الفلسطينية بمشاركتها في العمليات اثر كبير في تبديل النظر الى دورها عربياً ودولياً ، وفي ابرازها كطرف ندمع الاطراف الاخرى . وقد استفادت م.ت.ف. من المعطيات الجديدة بعد حرب تشرين ، لتخوض نضالاً سياسياً مكثفاً ، ولتحقق عدداً من الانجازات والمكتسبات السياسية والدبلوماسية ، كان ابرزها ما تحقق في

مؤتمر القمة العربي السادس ، الذي عقد في الجزائر ، ما بين ٢٦ و٣٠/١١/١٩٧٣ ، حيث اعترفت الدول العربية ، لأول مرة ، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، حاسمة، بذلك ، الخلاف الذي كان يثار بين حين وآخر حول تلك المسألة ، ومكرسة حقيقة المكتسبات التي حققها وناضل من أجلها الشعب الفلسطيني وثورته . كما شاركت المنظمة بفعالية في مؤتمرات وزراء الخارجية والدفاع العرب ما بعد ١٩٧٣ ، وفي تأكيد حق العمل الفدائي في التواجد على الارض العربية المحاذية لفلسطين ، والعمل فيها بحرية ، رغم الاعتراضات التي اثيرت في تلك المؤتمرات . ومن بين اهم نتائج المشاركة الايجابية في كافة النشاطات العربية كان الابقاء على القضية الفلسطينية العنصر الالم في جوهر الصراع ، والتصدي للمخططات الرامية الى جعلها على هامش هذا الصراع . ثم جاء مؤتمر القمة في الرباط (٢٦ - ٢٩ تشرين اول ١٩٧٤) ليؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقدير مصيره ، وتأكيد حقه في اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على اية ارض يتم تحريرها ، والالتزام بدعم م.ت.ف. في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي ، وذلك بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. الا ان الرئيس المصري انور السادات خرج على الاجماع الذي تحقق في قمة الرباط بالرغم من موافقته على القرارات ، وبدأ يكشف عن وجهه الحقيقي المتنكر للقضية الفلسطينية ، مبتدئاً باتفاقيات سيناء الثنائية ومنتهياً ، بمبادرته السلمية التي فتحت الطريق لخروج نظامه من معسكر الحلفاء الفاعلين الى معسكر الاعداء المتآمرين على قضية فلسطين وشعبها . وقد وضع هذا منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في المواجهة المباشرة للعمل من اجل اسقاط المؤامرة الجديدة ، حيث حددت موقفها الحاسم ، واعلنت رفضها الكلي لاتفاقيات سيناء وما تلاها من خطوات استسلامية ، وبدأت اتصالاتها بالدول العربية التي أيد بعضها مبادرة السادات والبعض الآخر وقف مع الشعب الفلسطيني وحقوقه وممثله . ومع بذل الجهود الكبيرة والسريعة من اجل خلق القاعدة الصلبة لمواجهة هذه المبادرة المؤامرة ، تم عقد مؤتمر لجهة الصمود والتصدي ، شارك فيه الى جانب المنظمة ، كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية . وتوالت الجهود لعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨ ، فجاءت قراراته تؤكد الالتزام بالقضية الفلسطينية وبمقررات مؤتمرات القمة العربية ، لا سيما السادس والسابع المعقودين في الجزائر والرباط . اما بشأن اتفاقات كامب ديفيد التي ابرمها السادات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ، فان المؤتمر (بعد عمليات المماثلة والتردد والمراوغة من بعض الاطراف) اعلن رفضه اياها ، وعدم التعامل معها اومع ما يترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وقانونية وغير تلك من نتائج واثار . كما جدد التأكيد على المقاطعة العربية لاسرائيل وانظمتها ، والتشديد على احكام بنود هذه المقاطعة واحباط اية محاولة للالتفاف عليها ، وضرورة معالجة الخلل الاستراتيجي الذي نتج عن خروج مصر من المعركة . بعد ذلك جاء مؤتمر القمة الاخير الذي انعقد في تونس في الشهر الماضي ، ليؤكد تلك الالتزامات والقرارات .

في هذين المؤتمرين ، اللذين صاغا الاساس المشترك للعمل العربي الموحد ضد اتفاقات كامب ديفيد وما تلاها ، لعبت م.ت.ف. دورا كبيرا في بلورة الموقف العربي ، وفي حمل الاطراف

المتردة او المتهيبه من المواجهة التي يفرضها هذا الموقف مع السياسة الاميركية ، على اعلان موافقتها على رفض نتائج كمبر ديفيد ، ومقاطعتها النظام المصري . ويعد نجاح المنظمة في لعب هذا الدور تنويجاً وتعبيراً عن الوزن المتحقق لها نتيجة نضالها الطويل .

دول العالم الثالث : ان معظم هذه الدول ، وهي مجموع دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، التي تنظم نفسها في مجموعات سياسية ذات اهداف ومصالح مشتركة تربط بينها ، تشترك على الاقل في مجموعتين او اكثر من هذه المجموعات ، حيث تلتقي اهدافها ومصالحها . ولسهولة البحث سنختار كبريات المجموعات ، ونرى مواقفها من القضية الفلسطينية بالرجوع الى مؤتمراتها ، باعتبار أنها تمثل رأي الاغلبية القصى لهذه الدول المشتركة فيها . وهذه المجموعات هي : منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الشعوب الافرو - اسبوية ، ودول عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وسنتحدث عن كل منها مستقلة عن الاخرى :

منظمة الوحدة الافريقية : تأسست منظمة الوحدة الافريقية في ٢٥ أيار ١٩٦٣ ، وفي حينه تم اختيار اديس ابابا ، مقرا دائما لها .

هدف هذه المنظمة بحث امور دول القارة الافريقية وشعوبها لمصلحة القارة المشتركة . وقد قررت ان يترأسها بصورة دورية وبشكل سنوي ، أحد رؤساء الدول الافريقية ، على ان يعقد اجتماع قمة سنوي ، واجتماعان آخران على مستوى وزراء الخارجية . ونظرا لمكانة افريقيا ، عملت اسرائيل واستطاعت حتى العام ١٩٦٧ بالدخول اليها وبناء علاقات جيدة مع معظم الدول فيها ، والحصول على تأييدها في دعم وجودها ، وتدعيم نفوذها السياسي ، وذلك بفضل سياستها الخارجية النشيطة ، وتأييد حلفائها في المعسكر الامبريالي الفاعلين في المجال الافريقي .

ولكن ، وبعد نشوب حرب ١٩٦٧ ، وما اسفرت عنه من نتائج بالنسبة للوضع العربي ، بدأت الدول العربية بالتوجه افريقياً ، وذلك بزيادة الفاعلية العربية السياسية . ومع زيادة الوعي العربي وكذلك الافريقي ، ورفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، او تنفيذ قرارات الامم المتحدة وكذلك قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، كل ذلك ساعد في تحسين العلاقات العربية الافريقية بينما بادر عدد من هذه الدول لقطع علاقاته باسرائيل . ومع نشوب حرب تشرين ١٩٧٣ ووضوح صورة اسرائيل امام الرأي العام الافريقي وزعمائه قطعت معظم هذه الدول علاقاتها باسرائيل ، ونشط العمل لنصرة القضية الفلسطينية .

ولقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية دور بارز في النشاط السياسي الافريقي ، تمثلت نتائجه في القرارات التي اتخذتها المنظمة الافريقية في مؤتمراتها السنوية ، والتي كان آخرها مؤتمر القمة المعقود في منروفيا (ليبيريا) في تموز ١٩٧٩ . هذه القرارات اكدت وقوف الدول الافريقية الى جانب القضية الفلسطينية ، ومساندتها الكاملة والفاعلة للشعب الفلسطيني ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف. في نضالها ، وبجميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح ، لاسترداد حقوقه المشروعة المغتصبة ، واهمها حقه في العودة الى وطنه وحقه في السيادة وفي تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة على ارض فلسطين . كما ادانت المخططات والاطماع العدوانية الاسرائيلية وسياسة التوسع والاستيطان والارهاب العنصري الذي تمارسه اسرائيل

ضد ابناء الشعب العربي الفلسطيني . وكذلك طالبت مجلس الامن باتخاذ الاجراءات الفعالة لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وناشدة المجتمع الدولي الضغط على اسرائيل في كافة المجالات لارغامها على الانعان لميثاق الامم المتحدة وتنفيذ قراراتها ، بالاضافة الى ادانة الاتفاقيات والمعاهدات ، بما فيها اتفاقات كامب ديفيد ، لانها تشكل اعتداء سافراً على حقوق شعب فلسطين ، وادانة تهويد القدس (٢) .

بهذا ، تكون م.ت.ف. بالتعاون مع الدول العربية المعنية ، قد نجحت في عزل اسرائيل في معظم الدول الافريقية ، بالرغم من سياسة النظام المصري ، وحجمت دورها على مستوى الساحات الدولية ، بنشاطها الفاعل وتعاونها الكامل مع الدول المعادية للاستعمار في القارة وحركات التحرر الوطني فيها .

منظمة المؤتمر الاسلامي : لقد شاركت منظمة التحرير في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الاسلامية منذ البداية ، واستطاعت ان تحقق النجاحات فيها ، لعدالة قضيتها التي تدافع عنها ، ولأن هذه القضية ذات اهمية لدى هذه الدول . ولقد استطاع وفد منظمة التحرير ان يحقق النجاح عندما اسفرت جهوده في تبني المؤتمر الخامس المنعقد في (جدة - يونيو ١٩٧٥) مشروع القرار الذي قدمته المنظمة ، ويقضي بالتزام الدول الاعضاء بالعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وكذلك بتشكيل لجنة دائمة من ممثلي ثلاث عشرة دولة مشاركة الى جانب الامين العام ، لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها اوسيتخذها المؤتمر في المستقبل . كما استطاعت م.ت.ف. ان تعزز نجاحاتها على مستوى مؤتمرات وزراء خارجية الدول الاسلامية في طرابلس (ليبيا) وكذلك في اسطنبول في العام ١٩٧٦ (السابع والثامن) وكذلك في العاشر المعقود ايضا في طرابلس (ايار ١٩٧٧) وهذا المؤتمر هو الذي شدد على العمل ، بمختلف الاتصالات الثنائية والدولية ، من اجل توفير جميع الامكانيات الضرورية لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه ، وطالب جميع دول العالم بمساندة الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل في نضاله المشروع ضد الاستعمار الصهيوني العنصري ، لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، معتبرا انها تشكل شرطاً اساسياً لا غنى عنه لاقامة السلام العادل الدائم في منطقة الشرق الاوسط . وهو ايضا الذي أكد تمسك المسلمين بمدينة القدس في وجه الضم الاسرائيلي ، وعزم الدول الاعضاء الاكيد على العمل من اجل تحريرها ، واعادة السيادة العربية عليها ، واصرار هذه الدول على ألا تكون القدس موضع مساومة او تنازل . كما قرر الدعم المالي اللازم لتدعيم الوجود العربي الاسلامي في المدينة المقدسة ، بالاضافة الى انه جدد ادانة انتهاكات اسرائيل المتكررة لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وكذلك ادانة الدول التي تقدم الدعم العسكري والمادي والبشري لاسرائيل ، واعاد المطالبة بطردها من الامم المتحدة (٣) اما في المؤتمرات اللاحقة فقد استمر تأكيد القرارات المذكورة ، وامكن في آخرها ، المعقود في فاس (المغرب) في ايار ١٩٧٩ ، الحصول على نجاح جديد ، وذلك بتسمية هذه الدورة باسم دورة فلسطين والقدس الشريف ، وبتكريس العام ١٤٠٠هـ : بوصفه عام القدس الشريف في العالم الاسلامي ، وعن طريق حث حكومات وشعوب الدول الاعضاء للعمل خلال العام المذكور من اجل القدس وفلسطين ، كل من موقعه ، سواء أكان ذلك بشكل فردي ام بشكل جماعي ، من اجل ان

تتضافر كل الجهود في انحاء العالم الاسلامي ، وبدعوة الشعوب المسلمة في كل مكان الى الجهاد من اجل تحرير القدس باعتباره فريضة واجبة على كل مسلم . كما طالب المؤتمر بالعمل على جمع التبرعات الشعبية في كل دولة وتحويلها الى صندوق القدس المنشأ بهدف دعم الجهود لتحريرها ، ليكون رافدا للتبرعات الحكومية . كذلك الزم الامانة العامة بأن تقدم كل الوثائق والمعطيات الى لجنة القدس ، من اجل الاعداد اللازم لعام القدس ، لتوعية الرأي العام غير المسلم بالاطار المتزايدة والمحدقة بها .

منظمة تضامن الشعوب الافرو - اسيوية : تتمتع م.ت.ف. بالعضوية الكاملة لهذه المنظمة . واذا ما نظرنا الى مقرراتها بشأن قضية فلسطين فسندرك مدى الوزن السياسي المتحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية . ففي الاجتماع الاخير (السابع) للهيئة الرئاسية لمنظمة تضامن الشعوب الافرو - اسيوية ، المعقود في كانون الثاني ١٩٧٩ في هانوي (فيتنام) ، اثبتت م.ت.ف. من جديد وفي ساحة اخرى انها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، سواء داخل الاراضي المحتلة او خارجها . وان لها وحدها الحق بالتحدث باسمه والاشتراف في كل مؤتمر او اجتماع يتناول القضية الفلسطينية كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، ورفض اية وصاية او تدخل في شؤونها الداخلية . كما ظهر مدى الادانة للسياسة الامبريالية الامريكية والصهيونية في الشرق الاوسط ، خصوصا لاتفاقات كامب ديفيد . فهذا الاجتماع السابع اعلن ان الحل المقبول يتمثل بالحل العادل للقضية الفلسطينية جوهر و اساس الصراع ، وقوام هذا الحل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه كاملة غير منقوصة . ودعا الى تعزيز وحدة العمل بين القوى التقدمية في العالم ، في مواجهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرامية الى زيادة المستوطنات وفرض الامر الواقع على الشعب الفلسطيني وطرده من ارضه ووطنه ، مجددا المطالبة بضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة مناطق الاراضي العربية المحتلة ، واولها القدس ، دون قيد او شرط . وبشأن فلسطين ، اصدر قرارا خاصا يتضمن تأكيد حق الثورة الفلسطينية بالتواجد على جميع الاراضي العربية المحيطة باسرائيل وضرورة توفير حريتها في العمل ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، او فرض الوصاية عليها ، بالاضافة الى التأكيد على جميع القرارات السابقة لمنظمة تضامن الشعوب الافرو - اسيوية ، الخاصة بالقضية الفلسطينية^(٤) .

الامم المتحدة : منذ الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة (١٩٦٨) رأت م.ت.ف. ان الوقت قد حان لترجمة المكاسب والانتصارات العسكرية التي احرزها الشعب الفلسطيني الى انتصارات سياسية على مستوى الساحة الدولية ، وفي هيئة الامم المتحدة ، وذلك باتخاذ الخطوة الاولى لادراج قضية فلسطين كبند مستقل على جدول اعمال الجمعية العامة ، بدل بند تقرير المفوض العام لوكالة الغوث الذي يناقش كل سنة في اللجنة السياسية الخاصة ، لكن عدم حماس بعض الدول العربية (مصر والاردن ولبنان) مع حرص المنظمة على وحدة الصف العربي حول هذه المسألة ، حال دون تحقيق هذه الخطوة في حينه^(٥) . ومع استمرار تردد بعض الدول العربية وتخوفها من الفشل في تحقيق هذا الطلب ، ارجئت المسألة حتى سنة ١٩٧٤ ، حين امكن الحصول على قرار بهذا الصدد من الجمعية العامة بأغلبية كبيرة . وفي السنة نفسها تحقق نجاح آخر مهم ، تمثل في موافقة الجمعية العامة على قبول م.ت.ف. عضوا

مراقبا دائما فيها ، وكذلك حقها في حضور اجتماعات كافة مؤسسات الامم المتحدة الاخرى ، والاعتراف بها ، بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني .

لقد كان الذهاب الى الامم المتحدة حصيلة الموقف الفلسطيني القوي ، وما ذلك الا نتاج ثورته المسلحة المقاتلة ، التي تصدت للصعوبات واجتازت المحن . وقد سبق اعتراف المنظمة الدولية بـ م.ت.ف. اعترافات حصلت عليها في اربعة مؤتمرات دولية سابقة ، هي مؤتمر القمة العربي السادس ، ومؤتمر دول عدم الانحياز ، ومؤتمر القمة الافريقي ، وكذلك مؤتمر القمة الاسلامي . وعندما ذهبت المنظمة الى الامم المتحدة ، كان ذهابها من اجل احداث قفزة كبيرة في نوعية القرارات الايجابية المهمة التي تعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره وحقه في العودة . وتتالت المكاسب ، حيث اقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ ، ثم القرار رقم ٣٢٣٧ ، الذي تؤكد فيه حقوق الشعب الفلسطيني ، غير القابلة للتصرف ، واهمها حقه في تقرير مصيره بدون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال والسيادة . كما تؤكد حقه في العودة الى دياره وممتلكاته التي شرد منها ، وكذلك الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وحقه كذلك باستعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ومناشدة جميع الدول والمنظمات بدعم كفاحه لاسترداد حقوقه .

بهذا اصبحت م.ت.ف. ممثلة الشعب الفلسطيني ، تمارس نشاطها في الامم المتحدة وكافة لجانها وكافة المؤتمرات المنبثقة عنها والمنعقدة تحت اشرافها ، بناء على الصفة التي اكتسبتها كعضو مراقب دائم ، تعطيتها الحق بالمشاركة في كل النشاطات التي يتمتع بها الاعضاء الدائمون عدا حقي التصويت وحق تقديم مشاريع قرارات (٦) . لقد بدأت منظمة التحرير بالمشاركة بنشاطات الامم المتحدة ، اذن ، منذ الدورة التاسعة والعشرين ، والتي توجت بدعوة الاخ ياسر عرفات لالقاء كلمة فلسطين التاريخية امامها . واستمرت المشاركة في الدورات اللاحقة ، لتصبح قضية فلسطين البند الاول على جدول الاعمال في الدورة التالية ، التي افتتحها الاخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية ، ورئيس وفد م.ت.ف. وهذا يعطي الدلالات السياسية والدبلوماسية ، ويعني ان الشعب الفلسطيني قد خرج على الوصاية المفروضة عليه ، ليبيدي رأيه من فوق أعلى المنابر الدولية .

وتتابع نشاط المنظمة من اجل كسب المزيد من الانتصارات وعزل اسرائيل ، حيث تم دخولها لليونسكو في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، واستصدار قرار يدين اسرائيل باصرارها على تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس ، ومن ثم قطع المساعدات التي تقدمها لها اليونيسكو في المجالات التربوية والثقافية والعلمية ، الى ان تحترم قرارات المنظمة الدولية . وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة المنعقدة سنة ١٩٧٥ استطاعت م.ت.ف. الحصول على قرار يعتبر ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري (٧) . ولم يتوقف نشاط المنظمة عند هذا الحد . فبناء على خطتها الداعية الى عزل اسرائيل في كل مكان ، جهدت من اجل طردها من عضوية الامم المتحدة وذلك في الدورة الثلاثين للامم المتحدة سنة ١٩٧٥ ، حيث سبق لها ان طرحته الفكرة كمشروع قرار في مؤتمرات مثل مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في هافانا (كوبا) في نيسان ١٩٧٥ ، وكذلك مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة في تموز ١٩٧٥ ، ومؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في كمبالا في تموز ١٩٧٥ ، حيث تمت فيها الموافقة على

تعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة . وقد ساعد على ذلك استمرار اسرائيل في السياسة العدوانية المتصلبة التي تتبعها ، وعضوية اسرائيل المشروطة بتعهداتها للعمل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة وتسهيل عودة اللاجئين ، وقبول تقسيم ١٩٤٧ ، وكذلك تدويل القدس ، ولكن ردود الفعل القوية التي صدرت عن الدول المؤيدة لاسرائيل ، وعلى رأسها الولايات المتحدة وتهديدها المباشر لمجمل الدول الصغيرة التي تستفيد من المساعدات المقدمة لها من هذه الدول ، وكذلك مواقف بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر التي وقفت ضد الطرد ، كل ذلك اثر على حجم التأييد المطلوب وادى لتأجيل طرح هذه المسألة بانتظار الظروف المناسب والحصول على التأييد اللازم . وفي العام نفسه ، استطاعت م.ت.ف. الحصول على قرار من الجمعية العامة ، حمل الرقم ٣٣٧٦ ، يدعو لتشكيل لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، وتتكون من ٢٣ دولة اعضاء في الجمعية العامة ، مهمتها اجراء الدراسات وتقديم التوصيات لبرنامج عمل من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها . وقد قامت اللجنة المذكورة بذلك ، وقدمت توصياتها ومشروعها الى مجلس الامن الدولي الذي بدأ مناقشة الموضوع في حزيران ١٩٧٦ . وقد تضمنت هذه التوصيات تأكيدا على ان مشكلة فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، واحتوت على جدول زمني من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في فترة اقصاها اول حزيران ١٩٧٧ . وعلى الرغم من موافقة العديد من الاعضاء في مجلس الأمن عليها ، فان التهديد الاميركي بالفيديو منع المجلس من المصادقة عليها ، فأحيلت الى الجمعية العامة التي ايدتها بعد الاقتراع عليها بالقرار (٢٠/٣١) بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٦ . واستمر تأكيد هذه التوصيات في الدورات اللاحقة . وتتالى تأييد المنظمة ، سواء في لجنة التحقيق في ممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة ، او في لجنة حقوق الانسان ، او اللجان والهيئات المختصة الأخرى المتفرعة عن الامم المتحدة ، بعد ان كانت ، بأجهزتها ولجانها الرئيسية ، احدى الساحات الكبرى التي استغلتها اسرائيل من اجل اعلان الحرب على الثورة الفلسطينية ، معتمدة على الاعلام الواسع والسياسة المدروسة ، وتكتيل القوى داخل المنظمة الدولية من اجل ضرب القضية الفلسطينية وشعبها .

لقد خطت م.ت.ف. في قضية فلسطين خطوات واسعة ، واصبحت عاملا فاعلا في القرارات التي تتخذ . ولا ريب في ان القضية الفلسطينية ، كما تتجسم في حقوق الشعب الفلسطيني ، قد دخلت مرحلة جديدة ، واصبحت ترتكز الى الشرعية الدولية الراسخة . لكن طريقها ما زالت صعبة وشاقة وطويلة ، لان الحقوق التاريخية لا تؤخذ بالقرارات والنصوص فحسب ، وليس من السهل لمحتل غاصب التنازل عن احتلاله طواعية دون اكرامه واجبار .

دول اوربوا الغربية : هناك ، كما هو معروف ، مجموعات متعددة في اوربوا الغربية ، كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، ومجموعة الدول الاسكندنافية ، والمجموعة التي تضم اليونان واسبانيا والبرتغال . وقد تكون دولة اواكثر عضواً في مجموعتين من هذه المجموعات فضلا من تلك التي تتكون من احزاب وهيئات متماثلة مثل احزاب الاممية الاشتراكية . وبالنسبة لهذه المجموعات الأوروبية ، فان مجموعة الدول المنفردة وهي اليونان واسبانيا والبرتغال ، تتميز بموقف داعم لمنظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة ، كما انها لم تكن

تقديم اية علاقات مع اسرائيل في السابق، ولكن دورها الان يكبر من جهة الدعم والتأييد . وان زيارة ياسر عرفات الى اسبانيا في شهر ايلول الماضي ، وكذلك زيارته البرتغال ، واجتماعه برؤساء كل من البلدين ، ومحادثاته الايجابية ، دليل على تطور الموقف الفلسطيني، رغم المعارضة المكثفة من قبل اسرائيل ومؤيديها في تلك البلدان .

اما مجموعة الدول الاسكندنافية ، وعلى رأسها السويد، فكانت من الدول السباقة الى الاعتراف بالمنظمة ، وبحقوق الشعب الفلسطيني . وتقف فنلندا من المنظمة والشعب الفلسطيني الموقف نفسه الذي تتخذه السويد ، وان لم يفتح مكتب لـ م.ت.ف. فيها ، كما هو الحال في الاولى . اما مجموعة الاممية الاشتراكية التي تضم احزابها في النمسا والسويد وفنلندا والمانيا الغربية وايطاليا وفرنسا والنرويج والسنغال واسبانيا والبرتغال ، واكثرها احزاب حاكمة ، فقد تم اتصال المنظمة الاول بها بواسطة وفودها ، بالحزب الاشتراكي السويدي الحاكم حينذاك ، الذي وافق على فتح مكتب لـ م.ت.ف. في بلاده ، ومن ثم ايطاليا . ومنذ سنوات ، بدأت العلاقات مع الحزب النمساوي ، الذي يتزعمه المستشار كرايسكي الذي هو في الوقت نفسه نائب رئيس منظمة الاحزاب الاممية الاشتراكية ، والذي قام بزيارة للمنطقة ضمن لجنة لتقصي الحقائق عن الوضع في الشرق الاوسط التي كانت قد اوصت بها الاممية الاشتراكية في احد مؤتمراتها بعد العام ١٩٧٣ ، حيث استقبله عرفات في القاهرة سنة ١٩٧٤ . ومن ثم تطورت الاتصالات مع النمسا التي تطور موقفها ايجابياً بشكل منفرد ، ومن خلال مجموعة الاممية الاشتراكية . ثم توجهت هذه الاتصالات بدعوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لزيارة النمسا والاجتماع برئيس المجموعة فيلي برانت ، رئيس الحزب الاشتراكي الالماني الحاكم ، وبكرايسكي . وقد تمت الزيارة في حزيران الماضي ، فكانت حدثاً مهماً أثار ردود فعل قوية وواسعة ومتعارضة في مختلف الاوساط ، حيث كانت اول زيارة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لدولة من دول اوربوا الغربية .

اما بالنسبة للمجموعة الاخيرة ، وهي مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة ، فقد بقيت معظم دولها اما في موقف متحيز لاسرائيل ، او على الحياد حتى ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، حيث اصدرت بياناً في ٦ تشرين الثاني من تلك السنة ، اوضح موقفها من الصراع العربي – الاسرائيلي، واتسم بطابع الايجابية بصورة عامة، مما حمل المنظمة على اغتنام الفرصة والعمل مع دول عربية اخرى وبواسطة الجامعة العربية من اجل الاتصال وبدء الحوار مع هذه المجموعة ، بهدف كسب تأييدها للموقف العربي والفلسطيني، وبعد المشاورات ، تم تشكيل لجنة للحوار العربي – الاوروبي ، وتقرر عقد اجتماعها الاول في كانون الاول ١٩٧٤ . ولكن الخلاف على مسألة التمثيل الفلسطيني في اللجنة بين دول المجموعة ، حال دون انعقاده في حينه ، فتأجل حتى ايار ١٩٧٦ . حيث استطاعت م.ت.ف. بجهودها وبالتعاون مع الاقطار العربية المشتركة في لجنة الحوار ، تحقيق هدفين مهمين ، اولهما : مباشرة الجانب السياسي من الحوار ، وطرح قضية فلسطين كبند رئيسي اول في هذا الجانب : الثاني ابراز م.ت.ف. كناطق باسم الدول العربية ، والغاية من ذلك ان يقف الاوروبيون أمامها وجهاً لوجه ، توطئة لاعترافهم بها^(٨) . بعد ذلك ، استمر الحوار ، وتزايد نشاط م.ت.ف. في تلك الدول ، حيث حقق في بعض النتائج المحدودة . ومع ان دول السوق لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية

خلال جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، فان بعضها سمح للمنظمة بافتتاح مكاتب اعلامية باشراف مكاتب الجامعة العربية . وهكذا اصبح للمنظمة وجود اعلامي في كل من فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمانيا الغربية وبريطانيا ، حيث قامت م.ت.ف. من خلال هذه المكاتب ، بابراز وجهة النظر الفلسطينية ، واقامت علاقات مع بعض الاحزاب والشخصيات السياسية وكسبت تأييدها للقضية الفلسطينية. لكن وعلى اية حال ، لم تكن معاملة السلطات المحلية في هذه الدول في مستوى واحد في كل هذه البلدان ، فقد لقيت معاملة متميزة في كل من فرنسا وايطاليا ، وبقيت بشكل اكثر جموداً في المانيا الغربية ، عدا عن انه لم يكن للمنظمة اي وجود في كل من هولندا والدانمارك واللوكسمبورغ ، مع ان ذلك بدأ يختلف نوعاً ما في هولندا ، نظراً لوجود قوات لها ضمن قوات للطوارئ الدولية في جنوب لبنان ، واحتكاكهم بالمنظمة هنا ، ونقل الصورة الى هناك ، خصوصاً ان موقف هولندا كان الاكثر تشدداً بالنسبة لتواجد م.ت.ف. فيها .

ان الموقف الاجمالي الرسمي والشعبي في اوربا الغربية بدأ يأخذ بالتحسن نوعاً ما ، وهذا ما يظهر من ردات الفعل الصهيونية الاميركية على ذلك ، خصوصاً بعد الزيارات التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لكل من النمسا واسبانيا والبرتغال ، وكذلك زيارة فاروق القدومي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول الدائرة السياسية فيها ، لكل من بلجيكا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا وغيرها ، حيث حققت هذه الزيارات بعض الاهداف المرجوة ، واعتبرت خرقاً لاحدى اهم الساحات المؤيدة لاسرائيل وكانت الى فترة قريبة من المحرمات على الثورة الفلسطينية .

دول عدم الانحياز : تأسست حركة عدم الانحياز بعد سلسلة من المؤتمرات التحضيرية ، في العام ١٩٦١ ، في فترة من فترات الصعود الايجابي لحركات التحرر الوطني في دول العالم ، والمواجهة الشرسة ضد المعسكر الامبريالي . وكانت حركة عدم الانحياز ، منذ البداية ، ذات خط عام يهدف الى تكتيل قوى العالم الثالث ، لتقف قوة موحدة في وجه الاحلاف الاستعمارية التي تصاعد دورها في تلك الفترة . وقد حملت هذه المؤتمرات بشأن قضية فلسطين في حينه ، النظرة العربية التي كانت سائدة ، وتعاملت مع القضية الفلسطينية على هذا الاساس . لكن التفجير المسلح الذي قامت به الثورة الفلسطينية ، واتخاذها حرب التحرير والكفاح المسلح طريقاً للنصر ، والمكاسب التي حققتها في فترة قصيرة ، كان لها الدور الاكبر في زيادة اهتمام دول عدم الانحياز بتطوير نظرتها لكفاح الشعب الفلسطيني وحقوقه . وقد تجلّى هذا في مؤتمر دول عدم الانحياز الرابع المعقود في الجزائر (٢ - ٩ / ٩ / ١٩٧٢) . حيث استطاعت فيه م.ت.ف. تحقيق بعض المكاسب والحصول على عدد من القرارات والبيانات والوثائق التي شكلت في حينه دفعة سياسية للنضال الفلسطيني . فقد شدد المؤتمر ، في قراراته ولأول مرة ، على شرعية الكفاح الفلسطيني المسلح ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية ، من اجل استعادة كامل الحقوق الفلسطينية الوطنية ، واعتبار كفاح الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من كفاح الحركة التحررية العالمية . كما اعتبر ان استعادة هذه الحقوق هي الشرط الاساسي للسلام العادل والدائم في المنطقة لذلك طالب الدول الاعضاء بالالتزام بمساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه لاستعادة حقوقه كما كرس مؤتمر الجزائر لأول مرة ، شرعية م.ت.ف. ، فاعتبرها الممثل الشرعي الوحيد لشعبها .

بعد مؤتمر الجزائر المذكور ، واصلت م.ت.ف. ، جهدها ، في اطار دول عدم الانحياز ، من اجل الحصول على التأييد الاكثر فاعلية. وقد استطاعت في مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في ليما (البيرو) في آب ١٩٧٥ ، الحصول على العضوية الكاملة في المؤتمر ، بعد ان كانت الى ذلك الحين عضوا مراقبا . وقد أقر المؤتمر مشروع القرار الذي تقدمت به من اجل طرد اسرائيل من الامم المتحدة (٩) .

وفي مؤتمر القمة المنعقد في كولومبو (سريلانكا) آب ١٩٧٦ ، حصلت منظمة التحرير من المؤتمر على تأييده ودعمه الشعب الفلسطيني ، وتشديده على القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، خصوصا في الدورتين ٢٩ و ٢٠ ، وتأكيد القرار ٢٢٢٦ ، وانتخب المنظمة لأول مرة ، عضواً في لجنة السكرتاريا الدائمة لحركة عدم الانحياز. اما في المؤتمر الاخير لدول عدم الانحياز ، الذي انعقد على مستوى القمة في هافانا (كوبا) في ايلول ١٩٧٩ ، فقد كان امام م.ت.ف. ان تتجاوز الصعوبات التي وضعها السادات في طريقها ، عندما وقع اتفاقات كامب ديفيد ، والعمل على تأكيد وتبني مشروع قرارها بشأن القضية الفلسطينية . وبالكثير من الجهد والاتصالات المكثفة ، استطاعت المنظمة الحصول على تبني المؤتمر المشروع وحمله على ادانة الاتفاقات وشجب سياسة النظام المصري ، فضلا عن شجبه لاسرائيل والولايات المتحدة واعتبر المؤتمر أن هذه الاتفاقيات تشجع اسرائيل على مواصلة سياستها العدوانية والتوسعية العنصرية ، وتزيد من حدة التوتر في المنطقة . كما اكد ان لا سلام في المنطقة بدون انسحاب اسرائيل الشامل من الاراضي العربية ، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية الثابتة . واكد ايضا حق م.ت.ف. في مواصلة الكفاح الوطني ورفض كل السياسات والمعاهدات التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ، وأية تسوية ترمي الى تصفية القضية الفلسطينية . وعدا الادانة التي وجهها المؤتمر لكل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بسبب تجاهلهما للحقوق الفلسطينية ، اقرت كثيف المساندة السياسية والدبلوماسية والمادية للشعب الفلسطيني حتى استعادته كامل حقوقه الوطنية (١٠) .

دول المعسكر الاشتراكي : تطورت العلاقات الفلسطينية مع دول المعسكر الاشتراكي تطوراً حثيثاً . والمعروف ان الاتحاد السوفياتي ، الذي كان بين الدول المعترفة باسرائيل ، قد قطع هو والدول الاشتراكية الاخرى علاقاته معها على اثر عدوانها على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧ . وقد بدأت الاتصالات الفلسطينية مع الدول الاشتراكية في وقت مبكر باعتراف هذه الدول بالمنظمة ، وبتزايد مساندتها للكفاح الوطني الفلسطيني . وقد تدرج هذا الاعتراف الى ان وصل مرحلة تبني الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وازدادت قوة العلاقات مع هذه الدول بعد ان تبنت القرارين ٢٢٢٦ و ٢٢٢٧ ، الصادرين عن الامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين .

ان دول المعسكر الاشتراكي ترى ان حل القضية الفلسطينية كان دائماً عبر تنفيذ قرارات الامم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ، وان هذه القرارات هي التي يجب ان يعول عليها . وقد كان بناء العلاقات معها وتطويرها أمراً لا غنى عنه . وقد تبلور موقفها ، بشكل واضح ، على اساس السعي لحل ازمة الشرق الاوسط بالانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل وضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره ، بما في

نلك اقامة دولته المستقلة ، وكذلك ضمان أمن وحدود كل دول المنطقة^(١١) . وبالإجمال ، تطورت العلاقات الفلسطينية - الاشتراكية ، خلال السنوات الماضية ، باتجاه الافضل ، وفي حالات كثيرة الى درجة التنسيق الكامل فيما يتعلق بالاحداث الجارية في المنطقة ، وتم ذلك في ضوء المواقف الايجابية التي اتخذتها دول المعسكر الاشتراكي ، التي يتعزز الامل بتطورها باستمرار وتعميق الروابط لتأخذ طابعها الايجابي .

خاتمة : استطاعت م.ت.ف. خلال سنواتها الخمس عشرة الماضية ، تجسيد نضالاتها على جميع المستويات ، سواء العسكرية منها والسياسية ، كما استطاعت ابراز دورها كقائدة للنضال الفلسطيني قولا وفعلا ، برغم كل الصعوبات والعثرات التي مرت بها ، ورغم كل المؤامرات من اجل انهائها وانهاء دورها كطليعة للنضال ، لا على المستوى الفلسطيني فحسب ، بل كطليعة عربية وعالمية . وكان فشل هذه المؤامرات ، مقرونا بالنجاحات التي تحققتها المنظمة ، دليلا على عدالة قضية الشعب الفلسطيني وتزايد القناعة العلنية ، بهذه العدالة ، كما انه دليل على مصادقية تمثيل م.ت.ف. لقضيتها ولشعبها

-
- (١) م.ت.ف. المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة الثالثة عشرة ، ١٢ - ٢٢ اذار ١٩٧٧ ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٢) مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية - منروفيا (لينيريا) ، ٦ - ٢١ /٧ /١٩٧٩ ، محفوظات الدائرة السياسية ، م.ت.ف.
- (٣) المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية للدول الاسلامية ، محفوظات الدائرة السياسية ، م.ت.ف.
- (٤) الاجتماع السابع للهيئة الرئاسية لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية - الاسيوية ، فيتنام الاشتراكية ، هانوي ، ٣ - ١٥ يناير ١٩٧٩ ، محفوظات الدائرة السياسية ، م.ت.ف.
- (٥) سعادات حسن ، شؤون فلسطينية ، العدد ٥٤ / ٥٣ ، كانون الثاني وشباط ، ص ٦ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ١٥ .
- (٧) جورج طعمة ، قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ص ٨ .
- (٨) احمد صدقي الدجاني . م.ت.ف. والحوار العربي الاوروبي ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٠ .
- (٩) قرارات مؤتمر دول عدم الانحياز ، ليما (البيرو) ، ١٩٧٥ ، محفوظات الدائرة السياسية ، م . ت . ف .
- (١٠) المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، هافانا (كوبا) ، ٢ - ٧ ايلول ١٩٧٩ ، محفوظات الدائرة السياسية ، م . ت . ف .
- (١١) م . ت . ف . المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة الرابعة عشرة . ١٥ - ٢٢ كانون ثاني ١٩٧٩ ، دمشق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

التحالفات والمجابهات الثورة الفلسطينية وادارة الصراع الدولي

البحث في تطور المحالفات والمجابهات لأي من حركات التحرر الوطني في العالم هو بالضرورة - في محصلته النهائية - بحث في استراتيجية وتكتيكات هذه الحركة ، وفي الخيارات المتاحة امامها للوصول الى اهدافها الاستراتيجية .

وفي الوقت نفسه ، فان الخبرات المتراكمة نتيجة عمليات (سيورات) التحالف والمجابهة التي تخوضها حركة تحرر وطني او حركة ثورية هي محصلة لمقدرتها على ادارة الصراع ، وسط تناقض وتفاعل عوامل التأييد الدولي (التحالفات) ، وعوامل الصدام (المجابهات) ومدى نجاح ادارة الصراع وسط هذه العوامل في الحفاظ على قوة الدفع التحررية والثورية ، والحفاظ في الوقت نفسه على حرية القرار (او استقلاليته) . وان كان حتى القرار تعبيرا اعم ، لان القرار يمكن ان يكون حرا وان لم يكن مستقلا عن تأثيرات موضوعية خارجية (« مع » أو « ضد ») .

ومن ثم فان اي بحث في تطور التحالفات والمجابهات لحركة تحررية ثورية - مثل الثورة الفلسطينية - يصبح مجرد سرد تاريخي (كرونولوجي) للأحداث المتعاقبة عليها ، ان لم يضع في حسابه من البداية قضية معينة يحاول اثبات صحتها او عدم صحتها بطريقة التحقق العلمي . ويصبح هذا التتبع السردى نفسه خاويا من اية دلالة نظرية ، او نضالية ، اذا لم يوضع في سياق اوسع ، بحيث نراه - ونفهمه - على خلفية من التطورات العالمية . ويصدق ذلك بشكل خاص حين تكون المحاولة القائمة هي رصد التطورات على مساحة زمنية عريضة ، هي خمس عشرة سنة من بداية انطلاق الحركة التنظيمية للثورة الفلسطينية ، الى وقتنا الحاضر .

اما الفرضية التي نحاول اثباتها ، من وراء تتبع تطور التحالفات والمجابهات مع الثورة الفلسطينية ، فهي ان هذه الثورة استطاعت ان تنمي - لا أن تحافظ فقط على - حجم حريتها خلال التعامل مع عناصر التأييد وعناصر الصدام على السواء .. اي خلال التحالفات والمجابهات ، وفي ظل ظروف بالغة التعقيد والصعوبة ، لا نبالغ اذا قلنا انها لم تواجه حركة

ثورية من قبل ، او على اقل تقدير لم تواجه حركة ثورية معاصرة ومتزامنة مع حركة الثورة الفلسطينية(*) . ولا يعني بهذه الفرضية مجرد تعاضم التأييد الدولي الذي تحظى به الثورة الفلسطينية ونقطة الصفر – او فوقها قليلا – التي بدأت منها الى الوضع الحالي الذي يفوق فيه عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية عدد الدول التي تعترف بعدوها اسرائيل .

انما يعني احتفاظ الثورة الفلسطينية – في الوقت نفسه – باهدافها الاستراتيجية الثابتة . الامر الذي يدل بذاته على اجادتها ادارة صراعها على الساحة الدولية ونجاحها في تغليب التأييد غير المشروط على التأييد الذي يسحب من حساب حريتها وشروطها ، وتغليب عناصر التأييد عموما على عناصر الصدام .

وكما ذكرنا فان هذه الفرضية لا يمكن عزلها عن السياق العالمي الذي تمت او تتم فيه . فقد تحقق للثورة الفلسطينية هذا القدر من النجاح في التفاعل ايجابيا، ولمصلحة اهدافها التحررية والثورية، مع قوى التحالف وقوى المجابهة في وسط عالمي مؤلف – بلا استثناء تقريبا – من دول قومية، وله نمط دقيق ومعقد من التحالفات ، وله نظام اشد تعقيدا من القيم (الفكرية – الاخلاقية .. ذات الانعكاسات السياسية الاكيدة) المبنية على مزيج من المصالح الذاتية (لكل دولة قومية على حدة ، ولكل مجموعة تحالفات) والانتهازية السياسية . وهو مزيج يصعب من خلاله فرز مبادئ ثابتة في العلاقات الدولية ومواقف الأطراف المختلفة فيها .

وبداية فان تجربة الثورة الفلسطينية – شأنها في هذا الشأن تجارب حركات التحرر والحركات الثورية الاخرى في العالم – تؤكد مدى صعوبة الحصول على الحد الضروري من « الاعتراف » بشرعية حركة او كيان لم يتحول بعد الى دولة – قومية ، وسط عالم مؤلف كله من دول – قومية واصطلاح على بناء علاقاته وانماط تعاونه وتنافسسه على اساس ان تكون كل الأطراف من الدول – القومية .

ففي هذا الاطار للعلاقات الدولية يتعين على حركة التحرر الوطني في سعيها نحو اهدافها ان تراعي عددا كبيرا من الاعتبارات الخاصة بمصالح وقيم المجتمع الدولي ، لأنها لا تستطيع الحصول على مركز لها ، بل تصبح مهددة بعزلة ساحقة اذا تصرفت على اساس ان قيمة العدل او الحق المجردة مقياس اوحده وكاف وواضح . ويصح هذا حتى في الحالات والاقوات التي تصل فيها حركة التحرر المعنية الى مستوى من القوة (القدرة العسكرية) يفوق بدرجة كبيرة مستوى قوة خصمها .

لكن – في الوقت نفسه – فان حركة التحرر الوطني تكون معرضة لفقد التأييد الدولي – بكافة درجاته من التحالف الى التشجيع الى الدعم المعنوي – اذا مالته في سلوكها السياسي الدولي الى البحث عن هذا التأييد بأي ثمن .. لأنها عندئذ تكشف عن ضعف ذاتي يتمثل في فقد حرية القرار .

(*) تعين علينا ان نوضح من البداية اننا لا نعتبر العلاقات الفلسطينية – العربية في أي من حالاتها او اوضاعها المتباينة : من قطر لقطر ومن حقبة لحقبة – من قبيل التحالفات ولا من قبيل المجابهات . وبهذا فان بحثها يدخل في غير هذا الاطار . ويقتصر هذا البحث على البعد الدولي لتحالفات ومجاهبات الثورة الفلسطينية .

وهكذا فان التخطيط الامثل لخلق التوازن بين التأييد الدولي وحرية القرار يتطلب استخدام هذين الطرفين الى حدهما الاقصى الممكن معا في اطار الصراع الثوري او التحرري . وتذهب فرضيتنا الاساسية في هذه الدراسة الى ان الثورة الفلسطينية استطاعت ان تخلق هذا التوازن الى حد يمكن مقارنته بالتوازن الذي خلقته الثورة الفيتنامية بين الحد الاقصى من التأييد الدولي الذي حصلت عليه والحد الاقصى من حرية القرار الذي احتفظت به ... ورغم اختلاف كبير في الظروف والملابسات .

في الوقت نفسه يطفو على السطح التصور المنطقي بأن الخطوط الرئيسية للتحالفات والمجابهات للثورة الفلسطينية هي بالضرورة الخطوط المعاكسة للخطوط الرئيسية للتحالفات والمجابهات الاسرائيلية خلال الفترة موضوع الدراسة . وهو تصور قابل للمناقشة ، ولكنه ليس صحيحا على اطلاقه .. انما يصح في بعض جوانبه فحسب .. وهي بشكل خاص الجوانب التي يتوفر فيها الوضوح القاطع من الاستقطاب في المواقف الخارجية للثورة الفلسطينية والمواقف الخارجية ازاء الثورة الفلسطينية . ويصح - بالتحديد - في الجانب من الصراع الذي تقف فيه الثورة الفلسطينية من جانب و « دولة اسرائيل » من جانب آخر ، في حين لا تبقى الصيغة بهذه البساطة بالنسبة للمجابهة - مثلا - بين الثورة الفلسطينية من ناحية والولايات المتحدة (بكل ما تحويه من فوارق وظلال وتباين بين القوى) من ناحية اخرى . كما لا تبقى الصيغة بهذه البساطة بالنسبة للتحالف بين الثورة الفلسطينية و - مثلا - الصين الشعبية (بكل ما طرأ خلال السنوات الماضية من تغيرات على التحالفات الدولية للصين الشعبية ومواقفها من الأحداث السياسية) .

هذا فيما يتعلق بالفرضية الاساسية المحددة من وراء تتبع الخطوط الرئيسية لتحالفات ومجابهات الثورة الفلسطينية .. اما السياق الاوسع الذي جرت فيه ، اي السياق العالمي الذي اثر في تلك التحالفات والمجابهات فيمكن رؤيته من اكثر من زاوية .

□ زاوية صعود الثورة العالمية ، وازمة الرأسمالية العالمية وتأثيرات هذين التيارين على سلوك المعسكر الاشتراكي من ناحية ، وسلوك المعسكر الامبريالي من ناحية اخرى .

□ زاوية التحول - بين عقدي الستينات والسبعينات - من عصر الحرب الباردة في العلاقات الدولية الى عصر الانفراج او الوفاق الدولي ، خاصة بين الدولتين الأكبر . الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

□ زاوية التحول - بين بداية السبعينات ونهايتها - من نمط الثنائية القطبية الى التعددية القطبية .. من سيطرة العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على المسرح الدولي ، الى اتساع التأثير ليشمل - الى جانب الدولتين الأكبر - كلا من اوربا الغربية والصين واليابان ، والكتلة النفطية العربية .

والحقيقة ان الفترة منذ انبثاق الثورة الفلسطينية الى الآن - الخمسة عشر عاما التي تغطيها هذه الدراسة - قد شهدت كل هذه التحولات من جميع هذه الزوايا .. بل انها بدأت في العامين الاخيرين او الأعوام الثلاثة الأخيرة تشهد عودة « القطبية الثنائية » كنمط لتأثيرات

العلاقات الدولية ، مع انحسار موجة الانفراج الدولي نسبيا وفقدانها الزخم الذي تميزت به في النصف الاول من السبعينات . ويعني هذا ان الثورة الفلسطينية خلال هذه الحقبة قد عاصرت ، وبالأحرى عايشت وتفاعلت مع أحداث وتطورات ذات أهمية قصوى ، اي أن لها صفة التحولات الدولية المهمة . وأبرز هذه الأحداث :

□ بداية اتساع نطاق الحرب الاميركية ضد فيتنام في منتصف الستينات وتصاعدها الرهيب في اواخر الستينات ، ومقدرة الثورة الفيتنامية على الصمود لهذا التصعيد ، ومقابلته بتصعيد العمل العسكري الثوري وتصعيد العمل السياسي الثوري سواء في مواجهة الدبلوماسية الاميركية او في مواجهة الرأي العام الاميركي نفسه وكسبه . ثم نهاية الدور العسكري الاميركي بتوقيع اتفاق السلام في فيتنام . (باريس ، كانون الثاني - يناير ١٩٧٣) وانحجار النظام العميل في سايفون نهائيا وفتح الطريق امام تحقيق الهدف النهائي للثورة الفيتنامية ، وهو وحدة فيتنام (نيسان - ابريل ١٩٧٥) . وفتح الطريق في الوقت نفسه امام مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الاميركية تحكمها « عقدة فيتنام » وتفرض عليها عدم التورط المباشر .

□ تصاعد خطورة النزاع السوفيياتي - الصيني وانعكاسات ذلك على العملية الثورية العالمية، بما فيها حركات التحرر الوطني. ووصول النزاع الى حدود الصدام المسلح (اذار - مارس ١٩٦٩) ، ثم الى حدود زهبت بعلاقات الاتحاد السوفيياتي مع الغرب الى آفاق « الانفراج » وزهبت بعلاقات الصين مع الغرب الى حدود اعتبار الاتحاد السوفيياتي « العدو الأول » .

□ أزمة النظام الاقتصادي العالمي (الغربي) التي دخلت مرحلة من الحدة، خاصة مع تدهور قيمة الدولار ، واشتداد حدة التنافس على الاسواق بين الدول الرأسمالية (الولايات المتحدة - اوربا الغربية - اليابان) . ثم دخلت هذه الازمة مرحلة اعلى من الحدة خاصة مع بروز أزمة الطاقة ابتداء من آخر العام ١٩٧٣ .

□ تبلور نمط « الانفراج » (الوفاق) الدولي في صورة معاهدات واتفاقات محددة بين الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة (مثل معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتعاون في مجال الفضاء والطب والتجارة .. الخ) مع استمرار حدة الصراع الايديولوجي بين النظامين والكتلتين ، الامر الذي بقيت له انعكاسات اكيدة على الساحات السياسية الدولية ، وخاصة نتيجة استمرار انتهاج الاتحاد السوفيياتي سياسة دعم حركات التحرر الوطني ، فيما اعتبرت الولايات المتحدة ان الكف عن تأييد هذه الحركات هو شرط اساسي من شروط « الوفاق » الدولي .

□ تحول ميزان القوة الاستراتيجية بين الدولتين الأكبر (والكتلتين الشرقية والغربية بالتالي) من حالة التفوق النووي - الاستراتيجي للولايات المتحدة الى حالة من الردع المتبادل أو « التكافؤ الأمني» ، وقد وجد هذا التحول تعبيره العملي في المعاهدة الاولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (١٩٧٢) ثم تأكد هذا التحول وتعمقت آثاره في المعاهدة الثانية (١٩٧٩) .

□ اصابة النظام الاميركي داخليا بهزة عنيفة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة ، نتيجة لأحداث فضيحة « ووترغيت » ، التي جاءت مباشرة في اعقاب الخروج من

ورطة الحرب الاميركية في فيتنام ، وهي هزة أحدثت ازمة ثقة حادة في « الديمقراطية » الاميركية ، وزادت من وطأة عدم ثقة الرأي العام الاميركي بسياسات بلاده الداخلية والخارجية ، وهو ما يعرف حتى الآن باسم « أزمة الافتقار الى قيادة » . وهي بدورها احدى الأزمات التي أسهمت في تشكيل سياسة الولايات المتحدة ازاء قضايا العالم الخارجي .

فهل يمكن وضع حقبة كهذه شهدت كل هذه الاحداث – التي لم نورد الا الرئيسي منها ودون الدخول في تفصيلات تأثيراتها على التطورات الدولية واتجاهاتها – في اطار محدد تحت وصف واحد ؟

الواقع ان الباحثين يتباينون كثيرا في وصف حقبة السنوات الخمس عشرة الماضية . بعضهم يعتبرها فترة اضطرابات وقلقل، ويذهب بعضهم الى ان العالم تسوده الفوضى (كتعبير الزعيم الصيني الراحل، ماوتسي تونغ في واحد من اواخر تصريحاته) . وبعضهم يعتبر ان هذه الحقبة – على العكس تماما من الرأي الاول – تتميز بتناقص عدد المشكلات السياسية الحادة ، وحتى اتناقص حدتها واهميتها ، وتعاطم اهمية المشكلات الاقتصادية . وثمة رأي ثالث يرى في هذه الحقبة تميزها بأنها حقبة هيمنة الدولتين الكبيرتين على العلاقات الدولية ، وتضائل دور القوى الصغرى في العالم . وهذه الآراء كلها يجمع بينها قاسم مشترك هو تعميم صفة واحدة على حقبة تعددت اتجاهات الاحداث فيها وتباينت الى حد كبير . فهذه السنوات الخمس عشرة شهدت في بدايتها ، على سبيل المثال، تعاطم دور الولايات المتحدة بعد انحسار دور الامبراطوريات الاستعمارية القديمة (بريطانيا ، البرتغال ، فرنسا ، هولندا وبلجيكا) ، وشهدت في ثلثها الاخير – عكس ذلك تماما – بدايات انحسار الامبريالية الاميركية في مواقع عديدة من العالم . وهذه الحقبة نفسها شهدت في بدايتها نمو دور حركة عدم الانحياز وديناميكية هذه الحركة على المسرح العالمي ، وشهدت في اواخرها ضمور هذا الدور نسبيا نتيجة لاعتبارات كثيرة ، ربما كان على رأسها رحيل معظم القادة المؤسسين أو الرواد لفكرة عدم الانحياز وطموحاتها الأولية . وكمثال ثالث فان حقبة السنوات الخمس عشرة الماضية شهدت في بداياتها ذروة العداء الصيني – الاميركي وشهدت بعد ذلك عكس هذا النمط تماما في علاقات البلدين .

ولعل من الضروري ان نشير الى انه على الصعيد العربي ايضا شهدت هذه الحقبة – في منتصف الستينات – ذروة موقف الاستهانة بالعرب وكل ما هو عربي ، الأمر الذي عكسه موقف « الرأي العام العالمي » من احداث الشرق الاوسط قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وازاء نتيجة هذه الحرب ، ثم شهدت – في منتصف السبعينات – ذروة الاهتمام بالعرب وكل ما هو عربي ، الأمر الذي يعكسه في الوقت الحاضر موقف القطاعات المتباينة عن الرأي العام العالمي من قضية النفط والطاقة (مع تسليمنا بأن هذا الاهتمام نابع من المصالح الذاتية لتلك القطاعات وتصورها لكيفية الحفاظ على تلك المصالح باتخاذ موقف مع او ضد العرب) .

ولا شك ان اي حقبة من خمسة عشر عاما تقطعها من نسيجها في التاريخ – خاصة اذا كانت في التاريخ المعاصر – يمكن ان تحتوي على مثل هذا القدر من اتساع رقعة التباين بين اتجاهات الاحداث . ومع ذلك فان حقبة السنوات الخمس عشرة الاخيرة تتميز – في تصورها –

اكثر ما تتميز بالمواجهات العنيفة ، والتحالفات المتبدلة غير المستقرة . وهكذا فان تطور الخطوط الرئيسية للمجاهبات والتحالفات التي خاضتها الثورة الفلسطينية خلال هذه الحقبة قد حكمتها اساسا السمة التي ميزت الفترة . وبالتالي فان قياس مدى « ثبات » تحالفات الثورة الفلسطينية مع مدى « عنف » المجاهبات التي خاضتها يكون هو المعيار الموضوعي للحكم على اقترابها من هدفها النهائي في الصراع على الساحة الدولية ، وهو هدف تحقيق الدولة – القومية المعترف بها دوليا كدولة فلسطين .

ومقياس مدى ثبات هذه التحالفات على الرغم من عنف المجاهبات التي خاضتها الثورة الفلسطينية هو في الوقت ذاته مقياس نجاح الثورة الفلسطينية في تضيق « حدود القوة » التي تتمتع بها القوى الخارجية المعادية للثورة ، خاصة وقد اصبحت « حدود القوة » Limits to Power احد المقاييس الاساسية المستخدمة في النظريات السياسية الحديثة في تقييم قدرات القوى الدولية المختلفة على استخدام قوتها بمفهومها الخاص اي القوة العسكرية ، ومفهومها العام اي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية ... الخ . وعلى سبيل المثال فان الثورة الفلسطينية كانت دائماً في حالة مجابهة مع الامبريالية ، وصحيح ان الامبريالية الاميركية لم تستخدم قوتها العسكرية المباشرة ضد الثورة الفلسطينية من البداية – على نحو ما استخدمتها مثلاً ضد الثورة الفيتنامية لسنوات طويلة – واستخدمتها بطريقة غير مباشرة ، عن طريق طرف ثالث غالباً ، الا ان حدود قوة الولايات المتحدة في المجابهة مع الثورة الفلسطينية تناقصت – اوضاقت – في العام ١٩٧٩ عما كانت عليه – مثلاً – في العام ١٩٧٠ ، عندما وقعت صدمات الاردن العنيفة . وقتها وضعت الولايات المتحدة ثقلها الدولي وراء هدف تحطيم قوة الثورة الفلسطينية في القواعد الاساسية لوجودها . وتحركت لهذا الغرض عسكرياً عن طريق اطراف تابعة ، وتحركت سياسياً حيث مارست الحد الاقصى من الضغط الدولي ضد الثورة الفلسطينية ، بل انها اعدت للتدخل العسكري المباشر بقوة من ٢٠ الف اميركي وحركت قوة بحرية اضافية في البحر الابيض المتوسط لهذا الغرض (١) .

وهنا نلاحظ ان « حرية حركة » الامبريالية الاميركية ضد الثورة الفلسطينية لم تتناقص بسبب اعتبارات موضوعية عالمية او ذاتية اميركية فحسب ، انما ايضا لاعتبارات تتعلق بتجاوز الثورة الفلسطينية نفسها لتلك المحنة الخطيرة التي اصيبت فيها باضرار جسيمة مادية ومعنوية ، وخاصة فيما يتعلق بدروس العلاقات بين المنظمة والنظم العربية ، ودروس « حدود القوة » لدى القوى الدولية الاخرى في مواجهة الامبريالية الاميركية ، حيث تجمع المصادر المختلفة على ان الاتحاد السوفياتي لم يستطع ابان تلك الازمة ان يلعب دوراً واضحاً ومؤثراً للحد من حركة الولايات المتحدة ضد الثورة الفلسطينية (وضد سوريا) .

لا يعني هذا ان علاقة التحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل قد ضاقت مع انحسار « حدود القوة » الاميركية في مواجهة الثورة الفلسطينية . بل الواقع ان الامبريالية الاميركية عوضت انحسار قدرتها على المواجهة المباشرة مع الثورة الفلسطينية بتوسيع نطاق قدرتها على التحالف المباشر مع اسرائيل . فنجد ان الوضع خلال سنة ١٩٧٣ – التي شهد ربعها الاخير اندلاع الحرب العربية – الاسرائيلية الرابعة اشهد « احسن حالات العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل » (٢) . فقد « وصلت الولايات المتحدة واسرائيل الى المشاركة في الأهداف الاساسية لاتفاقية سلام والاستراتيجية الاساسية نفسها الخاصة بحرمان الدول العربية

المحاربة من استعادة اي من اراضيها المفقودة بأية وسيلة الا التحرك نحو السلام» (٣) . وذلك وفقا لتعبير استاذ علم سياسة اميركي - اسرائيلي .

ومع ذلك فانه بعد عام واحد (وبالتحديد في ٢٩ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٤ ، اي في اليوم نفسه الذي اعلنت فيه قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط) وبصد ما تضمنته هذه القرارات عن المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اعلن الرئيس الاميركي (آنذاك) جيرالد فورد في مؤتمر صحفي رسمي : « ان قرار الدول العربية بمنح منظمة التحرير الفلسطينية الحق في التفاوض بشأن الضفة الغربية هو قرار لا نعرفه بالتأكيد مدى تأثيره في الدور الذي لعبه في الشرق الاوسط ... نحن نشعر ، طبعا ، انه لا بد من حدوث تحرك نحو تسوية المشكلات بين مصر واسرائيل من جهة ، وبين اسرائيل والاردن او منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية ، وبين اسرائيل وسوريا من جهة ثالثة» (٤) . وفي الشهر التالي مباشرة قال جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الاميركي (١٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٤) « نحن نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي بمثابة المنظمة - المظلة التي ينضوي الفلسطينيون تحت كنفها ، ونرى كذلك ان انجاز اي سلام دائم يتطلب اخذ مصالح الفلسطينيين المشروعة بعين الاعتبار » (٥).

وعندما عقدت ندوة « معهد بروكنغز » حول السياسة الاميركية في الشرق الاوسط في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ (اي بعد عام آخر من الموقف السابق) ووضعت تقريرا شهيرا اعتبر منذ ذلك الوقت الوثيقة الرئيسية التي تستند اليها سياسة ادارة الرئيس كارتر ازاء الشرق الاوسط ، كان من الواضح ان مجموعة المشاركين في الندوة وواضعي التقرير بشكل خاص (*) يشعرون بحضور الثورة الفلسطينية على الساحة في المنطقة والعالم (خاصة بعد خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في ١٩٧٤) امر لا يمكن تجاهله ، وبالاحرى لا يمكن مجابته بالتجاهل . وكان مما قاله التقرير :

« ان معظم الفلسطينيين يؤمنون بحقهم في تقرير المصير . ومن اجل ان تنفذ تسوية السلام ، بل ومن اجل التفاوض حولها والاتفاق عليها ، يتوجب الاعتراف بهذا الحق مبدئيا ثم - وكجزء من التسوية ان ينفذ عمليا .

« وكائننا من كان الذي يمثل الفلسطينيين يتوجب عليه ان يعترف بالحق نفسه في تقرير المصير لاسرائيل والاردن ..

« ان تسوية كذلك لا يمكن ان تتحقق الا اذا قبلت اسرائيل مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وكذلك الوسائل المتفق عليها عموما في التنفيذ العملي لهذا المبدأ .

« ... يمكن القول بوثوق بان ايجاد حل للثقل الفلسطيني في النزاع يتطلب مشاركة من جانب ممثلين فلسطينيين مقبولين ويكونون مستعدين للقبول بوجود اسرائيل .»

نقصد من ايراد هذه النماذج ان نبرهن على انه حتى في مرحلة تعد من اكثر مراحل العلاقات الاميركية - الاسرائيلية تحالفا ومشاركة، لم يكن ذلك بالضرورة وبطريقة تلقائية الغاء لحدود قدرة الولايات المتحدة في مواجهة الثورة الفلسطينية . ويمكن السبب الرئيسي في اضطرار

(*) شارك في الندوة عدد من الخبراء الاكاديميين والدبلوماسيين السابقين والمعنيين بالقضايا العامة ، وكان بينهم زبغنيو برونسكي الذي اصبح بعد وقت قصير مستشارا للرئيس الاميركي كارتر لشؤون الامن القومي .

الولايات المتحدة لان « ترى » منظمة التحرير الفلسطينية ، وان تضعها في حساب علاقات القوى في الشرق الاوسط ، في حجم نشاط المنظمة الثوري والسياسي معا ، حتى وان كان بعض الدارسين الاميركيين يرون انه يكمن فقط في قدرتها على « الصمود » للمجابهات العديدة التي خاضتها ، وليس قدرتها على « النمو » . ومن خلال هذا اصبحت الولايات المتحدة – الطرف الرئيسي والاكبر في نظام تحالفات العدو (اسرائيل) – مدركة لحقيقة انها لا تستطيع ان تتعامل عربيا دون ان يكون العامل الفلسطيني اساسا في ذلك التعامل . ولعل الاقرب للمنطق ان يقال ان السنوات الاخيرة في تطور مجابهات وتحالفات الثورة الفلسطينية قد جعلت الولايات المتحدة تتحول من المعادلة القائلة بان ما يقبله العرب يقبله الفلسطينيون تلقائيا وبالضرورة الى المعادلة القائلة بأن ما يقبله الفلسطينيون يحصل بالتالي على قبول العرب . وهو انتقال من تجاهل الثورة الفلسطينية او الرغبة في ازالة دورها او اذابته في ادوار مجموعة من النظم العربية ، الى ادراك وجود ودور الثورة الفلسطينية وفعالها في النسق العربي الواسع . ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل محاولة الولايات المتحدة لمجابهة الثورة الفلسطينية تهتم بتفكيك النسق العربي المتكامل نسبيا حول القضية الفلسطينية، بالتعامل الافرادي مع دوله وخلق عداوات عربية – فلسطينية ، او الاستفادة الى اقصى حد ممكن من توترات عربية – فلسطينية مؤقتة بهدف توسيعها وتعميقها .

والواقع ان المجابهة بين الثورة الفلسطينية والولايات المتحدة اجبرت الاخيرة في المرحلة الراهنة على ان تبحث فيما تعتبره « الخطر الاستراتيجي والامني في الشرق الاوسط الذي يمكن ان ينشأ عن قيام دولة فلسطينية حتى مع وجود اسرائيل قوية ومتفوقة عسكريا»^(٦) . ويعني مجرد طرح هذه المسئلة للمناقشة والبحث ان الولايات المتحدة ترى في قدرة المواجهة لدى الثورة الفلسطينية خطرا على نمط التركيب الحالي للمنطقة ، ليس فقط من زاوية امن اسرائيل ، انما من زاوية الامن الاستراتيجي الاقليمي الاميركي نفسه ، اي قدرة الولايات المتحدة على مواصلة حماية « مصالحها » في الشرق الاوسط في حال وصول الثورة الفلسطينية الى تحقيق هدف اقامة دولة على جزء من التراب الفلسطيني . ومن هذا المنطلق نفسه اصبح يمكن ان نجد مثل الوضع الذي تصفه هذه الفقرة من محاضرة لاستاذ جامعي فلسطيني – اميركي .

« صحيح – فيما اعتقد – انه لأول مرة منذ الاستعمار الصهيوني بدأت فلسطين تجتذب الاهتمام الغربي ، فهناك احساس واسع الانتشار كثيرا داخل المجتمع الاميركي بان الفلسطينيين موجودون كشعب وكمشكلة . وللمرة الأولى ايضا أصبح للشعب الفلسطيني تنظيم سياسي ممثلا له تمثيلا اصيلا، هو منظمة التحرير الفلسطينية ، ولهذه المنظمة قاعدة جماهيرية ، في كل مكان من المجتمع الفلسطيني ، وقد فرضت هذه المنظمة الاعتراف بالمشكلة الفلسطينية على العالم . ولم يحدث ابدا من قبل ان تحدث رئيس اميركي عن الحاجة الى وطن فلسطيني . ولم يحدث ابدا من قبل ان تحدث بطريقة مؤيدة لتقرير المصير الفلسطيني رجال بارزون من المؤسسة الحاكمة الاميركية مثل جورج بول وستاني هوفمان . ولم يحدث ابدا من قبل ان تحدث مسؤولون كبار في الحكومة دون خلاف عن المكانة البارزة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها وأهدافها»^(٧) .

ولا يهمننا من دلالات هذا التغيير سوى ما يدل عليه من ان الثورة الفلسطينية لم تعد تدخل المجابهة مع الامبريالية الاميركية والاخيرة في حالة تجانس وتماسك تامين ، كما كان الحال في

السنوات العشر الاولى من الحقبة موضوع هذه الدراسة ، اي السنوات العشر التي انتهت بحلول العام ١٩٧٥ . وهذه الدلالة ذاتها تنعكس في تطورات محددة جديدة اضافتها احداث العام الاخير من السبعينات ، وهي تطورات ناشئة مباشرة عن وضع الثورة الفلسطينية نفسها في موقف الهجوم على كافة الاصعدة في المواجهة مع الامبريالية الاميركية .. حتى داخل الولايات المتحدة . الامر الذي انعكس في كسب تأييد اسود للثورة الفلسطينية ، وكذلك تأييد جماعات اقلية اخرى (غير الاقلية اليهودية طبعا) مثل البورتوريكيين ، وانفتاح الساحة الاميركية على مناقشة طبيعة وحجم التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل ليس فقط على ضوء مصالح اسرائيل انما ايضا على ضوء مصالح الولايات المتحدة ، ثم على ضوء مصالح الفلسطينيين والعرب عامة .

واهم ما تنطوي عليه هذه التطورات الأخيرة في المجابهة بين الثورة الفلسطينية والولايات المتحدة هو ان اسرائيل - ومعها اللوبي الصهيوني في « المؤسسات » الاميركية والجالية اليهودية في معظم تنظيمااتها - لم تعد قادرة على فرض قاعدة من ليس مع اسرائيل فهو ضد اميركا .. وهي القاعدة التي سادت علاقة الولايات المتحدة باسرائيل منذ نشأتها تقريبا . بل ان هذه القاعدة نفسها اصبحت مصدر استفزاز لقطاعات واسعة من الرأي العام الاميركي . وقد امتد هذا حتى الى المؤسسة العسكرية الاميركية(*) .

هكذا فان الثورة الفلسطينية دون ان تغير من طبيعة وحدة مجابهتها مع العدو المباشر - اسرائيل - مارست تأثيرا كبيرا على التحالف الاسرائيلي - الاميركي الذي وصفه ناداف صفران بانه « ناير في تاريخ العلاقات الدولية ان كانت دولة عظمى متورطة بمثل هذه الكثافة ولمثل هذا الوقت الطويل مع دول صغيرة الى هذا الحد » (٨) .

واذا كان مثال المجابهة بين الثورة الفلسطينية والولايات المتحدة يصور كيفية الدخول في هذه المجابهة بهدف تحقيق تأثيرات محددة ومحدودة على تحالفات العدو الاساسية التي تلعب دورا عميقا في استقرار اوضاعه الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية . فانه لا يمكن نزع نجاح الثورة الفلسطينية في ادارة صراعها مع الامبريالية الاميركية - عن طريق ضرب حلقات ارتباطها بالعدو الاسرائيلي - عن السياق العالمي العام في السنوات الخمس عشرة الماضية . ذلك ان يقظة الرأي العام الاميركي على القضية الفلسطينية وعلى وجود منظمة التحرير الفلسطينية ودورها كحركة تحرير وطني جاء في سياق عام من اليقظة على حركات التحرر الوطني في العالم ككل نتيجة التجربة الاميركية المباشرة في المواجهة مع فيتنام ، حيث تحولت تلك التجربة المباشرة القاسية والطويلة الى الم موجع ومعاناة مست صميم المجتمع الاميركي (٩) .

ومن هنا لا بد ان يكون واضحا ان المجابهة العنيفة بين الثورة الفلسطينية من ناحية واسرائيل والولايات المتحدة من ناحية اخرى، هي المصدر الرئيسي لاي تحول جرى في اتجاهات الرأي العام الاميركي ايجابيا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وسلبيا تجاه العلاقة مع اسرائيل .

(*) كانت بدايات تآثر المؤسسة العسكرية الغلاة في اخذ مصالح اسرائيل وأمنها في الاعتبار داخل المؤسسة العسكرية قد بدت فيما يعرف بحادثة الجنرال جورج براون الذي قال أثناء محاضرة له في جامعة ديون الاميركية (١٩٧٤/١٠/١٠) ان اسرائيل تملك نفوذا مفرطا في الكونغرس ، خصوصا بالنسبة الى امور مثل امدادات احدث الاسلحة العسكرية كما ونوعا . الامر الذي جلب عليه استنكارات رسمية وغير رسمية جارفة ، ولكنه خلق ايضا تيارا مضادا لهذه الاستنكارات ويؤكد ان ما قاله الجنرال براون يعبر عن مشاعر عدد كبير من الشعب الاميركي .

ومن هنا ايضا نستطيع ان ندرك كيف ان الخطوط الرئيسية المتقاطعة لتحالفات العدو ضد الثورة الفلسطينية لم تعد في حالة «الانتصار» التام التي كانت فيها، خاصة قبل بروز دور وفاعلية الثورة الفلسطينية . وقد اخذنا الولايات المتحدة كمثال حيث لا تزال علاقة التحالف قائمة وقوية ، ولكن التأثيرات الفاعلة في هذه العلاقة لا تزال تؤدي فعلها، ومن المؤكد انها ستتسغرق وقتا طويلا قبل ان تدخل تحولا نوعيا على طبيعة العلاقة الاسرائيلية - الاميركية . وينقلنا هذا الى مثل آخر مختلف كلية لكيفية تأثير الثورة الفلسطينية من خلال تحالفاتها ومجابهاتها في نظام تحالفات العدو ومجابهاته . وهذا المثل هو ايران .

بالنسبة لعلاقة الثورة الفلسطينية بايران نجد انفسنا امام تحول جذري ونوعي - اسهمت فيه الثورة الفلسطينية بدور مؤثر ومباشر - من حالة المجابهة الى حالة التحالف . والواقع ان ذلك قد تم فعلا من خلال علاقة تحالف وعلاقة مجابهة في ايران؛ تحالف مع القوى الثورية ، ومجابهة مع القوى الحاكمة التي كانت بدورها قد وضعت نفسها في علاقة تحالف مع عدو الثورة الفلسطينية . هذا التحول لخصه مراسل اميركي حين قال :

« في شباط (فبراير) ١٩٧٩ جرى الترحيب بياسر عرفات - العدو الرئيسي للحكام الاسرائيليين - في طهران من جانب الثوريين الايرانيين بوصفه اول (رئيس دولة) اجنبي يزورهم وقد كانت المفارقة التاريخية واضحة : لقد عمل عرفات كبطل في البلد نفسه الذي امد اسرائيل بأكثر ما امدت به من نفط : البلد الذي شارك الاسرائيليون فيه بشكل خاص في تدريب (السافاك) البوليس السري للشاه : وحيث كان الاسرائيليون والايраниون على السواء يتدربون على القاذفات المقاتلة الاميركية الصنع طراز فانقوم ف - ٤ . وقد اعلن عرفات ان آية الله الخميني قد اكد له ان ثورة ايران ستبقى ناقصة الى ان تنتصر الثورة الفلسطينية ... وهكذا اصبح لمنظمة التحرير الآن موقع بالقرب من قلب المستودع الرئيسي للنفط اللازم للغرب الصناعي في السعودية ودول الخليج الاخرى » (١٠) .

والواقع ان حرية قرار الثورة الفلسطينية فيما يتعلق باختيارها التحالف مع الثوريين في ايران ضد الشاه تؤكد اكثر من مجرد وضوح الرؤية بالنسبة لقدرة القوى الثورية على تحقيق الانتصار ، على الرغم من عدم توفر العناصر اللازمة لرؤية واضحة . وهذا ما لم يستطع ان يحسبه الشاه وحلفاؤه في الداخل ولا الولايات المتحدة ولا اسرائيل ولا الغرب كله ، وحتى ولا المشرق الاشتراكي ايضا . انه يؤكد مبدئية الاختيار الفلسطيني سواء بالنسبة لتحالفه مع الثوريين او بالنسبة لمجابهته مع الشاه .

فالامر المؤكد ان الشاه حرص لسنوات عديدة قبل سقوطه على الا يطلق تصريحات تحرج النظم العربية التي كانت تلتقي معه بعلاقات صداقة ومصالح . كما انه حرص على ابقاء علاقاته الاستراتيجية والاقتصادية والاستخباراتية مع اسرائيل في طي الكتمان، لا بل انه حاول في بعض الاحيان ان يسترضي الثورة الفلسطينية بتصريحات تخالف سياسته حكومته الفعلية ، وان يجعل من تصويت ايران في بعض الاحيان الى جانب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة نريجة للتظاهر بانها مع القضية وليس ضدها .

ولكن الثورة الفلسطينية صنت الشاه بوضوح قاطع كحليف استراتيجي لاسرائيل ، فكان من الطبيعي الدخول في تحالف مع الحركة الثورية المعادية له ، ودعمها بكافة الوسائل بما في ذلك تدريبها عسكريا . وهذا امر لم يكن خافيا على الشاه بالتأكيد، خاصة في الوقت الذي كان

يتظاهر فيه بالوقوف مع النظم العربية في صف واحد ازاء القضية الفلسطينية. والواقع ان الشاه كان يتبنى فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية موقفا اسرائيليا صرفا . وفي هذا الصدد يذكر المراسل الاميركي جون كولي (كان مراسلا لصحيفة « كريستيان ساينس موفيتور » الاميركية في الشرق الاوسط خلال الفترة من ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٨) ان الشاه استخدم في حديث اجراه معه منذ مدة، العبارة نفسها التي عبر بها موشي دايان بعد ذلك (في ١٢ شباط - فبراير ١٩٧٩) وهو وزير لخارجية اسرائيل عن موقف حكومته من منظمة التحرير : حيث قال « ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة ولكننا لا نستطيع ان ننكر مركزها او قدرها في النزاع » . وكان من رأي الشاه انه ينبغي ان « يعمل حساب للمدنيين ، للاجئين وليس للارهابيين او المنظمة الارهابية » .

في الشهر نفسه (شباط ١٩٧٩) الذي سقط فيه الشاه نهائيا وانتصرت الثورة في ايران ، وهو الشهر الذي سبق مباشرة توقيع « معاهدة السلام » بين مصر واسرائيل ، صرح عيزار وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلي ، اثناء زيارة قام بها وزير الدفاع الاميركي هارولد براون لاسرائيل ، بأنه حتى في الوقت الذي يجري فيه اخراج مصر من صف اعداء اسرائيل فانه يجري اضافة ايران اليه (١١) . وصرح الجنرال آهارون ياريف رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية السابق - والذي يشغل الآن منصب مدير « معهد الدراسات الاستراتيجية » في تل أبيب - بأن « ايران لن ترسل جيشها او طائراتها طراز ف - ١٤ ضدنا غدا ، ولكن علينا في المدى البعيد ان نحسب الايرانيين كعضو في التحالف العربي الاسلامي المعادي لنا » (١٢) . ولم يكن القادة العسكريون الايرانيون في ظل النظام الثوري الجديد ليخفوا ذلك . فقد اعلنوا صراحة انهم يعتبرون « ان ايران الآن هي في حالة مجابهة مع اسرائيل » .

نحن انن بازاء موقع له اهميته - الاستراتيجية والاقتصادية خاصة - تحول من موقف مجابهة مع الثورة الفلسطينية الى موقع تحالف معها . وفي هذه الحالة فان تأثيرات هذا التحول الكامل ابعدا اثرا بكثير من تأثيرات التحولات الجزئية والبطيئة والمعنوية التي تطرأ على بعض المواقف داخل الولايات المتحدة بازاء الثورة الفلسطينية. واهم اختلاف هنا هو انتقال رصيد اهمية ايران الاستراتيجية في المنطقة بالكامل من موقع التحالف مع اسرائيل الى موقع التحالف مع الثورة الفلسطينية ، دون المرور بمرحلة وسط - حيادية مثلا - الأمر الذي وجدت الامبريالية فيه انه يهدد بمجابهات عنيفة في منطقة الشرق الاوسط حول اسرائيل والنفط . وازاء هذا الوضع اصبحت المسألة الاساسية التي تواجه السياسة الامبريالية في المنطقة هي مسألة كيفية مواجهة التحالف الايراني - الفلسطيني والأوضاع الجديدة تماما التي خلقها ويخلقها هذا التحالف في الشرق الاوسط بوصفه « التيار الراديكالي الجديد » . وتجد الامبريالية الاميركية نفسها بازاء هذه الاوضاع الجديدة امام اختيار صعب بين الاصطدام بالتحالف الايراني - الفلسطيني بالقوة وبين العمل من أجل اضعاف طابع الاعتدال عليه عن طريق حلفاء أميركا في المنطقة (١٣) .

الواقع انه بين مثال مجابهة الثورة الفلسطينية للولايات المتحدة والنتائج التي امكن للثورة تحقيقها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ومثال مجابهة الثورة الفلسطينية للنظام الايراني السابق والتحول الكلي الذي خلق تحالفا بين الثورة والنظام الايراني الثوري توجد امثلة عديدة « وسط » ، خاصة بالنسبة للتحالفات . ذلك ان مجابهات الثورة الفلسطينية ولفترة

طويلة ستحتفظ بصفتها هذه كمجابهاات نظرا لحدة التناقضات بينها وبين الأطراف العادية لها . اما على صعيد التحالفات فقد اظهرت السنوات الخمس عشرة الماضية وجود امكانيات كبيرة لتعميق تحالفات قائمة ، ولتحويل علاقات صداقة عادية الى تحالفات استراتيجية . ولعل المثل الاكثر بروزا على مثل هذا التحول هو العلاقات بين الثورة الفلسطينية والاتحاد السوفياتي . فقد بدأت هذه العلاقات - في بداية سنوات الثورة الفلسطينية - محاطة بقدر من الحذر الواضح من الجانب السوفياتي خشية « التطرف » و « روح المغامرة » ، ولكن تطورات السنوات الاخيرة جعلت هذه العلاقات تتحول الى تحالف استراتيجي يحتل مكانا بارزا في سياسة طرفيه : الفلسطيني والسوفياتي ، ويمارس تأثيرا عميقا على تطورات الاحداث في الشرق الاوسط والعالم . . وحتى فيما يتصل بأوضاع « الانفراج » الدولي وحركة الصراع بين الكتلة الامبريالية وجبهة الثورة العالمية التي يقف في صفها الاتحاد السوفياتي . وقد كان لهذا التحول فعله ايضا بالنسبة لعلاقات الاتحاد السوفياتي مع اسرائيل . فقد كانت هذه العلاقات « طبيعية » بمقاييس عديدة وقت بزوغ الثورة الفلسطينية على الساحة ... واليوم فان هذه « العلاقات » قد تحولت الى حالة مجابهة مباشرة .

لقد نجحت الثورة الفلسطينية في تطوير مجابهاتها مع الامبريالية الاميركية بصورة تحدث تأثيراتها على التحالف الاميركي - الاسرائيلي ، وعلى وحدة الموقف الاميركي نفسه من الثورة الفلسطينية من ناحية ، ومن اسرائيل من ناحية اخرى .

وفي الوقت نفسه نجحت الثورة الفلسطينية في تطوير تحالفها مع الاتحاد السوفياتي (والكتلة الاشتراكية) بصورة حرمت اسرائيل تماما من اية علاقة معه ، وجعلت للثورة الفلسطينية سندا بمستوى احدي الدولتين الأكبر .

وبإضافة هذين الشقين معا نرى محصلة تعكس تصاعد مركز الثورة الفلسطينية على الساحة الدولية ، وتساعد قدراتها على استخدام تحالفاتها على افضل وجه ممكن في المجابهاات الحتمية والاساسية مع اعدائها اسرائيل والصهيونية والامبريالية .

(6) Walid Khalidi, «A sovereign Palestinian State», *Foreign Affairs*, July 1978.

(7) Edward Said, *The Palestine Question and the American Context* Beirut I. P. S. Papers, 1979, pp 16-17.

(8) Safran, *op. cit.*, VII.

(9) Said; *op. cit.* p. 17.

(10) John Kooley «Iran the Palestinians, and The Gulf», *Foreign affairs* Summer 1979, p. 1017.

(11) *International Herald Tribune*, Feb. 21, 1979.

(12) *Christian Science Monitor*, Feb. 28, 1979.

(13) Kooley *op. cit.*, pp. 1032-33.

(١) انظر في هذا الصدد

Richard Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*. New York, 1978 Marvin and Bernard Kalb, *Kissinger*, New York, 1974; Henry Kissinger, *White House Years*, New York, 1979.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٦ ، ص ٤٣٩ .

(3) Nadav Safran, *Israel: The Enbttled Ally*. Cambridge, 1978, p. 583.

(4) *International Herald Tribune*, Oct. 30, 1974.

(5) *Ibid.*, Nov. 19, 1974.

الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية : لا اعتراف بالصقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

انتهجت الصهيونية ، منذ نشأتها ، موقفاً معادياً للشعب الفلسطيني ، تمثل ، عموماً ، بتجاهل وجوده ، ومن ثم التنكر لحقوقه الوطنية . ولم يكن هذا الموقف الا الوجه الآخر لسعي الصهيونيين الى السيطرة على أرض فلسطين ، وهي ، في مفهومهم ، ليست الا جزءاً مما يسمى «أرض- إسرائيل» . وانطلاقاً من هذا الموقف انحصر الهدف الصهيوني الرئيسي في العمل على اخلاء فلسطين من سكانها ، والسيطرة على اراضيهم وممتلكاتهم ، بهدف استغلالها في انشاء المستوطنات ، واستيعاب المهاجرين الجدد من الصهيونيين . فتهود فلسطين ، وخلق الكيان الصهيوني فيها ، كانا من الأهداف الموجهة للنشاط الصهيوني منذ بدايته .

ومع قيامها ، استطاعت اسرائيل تحقيق بعض هذه الأهداف ، اذ تمكنت خلال حرب ١٩٤٨ من السيطرة على نحو ثلثي مساحة فلسطين ، وطرد معظم سكانها منها ، وتحويل من تبقى منهم إلى أقلية مضطهدة داخل وطنهم ، يعيشون في ظل نظام عسكري متشدد ، يقيد حريتهم في التنقل والتنظيم والتعبير ، ولم تكف اسرائيل بالسيطرة على اراضي وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا الى البلدان العربية المجاورة ، ومن ثم منح نفسها حق التصرف الكامل بها ، وانما نفذت أيضاً عمليات مصادرات واسعة لأراضي السكان العرب في الداخل ، خصوصاً في الجليل والنقب . وكان الهدف الاسرائيلي من ذلك تنفيذ الخطط الاستيطانية الواسعة ، ومن ثم تقويض أهم الاسس الاقتصادية التي يعتمد عليها هؤلاء السكان في معيشتهم ، وتحويلهم من مزارعين وملاكين الى طبقة من العمال الأجورين ، تسهيلاً لاقتلاعهم من وطنهم .

ارتكزت السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ، بعد حرب ١٩٤٨ ، على مبدئين اساسيين ، استطاعت اسرائيل تبنيهما بحكم الواقع السياسي في ذلك الوقت . أولهما ، التنصل من مسؤوليتها تجاه ايجاد حل ملائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، زاعمة أنها غير مسؤولة عن قضية طردهم من البلد ، وانهم تركوه بمحض ارادتهم ، رغم ثبوت عدم صحة هذا الادعاء فيما بعد . ولذلك تمثل الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين ، بوجود استيعابهم داخل الدول

العربية التي لجأوا إليها ، « خصوصاً وانها تملك الأراضي الشاسعة والموارد » ، وبالتالي فان قضيتهم هي محض انسانية ، وينبغي تسويتها في هذا النطاق .
 أما الأساس الثاني الذي ارتكزت عليه السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني فهو التنكر لحقوقهم السياسية والقومية في أرض فلسطين . ويلاحظ أن هذا هو أحد المواقف الاستراتيجية الهامة في السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين حتى الآن ، والذي يحظى بموافقة مختلف الكتل السياسية الكبيرة في اسرائيل . فالتنكر للحقوق قائم بفعل التناقض بين الاطماع الصهيونية في فلسطين ، وبين الأهداف القومية الطبيعية لحركة التحرر الفلسطينية .

لقد حاولت اسرائيل فرض سياستها هذه على الفلسطينيين على صعيدين رئيسيين :
 أولهما الصعيد العربي ، وذلك بواسطة تحييد الدول العربية ، وحملها على توقيع اتفاقات سلام معها . فبعد اقامتها بفترة قصيرة ، في سنة ١٩٤٩ ، تمكنت اسرائيل من حمل الدول العربية على توقيع اتفاقات الهدنة معها ، أملاً في أن تكون هذه الاتفاقات مقدمة لمعاهدات سلام شاملة في المستقبل . أما الثاني فهو الصعيد الدولي ، وقد عملت اسرائيل داخل الأمم المتحدة ، وفي علاقاتها الدولية ، على طمس القضية الفلسطينية ، بتحويلها الى قضية لاجئين ينبغي توطينهم في الدول العربية كما نكرنا . وقد ساعدها المناخ الدولي ، والتفكك العربي ، وغياب كيان فلسطيني وزعامة فلسطينية في ذلك الوقت ، أي خلال السنوات الأولى بعد قيامها ، على تحقيق هذا الهدف جزئياً . ومع أن اسرائيل استطاعت في تلك الفترة دفع القضية الفلسطينية عن المسرح الدولي وتحويلها إلى قضية لاجئين ، فانها لم تتمكن ، بالمقابل ، من تطوير اتفاقات الهدنة ، والالتفاف حول الفلسطينيين عن طريق تجاهلهم وحل مشاكلها مع العالم العربي بواسطة « المفاوضات المباشرة » . وقد بقي هذا الوضع قائماً حتى بداية تجدد انبعاث الكيان الفلسطيني ، مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية في أواسط سنة ١٩٦٤ ، ثم انطلاق الكفاح المسلح لحركة فتح بعد اشهر من ذلك ، في مطلع سنة ١٩٦٥ . ومع هذين الحدثين ، تبدأ مرحلة جديدة في السياسة الاسرائيلية تجاه فلسطين أرضاً وشعباً .

الثورة المسلحة تجاوزت نظرية الامن الاسرائيلية

كان انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٦٤ ، وليد تفاعلات عربية وفلسطينية بدأت منذ النكبة سنة ١٩٤٨ . فالفلسطينيون الذين فقدوا في الشتات مؤسساتهم السياسية ، ولم يحملوا الى المهاجر أحزابهم ومنظماتهم التي كانت قائمة في عهد الانتداب - رغم استمرار الهيئة العربية العليا لفلسطين التي كانت تطرح نفسها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني ، وحكومة عموم فلسطين التي انشأتها الهيئة ، والتي كانت تمثل فلسطين تمثيلاً رمزياً في جامعة الدول العربية - تأثروا ، في البداية ، بتصاعد تيار القومية العربية ، مشاركين في نشاط الأحزاب والحركات القومية التي استقطبت اهتمامهم ، ووجدوا فيها الأدوات الصالحة للعمل نحو تحقيق هدف تحرير فلسطين . فقد اندمجوا ، مثلاً ، في الناصرية ، مبتعدين عن الانتماء في تيارات فلسطينية خاصة يمكن أن تبرز ويكون لها دور في الحياة السياسية العربية في ذلك الحين . فمسألة الكيان الفلسطيني كانت تتفاعل على الصعيد الشعبي ، متأثرة بهيمنة الافكار القومية ، خاصة في عهد الوحدة . وقد شهدت السنين التي اعقبت انفصال الوحدة ، ردة فعل معاكسة على الصعيد الفلسطيني ، تميزت بالانكفاء وبدء ظهور عدد كبير من المنظمات الفلسطينية . ولقد تمخضت هذه التفاعلات أخيراً على الساحة

العربية والفلسطينية ، كما نكرنا ، عن ظهور م . ت . ف . وانطلاق الثورة المسلحة في منتصف الستينات ، أي أن المبادرة لهذه المرحلة الجديدة ، كانت فلسطينية في الأساس .

اعتبرت اسرائيل قيام م . ت . ف . جزءاً من التطورات التي ميزت العالم العربي في ذلك الوقت ، ابتداء من تشكيل القيادة العربية المشتركة وتسليح الجيوش العربية ، خصوصاً في مصر ، بأسلحة سوفياتية ، وحتى انشاء جيش التحرير الفلسطيني وبروز حركة فتح . الا أن قيام المنظمة لم « يزعمج » اسرائيل كثيراً في البداية ، إذ اعتبرت أداة في ايدي الدول العربية ، لا تستطيع أن تتحرك الا بموافقتها . وما دامت الدول العربية منقسمة على نفسها ، فان المنظمة لا تستطيع القيام بأي نشاط من شأنه المس بالمصالح الاسرائيلية . الا أن هذه النظرة بدأت تتغير مع تصاعد النشاط الفدائي ، لحركة فتح ، الأمر الذي استأثر باهتمام بالغ لدى المسؤولين في اسرائيل . فخلال السنة الأولى من الثورة المسلحة ، نفذ الفدائيون ، حسب اعتراف رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك ، ليفي اشكول ، في الكنسيت في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ ، نحو ٦٠ عملية فدائية داخل اسرائيل ، وهو ما اعتبرته السلطات الاسرائيلية بمثابة تصعيد خطير بعد سنوات من الهدوء سادت حدود اسرائيل مع الدول العربية ، منذ حرب السويس سنة ١٩٥٦ . وحذرت أوساط اسرائيلية من الاستخفاف بالنشاط الفدائي الذي تنفذه حركة فتح ، معلنة أن هذه الحركة أقيمت بموجب قرار سياسي وعسكري مركزي ، وفرض عليها ادارة حرب عصابات ضد اسرائيل ، كما حدث في الأيام الماضية التي سبقت حرب سيناء . لذا ، فقد تركز النقاش في اسرائيل ، في تلك الفترة ، خصوصاً بين الكتل السياسية داخل الكنيست ، وفي وسائل الاعلام المختلفة ، على ضرورة اتباع سياسة حازمة تقضي على النشاط الفدائي في المهدي ، قبل أن تتمكن حركة فتح من اقامة قواعد هجومية سهلة ، وتستوعب متطوعين في صفوفها . ولعل التخوف من تعاضم الثورة ، هو الذي أملى الطريقة العصبية التي تصرف بها اسرائيل مع أول أسير من حركة فتح يقع في قبضتها ، واصدار حكم بالاعدام عليه من قبل محكمة عسكرية في اسرائيل . ورغم أن حكم الاعدام لم ينفذ ، الا أن النقاش خلال تلك الفترة داخل اسرائيل حول ضرورة حسم قضية النشاط الفدائي ، انما كان يعكس ، كما نكرنا ، التخوف من اتساع الثورة المسلحة .

وانطلاقاً من هذا التقدير ، كان رد الفعل الاسرائيلي عنيفاً ، وتميز بالعمليات الانتقامية ضد تجمعات الفلسطينيين ، خصوصاً في الأردن وسوريا . وأبرز تلك العمليات العدوان على قرية السموع في تشرين الثاني ١٩٦٦ ، الذي هدف ، حسب قول المسؤولين الاسرائيليين ، الى اطلاق السكان والجهات المسؤولة في الأردن ، على خطورة الموقف ، وان المقصود منها لم يكن تحذير الأردن ، الذي لم يكن قادراً في ذلك الوقت على منع النشاط الفدائي من أرضه ، وانما تحذير السكان الفلسطينيين في تلك المنطقة من الاستمرار في المشاركة في هذا النشاط ضد اسرائيل .

لقد نفذت عملية السموع في الوقت الذي كانت اسرائيل تصب فيه جام غضبها على سوريا ، محملة اياها مسؤولية تبني نشاط الفدائيين وتدريبهم ومداهم بالسلح . فسوريا هي المسؤولة عن « المدرسة الثورية » ، وما تريده - حسب قول السلطات الاسرائيلية في ذلك الوقت - هو حرب عصابات ممتازة . لذلك كان خط التصعيد العسكري الاسرائيلي ضد سوريا

في ارتفاع مستمر في تلك الفترة ، حيث وصل الى ذروته في العدوان الشامل في حزيران ١٩٦٧ ، لم تؤد التغييرات التي طرأت على الصعديين الفلسطيني والعربي ، خلال هذه الفترة ، التي بدأت مع قيام المنظمة سنة ١٩٦٤ ، واستمرت حتى عدوان ١٩٦٧ ، الى أي تغيير أساسي في الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين ، الذي ازداد تصلباً مع تصاعد العمل الفدائي . فالفلسطينيون الذين كانوا ، وفق المفهوم الاسرائيلي ، مجموعات من اللاجئين ينبغي ايجاد حل « انساني » لهم في الدول العربية المجاورة ، تحولوا في هذه الفترة الى مصدر « للتخريب » ، « الارهاب » ، وما شابه ذلك من أوصاف لا زالت تتردد حتى الآن داخل اسرائيل على الصعديين الرسمي والشعبي . والحل الجديد الذي تبنته اسرائيل ، خلال هذه الفترة ، هو عمليات عسكرية انتقامية ضد تجمعاتهم ، بهدف تصفية جزء منهم واسكات الجزء الآخر .

إلا أنه رغم هذه السياسة الانتقامية التي كانت تنفذها اسرائيل ضد الفلسطينيين ، يبدو أنها كانت تعيش نوعاً من الارتباك ازاء ما يحدث في العالم العربي . فمع انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول سنة ١٩٦٤ ، أيقنت اسرائيل أنها على عتبة صراع جديد مع الدول العربية ، تمثل في القرارات الصادرة عن ذلك المؤتمر ، وأهمها انشاء قيادة عربية مشتركة ، وتبلور مسألة الكيان الفلسطيني الذي لم يكن قائماً من قبل .

والمسألة الأخرى التي كانت تترك اسرائيل ، على ما يبدو ، هي عدم فعالية قوتها العسكرية في ردع العمليات الفدائية ، أو حتى ردع الدول العربية المساندة لهذه العمليات . فاسرائيل كانت تعزو الهدوء النسبي على حدودها ، منذ حرب سيناء وحتى سنة ١٩٦٤ ، الى التوازن بين قوتها العسكرية وبين القوات العربية ، وقد اعتبرت أن ما حدث منذ سنة ١٩٦٤ من تصعيد للنشاط الفدائي ضدها ، ليس سوى « تجاوز للتوازن الأمني والغاء نتائجه الرادعة » . فأسلوب العمليات الانتقامية قد فشل أمام تصاعد نشاط الفدائيين الذين نفذوا منذ سنة ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٦٧ ، ١١٣ عملية في الأراضي الاسرائيلية ، اضافة الى عشرات من حوادث اطلاق النار على المزارعين الاسرائيليين . وليس عدوان حزيران ١٩٦٧ الا تحصيل حاصل لازدياد تصلب الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين ، وفشل السياسة العسكرية الانتقامية في ردع الثورة المسلحة .

مخططات اسرائيلية جديدة ضد الفلسطينيين بعد عدوان ١٩٦٧

كان القضاء على النشاط الفدائي ، و« ابعاد الخطر عن المستعمرات الاسرائيلية » ، أحد العناوين الاساسية للعدوان الاسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧ . وبالرغم من المعطيات الجديدة التي توفرت لاسرائيل بعد الحرب ، والتي تمثلت أساساً في السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية وفق حدود الانتداب ، وعلى حوالي ١,٥ مليون فلسطيني ، أي نصف أبناء الشعب الفلسطيني تقريباً ، فقد انفجر العمل الفدائي في المناطق المحتلة ، وعلى حدود وقف اطلاق النار ، وداخل اسرائيل ، بعد مرور نحو شهرين على الاحتلال فقط ، وبشكل لم يعهده الاسرائيليون من قبل . وشهدت الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ عمليات فدائية يومية ، ومتواصلة ، ضد المستوطنات الاسرائيلية في غور الأردن ، التي كانت تعيش حرب استنزاف حقيقية ، وداخل المناطق المحتلة ، ثم في المدن الكبرى ، خصوصاً في القدس وتل أبيب وحيفا ، مخلفة

الكثير من الاصابات بين صفوف الاسرائيليين .

إلا أن تصاعد النشاط الفدائي بعد الحرب ، وهو الأمر الذي لم تكن تتوقعه اسرائيل أبداً ، لم يؤد الى التأثير بأي شكل من الأشكال على سياستها ومخططاتها في تلك الفترة ، والمتمثلة في السعي نحو عقد صلح مع العرب ، معتبرة أن النشاط الفدائي ليس سوى عائق يجب القضاء عليه ، وظاهرة عابرة ناتجة عن انهزام الجيوش العربية ، ستزول بعد تحقيق السلام . لذلك عادت إلى اتباع سياسة العمليات الانتقامية بأسلوب جديد يتلاءم ومعطياتها الجديدة ، خصوصاً العسكرية منها . وبموجب أسلوبها هذا ، نفذت عملياتها على صعيدين : الأول ، ضد التجمعات الفلسطينية خارج حدودها ، خصوصاً في الأردن ، والثاني ، ضد السكان المتعاونين مع الفدائيين في المناطق المحتلة .

على الصعيد الأول، كانت العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل في الأردن من أبشع ما عرفه السكان الفلسطينيون في تاريخ هذه العمليات ، حيث قامت في أغلب الأحيان باستخدام سلاحها الجوي ، الذي لعب دوراً هاماً في حرب حزيران ١٩٦٧ ، لقصف القرى والمواقع التي كان الفدائيون يتركزون فيها . وقد وصلت هذه العمليات الانتقامية الى ذروتها في معركة الكرامة ، في آذار ١٩٦٨ ، حيث استخدمت اسرائيل لأول مرة ، بعد الحرب ، قوات من المشاة والمدرعات والطيران ، وواجهت مقاومة كبيرة وفعالة كبذبتها الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات . إن حقيقة انهزام اسرائيل في الكرامة ، رغم قوة النيران التي استخدمت ، قد جعلها تعيد حساباتها ازاء خطورة الوضع الناجم عن الحرب الفدائية ضدها . فللمرة الأولى بعد انتهاء الحرب بتسعة شهور ، أدرك الاسرائيليون حقيقة استمرار الحرب بينهم وبين العرب ، وأنه ليس من حل قريب ، كما كانوا يتوقعون . وأمام الحملة التعبوية الواسعة ، والتأييد الكبير الذي حظيت به المقاومة في الأردن ، خصوصاً بعد معركة الكرامة ، لم يجد وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت موشي دايان ، مبرراً لسياسته الانتقامية ، سوى الاعلان عن أن العمليات الفدائية هي حرب تكلف اسرائيل الدماء ، وأن معركة الكرامة كانت ضرورية ، لأنه ليس من سبيل سوى الرد، إذا كانت اسرائيل تريد الحفاظ على المواقع السياسية والعسكرية التي حققتها في حرب حزيران ، على حد قوله .

لجأت اسرائيل بعد معركة الكرامة الى اتباع المزيد من الاجراءات العسكرية ، اضافة الى العمليات الانتقامية التقليدية التي كانت تتمثل في غالبيتها في الغارات الجوية . فقد أقامت جداراً الكترونياً على حدود وقف اطلاق النار بينها وبين الأردن ، لمنع تسلل الفدائيين واكتشافهم قبل عبورهم الى المنطقة المحتلة ، كذلك بدأت تستخدم الطائرات المروحية في ملاحقة الفدائيين ، خصوصاً في المناطق الجبلية ، وطورت جهاز مخابراتها العسكرية بما يتلاءم والوضع الجديد . وبالرغم من هذه الاجراءات ، فقد استمر تصاعد العمل الفدائي في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما ذكرنا ، الى درجة أدركت معها السلطات الاسرائيلية أن النشاط العسكري الاسرائيلي ضد الفدائيين في الأردن ، مهما كان كثيفاً ، لا يمكنه أن يحقق هدفه الكامل في القضاء عليهم ، وأن المطلوب هو تحريك الجيش الأردني ضدهم . لكن ، يبدو أن هذا المخطط قد تأجل تنفيذه حتى سنة ١٩٧٠ ، نظراً لاستمرار الملك حسين في ذلك الوقت ، في تمسكه بقرارات قمة الخرطوم حول عدم التفاوض وعقد الصلح مع اسرائيل . ونتيجة لذلك ، فإن التهديد والعمليات الانتقامية الاسرائيلية لم تكن كافية لدفعه نحو تنفيذ مخطط التصفية ضد المقاومة .

على أية حال ، لقد كان وقوع الصدام داخل الأردن ، بين المقاومة والجيش الأردني سنة ١٩٧٠ ، مرتبطاً الى حد بعيد بالنشاط السياسي الدولي ، بصدد ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهو ما حدث فعلاً مع ظهور مشروع روجرز في صيف تلك السنة ، وقبوله من جانب كل من إسرائيل ومصر والأردن .

المصالح الاسرائيلية في المناطق المحتلة

لم يكن الموقف الاسرائيلي الراض كلياً لحركة المقاومة ، والداعي الى تصفيتيها ، بمعزل عن سياسة اسرائيل داخل المناطق المحتلة ، وموقفها من الفلسطينيين بشكل عام ، وانما كان جزءاً منها . فسياسة الاحتلال « الليبرالية » التي تباهت السلطات الاسرائيلية باتباعها في المناطق المحتلة ، منذ سنة ١٩٦٧ والى اليوم ، تهدف في الأساس الى تأمين مصالح اسرائيل السياسية والأمنية والاقتصادية وفق مشاريعها ومخططاتها في تلك المناطق . وقبل التطرق الى ماهية هذه المصالح ، نذكر أولاً أن سياسة الحكم العسكري التي فرضت على سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لم تكن تختلف في جوهرها عن تلك السياسة التي اتبعت تجاه العرب داخل اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ، وانما كانت طبعة جديدة عنها ، جرى تنقيحها في ضوء التجربة التي اكتسبتها اسرائيل في معاملتها للسكان العرب ، خصوصاً في منتصف الستينات . فتأمين المصالح السياسية والأمنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة كان يقتضي ، أولاً ، دفع السكان نحو المحافظة على الهدوء ، وعدم تأييد العمل الفدائي أو المشاركة فيه ، ثم منعهم من ممارسة اي نشاط سياسي . كانت كذلك تقتضي مصالح اسرائيل الاقتصادية استغلال المناطق كسوق لبضائعها ، والاستفادة من القوة العاملة في المناطق لدعم الاقتصاد الاسرائيلي ، الامر الذي تمثل بتدفق الاف العمال العرب من المناطق للعمل في اسرائيل .

لقد نفذت اسرائيل سياستها في المناطق المحتلة ، وفق ما يقتضيه الامر الواقع ، وهي السياسة التي أملاها وزير الدفاع دايان في ذلك الحين ، وفحواها أنه ليست هناك ضرورة ملحة لايجاد حل نهائي للمناطق ، خصوصاً الضفة الغربية ، التي ينبغي الاحتفاظ بها وعدم تمكين الجيش الأردني من عبور نهر الأردن ، مع اقامة سلسلة من المواقع على امتداد القمم الوسطى في الجبال داخل المنطقة ، لتمكين الجيش الاسرائيلي من احكام سيطرته عليها . وانطلاقاً من مفهوم دايان هذا ، فإن نهر الأردن هو « الحدود الآمنة » التي يجب أن يتمركز فيها جيش اسرائيل . وبالنسبة للسكان - وفق خط دايان - عليهم الاكتفاء بمؤسساتهم البلدية كاطار أعلى لنشاطهم العام ، كذلك عليهم ادارة شؤونهم المعيشية بأنفسهم من دون تدخل من جانب اسرائيل . اضافة الى ذلك ، يجب عدم عزلهم عن الضفة الشرقية وباقى البلدان العربية ، بل تشجيع اتصالهم معها بواسطة فتح الجسور على الأردن ، خصوصاً وأن هذه الجسور يمكن أن تكون منفذاً لاسرائيل نحو الاسواق العربية . وبالنسبة للجيش الاسرائيلي ، يجب أن يكون تواجدّه في المدن العربية قليلاً قدر الامكان ، وعلى مكاتب الحكومة الاسرائيلية الاكتفاء بتقديم المساعدات المالية والتقنية والارشاد والتوجيه مع أدنى درجة من التدخل المباشر ، أي حكم المنطقة بصورة غير مباشرة .

اضافة الى ذلك ، فقد اتبعت اسرائيل اجراءات متشددة جداً ضد الفدائيين داخل المناطق المحتلة ، وضد السكان المتعاونين معهم ، تقوم على الاعتقالات ، وفرض العقوبات الجماعية ، ونسف البيوت ، وفرض حظر التجول على المدن والقرى الفلسطينية في الداخل ، أملاً في أن تؤدي

هذه الاجراءات نحو دفع السكان الى عدم التعامل مع الفدائيين ، والتسليم بالوضع القائم . الا ان اسرائيل لم تنجح في ذلك ، إذ شهدت المناطق المحتلة موجات متصاعدة من العمل الفدائي ، خصوصاً في الضفة الغربية ، في الفترة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، وبعد أحداث أيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن ، انتقل النشاط الفدائي إلى قطاع غزة ، حيث واجهت اسرائيل حرب عصابات حقيقية ، دفعتها نحو استخدام أقصى اجراءات القمع والتصفية ضد الفدائيين والسكان المتعاونين معهم ، حتى استطاعت ، أخيراً ، السيطرة على الوضع في سنة ١٩٧٢ ، بعد مواجهات حامية تكبدت خلالها خسائر كبيرة . على أي حال ، يثبت استمرار النشاط الفدائي في المناطق المحتلة حتى الآن ، وما رافقه من قمع واعتقالات ومحاكمات أدت الى امتلاء السجون الاسرائيلية بألاف من الفدائيين من بين السكان الفلسطينيين في الداخل ، فشل اسرائيل في فرض سياستها الأمنية في المناطق التي تهدف الى تسليم السكان بالأمر الواقع ، ثم القبول بالمشاريع والمخططات التي تقتضيها المصلحة الاسرائيلية .

كانت سياسة الأمر الواقع التي انتهجتها اسرائيل في الضفة الغربية تعبيراً عن الموقف الاسرائيلي المائع في تلك الفترة ، أي في عهد حكومة التكتل الوطني التي تم تشكيلها قبيل حرب ١٩٦٧ ، برئاسة ليفي اشكول ، ومشاركة اليمين الاسرائيلي بزعامه مناحيم بيغن . وقد تمثل الخط السياسي الرسمي في تلك الفترة ، كما يتبين ، من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وقرارات الحكومة بعد الحرب ، في السعي نحو عقد صلح مع الدول العربية ، كما ذكرنا ، عن طريق « المفاوضات المباشرة » ، ومن خلال تجاهل كلي لحقوق الشعب الفلسطيني ، واعتبار قضيته قضية لاجئين يمكن أن تلقى حلاً لها بعد تحقيق السلام ، من خلال التعاون بين دول المنطقة ، وبمساهمة دولية . كانت هذه هي الخطوط العريضة للسياسة الرسمية في اسرائيل في ذلك الوقت ، إلا أن الحكومة الاسرائيلية لم تستطع بلورتها الى خطة سياسية محددة ، نظراً للخلاف الذي كان قائماً في وجهات النظر بين أعضائها الذين يمثلون تيارات مختلفة ، حول مصير المناطق المحتلة . ويبدو أن ادراك الزعماء الاسرائيليين ، آنذاك ، لعدم امكانية قبول العرب لطلباتهم ، قد جعلهم يتجنبون البحث في بلورة خطة سياسية محددة ، من شأنها ان تؤدي الى انقسام داخل الحكومة ، في الوقت الذي كانوا فيه بأمس الحاجة الى شبه وفاق داخلي بينهم ، في ظل النشاط الدولي الكثيف في مجلس الامن وخارجه ، للخروج بحل ما لمشكلة الشرق الاوسط .

ولعل موقفهم من مشروع القرار البريطاني ٢٤٢ ، لدى قبوله في مجلس الامن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، يعكس ارتباكهم السياسي في تلك الفترة ، على اعتبار أن هذا القرار لا يدعو الى الانسحاب من جميع المناطق المحتلة على حد زعمهم ، ولا يدين اسرائيل ، بل يتحدث عن اللاجئين فقط. وقد يعني ذلك اللاجئين الفلسطينيين و« اللاجئين اليهود من الدول العربية ، في الوقت الذي يدعوه الى السلام بين اسرائيل والدول العربية ، وبالتالي فانه يتلاءم والمطالب الاسرائيلية غير المحددة في تلك الفترة . ومن هنا جاء اعلان اسرائيل في تلك الفترة ، على لسان وزير خارجيتها أبا ايبن ، من أن مهمة المندوب يارينغ ، لا تتعدى جمع الأطراف المتنازعة حول مائدة المفاوضات ، وان اسرائيل لا يمكنها أن تكشف أمام المندوب موقفها من الحدود ، لأن هذه المسألة يجب توضيحها خلال المفاوضات . على أي حال ، فان الموقف الوحيد المحدد الذي أعلنته اسرائيل في ذلك الوقت ، سواء أثناء المفاوضات مع يارينغ أو قبلها ، كان

قرارها بشأن ضم مدينة القدس نهائياً ، وجعل هذا القرار غير قابل للتعديل أو النقص حتى خلال المفاوضات المباشرة مع العرب .

وبالطبع ، انعكس موقف إسرائيل هذا على مخططاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ارضاً وسكاناً . ففي الفترة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ امتنعت الحكومة الاسرائيلية عن اتخاذ اي قرار محدد حول مصير المنطقتين ، رغم المشاريع ووجهات النظر المختلفة التي طرحت في ذلك الحين ، من جانب تيارات حزبية وسياسية مختلفة . ويمكننا ، من خلال قراءة مختلف الآراء والافكار المطروحة آنذاك ، ان نتبين الخطوط الرئيسية فيها . فالرأي الاول دعا الى اعادة معظم اجزاء الضفة الغربية الى الاردن ، مع احداث تعديلات في الحدود ، وقد تطور هذا الرأي ، فيما بعد ، الى مشروع كامل حول الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى ، طرحه وزير العمل في حكومة التكتل الوطني ، يغئال آلون ، وفحواه الابقاء على السيطرة العسكرية الاسرائيلية على الضفة الغربية (خصوصاً على امتداد نهر الاردن) وقطاع غزة ، وابقاء تلك الاماكن مفتوحة امام الاستيطان اليهودي من ناحية ، مع تحويل صلاحيات ادارية للاردن بشأن الاماكن المأهولة في تلك المناطق من ناحية ثانية . وبذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بالمنافع التي يجرها الاحتلال لتلك المناطق ، بينما تعمل على تصدير المشكلات الناجمة عنه الى الاردن .

وتمثل الرأي الثاني في ضم الضفة الغربية وانشاء « دولة » محمية للفلسطينيين تابعة لاسرائيل ، تستطيع بواسطتها حل المشكلة الفلسطينية بواسطة اعادة توطين آلاف اللاجئين من سنة ١٩٤٨ ، خصوصاً اولئك الذين يقطنون في قطاع غزة ، مع تأمين فرض سيطرتها العسكرية والسياسية على المنطقة . ويلاحظ ان هذا الرأي الذي طرحه في البداية النائب موشي سنيه ، زعيم حزب « ماكي » ، قد حظي بتأييد واسع داخل اسرائيل في تلك الفترة ، خصوصاً على الصعيد الشعبي .

اما دعاة الرأي الثالث ، المحسوبون على اليمين الاسرائيلي ، المشاركون في الحكومة في ذلك الوقت ، فقد دعوا الى الاعلان عن ضم الضفة الغربية الى اسرائيل ، وفرض القانون الاسرائيلي عليها ، بهدف تجسيد « الحقوق التاريخية للشعب اليهودي » . ورغم عدم قبول رأيهم هذا داخل الحكومة ، فقد نجحوا في منعها من اقرار خط آخر مخالف ، سواء ذلك الذي تمثل في الحل الاردني ، او في قيام دولة تابعة . ومن هنا جاءت سياسة الامر الواقع التي فرضها دايان ، بمثابة حل وسط بين هذه الطروحات . على اية حال ، لم تكن سياسة دايان هذه التي طبقت في المناطق المحتلة ، بمثابة مشروع مبلور كمشروع اللون مثلاً ، او مشروع الحكم الذاتي حالياً ، وانما جاء تبنيها وتنفيذها وفق الظروف المناسبة لاسرائيل في ذلك الوقت ، سواء على الصعيد الداخلي او في المناطق المحتلة .

كذلك دفع الوضع السياسي الخارجي الذي كانت تعيشه اسرائيل في تلك الفترة ، نحو عدم اتخاذ الحكومة الاسرائيلية لأي قرار نهائي بشأن مستقبل المناطق المحتلة ، رغم ضغط الجناح اليميني داخل الحكومة ، وبالتالي ساهم هذا الامر في تنفيذ سياسة الامر الواقع ، خصوصاً وان المستقبل النهائي للمناطق بموجبها بقي معلقاً بانتظار تطبيق القرار ٢٤٢ ، الذي وافقت عليه اسرائيل وفق تفسيرها له .

في هذه الاثناء ، وعلى اثر فشل مفاوضات يارينغ ، وتصاعد حرب الاستنزاف على جبهة

قناة السويس بين اسرائيل ومصر ، تكاثفت الاتصالات الدولية داخل الامم المتحدة وخارجها ، وادت الى تقديم الادارة الاميركية في صيف ١٩٧٠ مشروعا خاصا بها ، هو مشروع روجرز ، الذي يشبه الى حد بعيد مشروع القرار ٢٤٢ ، خصوصا فيما يتعلق بالفلسطينيين ، واعتبار مشكلتهم مشكلة لاجئين ينبغي حلها في اطار السلام بين اسرائيل والدول العربية . على اية حال ، لقد كان القبول بمشروع روجرز احد الاحداث المهمة التي اثرت في اسرائيل وفي المنطقة ، لغير صالح القضية الفلسطينية .

فعل الصعيد الاسرائيلي الداخلي ، ادى القبول بالمشروع الى حل حكومة التكتل الوطني ، وخروج اليمين الممثل بحركة حيروت من الحكومة . ويبدو ان حزب العمل الحاكم ، استفاد من هذه المسألة ، اذ توفرت له اخيرا فرصة التحرك نحو بلورة وبدء تنفيذ آرائه ومشاريعه ، خصوصا تلك المتعلقة بالاستيطان في المناطق المحتلة ، والموقف من الفلسطينيين . كذلك ساهم القبول الاسرائيلي بمشروع روجرز ، رغم التحفظ الذي ابداه البعض حتى داخل حزب العمل ، في تعميق التحالف والوفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة ، الى درجة نجد معها رئيسة وزراء اسرائيل في ذلك الوقت ، غولده مئير ، تعلن من على منصة الكنيست في اواخر السبعين ، ان الحكومة الاميركية لا تعتقد ان على اسرائيل الدخول في المفاوضات مع العرب من موقف الضعف ، وانها تصر على حق اسرائيل في الحدود الآمنة ، ولا تقبل بالمطالب العربية حول الانسحاب الى حدود حزيران ١٩٦٧ ، كذلك فانها غير موافقة على المشروع العربي الخاص بحل مشكلة اللاجئين . لقد حقق هذا التماثل في المواقف بين اسرائيل والولايات المتحدة ، اضافة الى المكاسب السياسية ، الكثير من المكاسب على الصعيدين العسكري والاقتصادي ، مما تمثل في تزويد الجيش الاسرائيلي بأحدث انواع الاسلحة الاميركية ، وتدفق المساعدات الاقتصادية على اسرائيل . وفي ظل هذا الجو السياسي المريح لاسرائيل ، في تلك الفترة ، ازداد تصلبها ازاء الفلسطينيين ، خصوصا وان مخططاتها بشأن تصفية المقاومة في الاردن بدأت تأخذ طريقها نحو التنفيذ ، مع بدء الصدام الاردني - الفلسطيني في صيف ١٩٧٠ . وقد جاء تهديد اسرائيل بالتدخل ، بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، في حال تعرض النظام الاردني الى خطر الانهيار ، دليلا قاطعا على تصميم اسرائيل والولايات المتحدة على الاستمرار في تنفيذ المؤامرة التصفوية ضد المقاومة ، على امل حل « مشكلة » النشاط الفدائي نهائيا ، والبدء في المفاوضات مع الدول العربية ، على اساس مشروع روجرز في ذلك الوقت . وقد تحقق فعلا ما كانت تصبو اليه اسرائيل ، اذ ان خروج المقاومة من الاردن قد اثلج صدرها ، وزاد من امعانها في تجاهل الفلسطينيين . الا ان النشاط الفدائي لم يصف ، وسرعان ما راحت اسرائيل تضع الخط الجديدة من اجل التعامل مع هذا النشاط على جبهة اخرى .

انتقال النشاط الفدائي الى الحدود اللبنانية - الفلسطينية

مع انتقال المقاومة الى لبنان ، انتقل النشاط الفدائي من الغور الى الحدود الشمالية لفلسطين ، حيث بدأت العمليات الفدائية المتواصلة ضد المستعمرات الاسرائيلية في المنطقة ، اضافة الى العمليات الخارجية التي كانت تنفذ ضد المصالح الاسرائيلية في الخارج . كذلك لم يؤد خروج المقاومة من الاردن الى تقليص النشاط الفدائي في المناطق المحتلة ، كما كانت تأمل اسرائيل ، وانما انتقلت بؤرة النشاط الى قطاع غزة ، كما ذكرنا ، حيث بدأت اسرائيل تواجه حرب استنزاف حقيقية ، اضطررتها اخيرا لاستخدام قوات عسكرية خاصة ، بقيادة اريئيل

شارون للتغلب عليها . ومع تصاعد النشاط الفدائي في المناطق المحتلة وعلى الحدود ، اخذ شعور التماثل مع منظمة التحرير يزداد قوة بين السكان في الارض المحتلة ، خصوصا وان اسرائيل بدأت تنفذ مخططاتها الاستيطانية والعسكرية على نطاق واسع .

خلاصة القول ان تصفية العمل الفدائي في الاردن لم توفر الراحة لاسرائيل ، كما كانت تأمل وتخطط ، وانما خلقت وضعا جديدا تمثل في انطلاقة قوية للنشاط الفدائي ، الى درجة اصبحت معها قضية محاربة الفدائيين الشغل الشاغل لاسرائيل على المستويين السياسي والعسكري . فالمهمة الاساسية لدى حكومة اسرائيل ، وجيشها ، ومخابراتها ، في تلك الفترة ، كانت تتمثل في وضع الخطط ، وجمع المعلومات حول الفدائيين ، واختراع الاساليب الجديدة للقضاء عليهم . وقد تمتثلت تلك الخطط على الصعيد الداخلي ، اي في المناطق المحتلة ، في المواجهة والتصفية والاعتقالات والعقوبات الجماعية ، كما ذكرنا سابقا . اما على الصعيد الخارجي ، فقد عادت اسرائيل الى اسلوب تنفيذ العمليات الانتقامية الواسعة ضد المقاومة في جنوب لبنان ، على غرار ما كان يحدث في الاردن . اضافة الى ذلك بدأت تنفيذ مخطط تصفية زعماء المقاومة وممثليها في الخارج ، ذلك المخطط الذي وصل الى قمته مع اغتيال ثلاثة من ابرز قادة المقاومة في لبنان ، هم الشهداء محمد يوسف النجار ، وكمال عدوان ، وكمال ناصر ، في نيسان ١٩٧٣ .

واستمر ، في هذه المرحلة ايضا ، الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين على ما كان عليه سابقا ، اي رفض الاعتراف بحقوقهم الوطنية وبحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلهم ، مع الاصرار على اعتبار مشكلتهم مشكلة لاجئين يمكن ايجاد حل لها بعد تحقيق السلام . اما التغيير الوحيد الذي حدث خلال هذه الفترة ، فيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي الرسمي من الفلسطينيين ، ومن مستقبل الاراضي المحتلة ، فقد أتجه نحو الاسوأ ، وتمثل في ظهور نقاش قوي داخل كتلة المعراخ الحاكمة انذاك ، حول مخططات اسرائيل في المناطق المحتلة في المستقبل ، حيث تمخض اخيرا عن وثيقة مثلت القاسم المشترك لمواقف الكتل المختلفة في الحزب الحاكم ، قبيل الانتخابات في سنة ١٩٧٣ ، دعيت باسم « وثيقة غليلي » . ويلاحظ ان خط الثلاثي المتصلب والمسيطر داخل الحزب في تلك الفترة ، اي مؤيد - دايان - غليلي ، كان المميز لهذه الوثيقة ، التي تضمنت مبادئ اساسية بشأن السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة . واستنادا الى ما ورد في هذه الوثيقة يمكن القول انها تعتبر بمثابة اعلان صريح عن نية حزب العمل في ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل بصورة تدريجية ، بواسطة عدة طرق اهمها مشاريع اسكان اللاجئيين في قطاع غزة ، و« تطوير » الضفة الغربية ، وتقوية روابطها بالاقتصاد الاسرائيلي ، ومنح تسهيلات للاستثمارات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، وتنظيم عمل سكانها في اسرائيل ، مع الابقاء على جسور الاردن مفتوحة . كذلك دعت الوثيقة الى تسهيل عمليات شراء الاراضي في المناطق المحتلة من قبل الاسرائيليين ، ثم تجميع تلك المساحات لاقامة مستوطنات عليها . وفي نطاق تقوية الاستيطان اليهودي ، طالبت الوثيقة باقامة مركز استيطاني اقليمي في مشارف رفح ، جنوبي قطاع غزة ، واستمرار عمليات الاسكان اليهودية في مدينة القدس وضواحيها ، واقامة ميناء جنوبي غزة (يميمت) ، ومركز صناعي في منطقتي طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية .

اما الحقوق الوحيدة ، التي تعترف بها هذه الوثيقة للسكان العرب ، فهي « مساعدتهم » في تنمية نشاطهم الذاتي في مجالات التعليم والديانة والخدمات ، وفي مجال تنمية « انماط ديمقراطية » في الحياة الاجتماعية والبلدية ، ثم العمل على تعيين اشخاص محليين في مناصب مدنية عالية .

لقد كانت النتيجة التي حققتها هذه الوثيقة على الصعيد الفلسطيني ، رغم اعادة النظر فيها بعد الحرب ، وتعديلها في برنامج خاص قبل الانتخابات ، هو زيادة توضيح موقف اسرائيل المتكرر لحقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة وخارجها ، وبالتالي تعاضم شعورهم المؤيد لحركة المقاومة بقيادة م . ت . ف . ورفضهم للمخططات الاسرائيلية والاردنية على السواء ، خصوصا وان مشروع المملكة المتحدة قد صادف طرحه من قبل الملك حسين ، في ذلك الوقت ، اي في ربيع ١٩٧٣ ، ذلك المشروع الذي علق عليه يغثال الون بقوله ، انه يعتبر نموذجا لحل عادل للمشكلة الفلسطينية ، وان تحفظ اسرائيل الوحيد عليه يدور حول المطالب الاقليمية الواردة فيه .

الموقف الاسرائيلي في ظل المكاسب الفلسطينية بعد حرب تشرين

كان لحرب تشرين ١٩٧٣ انعكاساتها على سياسات اسرائيل ومواقفها واطرافها الداخلية والخارجية . فقد ادت نتائج الحرب على جميع المستويات ، من سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ، الى دفع اسرائيل نحو مرحلة من اعادة التقييم في سياستها ، بما يتلاءم والوضع الجديد . وما يهمننا هنا هو موقفها من الفلسطينيين بعد الحرب ، خصوصا وان مرحلة جديدة من الاتصالات الدولية والمفاوضات والتسويات الجزئية قد بدأت مع توقف القتال . وقد تمخض مجرى اعادة التقييم في السياسة الاسرائيلية عن شبه « شق » في الفكر الصهيوني تجاه الفلسطينيين ، تمثل في قيام حزب العمل الحاكم ، بعد مرور نحو شهرين فقط على نشوب الحرب ، باقرار برنامج انتخابي جديد ، اطلق عليه اسم « المبادئ الاربعة عشر » ، اعتبر بمثابة بديل لوثيقة غليلي ، او على الاقل تعديلا لها . والجديد في هذا البرنامج هو ذلك البند الذي يتحدث عن « الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين » ، التي يجب ان تجد تعبيرا عنها في دولة اردنية - فلسطينية مجاورة ، تعيش بعلاقات حسن جوار مع اسرائيل . هذا هو التغيير الطفيف الوحيد الذي برز في الموقف الاسرائيلي الرسمي بعد الحرب ، اي الاعتراف بوجود « هوية فلسطينية » ، مع اشراط ذلك بايجاد حل لها مع جهة غير فلسطينية . وبالطبع فان هذا الامر لم يعد بأية فائدة على الفلسطينيين ، خصوصا وانه جاء مقرونا بمطالب اقليمية وامنية تسمح باعادة سلطة الاردن الى المناطق المأهولة فقط في الضفة الغربية ، مع الاحتفاظ بالسيطرة الاسرائيلية العسكرية الكاملة على المنطقة ، واستمرار اقامة المستوطنات في الاماكن الاستراتيجية ، اية ما معناه تنفيذ مشروع الون بصيغة مطورة ومعقدة ، وفق الظروف السائدة . على اي حال ، فانه حتى مجرد الحديث في هذا البرنامج حول الحل الاقليمي الوسط ، ومؤتمرات سلام ، واقامة دولة اردنية - فلسطينية الى الشرق من اسرائيل تضم الاردن واجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، كان بمثابة « اعتدال » ، ولو مؤقت ، في الموقف الاسرائيلي ، فرضته نتائج الحرب ، وسقوط العديد من المقولات التي كانت تعتبر من المسلمات في الماضي . الا ان اسرائيل سرعان ما تجاوزت هذا « الاعتدال » البسيط ، لتعود الى موقفها

وسياستها السابقين ، خصوصا وان الاردن لم يقبل بمقترحاتها بشأن التسوية الاقليمية خلال الاتصالات السرية التي كانت قائمة بينه وبين اسرائيل ، منذ احتلال الضفة الغربية تقريبا ، في العام ١٩٦٧ ، وان طلباته تمثلت ، وفق تصريحات المسؤولين الاسرائيليين السابقين ، في استعادة الضفة بكاملها ، بما في ذلك القدس الشرقية .

ومع هذا الرفض الاردني ، وبعد عودة الهدوء تدريجيا الى المنطقة اثر توقف القتال ، وبدء المفاوضات الطويلة حول التسويات الجزئية على الجبهات المختلفة ، بدأ الموقف الاسرائيلي الجديد ، بعد الحرب ، يتضح اكثر فاكثر ، حيث تمثل في السعي نحو تحقيق اتفاق جزئي ، او شبه شامل ، مع مصر ، قبل اية دولة عربية ، وذلك بهدف تحييدها ، ليتسنى لاسرائيل الانفراد بالجبهة الشرقية ، اي سوريا والاردن ولبنان ، والتصدي سياسيا وعسكريا لحركة المقاومة ، وهو ما تحقق فعلا في عهد ليكود .

كانت م . ت . ف . في هذه الاثناء تقود النضال الفلسطيني نحو مرحلة جديدة ، بواسطة مكاسب هامة حققتها على الصعدين العربي والدولي . فعربيا ، تعتبر القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي اتخذها مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط في اواخر تشرين الاول ١٩٧٤ ، من ابرز الانتصارات التي حققتها م . ت . ف . على الساحة العربية ، وتوجيا للجهود الطويلة والمضنية التي بذلها الشعب الفلسطيني ، منذ النكبة في العام ١٩٤٨ ، في سبيل تولي قضيته من اجل استعادة حقوقه . لقد اتخذ مؤتمر القمة في الرباط قرارين مهمين ، اولهما يدعو الى « تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره ، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها ، وتقوم الدول العربية بمساعدة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات ، وعلى جميع المستويات » . والقرار الثاني يعلن « التزام الدول العربية كلها بتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وعدم قبول اية محاولة لتحقيق اي تسويات جزئية انطلاقا من القضية القومية ووحدها » .

لقد جاءت قرارات الرباط في الوقت الذي حصلت فيه م . ت . ف . ايضا على اعتراف العديد من الدول الاسلامية والافريقية والاشتراكية بحقوق الشعب الفلسطيني ، والذي وصلت الى قمته مع تصويت ١٠٥ دول من بين ال ١٣٨ دولة الاعضاء في الامم المتحدة ، في منتصف تشرين الاول ١٩٧٤ ، مؤيدة دعوة م . ت . ف . بصفتها ممثلة الشعب الفلسطيني ، للمشاركة في مناقشات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية . وبعد مرور شهر ونصف الشهر على هذا التاريخ ، صوتت الجمعية العمومية للامم المتحدة على قرارين تاريخيين ، الاول يتعلق بحقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها ، ويحددها على انها حق تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة وحق عودة الفلسطينيين الى ممتلكاتهم ومنازلهم التي شردوا منها ، وان احترام هذه الحقوق شرط اساسي لتسوية قضية فلسطين واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي لتحقيق مثل هذا السلام . ويطلب القرار ايضا من الامين العام للامم المتحدة الاتصال ب م . ت . ف . في جميع القضايا المتعلقة بفلسطين . اما القرار الثاني فيعطي منظمة التحرير الحق في ان تتمثل بمراقب دائم لدى الامم المتحدة .

وبذلك تكون القضية الفلسطينية قد عادت تطرح نفسها كبنء مستقل على جدول اعمال الجمعية العمومية ، بعد ان طويت في الدورة السابعة المعقودة في سنة ١٩٥٢ ، حيث كانت تناقش منذ ذلك الوقت ، في اطار « الوضع في الشرق الاوسط » ، و « التقرير السنوي لمدير وكالة الاونروا » .

اثارت مكاسب م . ت . ف. في الامم المتحدة ، وفي مؤتمر القمة في الرباط ، موجة استياء عارمة في اسرائيل ، ودعوة نحو الالتفاف عليها ، والسعي نحو ابقائها حبرا على ورق . وكما لخص رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك ، اسحاق رابين ، موقف حكومته من هذه القرارات ، فان اسرائيل لن تقبل ابدا ان تكون م . ت . ف. شريكة في المفاوضات معها ، وان ما يهمله شخصا من هذه القرارات امران : اولا ، هل ان مصر مستعدة لمتابعة المفاوضات من اجل التقدم نحو التسوية ، اي هل تخطو مصر نحو تسوية منفردة : وثانيا ، هل لدى الاردن توكيل لاجراء مفاوضات مع اسرائيل بشأن الضفة الغربية ، لان « من دون الاردن لا يوجد من تتفاوض اسرائيل معه بهذا الشأن في الشرق الاوسط » . ويبدو ان اسرائيل كانت تعلق في تلك الفترة امالا كبيرة على تسويات جزئية مع مصر والاردن ، وهذا يظهر من اعلان رابين واصراره بأن قرارات الرباط لا تلزم اسرائيل بتغيير سياستها ، وانها لا تشكل الكلمة الاخيرة بالنسبة لها ، ولا بالنسبة الى الاردن .

بأختصار ، كانت النتيجة الرئيسية التي حققتها قرارات الامم المتحدة والرباط بشأن القضية الفلسطينية ، المزيد من التصلب في الموقف الرسمي الاسرائيلي ازاء الفلسطينيين بشكل عام ، وم . ت . ف. بشكل خاص ، وقد رفضت هذه القرارات بصورة قاطعة في بيانين صادرين عن الحكومة والكنيست . الا ان اسرائيل لم تكتف بالرفض ولم تبق مكتوفة اليدين ، بل حاولت الرد بما يتلاءم و« خطورة » هذه القرارات بالنسبة لها ، وذلك على الصعيدين السياسي والعسكري ، بالتخطيط والتنسيق مع الولايات المتحدة .

سياسيا ، بدأت اسرائيل تخطط وتعمل على خلق قيادة بديلة ل م . ت . ف. في المناطق المحتلة ، بهدف عرقلة تنفيذ مقررات الرباط ، اذ اعلن وزير خارجية اسرائيل حينذاك ، يغئال لون ، وجوب وضع خطة اسرائيلية لخلق ادارة ذاتية في الضفة الغربية ، وذلك « بعد ان تهدأ العاصفة التي اثارتها مقررات الرباط والامم المتحدة » . وكما هو معروف ، فقد قمعت السلطات الاسرائيلية خلال سنوات الاحتلال ، كل محاولة للتنظيم السياسي في المناطق المحتلة ، لذا فان الدور الذي رسمته اسرائيل « للادارة الذاتية » لا يتعدى الاهتمام بأدارة شؤون السكان « بهدف ان يعيشوا حياة افضل » ، والموافقة على الخطط السياسية والعسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، وتبني موقف اسرائيل من الفلسطينيين بشكل عام ، خصوصا مبدأ حل قضيتهم مع الاردن . وبالفعل فقد تولت وزارة الدفاع الاسرائيلية مسألة الاتصالات مع زعماء الضفة الغربية بشأن تشكيل هذه القيادة ، الا ان هذه الاتصالات لم تسفر عن اية نتيجة ترضي اسرائيل ، اذ لقي مخطط القيادة البديلة رفضا تاما من قبل هؤلاء الزعماء . وقد تمثل مخطط وزارة الدفاع في تعيين موظفين عرب في مناصب ادارية في جهاز الحكم العسكري ، ثم اقامة هيئة مركزية تكون صلاحياتها اعلى من صلاحيات البلديات . لقد اعتقدت السلطات الاسرائيلية آنذاك انه بالامكان تحويل انظار سكان المناطق المحتلة عن

القضايا السياسية ، بواسطة التركيز على قضاياهم الاقتصادية والاجتماعية . الا ان هذا المخطط لم ينجح ابدا ، بالرغم من الجهود التي بذلتها الاوساط الاسرائيلية ، ولم يسفر الا عن موافقة السكان على اجراء انتخابات بلدية في المناطق المحتلة في ربيع ١٩٧٦ ، تلك الانتخابات التي اسفرت اخيرا عن فوز اكثرية من مؤيدي م . ت . ف . ، الامر الذي اعتبرته اسرائيل فشلا لمخططها ، ولسياستها في المناطق المحتلة ، وهو ما بدأت تأسف عليه فيما بعد . على اية حال كانت النتيجة الاساسية لفوز مؤيدي م . ت . ف . في المناطق المحتلة في الانتخابات البلدية ، هو توقف اسرائيل عن التفكير في امكانية جذب سكانها وابعادهم عن طريق النضال الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ، وهو ما بدأ يتأكد لاسرائيل اكثر فأكثر من خلال الانتفاضات الجماهيرية والعمليات الفدائية التي تتكرر في المناطق المحتلة ومنها ، تأييدا ومشاركة في النضال الفلسطيني ، حتى باتت اسرائيل تعترف ان الوعي السياسي في المناطق المحتلة ، حتى بين طلبة المدارس ، قد وصل الى درجة لا مثيل لها .

واذا كانت اسرائيل قد خسرت معركتها ضد م . ت . ف . ومقررات الرباط والامم المتحدة ، في المناطق المحتلة ، فان مخططها حول اختراق هذه القرارات عربيا ، عن طريق الوصول الى تسويات جزئية مع بعض الدول العربية ، الامر الذي تحذره مقررات قمة الرباط ، قد لقي نجاحا كبيرا . وقد استطاعت اسرائيل بواسطة توقيع اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ مع مصر ، بجهود امريكية ، خرق مقررات الرباط على الجبهة الجنوبية وتحبيد مصر ، واحداث انشقاق كامل في العالم العربي . كذلك استطاعت بواسطة هذه الاتفاقية تحقيق مكسب مهم آخر في سياستها تجاه الفلسطينيين ، بواسطة التعهد الاميركي الذي قدمه كيسنجر لاسرائيل « لاقناعها » بالتوقيع على تلك الاتفاقية ، وهو التزام الولايات المتحدة بعدم الاعتراف او التفاوض مع م . ت . ف . ما لم تقبل بقرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وبذلك تم تحييد المنظمة على الصعيد الاميركي الرسمي بصورة شبة كاملة . والى جانب ذلك حققت اسرائيل مكاسب اخرى كثيرة في اتفاقية سيناء ، نتيجة للتنازلات المصرية في الاساس ، كونت فيما بعد ارضية صالحة لتنازلات اخرى تفوقها حجما وخطورة ، سواء في اتفاقيات كامب ديفيد ، او في معاهدة السلام المنفردة بين مصر واسرائيل .

الدور الاسرائيلي - الاميركي في الحرب اللبنانية

كانت الحرب اللبنانية هي المحور الثاني الذي عملت عليه اسرائيل بهدف التصدي ل م . ت . ف . وتصفيتها بشريا ، وبالتالي الغاء اي دور لها على الصعيد السياسي في المنطقة في المستقبل . وقد جرى التخطيط لهذه المؤامرة بين اسرائيل والحكومة الاميركية في عهد الرئيس فورد ووزير خارجيته كسينجر ، وهي الحكومة التي كانت مهتمة جدا بتحقيق المزيد من التسويات الجزئية في المنطقة ، في نطاق سياسة الخطوة - خطوة ، التي تستبعد كل دور للفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية . فوجود م . ت . ف . بالمكاسب السياسية التي حققتها على الصعيدين العربي والدولي ، ثم التهديد الامني الذي تمثله بالنسبة لاسرائيل ، لم يكن في نظر اسرائيل والولايات المتحدة وعملائها في المنطقة ، سوى حجر عثرة امام تحقيق مثل هذه التسويات . والقضاء على م . ت . ف . او حتى مجرد اضعافها في لبنان ، ربما سيفتح الخيارات امام الدول العربية ، خصوصا مصر والاردن ، لتحقيق المزيد من التسويات الجزئية ، وحتى

الوصول الى اتفاقات بشأن انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، الامر الذي كانت تطالب به الحكومة الاسرائيلية كحد ادنى للاتفاق مع العرب .

ولم تكن القوات الانعزالية في لبنان ، المؤيدة لهذا المخطط بطبيعة الحال ، سوى اداة للتنفيذ ، اي اداة محلية لضرب المقاومة تماما كما حدث في الاردن ، مع اختلاف المكان والظروف . الا ان هذا الامر لم يتحقق لاسرائيل والولايات المتحدة في بداية الحرب اللبنانية ، وحتى دخول القوات السورية ، حيث مال الوضع لغير صالح الانعزاليين رغم الامدادات الكثيرة من الاسلحة والمساعدات المختلفة التي كانت تصلهم من اسرائيل مباشرة . وقد شعرت اسرائيل بخطورة هذا الوضع في البداية ، فبدأت تهدد بالتدخل المباشر في لبنان ، وتنتشر التوقعات المختلفة على لسان وزرائها ، حول ضراوة المراحل المقبلة في الحرب اللبنانية ، مما يشهد على استمرارها في الدفع نحو تنفيذ مخططها بصورة كاملة ، في الوقت الذي كانت فيه تستصرخ « ضمير العالم المسيحي » وسكوته على ذبح « اقلية مسيحية » في لبنان .

الا ان التهديدات الاسرائيلية بالتدخل في المرحلة الاولى من الحرب اللبنانية لم تكن سوى نوع من التضليل والتهويل ، فالحقيقة هي ان اسرائيل تركت تطورات الوضع في لبنان تأخذ مجراها ، دون تدخل من جانبها ، « طالما ان المعارك قائمة بين فريقين ، دون مساندة قوات اجنبية من الخارج » . ولكن اللهجة الاسرائيلية راحت تتغير مع بداية دخول الجيش السوري الى لبنان ، الذي اعتبرته اسرائيل خرقا للتوازن الامني القائم بينها وبين سوريا . وبدأ الغموض يكتنف الموقف الاسرائيلي ، وتكثفت الاتصالات بين الحكومتين الاسرائيلية والاميركية . ويبدو ان هذه الاتصالات اسفرت عن الزام اسرائيل بالسكوت ، طالما ان تطورات الامور في تلك الفترة على الساحة اللبنانية ، لم تكن في صالح الفريقين ، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما ان دور اسرائيل في الازمة اللبنانية يختلف من وجهة النظر الاميركية ، عن الدور الذي قامت به خلال احداث ايلول سنة ١٩٧٠ في الاردن ، فيما يتعلق بتدخل القوات السورية في كلتا الحالتين . وامام الضغط الاميركي على اسرائيل بعدم التدخل ، تراجع الموقف الاسرائيلي فيما يتعلق باحتمالات التدخل في لبنان في حدود « الخط الاحمر » ، الذي بدأت تروج له في تلك الفترة ، على انه لا يعني بالضرورة حدود نهر الليطاني في الجنوب ، وانما هو - حسب ادعاء وزير خارجيتها الون - مزيج من عدة عوامل كحجم التدخل السوري ، وحجم القوة العربية المرسله الى لبنان ، ومدة بقائها ، وصورة التشكيل الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد التوصل الى وقف اطلاق النار في لبنان .

كان الموقف الاسرائيلي - الاميركي يراهن كثيرا على المواجهة بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية في لبنان ، سواء لجهة اضعاف الدور السياسي والعسكري لمنظمة التحرير ، او لجهة استنزاف القوات السورية ، وتحويلها عن دورها الاساسي في التصدي لاسرائيل ، وتحرير الاراضي المحتلة ، اي تحقيق هدفين رئيسيين في السياسة الاسرائيلية والاميركية في آن واحد . وكما وصف رئيس الحكومة الاسرائيلية انذاك اسحاق رابين ، الوضع على الساحة اللبنانية في تلك الفترة واهداف اسرائيل من ورائها ، فان التوتر بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية لن يؤدي في نظره سوى الى تعزيز قوة « العامل المسيحي » ، اي حليف اسرائيل على الساحة اللبنانية ، وتدفع المزيد من القوات السورية الى لبنان في الوقت الذي

كان فيه التوتر بين العراق وسوريا يصل الى ذروته . وكم كان رابين صريحا بقوله انه يفضل استمرار هذا الوضع ، اي ان يكون هنالك انقسام وتوتر في العالم العربي بدلا من تمركز « القوى الراديكالية » في مواجهة اسرائيل .

الا ان احلام رابين هذه سرعان ما بدأت تتلاشى مع انعقاد مؤتمر القمة السداسي في الرياض ، في منتصف تشرين الاول ١٩٧٦ ، والذي تلاه ايضا ، بعد مرور عشرة ايام تقريبا ، انعقاد مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة ، وذلك للبحث عن تسوية للمشاكل الناجمة عن الحرب اللبنانية . وبالفعل ، فقد تم في المؤتمرين بحث الوضع في لبنان وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتدعيم تضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني . كذلك درس المجتمعون الوضع في الجنوب اللبناني ، والاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة هناك ، واصرار اسرائيل على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الاراضي العربية . وقرر المجتمعون التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار في لبنان وانهاء الاقتتال بجميع صورته ، وعودة الحياة الطبيعية اليه ، وتعزيز قوات الردع العربية ودعمها ، كما اكدوا على ضرورة تنفيذ اتفاق القاهرة .

الا ان القرار الاهم الصادر عن مؤتمر القاهرة ، تمثل في اعادة تأكيد كون م . ت . ف . الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ، وان على جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية دعم المنظمة وعدم التدخل في شؤونها . ومع صدور هذا القرار العربي الاجماعي ، الذي يعتبر بمثابة اعادة تأكيد لمقررات الرباط ، انهار المخطط الاسرائيلي - الاميركي في لبنان ، فتحولت انظار اسرائيل نحو جنوبيه ، وما يمكنها ان تفعله في هذه المنطقة لمنع عودة القوات الفلسطينية اليها لمزاولة نشاطها ضد اسرائيل ، خصوصا وان هذه القوات اكتسبت خلال الحرب اللبنانية خبرة عسكرية جيدة . وعادت اسرائيل تلوح باحتمال تدخلها عسكريا في الجنوب لمنع عودة المقاومة ، الا ان تهديدها هذا لم يمنع تنفيذ مقررات مؤتمر الرياض والقاهرة ، والتزام المنظمة بها ، رغم ضغوطها العسكرية المباشرة ، وغير المباشرة بواسطة الميليشيات المؤيدة في الجنوب ، والتي تتلقى منها كل دعم عسكري ومادي .

صعود اليمين الى الحكم

تزامنت هذه التطورات مع انتخاب كارتر رئيسا للولايات المتحدة ، وبدء مرحلة جديدة في السياسة الاميركية ، تتميز بالسعي نحو تسوية شاملة في منطقة الشرق الاوسط ، من خلال عقد مؤتمر جنيف . وعلى هذا الاساس تكثفت الاتصالات السياسية بين الاطراف المعنية ، حيث ظهر موضوع تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر وكأنه العقبة الرئيسية امام عقده . ففي هذه الفترة بدا وكأن هناك تغييرا في السياسة الاميركية تجاه الفلسطينيين ، مع اعلان الرئيس كارتر في اذار ١٩٧٧ ، بأن اية تسوية للشرق الاوسط يجب ان تشتمل على وطن للفلسطينيين . وقد كرر كارتر خلال مناسبات مختلفة ، اعتراف ادارته « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، وبالحاجة الى « وطن » فلسطيني ، وبأنه يجب ان يتمثل الفلسطينيون في جنيف . وبالطبع فقد اثارت هذه التصريحات غضب الاوساط الاسرائيلية الرسمية ، التي اعتبرتتها بمثابة « انزلاق » خطير في السياسة الاميركية ، وان وراءها خطة اميركية لفرض تسوية في المنطقة ، الامر الذي دفع المسؤولين الاسرائيليين الى شن حملة عنيفة ضد سياسة كارتر ، والمطالبة بتعبئة الرأي

العام الاميركي والصهيوني في الولايات المتحدة للتصدي لها . لقد كانت ردة الفعل هذه على التصريحات الاميركية عنيفة جدا ، خصوصا وانها جاءت قبيل الانتخابات الاسرائيلية ، وفي الوقت الذي كان حزب العمل الحاكم يتعرض فيه للنقد الشديد بسبب فشل سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي .

على اية حال ، فقد استمرت التصريحات الاميركية بشأن الفلسطينيين ، وردود الفعل الاسرائيلية العنيفة عليها ، بين اخذ ورد حتى الانتخابات الاسرائيلية في ايار ١٩٧٧ ، التي اسفرت عن فوز كتلة ليكود اليمينية بزعامة مناحيم بيغن . ومع مجيء بيغن الى الحكم ، ازدادت حدة التصلب في الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين ، واتسعت الخلافات بين الحكومة الاسرائيلية الجديدة وبين الادارة الاميركية ، خصوصا حول موضوع التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف ، الامر الذي اعتبرته الولايات المتحدة ليس اكثر من مشكلة اجرائية تستوجب الحل ، اذ ان الاساس هو اشتراك فلسطينيين في المؤتمر ، لانهم « العنصر الاساسي » لاي حل في الشرق الاوسط . لذا فقد اقترحت الحكومة الاميركية عدة صيغ حلول لهذه المشكلة ، ابتداء من تشكيل وفد عربي موحد ، وانتهاء بتمثيل الفلسطينيين في الوفد الاردني ، اي دون تمثيل مستقل ، الا ان هذه الصيغ لم ترض اسرائيل ، نظرا لاعتبارها مسألة التمثيل الفلسطيني مسألة اساسية في موقفها من القضية الفلسطينية . واقصى ما وافقت عليه هو تمثيل الفلسطينيين بشرط الا يتم ذلك بوفد منفصل ، ولا بوصفهم ممثلي دولة تقام في المستقبل ، والا تمثل منظمة التحرير في المؤتمر بصفة مستقلة . وانطلاقا من ذلك اعلنت اسرائيل انها تفضل اشتراك وفود عربية منفصلة ، بينها وفد اردني يضم فلسطينيين بشرط الا يكونوا في اي حال من الاحوال اعضاء في م . ت . ف .

ولم تكتف اسرائيل بالطبع باعلان موقفها الرافض من المواقف الاميركية المتعلقة بالفلسطينيين وبمسألة تمثيلهم ، بل وجهت اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي مارس اشد الضغوط على الادارة الاميركية ، كي تتراجع عن مواقفها ، خصوصا بعد صدور البيان الاميركي - السوفييتي المشترك في مطلع تشرين الاول سنة ١٩٧٧ ، والذي يعتبر موقفا اميركيا متطورا ، بالمقارنة مع المواقف السابقة ، اذ يؤكد ضرورة عقد مؤتمر جنيف على اسس جديدة ، ويشير الى ضرورة تمثيل الفلسطينيين فيه ، وضرورة البحث في حقوقهم المشروعة . الا انه بعد مرور ٦ ايام فقط على صدور هذا البيان ، تراجعت عنه واشنطن ، عبر ورقة عمل اميركية - اسرائيلية جديدة دعت الى عقد مؤتمر جنيف على اساس القرار ٢٤٢ ، موضحة ان البيان الاميركي - السوفييتي ليس شرطا مسبقا لاستئناف واستمرار اعمال هذا المؤتمر . وتضمنت ورقة العمل هذه ايضا انعقاد مؤتمر جنيف بجلسة افتتاحية يحضرها وفد عربي موحد ووفد اسرائيلي ، بعد ذلك ينقسم المؤتمر الى لجان جغرافية واخرى وظيفية . وضمن هذه اللجان ستكون هنالك لجنة جغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة تضم مصر والاردن واسرائيل وفلسطينيين (دون سوريا) ، واخرى وظيفية للبحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين واليهود . واتفق الجانبان الاسرائيلي والاميركي في ورقة العمل هذه ايضا ، على ان يكون التمثيل الفلسطيني من قيادات في درجة ثانية او ثالثة من منظمة التحرير الفلسطينية ومعهم مندوبون من الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن .

ومع صدور ورقة العمل هذه ، تراجع الموقف الاميركي الى ما كان عليه سابقا ، بينما ازداد الموقف الاسرائيلي تصلبا ، خصوصا فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة ، وحقوق الفلسطينيين ، واحتمالات التفاوض مع العرب . وفي ظل هذا التصلب ، وقبل ان تتضح ابعاد الموقف الاميركي بعد التراجعات التي سجلها لصالح اسرائيل ، وفي غضون اقل من اسبوعين على صدور ورقة العمل الاسرائيلية - الاميركية ، جاءت زيارة السادات الى القدس في اواسط تشرين الاول ١٩٧٧ ، تحمل تنازلات اكبر لصالح اسرائيل ، فاتحة بذلك مرحلة جديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي .

« الحكم الذاتي » للفلسطينيين

ترتبت على زيارة السادات الى القدس نتائج هامة وخطيرة على صعيد مستقبل الصراع بين اسرائيل والعرب ، واهم هذه النتائج هو ان الزيارة بحد ذاتها كانت تعزيزا لمواقف اسرائيلي الاستراتيجية الثابتة في هذا الصراع . فأحداث الانقسام في العالم العربي ، وتحقيق تسويات مع كل دولة عربية على حدة ، خصوصا مع مصر ، وما يترتب على ذلك من شل احدى الجبهات العربية الرئيسية ، اي الجبهة الجنوبية ، ليتسنى لاسرائيل الانفراد بالجبهة الشرقية سياسيا وعسكريا ، ثم عدم الاعتراف باية حقوق قومية للفلسطينيين انطلاقا من مبدأ التناقض القائم بين اعتراف كهذا وبين الاهداف الصهيونية في فلسطين .. جميع هذه الامور كانت ولا زالت من المواقف الاستراتيجية الثابتة في الموقف الاسرائيلي . واذا كان العالم العربي قد امتنع حتى الآن عن منح اسرائيل فرصة ملائمة لتجسيد هذه المواقف على ارض الواقع ، رغم الخلافات التي كانت تنتابها بين فترة واخرى ، فان السادات بزيارته للقدس ، قد وفر لاسرائيل افضل الفرص للبدء بتنفيذ سياستها هذه . وبعد مرور اقل من سنتين ونصف السنة على تلك الزيارة ، نستطيع القول الآن ان اسرائيل قد حققت معظم الاهداف التي كانت تتوخاها منها ، ابتداء من عزل مصر عن المشرق العربي وتحقيق صلح منفرد معها ، وحتى دفعها نحو الاعتراف باسرائيل صهيونية ، مع الابقاء على القضية الفلسطينية معلقة ، بانتظار استكمال المفاوضات حول مشروع اسرائيلي في اساسه ومنطلقاته .

فمشروع الحكم الذاتي ، الذي عرضه رئيس الحكومة بيغن لاول مرة على الرئيس السادات اثناء زيارته الى الاسكندرية ، ومن ثم طرحه على الكنيست في اواخر سنة ١٩٧٧ ، يركز في الاساس على اساس مبدئية لدى التوسعيين الاسرائيليين لا يمكن زحزحتهم عنها ، اهمها الاساس العقائدي الذي يقول ان الضفة الغربية هي جزء من « ارض - اسرائيل » ، لا يجوز التنازل عنها ، والحكم الذاتي في نظر بيغن وحكومته ، هو افضل السبل لضمان السيطرة الاسرائيلية الكاملة على المنطقة مستقبلا . وهناك ايضا الاساس الامني ، وبموجبه يعتبر بيغن ان السيطرة عسكريا واستيطانيا على الضفة الغربية وقطاع غزة ستوفر الامن لاسرائيل ، وتساعد على الصمود في وجه جبهة عسكرية شرقية . اضافة الى هذين الاساسين ، هنالك ايضا الاساس العنصري ، الذي يعتبر اساسا مشتركا بين معظم المؤسسات الحزبية والسياسية في اسرائيل سواء كانت من المعارضة او الائتلاف الحكومي ، ويتمثل في رفض الحقوق القومية للفلسطينيين على اساس ان هذه الحقوق تتعارض ومبدأ وجود اسرائيل صهيونية . لذلك فان مشروع الحكم الذاتي لا يختلف عن المشاريع الاسرائيلية السابقة فيما

يتعلق بمسألة الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، فلا سيادة ولا قرارات مستقلة تتعلق بالامن والسياسات الخارجية ، وكل ما هو معروض في اطار الحكم الذاتي ليس سوى « اعطاء الفلسطينيين فرصة لادارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم » ، مع بقاء السيطرة السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، اي بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة . هذه هي المنطلقات والاسس التي يقوم عليها مشروع الحكم الذاتي ، وهي نفسها التي توجه موقف الوفد الاسرائيلي في محادثات الحكم الذاتي الدائرة حاليا .

صحيح ان هذا المشروع مر في تعديلات اساسية في مؤتمر كامب ديفيد ، اهمها ما يتعلق « بالحكم الذاتي الكامل » الذي يجب ان يسري حسب التفسير الامركي - المصري على السكان والمناطق التي يعيشون عليها ، وذلك خلافا لموقف اسرائيل التي لا زالت تتمسك به حتى الان ، من ان الحكم الذاتي يسري على السكان فقط. كذلك هناك تعديل اخر في اتفاقات كامب ديفيد يتحدث حول وجوب انتقال صلاحيات الحكم ، التي يحتفظ بها الحكم العسكري الاسرائيلي، الى سلطة الحكم الذاتي ، وهو البند الذي تدور حوله معظم الخلافات الاساسية في المفاوضات الحالية ، اي من سيكون مصدر الصلاحيات للمجلس الاداري . والتعديل الثالث في اتفاقات كامب ديفيد ، يتعلق بترتيبات الامن ، وضرورة تمرکز القوات العسكرية الاسرائيلية في معسكرات ثابتة في الضفة الغربية وعزة . اما التعديل الرابع فيتعلق بمستقبل المناطق ، اي البدء بالبحث في وضعها النهائي ، بعد مضي ثلاث سنوات من بدء الحكم الذاتي . وبالطبع ، فان اسرائيل تصر على المطالبة بالسيادة على هذه المناطق ، وهو الهدف الاساسي من وراء مشروعها ، وليست مخططاتها الاستيطانية الواسعة ، وسياستها في جلب المزيد من الاسرائيليين للسكن في هذه المناطق ، سوى تعبير عن هدفها النهائي في فرض سيادتها عليها .

في ظل هذه المواقف الاسرائيلية المتصلبة ، فان الاعتراف الاسرائيلي « بالحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني ، كما ورد في اتفاقات كامب ديفيد ، لم يعد له معنى يذكر ، وليس من المعقول تعليق اية اهمية عليه حاضرا او مستقبلا ، وقبوله في كامب ديفيد انما يذكرنا بمسألة القبول « بالهوية القومية للفلسطينيين » في عهد غولده مئير ، بعد حرب تشرين ، فكلاهما ليس بينه وبين الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية اية علاقة ، وانما فرضته عوامل خارجية ، سرعان ما يتلاشى تأثيرها مع زوالها . فمواقف الحكومة الاسرائيلية من مشروع الحكم الذاتي واضحة تماما دون اي غموض رغم تعديلات كامب ديفيد ، ويبدو ان بيغن غير مهتم ابا بتعديلها ، لذلك فقد اختار احد زعماء الحزب الديني القومي ، المعروف بتعصبه الشديد ازاء مستقبل المناطق المحتلة ، لادارة مفاوضات الحكم الذاتي .

خاتمة

حقق النضال الفلسطيني ، خلال ١٥ عاما ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب هامة على جميع الاصعدة ، رغم المؤامرات التي كانت تحاك وتنفذ لايقاف هذا النضال ، لكنه ما يزال في اول الطريق ليستكمل شروطه ، لأن اسس الموقف الاسرائيلي والصهيوني من الشعب الفلسطيني وقضيته لا زالت تقوم على رفض مبدأ منح هذا الشعب حقوقه القومية خصوصا حقه في تقرير مصيره . اما التغيرات التي طرأت حتى الآن على صعيد الموقف الاسرائيلي الرسمي فلا تعدو كونها عمليات تجميل او تلاعب بالالفاظ ، اضطرت اسرائيل اليها بفعل ضغوط واوضاع

دولية متغيرة، فتجاهل الفلسطينيين وحقوقهم هو سيد الموقف الرسمي في اسرائيل ، وليس تعامل اسرائيل مع سكان الارض المحتلة سوى نوع من التعامل الذي فرضه عليها الواقع ، في الوقت الذي تتجاهل فيه تماما الفلسطينيين في الخارج ، وتتجاهل ايضا اي تمثيل سياسي لهم ، وخصوصا م . ت . ف . آملة في استمرار السيطرة على الارض الفلسطينية بكاملها .

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة

في 14 حزيران 1967 احتلت إسرائيل ما يقرب من 70% من مساحة فلسطين التاريخية، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى القدس الشرقية. وقد تم إعلان هذه الأراضي كإقليم "محتل" بموجب القانون الدولي. منذ ذلك الحين، استمرت إسرائيل في توسيع نطاق احتلالها من خلال بناء المستوطنات، جدران الفصل، وتدابير أخرى تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للأراضي المحتلة. في عام 2005، انسحبت إسرائيل من المستوطنات في قطاع غزة والضفة الغربية، لكنها احتفظت بالسيطرة الكاملة على حركة المدخل والمخارج، مما يجعلها تحت الاحتلال غير المباشر. في عام 2012، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2019، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2020، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2021، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2022، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2023، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. في عام 2024، أعلنت إسرائيل أنها ستبني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق.

تطور الشعر الفلسطيني المقاوم

اولا - مدخل

مما قد لا يكون بغير دلالة فصيحة ان تبرز حركة شعر مباركة وغزيرة النتائج بين صفوف الفلسطينيين مع بزوغ الثورة الفلسطينية في اواسط العقد السابع من قرننا هذا . ولعل من شأن هذه الظاهرة ، هذا التأخذ بين نهوض المقاومة الوطنية المسلحة وبين نهوض الحركة الشعرية ، لعل من شأنه ان يدلل حقا على اصالة الثورة الفلسطينية وانبتاقها من ارواح الناس ، من صميم ارواحهم لا من سطحها . ففي الممكن القول بأن انعكاس ثورة ما في ادب أصيل وغني لهو أسطح برهان وأدل شاهد على صدق تلك الثورة في التعبير عن الضرورة التاريخية . فاذا ما تذكرنا أن حركة الشعر الفلسطيني كانت تتلأأ وراء حركة الشعر العربي مأخوذا كمجمل ، وذلك منذ مطلع القرن العشرين وحتى اواسط العقد السابع ، عرفنا مدى التبدل العميق الذي أحدثته الثورة الفلسطينية في البنية الثقافية للشعب الفلسطيني خلال فترة قصيرة من الزمن .

فمن الصادق تماما ان فلسطين لم تسهم اسهاما كبيرا في تقديم مثقفين كبار يرفدون حركة الثقافة العربية ، لا قبل النكبة ولا في السنوات العشرين التي تلتها . فلعلنا جميعا نعلم أن ذلك القطر الزراعي الصغير والقليل السكان لم ينتج أسماء على مستوى أحمد شوقي والأخطل الصغير وبدوي الجبل والعقاد والرافعي وطه حسين . ولكن الأمر ما لبث أن تبدل تبديلا عميقا منذ أواخر العقد السابع ، إذ أخذت أسماء بعض الفلسطينيين تنصدر قائمة المثقفين العرب ، أو هي تبرز بروزا ناصعا يلفت انتباه المراقب المحايد ، حتى لكأن روحا جديدة قد أخذت تدب في هذا الشعب وتدفعه الى الأمام بسرعة وتسارع لم يكن يتمتع بهما من قبل .

بيد أن من اللافت للنظر ، بل مما قد يثير مسألة اشكالية ، تأويلها ليس من اليسر في منتهاه ، ان جيل النكبة من الشعراء الفلسطينيين لم يملكو مواكبة الحركة الشعرية العربية قط . فكلنا يعلم أن التحول الذي طرأ على الشعر العربي في أواخر العقد الخامس من هذا القرن ، والذي جاء نتيجة لأسباب متنوعة لعل الكارثة الفلسطينية ان تكون في نواتها ، هذا التحول الكيفي ، أو هذه القفزة النوعية قد تمت في العراق في مطلع أمرها . ولم يكتف شعراء النكبة

بالوقوف على مبعدة من هذه الحركة في ابان برهة الانعطاف نفسها ، بل هم ظلوا خارجها حتى بعدما احرز النصر المؤرز على القصيدة العمودية في غضون العقد السادس . وهكذا ظل أبو سلمى والبحري وهارون هاشم رشيد ويوسف الخطيب يكتبون القصيدة الخليلية حتى يوم الناس هذا . ففي اواسط العقد السابع ، او عشية اعلان الثورة الفلسطينية ، يوم كان السياب - مفجر الشعر المعاصر - قد وافته المنية ، ويوم كان خليل حاوي ، أحد قادة المعاصرة ، قد صمت ، ويوم كان أدونيس ، استاذ الحداثة ، قد انتقل الى طوره الشعري المكتهل ، كان يوسف الخطيب ، ولعله شاعر النكبة الأبرز ، ما يني يكتب القصيدة الخطابية النازعة الى الايقاع المجلجل والصورة الحانقة الساخطة .

ناصح ، اذن ، أن شعراء النكبة - على خلاف شعراء المقاومة - قد تلاكأوا وراء الحركة الشعرية العربية ، مع أن المراقب المحايد قد يتوقع أن يسهم الفلسطينيون بغزارة في تلك الانعطافة منذ برهة انبثاقها ، هذا اذا لم يتوقع ان تتم عى أيدي شعرائهم ، وذلك بحكم حدة الجرح والبعد المأسوي للنكبة . ولا يمكن القول بأن جبرا ابراهيم جبرا وتوفيق صايغ كانا من جيل السياب الريادي ، لانهما كليهما كانا يكتبان ما يسمى « قصيدة النثر » ، التي هي بكل تأكيد شيء يختلف كثيرا أو قليلا عن الانجاز الشعري الذي بدأه شعراء العراق ، ان قصيدة النثر ليست قصيدة التفعيلة ، بكل تأكيد . وهذا فضلا عن ان هذين الشعارين لم يكونا غير اسمين ثانويين في العقد السادس ، وربما في وائل العقد السابع .

فما سر هذا التلكؤ ؟ ما سر هذه الظاهرة ؟

ان علينا أن نلاحظ جملة من العوامل التاريخية لعلها ذات صلة بالمسألة . فأولا ، لم تكن المدن الفلسطينية قد نمت نموا كافيا قبل النكبة ، أقله اذا ما قورنت بمدن مصر والعراق وسوريا . وهذا يعني ، فيما يعني ، أن رؤوس الأموال الفلسطينية لم تكن قد تضخمت بعد . وأذا ما أضفنا الى ذلك غياب الاقطاع الكبير الذي ينمي طبقة ارسقراطية من شأنها ان تنضج الثقافة عبر تفرغ بعض ابنائها لها ، عرفنا أن حركة المعرفة ، وحركة التأليف والترجمة ، كان لا بد لهما من التلكؤ وراء حركة الثقافة في البلدان العربية الأخرى . وثانيا ، لم تكن ثمة جامعة فلسطينية قبل النكبة لتخرج الفئات العليا من المثقفين ، وهم الذين من بين صفوفهم يأتي المفكرون وكبار الكتاب في الغالب الأعم . أما ضالة عدد السكان فلا يمكن أن تكون عاملا من العوامل التي اعاقت اسهام الفلسطينيين في قيادة الحركة الثقافية العربية قبل العقد السابع ، ان لو كانت عاملا حقا لأعاقبت اللبنانيين قبل سواهم ، فهم أقل عددا من أبناء فلسطين .

ومهما يكن الأمر في صميم واقعه ، فقد شكلت حركة الشعر المقاوم برهة عارمة في حركة الشعر العربي المعاصر ، والأهم من ذلك أنها قد أتت اثر نكسة حزيران المشهورة ، لا لتعبر عن الظرف العربي الجديد برمته وكفى ، بل - وهذا هو الأهم - لتسد فراغا في حركة التعبير العربية قبل كل شيء ، أي لكيما تتدارك التراجع الذي بدا واضحا على الشعر العربي المعاصر ، تماما مثلما جاءت الثورة الفلسطينية المسلحة لتسد فراغا عربيا عاما في ارادة الاستجابة للتحديات التي ولدتها النكسة نفسها . فآثر هزيمة الجيوش نهضت المقاومة لتحتمل آنة الصدام الدموي ضد الغزو العنجهي المتعجرف نتيجة للنصر السهل الذي جناه في حزيران . لكننا اذا

ما دققنا البصر فليسوف نجد أن حركة الشعر العربي نفسها كانت تتراجع هي الأخرى ، وذلك منذ ما قبل نكسة حزيران بقليل : السياب وأفته المنية ، وأدونيس اكتهل بعد « كتاب التحولات » (١٩٦٢) ، وصمت الحاوي ، وانتقل يوسف الخال الى قصيدة النثر ، بل كاد يصمت ، ولم تملك حركة الشعر المنثور أن تقفز الى الطليعة ، وكثير من شعراء المعاصرة لم يملكوا ان يرسخوا اقدمهم في الحلبة ، فقد ظلوا شعراء ثانويين حتى اليوم . وبذلك أصبح الطريق ممهدا لظهور أي صوت أصيل التعبير . ولقد صاقبان ظهر شعراء المقاومة بصوتهم المنفرد حقا ، بل والأبرز من ذلك أنهم ظهروا حاملين لنغمة حزن شفافة توائم جو النكسة المكوم ، فكان من المحتمن ان يتصدروا الموقف الشعري وان يملأوا ما فيه من فراغ .

ثانيا - الشعر المقاوم في طوره الجيني

معلوم ان تيارا غنيا قد نشأ في الأدب العربي برمته اثر عام الكارثة سمي أبب النكبة ومعلوم كذلك أن شعراء النكبة من الفلسطينيين قد نشطوا النشاط الغزير لكيما يعبروا عن القضية الأولى للأمة العربية ، وأصدروا في العقد السادس مجموعات شعرية متميزة القسامات وراسخة الهوية . وقد استطاع بعض هؤلاء الشعراء ، ولا سيما الحيري وابوسلمى ويوسف الخطيب وسلمى الخضرا الجيوسي ، أن يوصلوا صوتهم لا الى ابناء جلدتهم من اللاجئين وحسب ، بل الى قطاعات واسعة من المثقفين العرب في كل مكان تقريبا . ولم يتوقف الأمر عند الشعر بل تعداه الى الرواية والقصة القصيرة ، فظهرت اسماء هامة كغسان كنفاني وجبرا ابراهيم جبرا وسميرة عزام ، الشيء الذي مهد السبيل أمام الشعر المقاوم ، وذلك بتقديم نموذج يحتذى ويطمح الى تجاوزه في الوقت نفسه .

ولعل من الممكن القول ، لدى التدقيق المتأنى والمحايد تماما ، بأن الشعر المقاوم كان يتدرب قبل نشوء الثورة ، بل والأكثر من ذلك انه كان يقلد التجربة الشعرية التي راحت تدفق بغزارة في العراق ومصر ولبنان . واذا ما آمننا بهذا المذهب وجب علينا ان نتساءل عن سر تخلف الشعر المقاوم نفسه وتلكوته وراء حركة الشعر العربي المعاصر .

وأيا ما كان الشأن في جوهره فان شعراء المقاومة كانوا يقلدون كبار الشعراء العرب في مطلع أمرهم . ولقد استمر هذا التقليد واضحا في نتاجهم حتى نشر محمود درويش مجموعة « آخر الليل » في أعقاب نكسة حزيران التي تركت أعمق الأثر على الشاعر المقاوم . ومنذ ذلك الحين يمكن القول بأن الشاعر المقاوم قد أخذ يمتلك صوته الخاص وسمته الفريدة بكل ثقل . ولكن الشعر المقاوم كان قد أنجز ارهاصات جلي بالفراة منذ أواسط العقد السابع ، وذلك على يد توفيق زياد ، الذي أراه الأب الفعلي للشعر المقاوم . ففي ميسورنا الذهاب الى أن ظهور بعض القصائد النبيلة لهذا الشاعر ، وذلك في عام ١٩٦٥ ، وكذلك في العام الذي يليه ، هو ما دشّن بالفعل ولادة الشعر المقاوم ناضجا ومتمتعا بصوته الخاص . أما قبل أن ينتصف العقد السابع ، فلم يكن الشعر في الأرض المحتلة الا محاولات لاحظ لها من العظمة أو التميز ، بل هي لا تتمتع بأية خصوصية أو بأي لون تنفرد به فيكسبها هويتها الخاصة .

وليس من العسر في أي مكان أن نلمح تأثر حركة الشعر المقاوم في النصف الاول من الستينيات بعدد من الشعراء ولا سيما بالسياب وأدونيس وصلاح عبد الصبور ، وحتى بنزار قباني . ففي شعر محمود درويش المبكر تكثر الفاظ هي بلا ريب من معجم نزار . اما الركام

الكثير من القصائد التي كتبها توفيق زياد طوال الخمسينات والنصف الأول من الستينات فلا يعني كثيرا ، لا سيما من الجهة الفنية ، بحيث لا يمكن القول بأن هذا الشاعر قد لعب أي دور ريادي في المرحلة السابقة على انتصاف العقد السابع (١٩٦٥) ، يوم نشر قصيدة « هنا

ياقون » لكيما يستهل المرحلة الغنائية من مراحل الشعر المقاوم . وفي تلك السنة نفسها ظهرت قصيدته الرائعة « رجوعيات » ، لتتلوها « نار المجوس » و « على جذع زيتونة » وفي تصوري ان تأثره الواضح بالجانب المسطح من التيار الواقعي هو سبب تلوؤكه حتى ذلك الحين . وفي العام نفسه - ويبدو أنه عام حاسم في تاريخ الشعر المقاوم ، بل وربما في تاريخ الفلسطينيين ككل - نشر سميح القاسم ملحمة « ارم » ، التي يمكن أن تعد بحق واحدة من الانجازات الهامة التي اسهمت في تدشين الشعر المقاوم . وفي تلك الاثناء كان محمود درويش يعد للنشر مجموعته الثالثة التي لا تخلو من نضج ، « عاشق من فلسطين » ، ان في هذه المجموعة يتبدى بوضوح ان ذلك الشاعر كان يتدرج نحو التخلص من آثار الشعراء الرواد على انتاجه الشعري ، ويحاول ان يمتلك لونه الخاص الذي سوف يميزه حتى عن الوان شعراء المقاومة الاخرين .

وبذلك يتجلى بوضوح ان انتصاف العقد السابع كان أنة ماجدة في تاريخ الشعب الفلسطيني ، ان هولم يكن العام الذي ولدت فيه الثورة الفلسطينية وحسب ، بل انه كذلك السنة التي ولد فيها الشعر المقاوم نفسه . ففي اليوم الأول من ذلك العام انطلقت الرصاصة الأولى في وجه العدو لتنتهي مرحلة اللجوء وتبدأ مرحلة المقاومة ولكي تتلونها انطلاقة الكلمة حاملة الصوت الفلسطيني الى أرجاء العالم كافة . وهذا يعني أن يخضورا يانعا جديدا قد أخذ يسري في انسان النكبة ، يخضورا عاما يشمل مظاهر الحياة برمتها . فعبثا يحاول شاعر كتوفيق زياد أن يكتب شعرا لافتا للانتباه قبل انطلاقة الرصاصة الأولى ، رصاصة التمرد على ضياع الهوية ، وعبثا تحاول شاعرة كدفوى طوقان ان تكتب طوال السنوات العشرين السابقة على بدء الثورة - شعرا رومانسيا ذاتيا لا يعكس الا أزمته الخاصة ، أزمة تواجد الفرد مع وجوده الخاص ، أو مع الوجود كمطلق .

ثالثا - الفترة الغنائية الفجائية

لئن كان من السهولة واليسر ، ولو نسبيا ، أن يكتب البشر شعرا يناط بالمقولات الكونية ومفاهيم العقل الكبرى ، وكذلك بداخل النفس المكتظ بأكوان هي بطبيعتها شعرية ، بل ومسرحية كذلك ، فان من العسر والمشقة في منتهاهما ان يكتب البشر شعرا عظيما مداره تجربة تاريخية عيانية تعاش مياومة وتمارس على ارض الواقع الصاخب . وحين اثبت الشاعر المقاوم استطاعته الفذة ومقدرته الاستثنائية على تطويع لغة الشعر وترويضها بحيث تخدم اغراض التاريخ والصراع التاريخي ، فقد برهن بما لا يترك مجالا للريب على أن الواقع المباشر يمكن رفعه الى آفاق شاعرية دونما أي سقوط في الابتذال النثري .

مع قصائد توفيق زياد الغنائية المتفجعة برزانة وهدوء تبدأ فترة عظيمة في تاريخ الشعر المقاوم ، فترة اجتذبت الناس بمنجاتها التي تعكس روح النهوض بكامل زخمه . ولعل البؤرة الأساسية التي تلم هذه الالة الفاتنة ان تكون لتغني بالنكبة بطريقة لم تألفها لغة الشعر العربي

المعاصر من قبل ، اذ هي بعيدة كل البعد عن روح النذب وروح الخطابة في أن معا . ان خصوصية تاريخية محددة قد املت خصوصية في التعبير لها صباغها الخاص الفريد ، ولها قبل كل شيء درجة حرارتها التي تميزها عن كل ما عداها . لقد احيلت الفجيرة الى اغنية راعشة دافئة يسكنها شيء من الانتشاء بالألم ويحركها وجدان المصير الخالص ، ولكنها على الرغم من أساها وحزنها الطريين ، تحتزن من التفاؤل والاشراق وحب الحياة أكثر مما تحمل مفرداتها من التفجع ، والأبرز من ذلك انها تحمل اصرارا عنيدا على التصميم والاستمرارية في الحياة . ففي الشعر المقاوم ، وبكل وضوح ، ينفجر الأسى عصافير وقبرات ، ينفجر اهلة ورنابق ، ينفجر فرحا ونبیذا و أقواس قزح . ومن هنا فقد جاء الشعور صلبا ورقيقا في أن معا ، والأهم من ذلك امتلاؤه بالقدرة على المباغته والأخذ ، هذه القدرة التي جاءت من صدقه وتلقائيته الطوعية . وبهذا دلل على أنه متفائل ، جد متفائل ، يقول محمود درويش .

عندما قاومني السلطان

أمسكت بمفتاح الصباح

وتلمست طريقي بقناديل الجراح

أه كم كنت مصيبا

عندما كرس قلبی

لنداء العاصفة

ولا يساورني أدنى ريب في أن روح المقاومة ، روح النهوض التي انبثت في الفلسطينيين يومذاك ، بين منتصف العقد السابع ومطلع العقد الثامن ، هي المحرض الأكبر ، ان لم يكن الوحيد ، في استنباع الطاقة الحيوية المتفائلة ونشرها في نفوس الناس طرا ، وفي الشعراء على وجه الخصوص ، ان الشعراء هم أكثر البشر استجابة لروح أي عصر . فضلا عن ذلك ، فان نبضة الشعر المقاوم في تلك الآونة هي جزء من الطفرة العامة التي عبرت عن نفسها في المقاومة المسلحة خير تعبير .

لقد بدأت هذه الفترة من تاريخ الشعر المقاوم ، فترة الغنائية الفجائية ، كما يمكن ان تسمى مع بداية الثورة ، وحملت تفاؤل الثورة ونهوضها الصارخ والقوة الروحية العامة التي دبت في التاريخ الفلسطيني ، ولكنها انتهت عند أول مجزرة تعرضت لها الثورة في مطلع العقد الثامن ، ولئن كان توفيق زياد فاتحها الأول فان محمود درويش قد ختمها حينما اصدر قصيدة « سرحان يشرب القهوة في الكافتيريا » اذ مع هذه القصيدة ، هذا النمط الجديد من التعبير ، يدخل الشعر المقاوم فترة العمل الشعري المركب ، فترة الصورة الغائصة في الأعماق ، واللغة التي يمكن ان توصف بأنها درامية ، أو بأنها مزيج من الذهني والغنائي . اما الموضوعات المحورية للفترة الأولى ، فترة الغناء والأسى والأمل ، فيمكن حصرها في سبع بؤرات تقريبا .

كان المدار الأساسي للصراع في الوطن المحتل يدور – منذ صدور وعد بلفور وحتى الان – حول موضوعة مركزية لم تحسم بعد ، كان يدور حول هذا السؤال : الأرض لمن ؟ هذي هي العقدة الكبرى التي لا بد للضرورة التاريخية من أن تحلها على وجه ما . ولهذا لم يكن غريبا ان

يلتف العرب في الوطن المحتل حول منظمة سياسية سموها « منظمة الأرض » وهي التي راحت تصدر صحيفة لها تحت عناوين متعددة كلها تضم لفظة « الأرض » المقدسة . فالأرض في وعي الانسان ، وفي لا شعوره كذلك ، ام والهة مقدسة ، وهذا عنصر بنيوي في تركيبية النفس ، على ما يبدو .

ومن المؤكد ان الشعر المقاوم لم يكن الأسبق في التعامل مع الأرض من مواقع التبجيل اللوحي ، اذ كان جيل الرواد من الشعراء العرب المعاصرين قد سبقه الى ذلك ، ولا سيما السياب وأدونيس والحاوي . ولكن هؤلاء قد غلب عليهم التعامل مع الأرض في المطلق والأبدي ، أما شعراء المقاومة فقد زحزحوا الصورة عن موضعها ونقلوا الأرض ، أو مفهومها وصورتها ، من مملكة الكلي الى قطاع التاريخ المعاش ، الى التجربة الثورية التي عاشتها جماهير مسلحة في الوطن المحتل وخارج الوطن المحتل . وهذا فرق جوهري لم يمكن اغفاله ، حتى وان قيل بأن الأرض التي بدت كلية او اسطورية في انتاج الرواد ، تقبل التجيير الى المحلية والترجمة الى الواقع التجريبي المحدد بحدود ازمة وطنية تعيشها الأمة العربية برمتها .

وكائنا ما كان الشأن في صميم جوهره ، فان الشعر العربي المعاصر كله قد نهض على ركيزتين اساسيتين يمكن ان نرى فيهما العنصرين البنيويين الأكثر تأسيسا لقاع هذا الشعر في انته الريادية المنعطفة ، وهما أساطير الخصب وجدال الأضداد المفضي الى التحول والناقل للصيرورة او الولادة الثانية الأبدية التواتر . وعلى الحقيقة انهما في جوهرهما عنصر واحد لأن اسطورة الخصب لا تنطوي في ماهيتها الأعمق الا على جدل ضدين متغايرين ومندمجين معا في تركيبية واحدة ، الموت والحياة ، او اليبوسة والتجدد عبر الحب ، فالساميون القدماء لم يملكوا استيعاء الكينونة وجدلها ، حتى يبعدها الالهي المطلق ، الا من خلال استيعاء جدل الخصوبة والقحط ، المطر والجفاف ، عطاء التربة وشحها . ومن الواضح أن الشعر الفلسطيني المقاوم لم يخرج – في بعده اللاشعوري حصرًا – عن هذا التوجه ، فقد استوعب عنصري الشعر العربي المعاصر وضمهما في نسيجه ضما تحتانيا مستترا ، بيد ان ما هو أهم من ذلك انه قد اعطاهما بعدا تجريبيًا او تاريخيًا ، وبذلك أغناهما ، من جهة ، ووضحهما للذهن ، من جهة

أخرى . وبهذا البعد الضيق المضاف على مبادئ الشعر المعاصر ، مبادئه النفسية التي هي عين مضمونه ، مثل الشعر المقاوم نوعا من الوثبة داخل الوثبة السيابية ، وثبة المعاصرة في الشعر العربي .

ولعله من البديهي ان صورة الأرض أو الطبيعة ، بمعناها المثالي المجرد ، لا تعدو كونها بعدا رومانسيا خالصا ، ولكنها تستأرخ (تتحول الى نسيج تاريخي) حين تربط بمشروع الواقع العامل على تجاوز ذاته باستمرار ، وعلى تخطي تخومه دوما . فالأرض بوصفها برهة كبرى في الشعر المقاوم برمته (وقد بلغت ذروتها في قصيدة « الأرض » ، لمحمود درويش) ، او من حيث هي المقولة النواة في المعجم الشعري المكرس للموضوعة الفلسطينية ، وكذلك بوصفها الموضوع المحوري لقصيدة المقاومة ، الأرض من هذا الموقع تبرأ من رومانسيتها وتغدو تاريخا خالصا ، وربما لأول مرة في تاريخنا العربي المعاصر . اذ انه لمن المتعذر ان ننظر الى « عصفير الجليل » و« زيتونة لم تعتمر » الا كصلات بالتاريخ ، او كتمازج تضم التاريخي الى

الجغرافي ، بمعنى ان التاريخ يصبح جغرافيا والجغرافيا تصبح تاريخا ، او كما يقول الدرويش : « رائحة البن جغرافيا » ان الزيتون او شجرة البرتقال تنض عنها المظهر الطبيعي المجرد او الخالص ، لأنها لا تشير الى أشجار الزيتون أو أشجار البرتقال في ذاتها ولأجل ذاتها ، اذ هي احالة الى جذرية التاريخ في « ارض كنعان » ، ارض فلسطين العربية ، وذلك بوصف هذه الأرض مقابلا موضوعيا وذاتيا معا لما يسمى زورا « أرض اسرائيل » . وحين يقول محمود درويش :

نحن في حل من التذكار فالكرمل فينا

وعلى اهدابنا عشب الجليل .

فأنه لا يتغنى بالجبل والعشب قط من حيث هما طبيعة ، بل من حيث هما تاريخ بكل وضوح .

مقولة الأرض ، انن ، مأخوذة بهذا المعنى المقاوم ، هي التركيبية الكبرى للتركيبات كافة ، والضم المحوري لجزئيات المجال قاطبة . ولعل هذا من شأنه ان يعني ما فحواه ان كل شيء في الواقع الموضوعي والذاتي ، بما في ذلك الأم والحبيبة ، تتحدد قيمته وفقا لبعده أو قربه من صورة الأرض بوصفها صورة الوطن بحصر المعنى . ففي القصيدة المقاومة نرى الأشياء تتحرك على محور صاعد نحو مجمل يزداد اغتناء وثراء ، وما هذا المجمل الا صورة الأرض من حيث هي مفهوم الكرامة وصورة الحياة الأمانة . ولكننا في الوقت عينه نرى صورة ذلك المجمل ، ذلك الرمز الأبدي الكبير (الأرض) ، وهي تحل ذاتها الى عناصر تعبيرية تتناثر بتناسق وانتظام فوق صفحة القصيدة . وهذا يعني ان الأرض تتفتح لتأخذ هيئات جزئية هي بمثابة مفاهيم وطنية ، أعني أن القمح والزيتون والبرتقال والعشب والزهور والقبرات والعصافير ، وغير ذلك مما يشبهه ، تظهر كعناصر تمثل الأرض وتنوب عنها ، بحيث تدرج فيها اندراج المخبر في المظهر . وبما أن هذه الأشياء هي الوساطة الفنية الرامزة للحياة ، وبما انها المكافئ التجسيدي لمقولة الأرض ، فان الأم الكبرى (الأرض) كموضوع تضعه الذات أمامها بوصفها مشروعا تاريخيا ، تغدو حياة الذات وجوهرها . ولهذا السبب وجد شعراء المقاومة بين الأرض والمرأة ، بين الأرض بوصفها أما ابتدائية وبين الأرض بوصفها أما وزوجة .

وهنا نبغ القيمة المعيارية لهذا الشكل الفني . ان صورة الأرض ، حتى وان تحولت في الشعر الى تاريخ لا لبس في أمره ، تتوجه الى نفوس تؤلف صورة الخصوبة والامومة بعضا من جذرها الأولي ، أو أنماطها الابتدائية . وهذا يعني ان الشاعر المقاوم يعبر عن المحلية والانبة بما هو كوني وعام . فلئن كان الشاعر المقاوم لا يبتغي الا التعبير عن أزمة تاريخية محددة ومحصورة في زمان معين ومكان محدد ، فإنه يحاith هذه الازمة في صورة لها ماهية الابدي والابتدائي معا ، صورة لها روح الطقس والأسرار الوثنية ، ولها روح القربان وجوهر الفداء والخلاص . ولما كانت هذه الروح تستسر دوما في النفس البشرية بعامة ، فان الشاعر المقاوم قد عرف كيف يجيد التعبير ويضفي المزية اضافة تلقائيا على انتاجه . ولعل هذا الأمر ان يكون العامل الأساسي في اكتساب الشعر المقاوم لشعبيته وسعة انتشاره او هو واحد من عوامل ذلك الانتشار على الأقل .

ولما كانت الأرض (من حيث هي معطى ، ومن حيث هي مشروع الذات في آن معا) ،

هي العلاقة المؤلفة لواقع التاريخ العربي المعاصر ، والامتلاء الذي يغتني به الروح القومي ، ويندفع حاملا اياه ابتغاء تجاوز ذاته ، او قصوره ، فان اللاشعور الفني قد تبني أهم مقولة من مقولات التجاوز انطلاقا من فهمه التاريخي للأرض ، اعني مقولة التجدد أو الولادة الثانية .

فالارتباط بالأرض يقود الى الارتباط بالطبيعة (مبتورة عن صلاتها الرومانسية) ، والارتباط بالطبيعة يقود الى الارتباط بالتموزية ، الى التجدد الأبدى . ولكن من اللافت للانتباه هنا ان الولادة الثانية في الشعر المقاوم تأخذ بعدا تاريخيا او سياسيا . فالنكبة الفلسطينية موت في لا شعور الشعراء ، والولادة الثانية (الثورة) هي ما يجدد الحياة . وهكذا كانت الثورة التي اندلعت في اواسط العقد السابع بمثابة قيامة المسيح او انبعاث تموز في الربيع . وربما رأينا نوعا من صلة القربى بين هذا الانبعاث الربيعي وبين لجوء المعجم الشعري المقاوم ، في فترة الغنائية الفجائية الى العبارة الطرية ، عبارة الربيع المخضلة .

صاقي ، اذن ، ان سعي الروح باتجاه اعادة توليد ذاتها وخلق تلك الذات من جديد قد عبر عن نفسه تعبيرا لا شعوريا في تبني مقولة « الولادة الثانية » أو مقولة « الانبعاث » ، الموضوعة الثانية في الشعر المقاوم ابان طوره الغنائي ، الموضوعة التي انبتقت عن الارتباط بالأرض انبثاقا ضروريا ، حتى لتحسب ان الموضوعتين موضوعة واحدة في صميم جوهرهما . وهي لا شعورية لانها قلما تتبدى على المستوى الظاهري للقصيدة ، اعني مستوى الوعي الصريح . فلقد جاء هذا النزوع نحو الولادة الثانية ، نحو تجدد الحياة والنبت ، اقله في معظم الاحيان ، محايثا للصور الفنية ومخبوءا بعمق داخل اليافها . وكان من البديهي ان تنصب هذه الصبوة الانفعالية على الأرض ، محور الصراع التاريخي ، او على جزئياتها التي تغدو الأرض موسطة من خلالها . وبما ان الأرض ليست معطى مباشرا فقط ، بل اغتناء بالذاتي ومكافئ خارجي للروح القومي ، فان انبعاث الأرض ، او ولادتها الثانية ، هي بديل فني لا شعوري عن انبعاث الشعب نفسه . ان شعبنا نكب نكبة بشعة لا بد له من أن يصبو نحو التثقل من جديد لكي يكسب النصر ويعيد بناء كيانه . ومثل هذه الصبوة العارمة اخذت تتمظهر في الشعر المقاوم بصورة لا شعورية على هيئة بعث الحياة في التربة ، في النبت وفي الانسان .

وقد عبر سميح القاسم عن عملية السقوط ، او التحطم ، والعودة الى الحياة من جديدة ، ببيت واحد من الشعر يحمل من الصراحة اكثر مما يحمل من الرمزية .

ان كان جذعي للفؤوس ضحية جذري اله في الثرى يتأهب

وإذا ما رحنا نمحص معجم الشعر المقاوم في الفترة الغنائية فاننا سنجد المفردات الدالة على الدفق الحيوي للتربة هي المفردات الأطفى على لغة الشعر . وأهم هذه المفردات هي الأرض ، الزيتون ، البرتقال ، النخلة ، الشجرة ، الغاية ، الحقل ، المنجل ، المحراث ، المعول ، الحليب ، اللبن ، العسل ، النهر ، البحر ، الغيم ، المطر ، الخبز ، العشب ، الزيت ، العصافير ... الخ . وبديهي ان هيمنة مثل هذه الألفاظ لا يمكن ان تكون صدفة ، بل هي في الحقيقة دلالة فصيحة على الدفق الحيوي ، والماع غير مباشر الى الولادة الثانية التي تشكل الصبوة الأعمق في الضمير العربي ، ولا سيما في ضمير الفلسطينيين . وأما الصور الدالة على الرغبة في التجدد فليس اكثر منها شيء في الطور الغنائي للشعر المقاوم ، فهي صريحة في بعض

الأحيان ، كقول محمود درويش : « ولتكن أرضي قيامة » ، او كقوله : « الموت والميلاد في وطني المؤله توأمان » ، وهي مضمرة في كثرة من الأحيان الأخرى ، وذلك من مثل هذه الصورة :

وأنا أوصيت أن يزرع قلبي شجرة
وجبيني منزلا للقبرة .

ولقد ارتبطت عبادة الشاعر المقاوم للأرض بنزعة البقاء في الوطن والضمود في وجه الغزاة ، وهذا نوع من ديمومة الانبعاث او التشبث بالحياة . فما من شاعر مقاوم في الأرض المحتلة الا وعرض لفكرة الضمود ، الموضوعة الثالثة لشعر المقاومة ، على هذا النحو او ذاك ، مما جعل شعراء الوطن المحتل سدنة العروبة هناك وحراس الأرض . يقول توفيق زياد .

هنا على صدوركم باقون كالجدار

وفي حلوقكم

كقطعة الزجاج ، كالصبار

وفي عيونكم ،

زوبعة من نار

ونأكل التراب ان جعنا ولا نرحل .

وفي « الرجوعيات » نراه يصون العشب النابت على قبور اسلافه ، مثلما يحرس ظل التين والزيتون في قصيدته الجميلة « هنا باقون » وهي التي اخذت منها المقبوس الاخير .

ويقول سالم جبران :

كالسنديان هنا سنبقى ، كالصخور ،

كعرائس الزيتون ،

كالخروب في أعلى الجبال ، وكالنهور .

ولعل من الواضح في هذه الأبيات الأخيرة ان وجدان الضمود يرتبط ارتباطا تحتانيا

بالاشجار ، بالسنديان والزيتون والخروب ، والشيء الذي يوحي بالولادة الثانية او الدفق الحيوي ، وكذلك بالأرض ، بالأم الكبرى .

اما محمود درويش فقد كانت موضوعة الضمود محور شعره ، وربما هي لم تنزل كذلك حتى اليوم . ولا تكاد مجموعة واحدة من مجموعاته الأربع التي أصدرها في الأرض المحتلة ان تخلو من هذا التشبث بالوطن وبالأرض . والحقيقة أن هذا النزوع الدائم والجامح نحو التجذر في الأرض هو النتيجة المنطقية للضغوط التي وجهها العدو الى عرب الوطن المحتل مبتغيا من ورائها رحيلهم فالتخلص من تهديدهم لكيانه المفتعل .

وكان من شأن هذا التشبث بالأرض والوطن أن خلق للشعر المقاوم في مرحلته الأولى موضوعة رابعة هي انتظار عودة اللاجئين . وقد مثل هذه البرهة شاعران ، اولهما سميح القاسم ، في الكثير من انتاجه ، وثانيهما توفيق زياد في « رجوعيات » . يقول الأول في قصيدة عنوانها « اوزيريس الجديد » (ولعل هذه ان تكون القصيدة الوحيدة في تلك الفترة التي تشير الى التموزية بصراحة) :

انا والسيول. المستميتة
 في سفرة لا تنتهي حتى نعيد الى الخدائق
 حسونها المنفى والجذر الترمد في الحرائق !
 ويقول كذلك :
 فالحمام الزاجل المنفي لا ينسى بلاده !

اما توفيق زياد ، وان يكن لم يكثر من تناول هذه الموضوعه ، فيقدم في رجوعياته اجمل اغنية فجائعية مدارها عودة اللاجئين :

أحبائي ، برمش العين أفرش درب عودتكم ، برمش العين
 واحضن جرحكم ، والم شوك الدرب بالكفين
 ومن لحمي سأبني جسر عودتكم على الشطين .
 ففي هذا القول بتمرأى الروح بكامل طرائه ورخامته .

وجاءت مجزرة كفر قاسم علامة تدفع مجتمع الجريمة وتؤكد الحقد الأسود الذي يكنه الغزاة للمغزوين . فكانت واحدا من المحاور التي ظل الشعر المقاوم يدور حولها طوال عشر سنوات على الأقل . ولقد أجاد محمود درويش حقا في التعبير عن هذه الموضوعه الخامسة للشعر المقاوم ولاسيما في مجموعته الرابعة «آخر الليل» (لاحظ التفاؤل الذي يحمله العنوان). فكانت قصيدته «ازهار الدم» المؤلفه من ستة مقاطع، اغنية تتفجع برزانة لم يسبق الى مثلها في تاريخ النكبة ، وكانت المقطوعة الرابعة في هذه القصيدة ، وعنوانها « القتيل رقم ١٨ » شعرا يستوطن الحس المأسوي بكل عمق ، وهذا الحس هو العامل الأول في تأسيس عظمة الشعر المقاوم ، والصانع الأول لثرائه الفني ، وذلك نظرا لما ينبت فيه من رعشة الانفعال العميقة والصادقة . ولعل ابرز ما نلاحظه في هذه القصيدة مأخوذ كمجمل هو التواشج الأصيل بين اللحن والمعنى . فالإيقاع الداخلي ، بمداته المشبعة وأبعاده الصوتية الهادئة والمتجاوبة ، ينقل زخم الاحساس بالشجن وعمق الفجيعة ، تماما كما اراد الشاعر للأمر ان يكون . وللتدليل على ذلك يكفي ان نقرأ هذا المطلع :

لمغنيك على الزيتون خمسون وتر
 ومغنيك اسيرا كان للريح وعبدا للمطر
 ومغنيك الذي تاب عن النوم تسلى بالسهر
 الذي مات هو القاتل يا قيثارتي ، ومغنيك انتصر .

ولقد اقتضى التشبث بالوطن وبالأرض ، وهو الوجدان الذي افرز كلا من الثورة والشعر المقاوم نفسه ، ان يلجأ الشاعر الى التراث الشعبي ، موضوعته السادسة ، لكيما يؤكد احقية الشعب الفلسطيني بأرضه ، ولكيما يدحض الغربة الزاعمة بأن فلسطين هي « ارض اسرائيل » . فالحقيقة ان الشاعر المقاوم ، ابتغاء مناهضة حديث الافك الصهيوني هذا : راح يتخذ من التراث الشعبي وثيقة وجود او حضور تاريخي ، وذلك حين لا يتخذة تنويعا فنيا على صورة شعرية معينة . وربما كان سميح القاسم خير من برعوا في هذا المحور، خير من أجادوا استخدام موروثات الشعب لتشهد على الحضور القومي الراسخ والقديم ، حضور الفلسطينيين في وطنهم منذ فجر التاريخ . وبذلك اصبح التراث الشعبي في القصيدة المقاومة ذا دلالة وظيفية ، اذ هو يخدم غرضين واضحين : اولهما التشبث بالجذور، فهو بذلك تنويعا الى التشبث

بالأرض ، وثانيهما تقديم افادة أو شهادة تصلح أنه من أنات الادانة . يقول سميح القاسم .

في الكتب اشياء عجيبة
وربابة الأعمى تكذبا ،
وأثار المضافة والزريبة .

في اسفاركم القديمة ثمة ادعاءات ومزاعم كثيرة وغريبة ، افتراءات مفادها ان الأرض الفلسطينية موطنكم الذي منحكم اياه الرب ، ولكن هي ذي المستمسكات المادية للموسمة والمنطوية على تنفيذ هذا الافك الأبلق : ربابة الأعمى ، ومضافة القرية ، وزريبة المواشي . انها الأدلة القاطعة على أن الأرض قد ورثناها عن أجداد تركوا لنا هذا الموروث الشعبي البسيط منذ القدم . هذي بعض من اسانيدنا ومقوماتنا الواقعية التي لا تملكون لها دحضا مهما تعنتون .

اما الموضوعة السابعة للشعر المقاوم في ابان فترته الأولى ، فترة الغنائية الفجائية الحارة والمتلئة بالروح ، فهي النزعة القومية العربية . فالفلسطيني يغدو لاجئاً وبغير جذور حين لا يمتلئ ببعده العربي ، والقضية الفلسطينية هي قضية العرب اولا وأخيرا . وفي تقدير ، وتقدير الشاعر المقاوم كذلك ، ان تجريد المسألة الفلسطينية من عمقها القومي امر لا يخدم الا العدو الصهيوني وحده .

يمكن ان يعد سميح القاسم أبرز الذين تعاملوا مع هذه الموضوعة في نتاجهم الشعري . فقصيدته الصغيرة « هكذا » يمكن ان تؤخذ انموذجا لهذا التيار السائد في الشعر المقاوم ، مثلما يمكن لقصيدة محمود درويش « سجل انا عربي » ، ان تؤخذ انموذجا آخر . والحقيقة ان الكثير من قصائد سميح القاسم يستمد انسجته من البعد القومي للتاريخ العربي ، واخص بالذكر قصيدة « ليل العذنية » التي تولف لحمتها من الأبعاد القومية ، وسداها من النضال الفلسطيني المحلي . ولا يخلو نتاج الشعراء الاخرين من الموضوعة القومية ، بل هي ترى منثورة هنا وهناك في قصائد هم ، اذ من المعروف ان القصيدة المعاصرة تتولف توليفا من عناصر كثيرة ، واحيانا متباينة . يقول توفيق زياد في « رجوعيات » :

وان كسر الردى ظهري ، وضعت مكانه صوانة من صخر حطين .

تلكم هي ، اذن الموضوعات السبع الرئيسية التي ينطوي عليها الشعر المقاوم في ابان فترته الغنائية الفجائية ، فترة الفورة البانعة . والحقيقة انها كلها موضوعة واحدة في صميم قوامها ، او وجوه متباينة لموضوعة بعينها ، هي موضوعة البقاء ، او صيانة الهوية التي استندعت المقاومة ، والتي حرصت سميح على ان يصرخ في احدى قصائده الرائعة «خطاب من سوق البطالة » .

يا عدو الشمس ، لكن لن أساوم
والى آخر نبض في عروقي سأقاوم .

وبذلك اثبت الشعر المقاوم انه التصاق بالتاريخ ، واحتواء للواقع في الوجدان ، وصوت للروح في استنكافها عن الرضوخ للهزيمة او انصياعها امام التحديات العاتية . واثبت كذلك انه ليس تابعا للثورة وحسب ، بل هو بالدرجة الاولى خالق لها في النفوس ، ومعبر عن نهوضها وقدرتها على الاستمرار . وهو لا يحاكي الثورة بقدر ما هو نفسه ثورة ، ثورة في الروح واللغة

والواقع . فالحقيقة ان شعراء الأرض المحتلة كلهم مناضلون « نحن لا نكتب اشعارا ولكننا نقاوم » فلقد نهض هؤلاء الشعراء بوظيفة القادة السياسيين لعرب الأرض المحتلة حين حرمهم العدو من امكانية بناء طليعة سياسية تقود النضال في الوطن المغتصب .

رابعا - فترة القصيدة المركبة

استهلت المرحلة الجديدة بقصيدة مزيتها الاساسية انها وحدة تركيبية ، وحدة منسجمة التكوين ومتراصة البناء ، لغتها تنزع باتجاه الكثافة ومقوماتها باتجاه الاحتشاد . وما هذه القصيدة الا « سرحان يشرب القهوة في الكافتيريا » لمحمود درويش ، الذي اخذ ابتداء من الان يقود حركة الشعر المقاوم ويمثله خير تمثيل . فلقد جاءت هذه القصيدة نهاية للفترة الغنائية واستهلالات لفترة جديدة تجعل المادة الأدبية مملوءة بما توحى به اكثر مما تمتلئ بما تقوله . وبذلك انتقلت القصيدة من أنة الغنائية الخالصة المترعة بالروح الغضير الى أنة مختلفة تتمازج فيها العناصر الغنائية والذهنية . واخذت الازمنة في القصيدة الجديدة بعد هذا النزوح باتجاه الشكل تتخالط وتندمج بعضها ببعض ، والصور تتكثف ، والأصوات ، او الأبعاد الشعرية والمستويات المضمونية تتكاثر وتتعدد . ولهذا كله راحت القصيدة المقاومة ابتداء من مطالع العقد الثامن تسعى نحو الاستدارة على نفسها ، مثلما تحاول ان توثق تفاصيلها في اطار بنيوي يلتمس في قاع النسيج اللغوي للقصيدة . وفي مثل هذا المناخ المكثف والمستدير كادت تنطمس الفروق بين لغة الشعر ولغة الحلم ، او هي تقلصت الى حد ملموس . وفي مثل هذه اللغة تبرز الصور ، تتواتر ، تعمل وفقا لمبدأ الاكتظاظ شبه الخفي ، وتتيح لنا بالتالي الايمان بأن النص الأدبي نص مفتوح ، لا بمعنى انه قابل لعدة قراءات وحسب ، بل بمعنى انه متواسج مع ما سبقه وما سوف يتلوه ، حتى لكأنما الشاعر المقاوم يريد ان يوحى لنا عبر الشكل نفسه بأننا في زمن الاختلاط ، زمن الهيولى الأولى ، اصل الكينونة ، زمن اندغام النقائص والأضداد . والجدير بالملاحظة ان غسان كنفاني قد انهى رواية « ما تبقى لكم » بمثل هذه الصورة المتوترة التي يلتحم فيها الشيء ونقيضه .

ان ، لم تعد القصيدة المقاومة ، في أنتها الاعقد ، تنحد بحدود التفجع الغنائي الرزين ، بل قل المهيب ، كما كان الشأن في البرهة السالفة ، بل هي اتخذت لنفسها محورا جديدا هو محور التوتر القائم على الدرامية واللغة الحركية والصور النزاعة نحو الهجنة ، اعنى الصور الخلاسية التي تولف بنيتها من عناصر متنافرة ، عناصر بلا زمن ولا مكان ، حتى لكأنها ترغب في معانقة الأبعاد كافة ، وفي قول كل شيء دفعة واحدة كذلك . فبينما كانت الصورة لدى الشاعر المقاوم حالة وجدانية فقد اصبحت الان موقفا ذهنيا من الواقع ، اذ هي اخذت تنتقل من حالة الامتلاء بالعناصر الانفعالية الى الازدحام بالعناصر الخيالية ذات الصباغ الفكري .

غير ان هذه النقلة قد بدأت تنجز ذاتها بعمق مع قصيدة نشرها محمود درويش في اواسط العقد الثامن ، وهي « تلك صورتها وهذا انتحار العاشق » ، اذ على الرغم من ان هذه القصيدة تبدو امتدادا للمنحى الاساسي السائد في معظم قصائد « محاولة رقم ٧ » ، عنيت الاعتماد على منحى التناقض والتضاد العاكس لتناقض الاشياء في الواقع الموضوعي ، فانها تحاول ان تقيم نوعا من القطيعة مع مجمل اعمال محمود درويش السابقة ، لانها طبعت نفسها بطبيعة جديدة فحوها افراغ الصورة من المحتوى العاطفي الذي ظل سائدا في الشعر المقاوم حتى اواسط

السبعينات ، ثم احلال الخيال الذهني المعقد مكان كل غنائية او نبرة هادئة . ولهذا جاءت تلك القصيدة شكلا هلاميا رجراجا لا يستمتع بالترابط الداخلي المتين ، بل هي اوحت للمراقب المحايد ان الشعر المقاوم في بداية انحداره يومذاك . فبينما كان الشاعر المقاوم قبل تلك القصيدة يبضع سنوات يعبر بأبسط الصور التلقائية والأشكال الفنية الطوعية عن أعمق الانفعالات وأغنى الدلالات ، فقد اخذ ابتداء من الان ينزع نحو التعقيد ونحو شيء من الاصطناع . وربما جاء التعقيد نتيجة لطبيعية للتخالط الراسخ في المعاش التاريخي الذي يعسر على الغناء ان يفككه وان يلم ابعاده المتراصة الغزيرة .

ولكن هذا النوع من التعبير كان جاهزا الى حد بعيد في لغة الشعر العربي المعاصر بوجه عام ، وفي لغة بعض تياراته الاكثر انتشارا بوجه خاص . فمن ذا الذي يملك ان يعرف ما اذا كانت عبارة « قشور الضوء » او عبارة « امعدن الاشياء » لشاعر مقاوم ؟ ومن ذا الذي يملك ان يؤكد على ان هذه الصورة ليست لأدونيس :

ان تكون بداية الأشياء دائمة البداية – هذه لغتي .

لقد اتسق الشعر المقاوم الان مع مجمل حركة الشعر العربي المعاصر ، واخذ يفقد التميز والخصوصية التي كانت له في مطلع امره . غير أن الحادث التاريخي يأتي بمثابة كلمة تعيد الشاعر المقاوم الى لونه الخاص . بالحادث التاريخي وحده صار الشعر المقاوم نتاجا ادبيا ، وبالحادث التاريخي وحده اكتسب هذا الشعر زرقة صورته ويخضور الفاظه . وبايجاز ، ان خصوصية تاريخية معينة قد افرزت خصوصية شعرية معينة ، واكسبت الشاعر المقاوم شخصية التي تميزه بكل جلاء عن سواه من الشعراء . وهذا مما يبيح لنا حق الذهاب الى ان مصير الشعر المقاوم مرهون بمصير المقاومة نفسها ، على اغلب الظن .

لقد جاءت مجزرة تل الزعتر لتؤثر تأثيرا حاسما على الشعر المقاوم ، بحيث يمكن القول بأن هذا الشعر قد أخذ يدخل في فترة جديدة من فترات تطوره . فبينما اوشك الشاعر المقاوم ان يأخذ بالتحرك في اقاليم منفلته ، ان يتجول في مطلقات متعالية ، ولكنها هلامية ، ان يتجه نحو آفاق بلا تخوم ، فقد اعيد الان ليسكن في التاريخ ، ولكن بقدرات تعبيرية لم تكن له من قبل . وقد جاءت قصيدة « احمد الزعتر » ، وكذلك قصيدة « الارض » ، كأفضل نماذج الفترة الجديدة . وبذلك عاد الشاعر المقاوم هذه المرة ليمتلك صوته الناصع الخالص ، صوته التلقائي المؤسس على جلال البساطة العميقة ، البساطة التي تقول كل شيء دون ان تسقط في التسطح ، ودون ان تمتزج بالتعقيد المفرغ من المحتوى ، اذ ثمة فرق بين تعقيد مترع بالمضمون ، وبين تعقيد لا يدري ما يقول .

ففيما يخص التقنية يمكن القول بأن « احمد الزعتر » انموذج القصيدة التي تقوم بسبيكة من الشذرات الوقائعية المتمحورة حول انفعال واحد وحول صورة خيالية يمكن تسميتها بالصورة الاسس . اما الانفعال الذي يخدمه الخيال التصويري واللغة الغنائية المركبة ، او المكثفة ، فهو الفجيعة ، كأنما الشعر المقاوم لا يملك ان يتنفس بغير الفجيعة ، اذ الفجيعة هنا تؤسس وتمتد . واما الصورة التي يخدمها الخيال التصويري ويعززها بكامل ثقله فهي صورة الصمود او الرسوخ على الموقف المجابه، وهي بكل تأكيد رد ثوري على الفجيعة نفسها. وهنا

تكمُن ثنائية الأساس ، فلئن كانت الفجيجة تستوطن جذر الأشياء فإن الصمود يؤسس قاع النفس او جذر الارادة .

فمنذ السطر الاول نجد ان هذا النشيد مكرس « لبيدين من حجر وزعتر » . فقد كنى عن الصمود ، وربما دون وعي منه ، بلفظة « حجر » ، وهي التي تنطوي على اشارة الى القدرة على الرسوخ ومقاومة الزمن ، وكذلك الصدمات ، واحتمال التصدي لكل ضربة قاصمة . ثم ما لبث ان قدم الجبال - وهي خير هيئة للرسوخ والصمود ، اذ هي الاطواد الثابتة - بوصفها الشيء الوحيد القادر على التعاطف مع احمد . ومثل هذه الصورة اضفاء لا شعوري حتما . ولئن كانت الغيوم تمضي لتأتي الجبال فتدثر احمد بالرسوخ ، بمعاطفها التي تقيد البرودة والفتور ، والبرودة شكل اخر للانحلال ، نقيض الصمود ، فان القطارات تمضي هي الأخرى ولكن ذاكرة معينة تنبثق منها ومن مرورها الانني السريع . والذاكرة ديمومة ، رسوخ ، تثبت بشيء ما ، وبالتالي مؤشر الى الصمود . وحتى « العلاقات السريعة » صالحة لاكتشاف الذات ، او لتعلم الصمود والتعرف على الراسخ القار في الداخل . ثمة ، اذن ، استقطابية واضحة تخفيها الصور في اعماقها وتخبئها في نسيجها التحتاني . انها ثنائية الثبات والانية ، الصمود وسرعة الزوال . فالجبال والذاكرة تبقى ، تصمد ، تثبت امام الزعازع ، اما الغيوم والقطارات فآنية وسريعة المرور اللاشعور ، اذن ، يؤسس الخيال التصويري .

وتتوالى الشذرات التصويرية الخازنة لصورة الرسوخ كيما تحرض اردلاف الدوال في بؤرة واحدة ، هي رقعة الرد على الفجيجة . فأحمد الرصاص (وهذه اللفظة فيها من الثقل ما يسترجع مكنون لفظة « الحجر » في البيت الاستهلالي) ، وهو البرتقال ، او الثبات على الالتزام بيافا ، وهو الذكريات ، او الرسوخ على مجمل الماضي المفجوع ، وهو « سلم الكرمل » ، او الطريق الى الوطن . والبلاد تتقمص احمد ، وهذا نوع من الرسوخ كذلك ، لان التقمص تواتر البقاء ، استمرار الشيء نفسه ، ولكن بصورة جديدة . وتذكرنا هذه الصورة بمطلع قصيدة سابقة هي « تلك صورتها وهذا انتحار العاشق » ، حيث يقول الدرويش : « واريده ان اتقمص الأشجار » وهذا التقمص هو ديمومة الحياة ، صمودها في وجه الموت ، في وجه الانطفاء ، او امام الفاجعة .

وأحمد يجد نفسه ممتلئا بنفسه ، مثلما يجد نفسه قرب نفسه ، راسخا صامدا باقيا ومستمرا . والامتلاء كثافة وثقل يذكر ان بكثافة الحجر والرصاص في الابيات السابقة ، وبالتالي يؤكدان الرسوخ والقدرة على الامتداد والاستمرار . والامتلاء كصورة وكواقعة ، يتداخل مع الذاكرة في علاقة بنيوية ، اذ الذاكرة امتلاء بالماضي هي الأخرى . ثم تأتي برهة الحصار بوصفها رسوخا عنيدا على موقف عنيد ، فنشعر ان الآنات السابقة كلها لم تكن سوى تمهيد لهذه الالة حصرا ، وبذلك تتلاحم واياها في ارتباط بنيوي متين . وتأتي مع برهة الحصار لفظة « الاسوار » بما تحمله معه من ايحاء بالصمود والمنعة ، فترقد الحجر والجبال والرصاص والذاكرة في محاولتها ان تكون المكافئات الخارجية لوجدان الرسوخ والبقاء ورفض التلاشي ، وفي سعيها نحو رفع شعور الرسوخ الى مستوى صورة اس تفرش تحت قاع القصيدة برمتها . وهذا يعني ان قصيدة « احمد الزعتر » تؤثر بالتراكم

التصويري واللغوي معا ، وتنبثق من اللاشعور المسكون بمقولة واحدة ، برغبة واحدة ، بوجود واحد ، وجدان يحاول ان يتمص اشكالا تتباين مظهرها وتتوافق جوهرها ، حتى لكأنها تجليات متنوعة لجوهر واحد .

واحمد وحده الذي يشخص صورة الصمود في الواقع التاريخي . فبينما نراه مكافئا « لحدود النار » فان ما سواه ، ما يناقضه ، ليس الا « زيدا » وبينما يكون الزيد أنيا سريع الزوال ، نقيض الصمود ، تماما كالغيوم والقطارات السريعة فان أحمد المسفوع باللون الأزرق ، لون الاندياح والوجود ، والذي هو وحده الأزرق او البحر ، بينما الاخرون رمال متشابهة ، احمد هذا هو الكوني ، على حد وصف القصيدة له ، والكوني هو الراسخ الثابت الصامد ، منذ الأزل والى الأبد . انه الباقي سرمد ، انه ، ان قوة التحول والخلق ، وليس مجرد حادثة تاريخية بعينها . وهنا يتماهى الفداء مع أفاق كونية عالية ، مع المطلق في شموليته وكليته . ولهذا ما تلبث « الصخور » وهي اشارة أخرى للرسوخ تعيد صورة الحجر الى ذاكرة القارئ من جديد ، ما تلبث ان تكون رسائله في الأرض ، وما يلبث ان يؤكد على ثباته المبدئي ، فهو ينتمي الى السماء الأولى ، التي تصلح الماعا الى الطبقة الدنيا من طبقات المجتمع ، وهي أرسخ طبقاته ، لانها تحمل المجتمع كله على صفحاتها الراسخة . وحتى لو لم يكن هذا المذهب صحيحا ، فان كون تلك السماء تحتل المرتبة الأولى امر يوجي بالرسوخ ، وذلك لان العدد الأول يحمل الأعداد كلها ، وبانتهياره تنهار برمتها . واثر ذلك مباشرة وهذا ليس مجرد صدفة ، نسمع الفقراء ينشدون : صامدون صامدون . وهنا ، عند هذه البرهة ، لا يملك وجدان الصمود ان

يظل لا شعوريا مستترا في مكافئاته المادية ، او الموضوعية ، بل هو يندفع الى السطح ليتجل امام البصر ، بعدما كان يتخذ له منحى اخر هو التجلي امام البصيرة وحدها . ولهذا رأينا صراحة ذلك الفلاح القادم بعباءته من « حقول التبغ كي يلغي العواصم » . وهذا يعني ان نقيض احمد هو ما يمر مرور القطارات السريعة ، وانا الالغاء ، الانطفاء ، سرعة الزوال والانية هي قدر هذا النقيض . وبذلك يتبدى بوضوح انشاء القصيدة على التقاطب او الثنائية ، على التقابل بين الديمومي والعاير ، بين الصلادة والهشاشة ، بين الرسوخ وسرعة الامحاء ، واخيرا بين الكوني والاني .

ويسبب من ان الصلادة والديمومة والثبات ، او الصمود ، لا يمكن ان يعكسها بتراص ونصوع الامعجم تجسيدي ، فقد استطاعت قصيدة « احمد الزعتر » على عكس تلك صورتها وهذا انتحار العاشق « ان تتخلص الى حد بعيد من نزوح الشاعر المعاصر في العقد الثامن نحو التجريد الضبابي او الهلامي والمفرغ من احشائه الحية ، وهو ما كاد ان يطوح بالشاعر المقاوم الى خارج التاريخ .

وحتى أحمد نفسه مصنوع من تناهض نقيضين : فهو حجر (صمود) وزعتر (براءة) ، وهو « تحيات الزهور وقنبلة » وهو يتزوج الامواج فوق المقصلة ، وهو الرصاص البرتقالي وكذلك البنفسجة الرصاصية ، والبنفسج في ذنيقة . وبإيجاز ، انه الحرب من أجل السلم السعيد . ولهذا كان أحمد يلتقي بنقيضه في كل شيء . ولعل قيام الشعر على التقابل ، او التناقض ان يكون أحد العوامل المؤسسة للمزية فيه .

ولكي توحى القصيدة بوجودان الأسي ، وبذلك تصون وحدة الغنائى والذهنى ، فقد وظفت حشدا كبيرا من الألفاظ القادرة على الإيحاء بحزن هادىء ومترن ، حزن يشبه حالة أسى رقيق يخلفها فينا حلم يتألف من حزن لا صراخ فيه . ومن شأن هذه الشذرات التصويرية التي تعكس وجدان القهر والحزن الهادىء المترن ان ترفع المستوى التأثيرى للقصيدة وان تجعل منها فنا عظيما . ففي شذرات الوجدان الصافي تتولف مجموعة من العناصر الراعشة والموحية بالفاجعة الماعا وتلويحا .

ولعل الإيقاع الموسيقى للقصيدة ان يكون خير داعم للجو الانفعالي الذي يرغب الشاعر في بثه واستثارتته فهو يتصاعد بعنف منضبط وورصين في اللحظات التي تبتغي تشخيص وجدان الصمود والرسوخ على الحق المنتهك! غير انه يرق بحنان لطيف عندما تنتقل القصيدة الى تشخيص الاحساس بالفجعية وتصوير الشعور المأسوي . وبذلك يتكيف الإيقاع مع تحول آتات القصيدة ، الامر الذي يعني ان صلة الإيقاع بالصور ومناخاتها الانفعالية هي صلة عضوية حية ، وذلك بسبب من تنوعها بتنوع المواقف ويفعل هذه المرونة القائمة داخل الالفاظ والحروف يمكن القول بأنه إيقاع وظيفي يؤدي عملا ويسهم في تعزيز المضمون .

ففي البيت الاستهلاكي ، مثلا ، « ليدين من حجز وزعتر » مثلا ، حيث يحاول الشاعر ان يعزز انفعال الصمود وصورة الرسوخ ، نلاحظ كيف تتحرك الموسيقى عنيفة ورشيقة في أن معا . فالأحرف الثلاثة الاولى في لفظة « ليدين » الابتدائية تنطلق برشاقة ، ولكن السكون الثقيل المقيم في حرف الياء الثانية يكسب الإيقاع الداخلى ثقلا يعزز السكون الرابض في حرف النون في الكلمة اللاحقة ، وهي كلمة « من » وكلا السكونين يعضد احدهما الآخر في نقل حسن الرسوخ ، الشيء الذي من شأنه ان يؤكد الترابط المتين القائم بين الخيال التصويري والإيقاع . ثم تأتي لفظة « حجر » بأحرفها الثقيلة الوقع ، وبما تثيره مجتمعة من احساس بالثبث ، وحرف الجيم فيها ناتىء ومولد لإيقاع صلب . وفي كلمة « زعتر » نسمع حركة فسكونا ، ثم حركة فسكونا آخرين ، مما يوحي بأن الترسخ الذي يمثله السكونان هو الحالة المطلوبة ، اذ يقوم كل سكون بنفي الحركة السابقة له مباشرة ، وذلك لكيما يصر على الوقوف عند برهة معينة تخدم صورة الصمود او الرسوخ . ونتحسس مع تلك اللفظة اهمية الإيقاع التصويري الذي يبثه حرف العين الساكن والقائم بين صوتين متحركين ، اذ هو بهذا الموقع يوحى بثبوت شديد الثقل وبترسخ تتعذر زعزعته .

غير ان الإيقاع في لحظات الوجدان الانفعالي الرزين يلطف الى حد يفاير ما كان عليه في المواقف التي تستهدف تصوير الصمود . ولنأخذ هذين البيتين مثلا :

لا تسرقوه من السنونو !

لا تأخذوه من الندى !

وهنا نلاحظ ان السكون المقيم في الف « لا » الناهية لين الى حد بعيد . كما ان تواتر حرف السين مرتين ، وهو صوت همسي رقيق ، من شأنه ان يرخم الإيقاع كثيرا . ويصدق الرأي عينه على تواتر النون ثلاث مرات دون ان يكون ساكنا . وكذلك تواتر الواو اللينة

الرشيقية ، وفي البيت الثاني تأتي السكونات خفيفة ، في الف « لا » وكذلك في همزة « تأخذوه » الواقعة بين حرفين لينين هما التاء والخاء الطرية . وتأتي النون في كلمة « من » متحركة هذه المرة ، وكذلك هي في كلمة « الندى » المؤلفة من حروف سهلة الانزلاق في الحنجرة وهذا كله يعني ان الأحرف قد لانت لكيما تسهم في الايحاء بحالة أسي ، ولكنها رزينة .

فوظيفة الايقاع في هذه القصيدة ، ان هي تصوير المضمون وأشباع المعنى بالبعد الصوتي للغة او الحروف . الحقيقة ان تحليلا كاملا ومتأنيا للحركة الموسيقية في ميسوره ان يكشف عن مدى فضل الايقاع الناجح على تعظيمها وجودتها . ومن الضروري ان يكون لهذا النجاح الذي ينجزه البعد الصوتي اصلا نفسانيا ، اذ الموسيقى المعبرة لا يمكن ان تنبتق الا من شعور مؤصل في قاع الوجدان . فالجرس الضارب بعنف منضبط و غضب متأن ، وكذلك المتفاوت الوقع بين فقرة واخرى ، هو واحد من أهم معايير الخصوبة الانفعالية والذائقة الشعرية .

واضح ، ان ، ان القصيدة الجديدة ، قصيدة الفترة المركبة المعقدة والنازعة نحو ابعاد رمزية مكثفة قد نضجت الان في النصف الثاني من العقد الثامن ، وذلك بعد ما مرت بتجارب عديدة ، تجارب كان الشعر العربي المعاصر قد استهلك معظمها . وسر نجاحها كامن في حالة اساسية فحواها انها اضافت بعد الكثافة الى البعد الغنائي الذي كان لها في ابان النصف الثاني من الستينات . وباجتماع هذين العنصرين في تركيبة تعلقو فوق اي منهما منفردا استطاعت القصيدة المقاومة ان تشرح انعكاس الواقع الكثيف في النفس الشاعرة ، وان تلم حركة الحياة بكامل غناها وعظيم نبضها .

بيد ان الفترة الجديدة ، فترة السبعينات ، قد عرفت تراجع حركة الشعر المقاوم في الأرض المحتلة ، وذلك بعد هجرة محمود درويش الى البلدان العربية . فقد صمت توفيق زياد الا قليلا ، وهاجر راشد حسين ومات بعيدا عن الوطن ، ولم نعد نسمع الكثير عن سالم جبران وحنا ابو حنا ، مثلما لم نعد نسمع شيئا عن بعض الأسماء الأخرى التي رافقت نهوض الشعر المقاوم في الستينات ، من امثال عصام العباسي ونايف صالح سليم وحيب زيدان شويري وسواهم . ولم تستطع الأسماء الجديدة التي ظهرت في العقد الثامن داخل الأرض المحتلة ، امثال عبد اللطيف عقل وسميرة الخطيب وليلى علوش وليلى كرنيك (لاحظ اسهام المرأة في هذه الفترة) ، لم تستطع ان تثبت اقدمها بشكل راسخ وتثقل الحضور في حركة الشعر المقاوم . ويبدو ان ليلى علوش بمجموعاتها الثلاث الصادرة في النصف الأول من السبعينات ، ولا سيما « اول الموالم ، أه » ، الصادر في القدس (١٩٧٥) يبدو انها الشيء الوحيد الجديد الذي يستحق بعض الاهتمام .

بيد ان شاعرا واحدا من رجيل المقاومة الأول ، رجيل الستينات ، قد صمد في حلبة الشعر حتى اواسط السبعينات تقريبا ، اذ هو قد اتجه في السنوات الأخيرة نحو الرواية والمسرح ، وما هذا الشاعر سوى سميح القاسم ، الذي اعتاد في مطلع امره ان ينم عن نفس قومي ووطني اصيل ، والذي مارس في العقد الثامن شيئا من التحرك والانتقال من الفترة الغنائية الى

الفترة المركبة . ففي قصيدته الناضجة ، مراثي سميح القاسم « وهي قصيدة مطولة نشرها عام ١٩٧٣ ، يهجر نزعتة السردية التي سادت بعض شعره في ابان العقد السابع ، ويتجه نحو طريقة في التعبير تعتمد على أسلوب التوراة . فهو يفتتح هذه القصيدة تماما كما يفتتح احد الاسفار التوراتية المتأخرة :

من قمة جبل الجرمق أعلى جبل في وطن الأسماء
صار كلام الرب الي انا المنبوذ سميح القاسم
قال الرب الهي : استجمع احزانك والمطر القادم
واستجمع موتى قومك والمرضى والاحياء .

ولعله من الواضح ان هذه اللغة الشعرية تشبه لغة ارميا ، اولغة واحد من انبياء التوراة في مرحلة السبي مثل حزقيال او دانيال او ميخيا ، بل لعل العنوان نفسه ان يشبه عنوان « مراثي ارميا » .

والأوضح من ذلك ان احساسا حادا بالهزيمة يهيمن على هذه القصيدة المطولة ، وكذلك بعض روح الاسى المرير ، مثلما تنتشر فيها نزعة نقد الحركة التاريخية ، او نقد الواقع ، وتصوير ما آلت اليه الأمور في هذا العقد الثامن المكتئب ، اذ ثمة احساس بفداحة الوضع الراهن وثقل وطأته . ان شعورا بالخيبة يتوطد ثقيلًا في هذه اللغة الرثائية .

وايما كان الشأن في جوهره ، فان « مراثي سميح القاسم » من نتاج البراعة والثقافة اكثر مما هي نتاج اصيل لما هو صميمي في الفؤاد البشري . فهي محاولة لتوظيف التراث الديني ابتغاء التعبير عن حالة قد لا تقبل هذا التوظيف كثيرا . والاكثر من ذلك انك تشعر بشيء من الافتعال في بعض مقاطعها . فلنلاحظ ، على سبيل المثال ، كيف تحاول القصيدة ان تقلد اسلوب القرآن في غير طائل :

لام نون . وضراعة روجي وعمادي في الحمأ المسنون .
والكفن الطالع من جلدي . والتابوت الطالع من جسد الزيتون .
ولكن ، مع ذلك كله ، تبقى هذه القصيدة واحدة من المنجزات المحترمة في حركة الشعر المقاوم في ابان العقد الثامن .

بيد أن سؤالاً جديراً بان يطرح الان يلح باصرار على ان يتلقى اجابة مقنعة : لماذا صمت (او كاد يصمت) الشعر المقاوم في الأرض المحتلة ؟ او لماذا لم يحافظ على تلك الدورة التي انجزها في اواخر العقد السابع ؟

خامسا - تطور الشعر المقاوم في المنفى

ليس جديدا ان يقال بأن الشعراء الفلسطينيين يختلفون من حيث طرق التعبير في مرحلة المقاومة عنهم في مرحلة النكبة . ولعل معين بسيسو ، وهو ينتمي الى جيل النكبة وجيل المقاومة معا ، ان يكون من بين اسبق الشعراء الفلسطينيين الى كتابة قصيدة التفعيلة . ويتلوه في

الزمان شاعر اخر هو محمود صبح ، ثم فواز عيد الذي اصدر في اواسط العقد السابع مجموعة عنوانها « في شمسي دوار » لتكون من بين الأعمال المبكرة النازعة نحو الحداثة . ويمكن لمؤرخ الشعر المقاوم ان يهتم بشاعرين اخرين ظهرا في العقد نفسه ، وهما صالح هوارى وخالد ابو خالد. بيدان يوسف الخطيب ، وهو من جيل النكبة ، قد ظل أبرز شاعر فلسطيني في المنفى طوال الستينات ومطالع السبعينات .

وعلى اية حال ، فان مجموعة كبيرة من الشعراء قد افرزتهم حركة المقاومة في المنفى ، بل لست اظن ان مؤرخا ادبيا يملك ان يحصي اسماء شعراء المقاومة في العقد الثامن ، وكيف يسعه ذلك ، وهم المنتشرون في اصقاع كثيرة من الوطن العربي والأوطان الاجنبية بل ان بعضهم ، كمحمود صبح ، مثلا ، اخذوا يكتبون بلغات اجنبية .

بيد ان العقد الثامن قد ابرز حفنة معينة من الشعراء في المنفى ، لعل اهمهم احمد دحبور، وليد سيف ، عز الدين المناصرة ، محمد القيسي ، مريد البرغوثي ، مي صايغ . فهؤلاء هم اشهر الذين ادلوا بشهادتهم على هذا العقد في المنفى ، وهم اول الذين عاشوا تضعض حركة الواقع التاريخي وشهدوا عليه .

يتحرك شعر احمد دحبور في اجواء الفقر ونقد الحركة التاريخية ، وينزع نزوعا ملموسا باتجاه شكل له شيء من الرصانة ، وباتجاه صورة تحاول معانقة الغرابة بحيث يمكن لمن يقرأ مجموعته الاخيرة ، « اختلاط الليل والنهار » (١٩٧٩) ، ان يتوقع لهذا الشاعر تطورا ينحو نحو الحداثة بمعناها المغرب ، على الرغم من انه لم يزل يستعمل لغة بعيدة من السورالية التي يبدو انه يطمح اليها - وهو في اعتماده على التراث الشعبي ، وكذلك على الكثير من عناصر التراث العربي ، يبدو انه يثير ازمة الهوية الفلسطينية ويبحث عن الشخصية العربية في التعبير . وفضلا عن ذلك فان حسا طبقيا ذا كيا ينتشر في قصائده جملة تقريبا . وهو لا يتبدى الا متفائلا مملوءا بالأمل ، امل النصر للفقراء وللشعر طرا .

وفي مجموعته السابقة ، « طائر الوحدات » (١٩٧٣) نلمس رعشة المأساة تتماوج بين السطور وفي الألفاظ ، ولكنها تأتي مدعومة بأمل لا يفتر قط ، على الرغم من هذا التردى التاريخي كله ، وعلى الرغم من ان موضوعه الاجهاض الثوري والتراجع التاريخي تتواتر في المجموعة برمتها . ومن الملحوظ ان المجموعة تحاول أن تتكىء على الاكثار من الاشارة الى عناصر تراثية ، ولا سيما عناصر قرآنية وانجيلية، ولكن هذه العناصر تبقى مستتره ومضمرة في السياق .

وثمة صوت آخر بين هذه المجموعة من شعراء المنفى الشباب يتميز بخصوصية متفردة وخصيية هو وليد سيف ، الذي تبدو مجموعته الثانية ، « وشم على نراع خضرا » أسلوبيا خاصا في التعبير عن المأساة الفلسطينية . ومن يقرأ مجموعته الاولى ، « قصائد في زمن الفتح » (١٩٦٩) يدرك أن الفرق بين المجموعتين شاسع البون ، ويتساءل عن سبب هذا التطور السريع والعميق ، لا سيما وأن المدة الزمنية الفاصلة بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية لا تزيد عن سنتين . ولدى التدقيق نكتشف ان هذا الشاعر قد اخذ يدور في فلك الشاعر

الاسباني لوركا ، حتى لتبدو آثار هذا الأخير واضحة عليه بكل جلاء .

بيد انه مع ذلك ، قد ابتكر شخصيتين بارزتين استقاها من التراث الشعبي والتراث الاسطوري القديم ، وهما شخصية خضرا وشخصية زيد الياسين . فهنا تتحرك رموز الخصب والارض والنماء لكيما تتوالف في تركيبة طرية الملامح ، في شكل تعبيرى متماسك وخالاب ، شكل يرسم أو يحدد الهوية الجديدة يومذاك ، هوية البطل ، أو المسيح المخلص ، أو الفارس الذي ينقذ الأرض الليباب من لعنتها المزمنة . انه ، اذن ، يحاورنا بطريقة لا شعورية عبر الأنماط العليا أو الصور البدئية التي تؤلف قاع النفس الثابت على الدوام ، حتى لتحسب أن خضرا هي الاسم الاخر لربة الخصب ، أكانت ايزيس أم عشتار ، وحتى لتظنها لا رمزا للأرض الفلسطينية وكفى ، بل انك لترى فيها رمزا لا شعوريا لانتصار الخصوبة والخير على القحط والشر :

ركضت خضرا

سعت قدماها ضرع الأرض العطشانة ،

نما النعناع البري على كل الجدران

وفار العرق الدافئ فوق الخدين .

اية حيوية ، أاية شمائل لطيفة ، تسكن هذه اللغة المخضوضرة الشبيهة بلغة

الصوفيين ! أية أبعاد كونية تتفوق فيها !

ويتقدم المخلص ، لكيما يعبر عن المرحلة في فورانها ، في مخاضها الخصب ، وذلك من خلال وصفه لذاته من حيث هو جيل لا فرد ، وهو وصف ينبت في لغة ارجوانية طافحة بالحيوية ، نابضة بالحدوس الصوفية ، قلما يمتلكها شاعر مقاوم من هذا الجيل . ولقد اتخذ الشاعر من تواتر بضع كلمات لازمة لشعرة : الكون ، العرق الدافئ ، اسرار الطمي ، العشب وبهذه الكلمات لا ينبش حس الخصوبة وحسب ، بل هو يرفع ذلك الحس الى أفق كوني . ولهذا جاء المخلص يحمل بعدا كونيا ، ان هو ينبثق من الأساس الكوني للنفس :

مفتونا بالموت

استسلم للمطر اللاذع والأعشاب

من يحمل عني هذا الفرح الوحشي

هذا العشب الطافح من جرحي البري فالكون يشتعل ، ولكن بماذا ؟

برائحة البحر وصرخات البحارة

ورذان العرق الدافئ

في جسد امرأة ريفية

توقد اسرار الطمي وتاريخ الموالم .

وكذلك فان زيد الياسين ، رمز الفداء والخلاص ، ورمز الالهة التمزودي الهازم للقحط ، مسكون هو الاخر « برموز الطمي » ، مثلما هو مسكون بالزعتير وعصافير الدم ووجوه الموتى ، وكذلك بالمأساة . وهذا يعني ان فريد الياسين هو الاسم الاخر لخضرا ، وهما معا تسمية

جديدة لالهة الخصب ، ولبعض أبطال السير الشعبية ، او أبطال التراث العبي .

ومع ان هذا الشاعر - كمعظم شعراء المقاومة في العقد الثامن - تهيمن على شعره نزعة الموت بكل وضوح ، أو صورته على الأقل ، فان عالمه مشرق فرح وفوار بالحوية ، بل ان ثمة نوعا من الدهشة الصوفية تسكن لغته وصوره المتألقة الوضاءة . فضلا عن ذلك فانه يدرك الموت بوصفه أن السلب المفضي الى الايجاب ، أعني أنه البرهة الضرورية من أجل الولادة الثانية ، تماما كصورته أو مفهومه في الاسطورة التموزية . فالشاعر ، او زيد الياسين ، أو البطل المخلص، يريد أن يجوز المدن باتجاه الموت ، ولكن كيما يظل حاضرا في الكون .

مدائن الميلاد لو أظل عندها أموت
لكنني أريد ان اكون

ان ثمة صورا من العهود الوثنية تسكن هذه اللغة البعيدة كل البعد عن الخطابية والمباشرة . فهي لغة تخصب فيها التجربة الداخلية التي هي المعيار الأول لنقد كل شعر عظيم ، وهي لغة تتجنج بكل وضوح نحو تجسيم الانفعالات ذات التفاصيل النفسية العميقة ، وذات الأصباغ المتباينة . وبهذا المعجم البهي الذي أحسننت ادارته يكتسب شعر وليد سيف وهجا ويخضورا وقوة تمغنطه وتضفي على نسيجه اللغوي شيئا من السحر الخلاب . فالأشياء في هذا الشعر تبدو نوعا من الانتشاء باكتشاف اسرار مجهولة ، أسرار أشبه بالأسرار الصوفية السرية التي تباغت وتطوق . ولعل مزية هذا كله ان تكون ذلك التعبير بالمسجدات والمعادلات الحسية عن الصور البدئية الراسخة في قاع النفس والمتخارجة عبر لغة غنائية بعيدة عن الذهنية والتقلسف .

بقي شاعران اخران في جيل السبعينات لهما أهمية ملموسة بعض الشيء ، بل هما لا يقلان أهمية عن الشعارين السابقين . ولعل من يعرف شعر الرجلين ان ينتبه للتشابه بينهما ، هذا التشابه القائم على نغمه من الأسى تنبت في شعرهما الذي لا يخلو من نزعة الغنائية الفجائية .

أما أول هذين الرجلين فهو محمد القيسي الذي أصدر حتى اواسط السبعينات أربع مجموعات شعرية هي : « راية في الريح » (١٩٦٩) و« خماسية الموت والحياة » (١٩٧٥) و« رياح عز الدين القسام » (١٩٧٤) ، و« الحداد يليق بحيفا » (١٩٧٥) . وفي هذه المجموعة الأخيرة يفرق الشاعر في نوع من الحزن ظل مهوماً لأنه لم يجد عبارته الموائمة وصوره الحية وشكله القادر على حمله . ولعل مجموعته الثانية ، « خماسية الموت والحياة » ، ان تكون خير مجموعاته الشعرية ، بل هي في الحقيقة محاولة ناجحة للتعبير عن نمط خاص من الأسى يمكن ادراجه في خط الغنائية الفجائية الذي ساد الشعر المقاوم في الوطن المحتل عبر النصف الثاني من الستينات . ففي هذه المجموعة تنبت انواع من الأخيلة والوان من العواطف الصادقة، وتنبت كذلك صور تتلون حقا بلونه الداخلي .

ان شعر القيسي بوجه عام لا ينجح الا حين يشحنه بدفقة كثيفة من الحزن والشجن .

وخير مثال على ذلك تصويره لشخصية حمدان الناطور في مجموعة « رياح عز الدين القسام » .
 أما حين تصاب هذه الدفقة بالنقص فإن القصيدة تخسر الكثير من قيمتها . أما شخصية
 القسام كما صورها القيسي فلا ترقى الى مستوى شخصية زيد الياسين ، كما رسمها وليد
 سيف . فالقسام ، على الرغم من انه تجسيد واضح لقوة الخلق والتواصل في الكائنات ، على
 الرغم من كونيته هذه ، يظل مفتقرا الى تلك الخصوبة في البناء الروحي التي يستمتع بها زيد
 الياسين ، مع ان كليهما محاولة لتقديم صورة أبدية للبطل المنقذ ، وذلك بسبب من تلك الحضرة
 الصوفية او البدائية التي تمتزج امتزاجا حميما بلغة وليد سيف .

أما الشاعر الاخر فهو عز الدين المناصرة الذي أصدر مجموعة عنوانها « لن يفهمني احد
 غير الزيتون » عام ١٩٧٦ . وكغيرها من مجموعات الشعر المقاوم ، تحاول قصائدها ان
 تستضيف رموز الخصب استضافة لا شعورية ، ولا سيما شجرة الزيتون واللون الأخضر
 والمطر والغابات . وفي قصيدة عنوانها « جفرا ارسلت لي دالية وحجارة كريمة » يستل من
 التراث الشعبي اسم الجفرا التي ترمز - حتى في اللاشعور الشعبي نفسه - الى الدفق الحيوي
 والجمال الانوثي معا ، أعني خصوبة التربة وخصوبة النسل . وهو يرتفع بهذا الرمز الى المستوى
 الوطني ، بل والى المستوى الكوني حتى لتصير جفرا اسما اخر للوطن والثورة ، وكذلك لعشتار
 الهة الخصوبة :

جفرا امي - ان غابت امي - جفرا الوطن المسبي ،
 الزهرة ، والطلقة والعاصفة الحمراء .
 جفرا - ان لم يعرف من لم يعرف - غابة زيتون ،
 ورفيف حمائم وقصائد للفقراء .

وبهذا نلاحظ تشابها بين جفرا ، كما صاغها عز الدين المناصرة ، وبين خضرا كما صاغها
 وليد سيف ، ان كلتا الشخصيتين منسوجة من الصورة البدئية للخصب والاحضرار ، وكلتاهما
 تحاول ان تكون رمزا وطنيا وكونيا ، محليا وعالميا . ولكن خضرا اكثر عفوية او تلقائية من
 جفرا ، اذ هي تستمتع ببعدها روحي وبنشوة بدائية ، والأهم من ذلك انها اكثر اضمارا واستتارا
 من صورة الجفرا الواضحة المقصد ، والتي يصل الفهم الى استيعائها مباشرة تقريبا ، حتى
 لتكاد تفقد بذلك مستواها الرمزي والاشعوري .

قبل هذه المجموعة الأخيرة أصدر عز الدين المناصرة أربع مجموعات شعرية هي : « يا
 عنب الخليل » (١٩٦٨) ، « الخروج من البحر الميت » (١٩٧٠) ، « قمر جرش كان
 حزيننا » (١٩٧٤) ، « با جس ابو عطوان يزرع أشجار العنب » (١٩٧٤) . ولكن هذه
 المجموعات لا تمتاز بالقدرة التعبيرية والزخم الحيوي اللذين تتميز بهما مجموعته الأخيرة ، اذ
 تفتقر تلك المجموعات الى رعشة الانفعال وثراء المعاناة ، وغنى التجربة الداخلية .

وبوجه الأجمال يفتقر جيل السبعينات من شعراء المقاومة الى عمق المكابدة ، ويجنحون
 الى الشكلانية والبراعة الفنية والالتكاء على ثقافتهم اكثر مما يميلون الى الصدور عن افئدة

مترعة بالشفافية والارتعاش الوجداني . ويشعر قارئ انتاجهم بأن رموزهم قد غدت مستهلكة ، وان لم تكن كذلك فهي رموز واعية تمام الوعي في معظم الأحيان . وفضلا عن ذلك فان لغة هذا الجيل شديدة التشابه ، اذا استثنينا اسما او اسمين ، وذلك يعني انهم قد أركسوا في النمطية ، ووحدة الانموذج ، حتى لقد ندر بينهم من كان يتفرد بصوته الخاص .

ولعل أبرز ما يخص الشعر المقاوم في العقد الثامن أن مجموعة محددة من المشاعر أو القسّمات الداخلية قد راحت تسود انتاجه جملة : وجدان الموت ، حس القهر والهزيمة والحزن ، الشعور بمرارة التردّي التاريخي ، عقدة الذنب او الدونية ، عقدة العجز والعنّانة ، انكفاء الوجدان على الذات بالثّقرّيع والتجريح ، الرّؤية القاتمة للواقع ، وهو الذي اخذ يتلون باللون الرمادي في نظر الشاعر المقاوم . ان « الرمادي من البحر الى البحر » . لقد انتقل الشعر من تفاعله في أواخر العقد السابع ، الى نوع من السوداوية في العقد الثامن ، وذلك بالطبع تحت الحاف واقع تاريخي لم يعد فوارا كما كان من قبل .

ولعل أهم مسألة تخص الشعر المقاوم اليوم هي ما يمكن ان تصاغ في هذا السؤال ما مصير هذا الشعر ؟ ومع ان الاجابة عن هذا السؤال ليست من اليسر في أي مكان ، فان في وسعنا التكهن بأن مصير الشعر المقاوم مرهون بمصير المقاومة نفسها . وربما كان الأمر غير ذلك ، فمن يدري ؟

دور العقول الالكترونية والسيرنيتيك في اتخاذ القرار العسكري

(١) ما هو القرار من وجهة النظر العسكرية ؟

باعتبار ان بحثنا يهتم في الدرجة الاولى بكيفية اتخاذ القرار العسكري مستخدمين العقول الالكترونية ، لهذا يجب التركيز على معرفة القرار ، ودراسة جميع العناصر المتعلقة باتخاذها .

– يعرف القرار بانه « فن عقلي وخلقى بواسطته يتم حل مسألة او قضية من بين حلول عديدة بعد اجراء عملية فحص دقيق لتلك الحلول ، ثم يوضع هذا الحل في الطريق الذي يقدم اكبر فرصة للنجاح » ، اذن هو عملية وصل بين الذكاء الذي يختار والارادة التي تفرض ، وهو ايضا الذي يجعل النظرية عملا في الواقع .

ان اتخاذ القرار يتضمن ثلاثة افكار ، او عوامل ، رئيسية وهي :

- ١ – يفترض القرار وجود عدة حلول ، واذا كان الحل واحدا فلن يكون هنالك قرار .
 - ٢ – يتطلب القرار عملية عقلية على مستوى الادراك ، كما وان المنطق ضروري عند اتخاذها ، لكن لا يمكن اخفاء تأثير العوامل العاطفية واللاعقلانية على العملية العقلية .
 - ٣ – للقرار غاية عند اتخاذها وهو تحقيق هدف ما^(١) .
- للقرار نظريات عديدة يصعب حصرها وتحديدها ، غير انه بالامكان تحليل هذه النظريات باشكال مختلفة :

- أ – بالمراحل الثلاث للعمل : التوجيه – التنظيم – القيادة .
- ب – بالمراحل التسلسلية لاتخاذ القرار : تحديد المسألة – تحديد معايير اختيار الحل – تجميع المعطيات – تحليل المعطيات – تركيب المعطيات – واخيرا اختيار الحل .

ان ما يهمننا بالنسبة للقرار العسكري ، او السياسي ، هو دراسة المراحل المختلفة لاتخاذ القرار بدءاً من : تحديد المسألة - تحديد معايير الحل - تجميع المعطيات ثم تحليلها - تركيب المعطيات - اختيار الحل الملائم - واخيراً تنفيذ القرار الذي يعتبر عملية تجسيد واحياء للقرار ، ونقله من الاطار النظري الى الحقل العملي .

وقبل ان ندرس المراحل المختلفة لاتخاذ القرار يتوجب علينا دراسة المخطط ١ ، لاتخاذ القرار العسكري (او السياسي) عند توفر الوقت .

ان العناصر الرئيسية لاتخاذ القرار عند عدم توفر الوقت (عند توفر الوقت نعود للمخطط ٢) هي :

- فهم المهمة العسكرية (او السياسية) وفكرة القائد وتوجيهاته .
- تقدير الموقف على اساس : من اين نتحرك ؟ مع من نتحرك ؟ كيف ومتى نتحرك ؟ لماذا نتحرك ؟ هدف التحرك واتجاهه الرئيسي ؟ الى اين نتحرك ؟ .
- (في القرار العسكري تدخل هنا الاسلحة المساندة والقوى المختلفة والوسائط والامكانيات) .

- الوقت المتوفر : تقسيم الوقت قبل التحرك ، تقدير الوقت اثناء التحرك .
- توزيع الاوامر والمهام الاولية ، الاستمرار في جمع المعلومات .
- اتخاذ القرار** : - توزيع الاوامر والمهام النهائية (٢) . تأمين الوسائط المادية والمعنوية . تأمين اعطاء المعلومات والاستمرار في جمع المعلومات الجديدة . تنسيق وتنظيم التعاون .
- وكما هو معلوم ، يمكن ان يشمل القرار ، بصيغته النهائية في العمليات العسكرية ، سبعة نقاط اساسية انبثقت من التقدير الصحيح للموقف :

- ١ - أين توجه الضربة الرئيسية .
- ٢ - العدو وتسلسل تدميره .
- ٣ - تنظيم وترتيب القوى والوسائط .
- ٤ - المناورة وتجنب الضربات غير المنتظرة من العدو .
- ٥ - تنظيم التعاون بين مختلف المستويات وبين مختلف الاسلحة .
- ٦ - تنظيم القيادة ، مكانها وطرق الاتصال بها .
- ٧ - التأمين المادي والمعنوي الذي يكفل استمرار المعركة لتحقيق الهدف .

مراحل اتخاذ القرار : ان دراسة نظريات القرار على ضوء مراحلها ما زالت قيد البحث

لانها تخضع لعدة عوامل ، منها الوقت والوسائل المتوفرة واسلوب التفكير وفقاً للقائد العسكرية والسياسية وظروف هذا البلد وذاك ، ومع ذلك يمكن ان نتبنى التسلسل التالي عند اتخاذ القرار :

١ - تحديد المسألة : عند تحديد المسألة يجب التمييز بين الاهداف والوسائل حيث ان الهدف في مرحلة ما يكون وسيلة ، والوسيلة يمكن ان تكون هي الهدف، من هنا يجب ان نحدد محيط المسألة المطلوب حلها بشكل دقيق .

٢ - تحديد معايير الحل : حيث يساعدنا على التحضير المطلوب والواقعي للحل ، ويجنبنا الوقوع في الاعمال الاضافية .

٣ - تجميع المعطيات : لدراستها وتصنيفها بالصورة الملائمة للقرار ، وهنا يجب تجنب الدخول في التفاصيل الثانوية ، وتعتبر عملية تجميع المعطيات وتصنيفها وتحليلها طريقة حديثة تسمى معالجة المعلومات (انفورماتيك) .

٤ - تحليل المعطيات : وتشمل البحث عن العلاقات بين المعلومات والمعطيات المتعددة ، وتأثيرها على موضوع القرار ، وتعرف عسكريا بـ « عناصر القرار » .

٥ - تركيب المعطيات : بعد التحليل والتصنيف تظهر مرحلة البناء والتركيب ، حيث تفتتح الطريق للوصول الى حل او عدة حلول ممكنة .

٦ - اختيار القرار : يقوم به القائد مع اركانه (ان امكن جمعهم) ، وهنا يمكن استخدام وسائل آلية لكسب الوقت ، واختصاره ما امكن . وتلعب شخصية القائد وسعة اطلاعه واستيعابه للعلوم العسكرية ، نظريا وعمليا ، دورا فعالا ، على اعتبار ان القرارات الجماعية لا تصلح الا في المحاكم وبعض انظمة الحكم (قد لا يكون ذلك مقبولا في القضايا السياسية) اما في الوحدات والقطاعات والتشكيلات المقاتلة ، فان طبيعة العمل تقتضي وجود قائد واحد ، يتخذ على مسؤوليته القرار النهائي . ولا شك ان مثل هذا القرار لا يعتبر فرديا ، على اعتبار انه محصلة للعمل الجماعي ، ونتيجة للتنسيق مع القيادة العليا ، او تنفيذا لوامرها بصورة مباشرة عند الاقتضاء .

ان ضمان اتخاذ القرارات العسكرية او السياسية لا يمكن تحقيقها الا بعد اجراء بحوث حول العمليات ، والتي يمكن تعريفها بانها : « بحوث رياضية ومنهج لعملية من العمليات ايا كان نوعها ، وتعتبر بحوث العمليات كعلم للعمليات ، وتطبق الوسائل العلمية عند اجراء اي بحث ، بمعنى انها : التحضير المنطقي والموضوعي للقرارات » .

للبحوث العلمية عدة فوائد اهمها :

- تسهيل وتنظيم عدة اراء مختلفة لمجموعات ذات اختصاصات مختلفة ، تسهل عند تضافرها حل اي مشكلة او معضلة .

- فائدة دراسة كل موضوع حسب علاقته بعملية محدودة ككل .

- فائدة واسعة لاختيار المواضيع المدروسة وامكانات طرح استقصاءات احصائية .

- اهمية قدرة التبادل الحر للمعلومات بين الاشخاص العلميين والعسكريين على مختلف

المستويات .

على هذا الاساس اقتضت الضرورة توكيل مجموعات واسعة من العلماء والعسكريين ، في

مختلف الاختصاصات ، وفي كافة الدول الشرقية والغربية ، حيث يوجد الان في كل جيش عصري مكتب خاص لبحوث العمليات ، لان الاسلحة الحديثة ، واسلحة التدمير الشامل ، وضعت القائد - من مستوى قائد لواء في الدفاع الجوي ، ومستوى فرقة في القوات البرية حتى مستوى الجيش او الجيوش (٣) - امام تغييرات ومواقف متعددة تحتاج الى قرار سريع لا يمكن لشخص واحد ، مهما بلغت قوة ذكائه ، ان يتخذه بالسرعة المطلوبة ، ولا يجوز مطلقا التفكير ان مجموعة بحث العمليات التي تتألف من عسكريين واختصاصيين علميين هي التي تقوم وحدها باعداد الحلول لهذه المتغيرات والمواقف المختلفة المتعددة عند حدوثها . ان بحث العمليات يدرس مسبقا هذه المتغيرات والمواقف المختلفة ، ويضع برنامج العمل اللازم للاله (او العقل الالكتروني) التي تعد الحلول ، وتعرضها على القائد ، لاتخاذ القرار المناسب .

(٢) السبرنتيك وعلاقته بالتنبؤ واتخاذ القرار

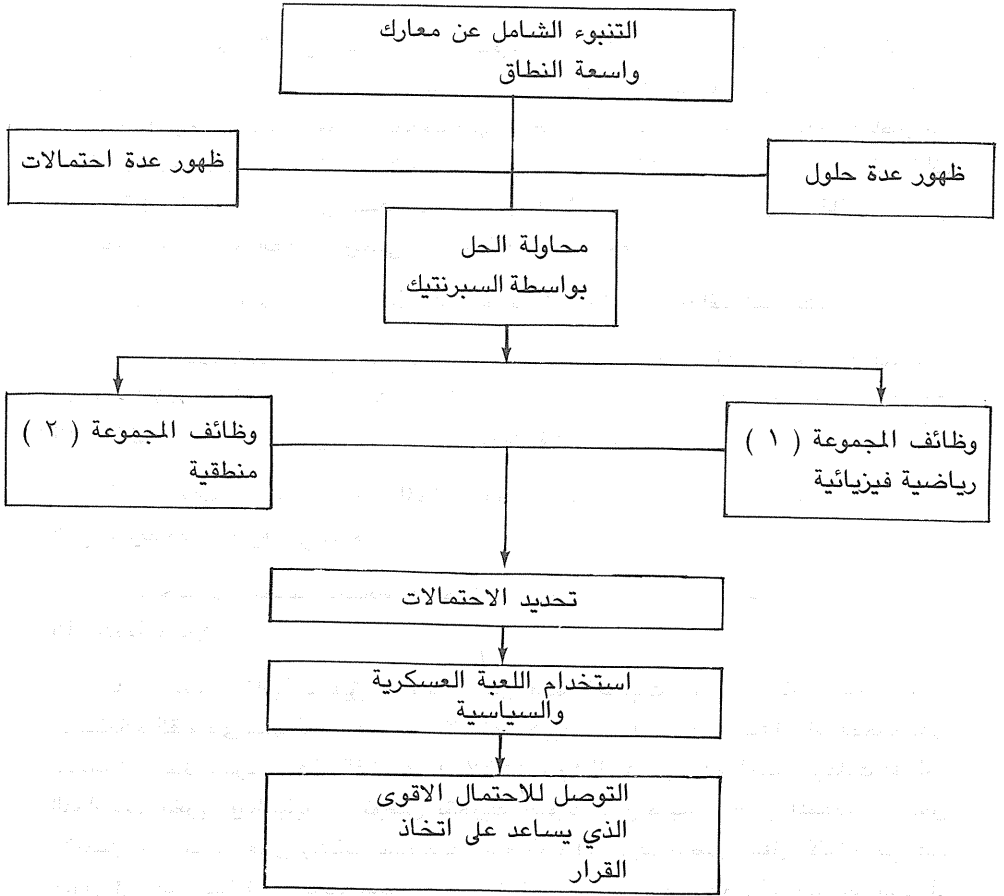
قبل البحث في هذا القسم من دراستنا لا بد لنا من تعريف السبرنتيك ، الذي اطلق عليه البعض علم العلوم وفي رأيي ان في ذلك مبالغة ، حيث اننا لو قبلنا ، جدلا ، بأنه علم العلوم ، فمعنى ذلك وضعه في مكانة الفلاسفة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والانسانية .

ان التعريف التالي للسبرنتيك هو الملائم : « فهو النظرية العاملة للعمليات المترابطة ببعضها ، سواء كانت هذه العمليات علمية او تقنية او نفسية اجتماعية ، او سياسية عسكرية » .

ان ما يهمنا هو معرفة امكانية استخدام السبرنتيك في حل بعض القضايا العسكرية ، وخاصة ما يتعلق باتخاذ القرار . لقد دلت التجارب انه بالامكان الاستفادة من السبرنتيك ، سيما وانه قادر على تأمين العلاقة الوثيقة بين الرياضيات والمنطق ، وبين جمع المعلومات ، وتحليلها ، ثم تركيبها ، والخروج بالقرارات الصائبة ضمن حدودها الكمية بشكل خاص .

ان سير المعركة الحديثة ، بعد التطورات الحديثة في استخدام اسلحة التدمير الشامل ، وانزال القوات المحمولة ليا ، واستخدام المدرعات التي تمتاز بقدرتها الفائقة على المناورة وسرعة الحركة ، ثم قوة سلاح الصواريخ واستخدامه في السرعة والزمان والمكان المناسب ، كل ذلك أوصل الى قياس كافة المعطيات الضرورية بدقة وبتقييم رياضي لقسم كبير من سير المعركة المتوقع ، الا ان سير المعارك الكبيرة ، التي تنفذ على جبهات واسعة ، وتخوضها جيوش كبيرة ، تبقى صعبة بالنسبة للتنبؤ والتطبيق الرياضي ، ومع ذلك فقد قطع علم السبرنتيك - وخاصة بعد اختراع عقول الكترونية متطورة - مجالا واسعا لحل مشاكل الجبهات الواسعة من خلال تقسيم العمل الى مجموعتين : الاولى ذات وظائف رياضية فيزيائية ، والثانية ذات وظائف منطقية يمكن تحديدها كما يلي :

المجموعة الأولى : (ذات الوظائف الرياضية الفيزيائية) : تعالج الاحداث الخاضعة للقوانين الفيزيائية ذات الصيغ الرياضية ، وحلولها تكون دائما دقيقة ، لانها تعتمد على الآلات الحاسبة الالكترونية كميا وكفيا . ويعتبر الدفاع الجوي احسن مثال تطبيقي على ذلك ، وكذلك تحديد حالات الاشعاع النووي وتطوراتها في المنطقة (ب) عندما تتعرض المنطقة (ج) لاصابة مباشرة موجهة من سلاح نووي .



اما المجموعة الثانية : فهي تهتما اكثر من المجموعة الاولى من الناحية العسكرية ، لان وظائفها المنطقية تعالج الاجتماعات المؤدية لاتخاذ القرار ، ولو ان وظائفها تكون في معظم الاحيان غير دقيقة الا انها تكون قريبة من الواقع . والقائد قادر على ايجاد الحل المناسب اذا ما تمكن من وضع تصور وتخطيط مسبق للمعركة ، من كافة وجوه النشاطات والفاعليات المتعلقة بالمشاركين في العمليات العسكرية ، مع الاخذ بالاعتبار ردود الفعل الذاتية التي تختلف بين فئة واخرى ، سواء في ظروف واحدة او مختلفة .

من هنا تظهر شخصية القائد وقدرته على التصور والتخطيط الواقعي المستند على التنبؤ ووضع الاحتمالات التي ستواجهه اذا ما قرر اتخاذ القرار النهائي ، في الدفاع او الهجوم ، وغير ذلك من الاعمال القتالية . وحتى مطلع القرن العشرين كان القادة العسكريون يعتمدون على المقدرة الشخصية ، بالتعاون مع مساعديهم اذا اقتضى الامر ، دون استخدام الوسائل المتطورة ، وخاصة العقول الالكترونية . ويمكننا ان نتساءل الان ، بعد ظهور واستخدام هذه الالات الالكترونية في العديد من مرافق الحياة ، وخاصة في الاقتصاد والمختبرات العلمية وغيرها ، للتوصل الى حساب ابق النتائج واكثرها تعقيدا ، نقول هل يمكن استخدام العقول

الالكترونية في اتخاذ القرار العسكري ؟ ، وجوابنا على ذلك : ان العقل الالكتروني يساعد على تجميع العناصر الاساسية والاضافية للمعركة ، كما يساعد القائد على اختبار الحل الملائم من بين عدة حلول من الصعب معرفة درجة صحتها او خطأها ، ومع ذلك تبقى كل هذه العناصر هي مساعدة للقائد عند اتخاذ القرار ، لانه يحتاج الى توفر الجهد الانساني الكبير الذي يبذله القائد عندما يقبل بالحل الملائم الذي تضعه الالة ، وكل ذلك لا يعفيه من وضع قراراته الثانوية - التي هي جزء من القرار العام - ونعني ، في حالة الهجوم مثلا :

١ - اختيار طرق التقدم والانتشار الملائمة ثم اختيار الاهداف التكتيكية .

٢ - حساب نتائج الرمي والخسائر التي تنجم عند عبور الموانع المائية وحقول الالغام ، ثم حساب الخسائر المحتملة ليتمكن من تعويضها في الزمان والمكان المناسبين من القوات الاحتياطية او المعاونة ، ان كانت تخضع مباشرة لقيادته .

٣ - حساب اجراءات تصعيد القوة القتالية ثم التمثيل المنظم لخطط العمليات ، والشروط التي تحيط بكل عملية على حدة .

٤ - حساب امكانية وسائط الاتصال ، وتوزيع الترددات لمختلف اجهزة الوسائط اللاسلكية وغيرها .

لقد درست امكانية تحقيق حسابات مثل هذه العمليات آليا ، وامكن لبعض الدول الاستفادة القصوى منها لحل اهم المشاكل العسكرية ، سواء في حالة الدفاع او الهجوم ففي سويسرا ، مثلا ، درست هذه القضية عام ١٩٦٧ ، وكذلك في فرنسا والمانيا ، وكانت اهداف الدراسات نظريا وتطبيقيا ، التوصل لتحريك القوات ، واختيار الطرق الممكنة ، والحل الافضل ، لترتيب القوى وكيفية تشكيلها اثناء التحرك . وقد اعطى العقل الالكتروني عدة حلول في بضع دقائق ، وبعده اعطى الحل المفضل من بين عدة حلول لتحرك القطعات او التشكيلات . غير انه ثبت بالتجربة العملية ان مثل هذه الالات تسبب المشاكل التالية(٤) :

١ - ظهور نزعة الى تجميد التنظيم وقبوله بدون مناقشة او تحليل .

٢ - المخاطرة بايجاد تناقض تقني بين النظم عندما لا تصدر النتائج عن نفس الدراسة التي يجريها مستوى عال .

٣ - المخاطرة في اشباع النظام الذي يغذى بشكل مفرط بمعلومات تتجاوز امكانيات الانسان في استغلالها .

٤ - صعوبة تقدير تكيف الانسان مع الشروط الجديدة للعمل التي تفرضها الالة ، وتطور مهارته الفنية .

٥ - صعوبة العودة الى النظام المؤلف العقلي والرياضي في حال عطل الالة وعجزها عن العمل .

(٣) انتشار العقول الالكترونية واستخدامها على نطاق واسع

منذ خمسة عشر عاما اخذت معظم الدول الاوروبية وامريكا والاتحاد السوفياتي تتسابق في صنع وتطوير واستخدام الالات الحاسبة والعقول الالكترونية ، كما دخلت اسرائيل في هذا

المجال ، وقد اظهرت الاستطلاعات الاولية بأن اسرائيل تملك الان اربعة مراكز رئيسية للعقول الالكترونية في كل من القدس وتل ابيب وحيفا وديمونة (حيث توجد مفاعلاتها الذرية) ، عدا عن عدة مراكز ثانوية توضع فيها مجموعة من الالات الحاسبة ، والعقول الالكترونية الفرعية ، التي ترتبط بالمراكز الرئيسية المذكورة ، او تعمل بصورة مستقلة لا استخدامها في مجالات عسكرية واقتصادية وعلمية . ويملك الجيش الاسرائيلي جهازا رئيسيا على مستوى العقل لالكتروني (EBM) ، ترتبط به عدة مراكز ثانوية ، الهدف منها تأمين حسابات المستودعات (اسلحة ، ذخائر ، معدات حربية) والشؤون الادارية ، والبطاقات الشخصية ، والاحصائية ، لكافة العسكريين او المدنيين الذين يعملون في وزارة الدفاع ومؤسساتها .

لا يسعنا المجال لذكر كل البلدان التي تملك مثل هذه الالات ، ونختار كلا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا لاعطاء صورة موجزة عن مدى التقدم والاستخدام الواسع للعقول الالكترونية ، وخاصة في مجال الخدمات العسكرية :

أ - في الاتحاد السوفياتي

يقول البروفيسور الجنرال تونكيخ ، الدكتور في العلوم العسكرية ، في مقال له نشر في مجلة الفكر العسكري السوفياتية :

« في اكااديمية دزيرجنسكي العسكرية بدىء العمل باقامة نظام انفورماتيكي مؤقت في العام ١٩٧٠ . في البدء نفذ بحث علمي خاص وضع على اساس المخطط العام لـ (ANC) على اساس متطلبات العقل الالكتروني (OBM) ، ونظام تشكيل كتل انفورماتيكية ونماذج رياضية . لقد فضلنا اقامة نظام (AHO) على اساس العقل الالكتروني طراز (M-20) ، الا ان هذا العقل ، من حيث حجم الذاكرة ومجموعة الباروميترات ، لم يكن كما كنا نريد ، وهكذا تركزت أعمالنا حول العقل الالكتروني (M-220) ، ونحن نعمل حاليا على العقل الالكتروني طراز (EC-1020) . وهكذا ، فقد كانت خبرات الاعوام الاولى قد اثبتت امكانية اقامة (AIIC) . من وجهة نظرنا نعني بجملة النظام الانفورماتيكي المؤقت « مجموعة الكتل الانفورماتيكية اللوغاريتمية والوسائط الفنية المخصصة لحل المسائل والمهام المتعلقة بجمع وحفظ ومعالجة وتوفير المعلومات » ، ويدخل ضمن قوام النظام الانفورماتيكي المؤقت (ANC) مجموعات الاختصاصيين في الوحدات التعليمية والفروع والمصالح ... (٥) .

ويتابع الجنرال المذكور شرح تفاصيل استخدام العقل الالكتروني في مختلف كليات واجنحة الاكااديمية العسكرية ، ثم يعطي لوحة (الشكل المرفق) تبين مدى استثمار هذا الجهاز في مجال التعليم في الاكااديمية المذكورة .

ب - في فرنسا

استخدم في وزارة الدفاع الفرنسية في مجال الادارة والحسابات - دون حساب الموجود من الالات الحاسبة لمجموعات الاسلحة ووسائط الاتصال - حوالي ١٧٠ عقلا الكتروني ، وهذا ما تقدر قيمته عام ١٩٧٤ بأكثر من ٥٠٠ مليون فرنك (٦) ، وكان من المقدر لهذه الاجهزة ان يصبح عددها ٢٥٠ عام ١٩٧٧ بقيمة ١,٢ مليار فرنك ، وتوضع الجيوش ، في هذا المجال ، على رأس

الادارات جميعها . ومن وجهة نظر أخرى ، اصبح حساب الجيوش يشكل ركنا اساسيا في الخطة الحسابية على مستوى الوطن الفرنسي ككل ... لقد ادى اختراع وتعميم الاجهزة المذكورة الى تسهيل دخول المعلومات ، واثاح الفرصة للمستويات الصغيرة في كافة اقسام وزارة الدفاع ، بما فيها وحداتها وقطاعاتها وتشكيلاتها المسلحة ، بالاتصال مع المركز الرئيسي للاحصاء ، وجمع المعلومات . الا ان هذا الوضع ادى الى تبديل الكثير من المفاهيم ، واعطى الانفورماتيك تبريره الحقيقي . ولقد شملت هذه الاتجاهات المختلفة والتساؤلات كافة فروع الوزارة .

١ - القوات البرية : التي اعادت النظر في بنية مجموعة نظامها ، وادخلت العقول الالكترونية الصغيرة في خدمة التجنيد جعلها مراكز الانتقاء اوتوماتيكية للمجندين .

٢ - هيئة اركان القوات البحرية : التي اقامت اول شبكة حقيقية مخصصة لنقل المعلومات بين باريس وبريست وطولون .

٣ - هيئة اركان السلاح الجوي : التي عممت هذه السنة اجهزة الاستقصاء في مكتب الاركان العامة .

٤ - وحدات الشؤون الادارية : التابعة لسلاح البحرية التي دشنت للاتصالات الخاصة بالمعطيات الادارية .

٥ - ادارة الشرطة العسكرية : التي تابعت تنفيذ برنامج جرى لربط ٩٠ مركزا صغيرا للشرطة بعقل الكتروني مركزي واحد .

٦ - الخدمات الطبية : التي وضعت شيئا فشيئا اول نظام متكامل لادارة المراكز الصحية .

ان التجارب التي قطعتها فرنسا في مجال استخدام العقول الالكترونية تستحق الدراسة والتقدير ، سيما وانها تعتبر بين طليعة الدول الاوروبية المتقدمة في هذا المجال ، ومع ذلك تبقى مثل هذه العقول شيئا عاديا اذا ما قورنت بالاجهزة الحاسبة والعقول الالكترونية التي يستخدمها الاتحاد السوفياتي في اجراء عمليات بحوث الفضاء ، وتسيير المراكب الفضائية ، وغيرها من العمليات التي ما زالت ضمن الدراسات والبحوث السرية . ومن المفيد ان نعود لاراء المختصين حول استخدام العقول الالكترونية ، بعد ان ثبت تقدمها في مجال محدد ، وتصورها ، او بكلمة اخرى عدم الاستفادة منها للحدود القصوى ، في مجال آخر .

يقول المختصون الفرنسيون في هذا المجال : « اذا كان انفورماتيك الادارة او الحسابات او التسليح قد تجاوز مرحلة التجربة فان الامر يختلف بالنسبة لما نسميه انفورماتيك القيادة ، لانه يقع في خط الوسط بين الانفورماتيك الخاص وانفورماتيك الادارة ، ويبدو انه صادف صعوبات كثيرة قبل ان يعثر على طريقه التي ما تزال محدودة حتى الان » .

يمكن ان نتساءل : كيف نستطيع تعريف انفورماتيك القيادة ؟ وكيف يمكن استخدامه (وهذا يهم القادة العسكريين قبل غيرهم) اثناء الحرب ؟

والجواب على ذلك : ان القائد يواجه ايام المعارك (على المستوى العملياتي والاستراتيجي) كمية ضخمة من المعلومات تثقل كاهله وكاهل ضباط اركانها ، وتفرض عليه ، من جهة ، وضع اساليب استقبال اختيارية للمعلومات لانقضاء الجزء الضروري منها فقط . ومن جهة اخرى تكون المهمة الزمنية لاتخاذ القرار محدودة جدا . من هنا اتت الضرورة للرجوع الى الانفورماتيك ، وللاحاطة بشكل جيد بمجال تطبيقات انفورماتيك القيادة ، ويحاول البعض الاخر اللجوء الى تصنيفات معينة في المجالين التاليين :

أ - حسب الاستخدام : ١ - استثمار انظمة الايصال والاستقبال للمعلومات . ٢ - استثمار انظمة تحليل المعلومات . ٣ - استخدام الاجهزة الالكترونية وغيرها التي تساعد القائد على اتخاذ القرارات .

ب - حسب المجالات الوظيفية : ١ - المساعدة في اعمال السكرتارية . ٢ - المساعدة في اعمال الامكانات . ٣ - المساعدة في اتخاذ القرارات .

وقبل ان ننهي هذا القسم من البحث علينا ان ندرك بأن العديد من المسائل المتعلقة بالانفورماتيك ، والاستخدام الاقصى للعقول الالكترونية ، لم يصل بعد الى درجة الكمال ففي الولايات المتحدة الامريكية ، التي تعتبر في حالة السباق المستمر مع الاتحاد السوفياتي في هذا المجال ، تم حتى الان اعداد انظمة مخصصة لكل جيش على حدة ، وظهرت ، بوضوح ، مدى الصعوبات التي تفرضها مشاكل المحاسبة بين الانظمة المختلفة .

ملحق (١)

تطبيق (استخدام) العقل الالكتروني في اتخاذ القرار (الدبابات والاسلحة المضادة م/د)

تطبيق نظرية الالعاب (السياسية - العسكرية) على بعض المعضلات او المسائل العسكرية الواقعية : ان هذه النظرية تلعب دورا كبيرا في القيادة والاركان ، وتشغل القسم الاكبر من تفكير الضباط المسؤولين عند اتخاذهم القرارات الضرورية . وتخضع هذه النظرية للقوانين المحددة لاصول اللعب ، وليست هذه الاصول في مجال العمليات العسكرية سوى المعطيات العديدة الفنية لكل سلاح ، ولكل نظام تسليح ، اضافة الى تلك اصول استخدام القطعات والتشكيلات او الالوية والفرق بكامل وحداتها واسلحتها ، بشكل رموز او نماذج يمكن تحريكها آليا ، او باليد .

ان اية عملية لتوزيع القوات المسلحة ، وتقدير الموقف العام الناجم عن ذلك التوزيع ، هو بحد ذاته ممارسة لاحد اجزاء نظرية الالعاب الثنائية (المزوجة) ، حيث تمكننا هذه العملية من تحديد التطورات تحت مختلف الظروف والاحتمالات التي يمكن ان تحدث خلال تصرفات طرفي اللعبة معا .

لقد ابتكرت بعض الجيوش الات الالكترونية تمثل ساحة عمليات على مستوى لواء - فرقة - جيش ، وتوزيع الوحدات والقطاعات والتشكيلات بكامل اسلحتها واعتدتها العسكرية ، وحتى الاسلحة المساندة والداعمة : مدفعية ، طيران ، على هذه الساحة المصممة وفقا لمقاييس رسم تتطابق مع التحركات العسكرية التي يجري نقلها وتوزيعها بصورة اوتوماتيكية . عند عدم توفر مثل هذه الآلات ، يمكن استخدام طاولة الرمل ، وتحريك الرموز والنماذج الخشبية والمعدنية التي تمثل الصديق والعدو باليد .

سنطبق هذه النظرية على سلاح الدبابات ، معتبرين ان منطقة الجولان (الجبهة السورية - الاسرائيلية) هي الارض التي تجري عليها المعركة ، وليكن الزمن هو ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ .

ان الفرضية وضعت على اساس دراسة مدى تأثير الاسلحة المضادة للدبابات (م/د) التي سنعتبرها للصدى ضد دبابات العدو ، معنى ذلك عدم التزامنا بتمثيل المعركة من كافة وجوها ، اي اشتراك تشكيلات متكاملة ، من حيث تواجد مختلف الصنوف واسلحة الدعم والمساندة :

١ - القوات الزرقاء : دبابات العدو ، تتألف من نوعين :

سننتوريون ، تمثل الطراز الاول .

تشيرمان ، تمثل الطراز الثاني .

٢ - القوات الحمراء (الصديق) : المدفعية المضادة للدبابات (م/د) وتتألف من نوعين :

مالوتكا ، تمثل الطراز الاول .

ار . ب . ج ، تمثل الطراز الثاني .

تبلغ درجة تأثير اسلحة م/د النوع الاول (مالوتكا) ضد دبابات الطراز الاول للعدو (سننتوريون) نسبة قدرها (٢٠٪) ، وضد الطراز الثاني (تشيرمان) ١٠٪ .

وتبلغ درجة تأثير اسلحة م/د النوع الثاني (ار . ب . ج) ضد دبابات الطراز الاول للعدو (سننتوريون) ٥٠٪ ، وضد دبابات الطراز الثاني (تشيرمان) ٢٥٪ .

لتسهيل المسألة نستخدم الرموز التالية :

ما (١) ضد (١) ٢٠٪

ما (١) ضد (٢) ١٠٪

ج (٢) ضد (١) ٥٠٪

ج (٢) ضد (٢) ٢٥٪

ملاحظة

لا يمكن اعتبار ذلك حالة ثابتة ، أو قانونا ، يمكن اعتماده في كل معركة مماثلة ان ذلك ليس اكثر من فرضية يلعب فيها عدة عوامل منها :

قدرة وكفاءة جنود الدبابات وجنود الاسلحة المضادة للدبابات ، والاستخدام الجيد لكل سلاح .

الرموز : ما = مالوتكا ، ج = ار . ب . ج ، (١) = دبابة طراز اول للعدو ، (٢) = دبابة طراز ثاني للعدو .

ويعني هذا بأنه في حال استخدام المالوتكا م/د يتم تدمير (٢٠) دبابة طراز اول - أي سننتوريون - وسطيا ، مقابل ١٠٠ قذيفة ، وتدمير ١٠ دبابات طراز ثاني - أي تشيرمان - باطلاق ١٠٠ قذيفة اخرى .

لندرس مدى التدمير اثناء مراحل سير المعركة :

(حالة ١) - اذا عرف قائد وحدة م/د السوري (القوات الحمراء) بأنه معرض للهجوم من القوات الزرقاء (الاسرائيلية) بدبابات سننتوريون ، فسوف يأمر باستخدام المالوتكا نظرا لان درجة تأثيرها اعلى بكثير من اسلحة م/د (ار . ب . ج) عند استخدامها ضد دبابات سننتوريون .

اما اذا هاجم العدو الاسرائيلي مستخدما دبابات الطراز الثاني (تشيرمان) فسيرى القائد السوري عندئذ افضلية استخدام (ار . ب . ج) ، لان درجة تأثيرها عالية وفعالة ضد دبابات تشيرمان .

(حالة ٢) - اذا عرف القائد الاسرائيلي درجات تأثير وفعالية نيران اسلحة م/د المتوفرة لدى القائد السوري ، فمن البديهي ان يحاول ازالة دبابات سنطوريون في المكان المتوقع فيه استخدام (ار . ب . ج) أي م/د الطراز الثاني ، وان ينزل للمعركة دبابات تشيرمان في المواقع المعرضة لنيران المالوتكا . اذا نجح العدو في تنفيذ خطته هذه فسوف يخسر في أسوأ الاحتمالات (٥ / %) من دبابات سنطوريون ، و ١٠ % من دبابات تشيرمان .

(حالة ٣) : اما في حالة ادراك القائد السوري لنوايا القائد الاسرائيلي في الوقت المناسب ، فمن البديهي ان يسارع لاحباط المخطط الاخير ، وذلك بتوزيع اسلحته م/د بشكل توضع فيه (المالوتكا) مواجهة لدبابات السنطوريون واسلحة م/د (ار . ب . ج) مواجهة لدبابات تشيرمان ، وفي حالة نجاح القائد السوري في خطته الاخيرة ، فان مقدار الخسائر التي سيتكبدها العدو هي : تدمير ٢٠ دبابة سنطوريون و ٢٥ دبابة تشيرمان .

استخدام نظرية الاحتمالات بهدف التوصل للحل الامثل

في الغالب يعجز استطلاع كل من العدو والصدیق عن معرفة نوايا الآخر ، وتوزيع الدبابات والاسلحة المضادة لها ، للطرفين ، في المكان والزمان اللامثمين معنى ذلك تعذر معرفة اي من الجانبين نوايا الآخر ، سواء في توزيع الدبابات ام المدافع المضادة للدبابات (م/د) ، عندئذ يحاول كل منهما حساب الاحتمالات بهدف التوصل - بقدر الامكان - لاحسن الطول للقيام بتنفيذ المهمة القتالية .

(١) - الفرضية : كل من العدو والصدیق اختار وسيلة مناسبة له لتحقيق الحل الافضل ، اي تدمير الآخر باقل الخسائر ، ولنرمن لتلك الوسيلة بالقيمة المتغيرة (ك) وعند حساب (ك) نحدد عدد قذائف م/د مالوتكا ، ونرمز لهذا التحديد بـ (س ١) ، معتبرين ان هذه القذائف موجهة ضد دبابات العدو سنطوريون وتشيرمان في آن واحد ، ونحدد (س ٢) لقذائف (ار . ب . ج) الموجهة ايضا ضد النوعين من الدبابات المذكورة ، ويمكننا الحصول على المعادلة التالية :

$$٠,٢٠ \text{ س } ١ + ٠,٠٥ \text{ س } ٢ = \text{ ك}$$

$$٠,١٠ \text{ س } ١ + ٠,٢٥ \text{ س } ٢ = \text{ ك}$$

يمكن اعتبار $١٠٠ / \% = ١$ ، ثم حساب س ١ ، س ٢ بالنسبة المثوية للقذائف والطلقات النارية الصادرة عن اسلحة م/د ، وعليه ، بعد تعويض القيم ، وحل المعادلات نحصل على :

$$\text{س } ١ = ٢ / ٢ ، \quad \text{س } ٢ = ٢ / ٣$$

تفيد الحسابات أففة الذكر ، بان $٢ / ٣$ هي نسبة الطلقات الصادرة بوجه عام عن المالوتكا وان $١ / ٣$ هي نسبة الطلقات الصادرة عن ار . ب . ج ، كما ان ١٥% من الطلقات المقذوفة تدمر الدبابات بشكل اكيد ، وبذلك يمكن الحصول على قيمة ك المذكورة بعد تعويض المعادلات الاساسية بالقيم التي تم التوصل اليها ، ونتيجة لذلك ، ففي وسع الضابط السوري تدمير جميع دبابات العدو المهاجمة ، اذا توفر له الوقت الكافي ، وفي هذه الحالة يتوجب عليه اطلاق ٦ - ٧ امثال نسبة الطلقات المقذوفة المشار اليها ، ولن يكون في وسع الضابط الاسرائيلي التقليل من خسائره ، حيث ان متوسط قوة تأثير (ك) قد اكدت نشاط وفعالية الاسلحة م/د للمالوتكا $١ / ٣$ للار . ب . ج ، وفي هذه الحالة يتوجب على الجانب الاسرائيلي العمل على الوقوف عند هذا الحد من الخسائر ، وعلى منع تزايدها ، وينبغي عندئذ ايجاد الوسيلة المناسبة ، اي قيمة (ك) المناسبة للجانب الاسرائيلي .

وهذا يعني بالتالي توزيع دبابات العدو المهاجمة بشكل يناسب النوعين (سنطوريون وتشيرمان) وملاءمتها ، وعليه : اذا اشرنا لعدد دبابات سنطوريون بـ (ع ١) ، ولعدد دبابات تشيرمان بـ (ع ٢) ، فيسوف نحصل على المعادلة التالية ، اخذين بعين الاعتبار الحالة المثالية للجانب المهاجم ، اي العدو :

$$٠,٢٠ \text{ ع } ١ + ٠,١٠ \text{ ع } ٢ = \text{ ك}$$

$$٠,٠٥ \text{ ع } ١ + ٠,٢٥ \text{ ع } ٢ = \text{ ك}$$

ومنه $١ ع + ٢ ع = ١$ ، حيث تمثل قيمة (١) النسبة المئوية ١٠٠٪ ، وبعد تعويض القيم وحل المعادلات نحصل على :

$$١ ع = ١/٢ ، ٢ ع = ١/٢$$

يستفاد من تلك النتائج بان عدد الدبابات المهاجمة يجب ان يتألف من عددين متساويين (اي عدد سنتوريون = عدد تشيرمان) وذلك كيلا تكون درجة تأثير اسلحة م/د الصديقة اكبر من ١٥٪ . ومما تجدر هنا ملاحظته . هو ان أي تغيير في عدد الدبابات ، بدون مراعاة النسبة من قبل العدو ، ويزيد من احتمالات نجاح القوات السورية طالما بقيت محافظة على النسبة المئوية لاسلحة (م/د) حيث ان درجة نجاح تلك الاسلحة مضمونة بنسبة ١٥٪ ، اما اذا اقدم قائد القوات الصديقة على تغيير النسبة المذكورة فانما يقلل بتلك فرص نجاحه ، وبالتالي يقلل من خسائر عدوه ، طالما بقي قائد القوات المعادية محافظا على القيمة المناسبة له .

(حالة ٤) : نظم المصفوفات في اللعبة العسكرية للمدركات :

قد يدفع العدو الى المعركة دبابات من نوع ثالث لتعزيز موقفه ، ومثل ذلك قد يضطر الصديق لانزال اسلحة (م/د) جديدة للمعركة .

نفرض ان الدبابات الجديدة (طراز ثالث) من نوع باتون والاسلحة (م/د) الصديقة (طراز ثالث) من نوع (١٠ س س) الفرنسية ، فان صورة جديدة ستظهر الى حيز الوجود ، ويعالج كل جانب الموقف بأسلوب رياضي جديد ، وذلك بواسطة نظام « المصفوفات » .

$$\text{رمز دبابات الطراز الثالث} = ٣$$

$$\text{رمز أسلحة (م/د) الثالثة} = ٢$$

حسابات الجانب المدافع : وتتلخص في تحديد درجات تأثير اسلحة م/د في كتابة طراز الدبابات في سطور المصفوفة الافقية ، وفي كتابة انواع اسلحة (م/د) في اعمدة المصفوفة الشاقولية ، وتصبح المصفوفة ، بعد اخذ العطايات العددية حول درجات تأثير اسلحة (م/د) في المثال السابق ، على النحو التالي :

| بدلالة س | ما ١ | ج ٢ | ف ٣ |
|----------|------|------|------|
| ١ ◇ | ٪٢٠ | ٠,٠٥ | ٠,١٠ |
| ٢ ◇ | ٪١٠ | ٠,٢٥ | ٠,٠٧ |
| ٣ ◇ | ٪١٠ | ٠,٠٨ | ٠,١٥ |

تحدد المصفوفة المبينة اعلاه المهمة الاولى للقائد السوري ، وهي تحديد نسبة فعالية نيران اسلحة (م/د) عند حدوث الاشتباك المتوقع ، ويتم حل هذه المصفوفة بنفس المعالجة الرياضية التي اجريت على المثال السابق ، مع اخذ اسلحة م/د النوع الثالث (١٠ س س) الذي رمزنا اليه ب (ف ٣) بعين الاعتبار ، والرمز لعدد الطلقات الصادرة عن ذلك النوع بـ (س ٣) .

ويحصل القائد بعد حل المصفوفة على قيمة (ك) وتساوي ١٢٪ تقريبا ، وهي تعني الدرجة القصوى للنجاح الممكن التوصل اليه من استخدام اسلحة (م/د) المذكورة في المعركة ، كما يحدد القائد توزيع الذخيرة على نظم اسلحة (م/د) لضمان النتيجة المشار اليها على النحو التالي :

يجب اطلاق ٣١ قذيفة من اسلحة (م/د) ما ١ ، أي النوع الاول واطلاق ٢٢ قذيفة من اسلحة (م/د) النوع الثاني ج ٢ ، و ٤٧ قذيفة من اسلحة (م/د) ف ٣ النوع الثالث ، وبذلك يبلغ عدد مجموع القذائف الواجب اطلاقها ١٠٠ قذيفة حيث تعتبر النسبة المئوية مقياسا اساسيا في الرياضيات . هذا وان أي تغيير في توزيع الذخيرة لا يعني إلا تضارؤا في فرص نجاح « الصديق » ومع ذلك توجد هناك بعض الاحتمالات القائمة التي تزيد من نجاح

« الصديق » ، مثل عدم استخدام « العدو » الوسيلة المناسبة ، او عند تمكن « الصديق » من رفع درجة تأثير اسلحة م/د كل على حدة ، ويتم هذه عند توفر مستوى عال في التدريب والكفاءة القتالية .

(حالة ٥) : تقييم وحساب الجانب المهاجم (العدو)

يمكن الحصول على النتيجة من المصفوفة السابقة في الحالة (٤) بعد قلبها - اي جعلها معكوسة - وذلك بكتابة انواع الاسلحة (م/د) في سطور المصفوفة الافقية ، وفي كتابة انواع الدبابات في اعمدة المصفوفة الشاقولية ، على النحو التالي :

| بدلالة ع | ١ ◇ | ٢ ◇ | ٣ ◇ |
|----------|------|------|------|
| ١ ما | ٠,٢٠ | ٠,١٠ | ٠,١٠ |
| ٢ ج | ٠,٠٥ | ٠,٢٥ | ٠,٠٨ |
| ٣ ف | ٠,١٠ | ٠,٠٧ | ٠,١٥ |

ويتم حل المصفوفة المبينة اعلاه بنفس الطريقة ، مع الاشارة الى عدد الدبابات المتوفرة من النوع الثالث (باتون) بـ (٢ ع) ، ومن نتائج حلول هذه المصفوفة يتخذ قائد الدبابات المعادية قرارا بانزال ١٠٠ دبابة ، مثلا ، الى ساحة المعركة موزعة على الشكل التالي : ٢٠ دبابة سننوريون ، ٢٦ دبابة تشيرمان ، ٥٤ دبابة باتون .

معتبرا بذلك افضل احتمالات الجانب المعادي له ، أي « القوات السورية » لاسلحة (م/د) حيث ان قيمة (ك) تساوي ١٢ / تقريبا .

لا تتضمن حلول المسائل الانفة الذكر اتخاذ قرارات فقط تتعلق بتوزيع مهام اطلاق النار من اسلحة (م/د) المتوفرة لدى القوات الصديقة من جهة ، او من حيث توزيع الدبابات للعدو من جهة اخرى ، بل تتعدى ذلك لاستخلاص نتائج اضافية ، مثل تمكن القوات الصديقة (م/د) من حساب عدد الطلقات والقذائف الضرورية على ضوء درجات تأثير اسلحة (م/د) ، بغية تحديد غزارة النيران الكافية لتدمير دبابة واحدة فقط ، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح بمعرفة الاحتمالات الكاملة من الذخيرة لتدمير كافة الدبابات المهاجمة . وبما ان عدد الطلقات الواجب اطلاقها ، خلال فترة زمنية محددة ، اصبح معروفا فقد اضحي بالامكان حساب الوقت اللازم للقوات الصديقة (م/د) المدافعة ، لكي تقوم بتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها .

وبالمقابل ، تظهر الضرورة الملحة للعدو للقيام بهجوم خاطف وسريع كي لا يتاح وقت للقوات الصديقة (م/د) للقيام بتدمير عدد معين من الدبابات بالقذائف المحسوبة ، كما يمكن لقائد القوات الصديقة حساب خسائره المتوقعة في نفس الاسلوب ، وذلك بعد معرفة درجة تأثير الدبابة ضد سلاح م/د .

وعند القيام الان بربط المرحلتين ، وهما حساب درجة نجاح اسلحة (م/د) ضد الدبابات ، ودرجة نجاح الدبابة المهاجمة ضد سلاح (م/د) ، فان مسألة حسابية معقدة نسبيا يمكن ان تنجم عن ذلك ، الا انه بالامكان ارجاع تلك المسألة الى المثال الذي بحث انفا ، مع اجراء بعض التعديلات الرياضية اللازمة .

دور العقول الالكترونية - الآلات الالكترونية الحاسبة - في حل

المسائل المعقدة

ان المثل المذكور اعلاه ، والذي يعطي صورة مبسطة عن مدى تأثير اسلحة م/د على الدبابات ، ان هو الاجزاء مبسط من عدة اجزاء تمثل مجموعة الاسلحة المتنوعة والمختلفة التأثير في المعركة المشتركة ، ولا شك اننا عندما نريد اجراء حسابات مماثلة لمختلف الاسلحة (صديق ضد عدو) كتأثير الالغام ضد الدبابات ، وتأثير صواريخ ارض جو ضد الطائرات ، وتأثير الاسلحة الكلاسيكية (م/ط) على الطائرات - في حدود السقف الاول والثاني

للدفاع الجوي - وتأثير المدفعية المتوسطة والثقيلة في مختلف مراحل الرمي التمهيدي والدعم وغيره ... وكل ذلك يُضعنا امام مسائل رياضية ليس بمقدور اي عقل بشري حلها بساعات محدودة ، بل في ايام .

من هنا تظهر اهمية العقول الالكترونية التي تعطينا النتائج في فترات زمنية لا تتجاوز الدقائق او الثواني ، مما يساعدنا على اتخاذ القرار الملائم في المكان والزمان المناسبين ، واجباد الظروف التي تلعب دورا حاسما في المناورة بالسلح والعقاد والافراد ، وبالتالي تحقيق التفوق على العدو ، واتخاذ القرارات بالهجوم او الدفاع ، على اسس مدروسة وقاعدة مادية ملموسة .

الخلاصة

(١) - بعد هذا العرض السريع لدراسة الاحتمالات ، وتطبيق مثال على مستوى تكتيكي ، يتضح لنا بان تطبيق نظرية الاحتمالات واستخدام العقول الالكترونية - او الالات الحاسوبية الالكترونية الاقل تعقيدا - في القضايا العسكرية ، ليس سوى وسيلة للتوصل الى رؤية ابعاد المعركة وافاقها اثناء القتال (ويمكن حساب وتصور المعركة قبل حدوثها في حالات الدفاع او الهجوم) ، وبالتالي فان استخدام هذه الالات يتحدد على عاتق القائد وضباط اركانته . ان مستوى الاستخدام يمكن ان يبدأ من الفرقة والفيلق ، الى الجيش ومجموعة الجيوش في جبهة محددة .

(٢) - نظرا لتعدد اسلحة اللواء في تشكيله الحديث ، وخاصة عند تزويده باسلحة التدمير الشامل التكتيكية ، ووسائل تجنبها ، يمكن والحالة هذه استخدام العقل الالكتروني في حل المسائل العسكرية التي يواجهها اللواء في حالتي الدفاع والهجوم ، الا ان مستوى تزويد اللواء بالعقل الالكتروني لم يتحقق حتى في جيوش الدول المتقدمة ، حيث اقتصر تزويد اللواء بالالات حاسوبية الكترونية تساعد على اختصار الزمن في اتخاذ القرار ، وخاصة عند حساب رميات المدفعية ، وحل القضايا التميونية والشؤون الادارية بشكل خاص .

(٣) - لم يكتشف حتى الان حل او حساب القضايا النفسية والاجتماعية التي تلعب دورا هاما في الوضع المعنوي للمقاتلين ، وان ادعت بعض الدول الاوروبية وامريكا انها تمكنت من تسخير واستخدام العقول الالكترونية في هذا المجال ان المعارك تجري يوما بين مجموعات بشرية ، وتبدو هنا مسألة الصياغة الرياضية على قدر من الصعوبة ، بل وتكون غير ممكنة أحيانا ، الا انه من المتوقع مستقبلا التوصل لصياغة الوظائف والنشاطات العقلية الصورية بصيغ رياضية ، بعد مرحلة معينة ، سيما وان بعض الاعمال عرضة للتكرار في غالب الاحيان .

(٤) - اننا نواجه عدوا متقدما في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية وغيرها ، ونحن مرغمين للدخول معه في سباق ، وخاصة في انشاء قوات مسلحة حديثة تتمتع بجميع قياداتها وكوادرها بسعة الاطلاع والعلم والمعرفة . من هنا ، كان لزاما على كل قائد سياسي او عسكري ، ان ينمي ثقافته باستمرار ، وهو بحاجة قصوى للتزود بالعلوم الحديثة ، وبصورة خاصة استخدام الالات الالكترونية في حساباته ، اذا اراد ان يوصله قراره الى الهدف المحدد ، في المكان والزمان المناسبين ، وخاصة بعد ان ثبت بان الفشل او النجاح يتوقف على قراراته اثناء تنفيذ العمل ، أي نجاحه في القيادة ، في الظروف المتغيرة للعمل .

(٤) مجلة الدفاع الوطني الفرنسية ، كانون اول ١٩٧٤ ، مقال للجنرال الان ليوييه .

(٥) مجلة الفكر العسكري السوفياتية ، العدد ٨ ، سنة ١٩٧٤ .

(٦) مجلة الدفاع الوطني الفرنسية ، كانون اول ١٩٧٤ .

(١) نظرية القرارات ، القائد والقرار في ظل التكنولوجيا الحديثة ، ترجمة المهندس العميد سهيل الصوفي .

(٢) نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب .

(٣) افتتاح اول مركز للبحث العسكري في الجيش السوري سنة ١٩٧٣ ، وهو الان لا يزال في طور التأسيس .

النشاط الفني الفلسطيني

إذا ما عدنا للوراء قليلا لنلقي نظرة سريعة على النشاط الثقافي الفني الفلسطيني ، فاننا نلاحظ أنه اقتصر حتى أواسط الستينات على نشاطات فردية ، منها ما كان بمؤازرة مؤسسات عربية ، وعلى أجنحة فلسطين في معارض دولية عربية ، في كل من دمشق وبغداد والقاهرة وطرابلس والجزائر .

وقبل أن نفصل في هذا المجال ، أرى ان أوضح ما أعنيه بالنشاط الثقافي الفني ، أنه :

- ١ - النشاط الذي يدرج تحت اسم الفنون التشكيلية ، كالمعارض التشكيلية والتراثية ورسوم الأطفال .
- ٢ - المعارض الاعلامية التي حفظت لنفسها حدا أدنى من المستوى الفني الذي قدمت من خلاله المعلومة المراد ايصالها الى الجمهور .
- ٣ - الموسيقى والرقص الشعبي .
- ٤ - السينما .
- ٥ - المطبوعات الفنية .
- ٦ - الملصق .
- ٧ - الصور الفوتوغرافية .

لقد شهدت الستينات عددا كبيرا من المعارض لفنانين فلسطينيين في البلاد العربية وفي أوروبا وأمريكا ، عندما كانت منظمة الطلبة العرب أو اتحاد الطلبة العرب يتمتع بإمكانات ساعدت على رعاية وتبني مثل هذه النشاطات .

وعند قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً أول العام ١٩٦٥ حيث تأسس قسم الثقافة الفنية، بدأ هذا القسم بإمكانياته المتواضعة يعطي أجنحة فلسطين في المعارض الدولية العربية شكلا ومضمونا جديدين مغايرين لما كانا عليه سابقا . فقد كانت أجنحة فلسطين في هذه المعارض تقام من قبل قيام المنظمة ، برعاية جامعة الدول العربية/ادارة الاعلام - المعارض/أو الدولة المعنية ، التي تتولى المشاركة عن الفلسطينيين في بعض العواصم العربية .

وشهد العام ١٩٦٥ و١٩٦٦ إنتاج أول افلام وثائقية فلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ، عكست واقع المنظمة في ذلك الحين . غير أن نوعية جديدة بدأ انتاجها من خلال حركة فتح ، بعد العام ١٩٦٨ ، بالرغم من إمكاناتها ومستواها المتواضع . وما زالت حركة الانتاج السينمائي والتلفزيوني تتسع وتسهم فيها جهات متعددة ، وابرز ما تم هو إنتاج المسلسل التلفزيوني (١٤ حلقة) بعنوان « بام عيني » الذي انتجته دار الاعلام والثقافة في م.ت.ف .

أما في مجال الرقص والموسيقى الشعبية ، فقد تكونت فرقة في العام ١٩٦٩ من مجموعة هواة ، رعتهم حركة فتح أيضا ، وتعرضت لتغييرات وتطورات فيما بعد .

وفي مجال المطبوعات الفنية ، صدرت أول مجموعة بطاقات ومستنسخات للوحات فنية فلسطينية عام ١٩٦٤

«سماعيل شموط ، ثم تلتها المجموعة التي أصدرتها جمعية الخامس من حزيران عام ١٩٦٨ حوت على عدد من اللوحات الفنية لفنانين فلسطينيين وعرب .

وأول الملتصقات الفلسطينية التي حملت اسم منظمة التحرير الفلسطينية صدر عام ١٩٦٥ ، وهي أربع ملتصقات عن قسم الثقافة الفنية ، لكن عددا كبيرا ويمضون أكثر ثورية اضافة الى شكل جديد للملصق بدأ بالصدور بعد حرب ١٩٦٧ ، حتى بلغ العدد المئات .

ويعتبر أرشيف الصور الفوتوغرافية لدى قسم الثقافة الفنية بدائرة الاعلام والثقافة ، أقدم وأنظم وأشمل أرشيف موجود عن القضية الفلسطينية . فقد بدأ تنظيحه منذ العام ١٩٦٥ ، وبالرغم من فقدان كمية هائلة وهامة للغاية من مواده ، في مقر المنظمة الرئيسي في القدس بسبب اغلاق المقر اواخر العام ١٩٦٦ ، بعد الخلاف الذي نشب بين المنظمة والنظام الاردني ، فقد تمكن القسم من التعويض عنها من مصادر متنوعة .

وقد شهدت الأعوام من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥ نشاطا منفلشا في المجال الثقافي الفني ، غير أن معظمه ، باستثناء القليل ، كان يفتقر الى المستوى الفني اللائق والمركز ، الا أنه لم يخل من اعمال تثير الاهتمام . ومن الانجازات في هذا المجال والتي لا يمكن اغفالها كتاب « شهادة الاطفال في زمن الحرب » الذي اعده الفنانة منى السعودي من رسومات الاطفال الفلسطينيين ، و « موجز تاريخ فلسطين المصور » لكتاب هذه السطور ومنشورات دار الفتى العربي ، الذي لفت الأنظار بتميزه من حيث المضمون والمستوى الفني .

وفي العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧ جرت عملية تقييم لهذه النشاطات ، فبعد هذه الفورة من الانتاج الكمي ، كان لا بد من وقفة ، لاعادة النظر ورفع مستوى الانتاج والفصل بين العمل الاعلامي الاستهلاكي اليومي والعمل الفني الثقافي والتراثي . وقد أدى هذا التقييم الى رفع سوية الانشطة الثقافية ، ويذكر في هذا المجال مجلد « فلسطين تاريخ وحضارة » ، و « معرض الفن الشعبي الفلسطيني » ، و « معرض الفن التشكيلي العالمي من أجل فلسطين » ، وفيلما « الفتحاح » و « يوم الأرض » للمخرج غالب شعث ، اللذين حظيا بالتقدير .

وفي اذار ١٩٧٨ افتتح معرض الفن التشكيلي العالمي من أجل فلسطين في بيروت ، الذي اعده قسم الفنون التشكيلية في الاعلام الفلسطيني الموحد ، والذي احتوى على كمية جيدة من الاعمال ، بعضها لفنانين عالميين . كما افتتح في حزيران ١٩٧٨ « معرض الفن الشعبي الفلسطيني » في برلين عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية ، الذي اعده قسم الثقافة الفنية ، والذي يعتبر الأول من نوعه من حيث كمية محتوياته ، فقد ضم أكثر من خمسمائة قطعة أصلية من الأزياء الشعبية والمطرزات والأشغال اليدوية من الصدف والخزف والزجاج والقش والفخار والبسط والنحاسيات وخشب الزيتون والحلج النسائية والآلات الموسيقية الشعبية ، ومن حيث المعلومات التي جمعت لكل قطعة من المعارضات بشكل دقيق . وكان النجاح الذي حققه سبباً بين جملة اسباب أت لزيادة الاهتمام بهذا اللون من الانشطة ذات التأثير . هذا المعرض احتضنه متحف بيرغامون ، أحد أهم متاحف العالم ، واعتبر ذلك شهادة تقدير لفن الشعب الفلسطيني ، وللطريقة التي نظم بها المعرض . وطبع المتحف المذكور دليلاً أنيقاً ملونا للمعرض ، اضافة الى ملصق علق في شوارع عاصمة ومدن جمهورية المانيا الديمقراطية . وقد استمر ذلك المعرض ثلاثة أشهر ، وبلغ عدد زواره حوالي مائة ألف حسب احصائيات المتحف من رعايا المانيا الديمقراطية وبرلين الغربية وزوار برلين . ويعتبر هذا المعرض معرضاً جوالاً ، فقد انتقل بعد برلين ، وحسب خطة مسبقة ومتفق عليها ، الى بودابست ثم لايبزيغ فوارسو وبراغ . حيث استضافته في كل هذه العواصم متاحفها المعروفة .

وفي نيسان ١٩٧٩ شهدت بيروت معرضاً شارك فيه كافة أعضاء اتحاد التشكيليين الفلسطينيين من فرع لبنان (٢٢ فناناً) ، وبلغ عدد الاعمال فيه مائة وأربعين عملاً . كما طبع بمناسبة دليل للفنانين المشاركين ، واعتبر المعرض العام الثاني لفرع الاتحاد في لبنان . وقد حقق نجاحاً ملحوظاً .

وكانت قد قامت أكثر من فرقة للموسيقى والرقص الشعبي ، وقدمت هذه الفرق منذ أوائل السبعينات عدداً من الحفلات في كثير من الدول العربية وبعض البلدان الأجنبية . وفي أوائل عام ١٩٧٨ اتخذ قرار بتوحيد الجهود في هذا المجال ، فتأسست مؤسسة الفنون الشعبية التي قدمت عدداً من الحفلات في البلاد العربية ، وفي الخارج .

غير أنه لا يمكن أنكار تدني المستوى الفني في هذا المجال وحتى الآن ، والحاجة الى مزيد من الجهد لرفعه .
والحقيقة أن العام ١٩٧٩ شهد ، بشكل ملحوظ ، نشاطاً متزايداً في هذا المجال ، فاق أحيانا قدرة تلبية الطلبات .

في السابق كان يخطر على بال أحد مدراء مكاتبنا في الخارج أن يقيم معرضاً مثلاً ، فيرسل أحداً من طرفه ، أو يأتي هو شخصياً ، ويطلع من هنا وهناك بعض الصور والملصقات والمنتجات اليدوية ، وينظم بها معرضاً على طريقة « البازار » .

واعتقد شخصياً أن بعض المعارض المعدة جيداً هي التي لفتت الانظار ، وحازت على سمعة ممتازة محلياً وعربياً وعالمياً ، نخص بالذكر منها معرض الفن الشعبي الفلسطيني المذكور سابقاً ، إضافة الى كون تلك المعارض العشوائية السطحية التي لم تعد تلبى الطلب ، ولا تشفي الغليل ، قد استهلكت امكانياتها أمام هذا التوجه المتزايد لدى شعوب الدنيا للتعرف على الوجه الآخر للشعب الفلسطيني ، وهي التي كانت السبب في التوجه نحو الأعمال الفنية ذات المستوى اللائق الذي يشتمل على قدر كبير من الاحترام لفن شعبنا وفنانينا ، واحترام جماهير المتلقين من زوار معارضنا ، ومشاهدي فنوننا ، واثار حضارة شعبنا .

وبدلاً من أن يأتي شخص ما ، مدير مكتب ، أو مسؤول في اتحاد ما ليقول : أود الحصول على صور وملصقات لأننا ننوي اقامة معرض بعد أسبوع ، وفي بعض الأحيان كان يقول بعد يومين ، بدأت المكاتبات بهذا الخصوص أو الاتصال الشخصي بطلب معرض أو اقامة تظاهرة فنية ثقافية قبل شهور من موعد اقامة ذلك النشاط . وعلى سبيل المثال فان « معرض الفن الشعبي الفلسطيني » المذكور سابقاً ، اتفق عليه مع المسؤولين في برلين واسط العام ١٩٧٦ ، وشحنت المعارضات قبل ثمانية أشهر من تاريخ افتتاحه وافتتح واسط عام ١٩٧٨ .

وقد جرت اتصالات حتى الآن مع عدد من الدول والجهات حول مشاريع فنية ثقافية لتقام في العام ١٩٨٠ والعام ١٩٨١ .

على صعيد آخر ، عقد في شهر تموز ١٩٧٩ المؤتمر العام للاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، والذي رعاه وحضره الأخ القائد العام أبو عمار ، وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية ، وبلغ عدد اعضاءه حوالي ستين عضواً إضافة الى عدد من ممثلي الاتحادات الفنية العربية والدولية . وقد صاحب المؤتمر معرض مصغر لعدد من الفنانين الذين تمكنوا من احضار اعمالهم معهم . وكان ذلك أمراً ضرورياً لوضع الأمور في نصابها ، وتنظيم المشاركة الفعالة للفنانين التشكيليين في النشاط الثقافي الفلسطيني بشكل عام . الأمر الذي يجعلنا نقول أن عمل وتطوير عمل الاتحاد يشكل حجر الأساس لترسيخ الحركة الفنية التشكيلية الفلسطينية .

وفي اواخر تموز ١٩٧٩ ، اوفد الاتحاد العام الفنانة جمانة الحسيني الى اليابان تلبية لدعوة من مكتب المنظمة هناك ، لاقامة معرض لرسوم الأطفال الفلسطينيين . وقد التقت موفدة الاتحاد بالزميل الفلسطيني فلاديمير تماري الذي يقيم في اليابان ، وبعدد من الفنانين اليابانيين ، حيث اطلعتهم على نتائج المؤتمر العام للاتحاد العام .

وفي تلك الفترة كان يزور امكان التجمع الفلسطيني في لبنان ، بدعوة من الاتحاد العام ، خمسة فنانين تشكيليين من المانيا الديمقراطية ، مثلوا اتحاد الفنانين الالمان في مؤتمر الاتحاد العام وقاموا بجولات ميدانية لمدة ثلاثة اسابيع رسموا بها مئات السكتشات من اجل تنظيم عذة معارض عن فلسطين برسوم ولوحات المانية . وهذا مشروع ينوي الاتحاد تكراره .

كذلك زار لبنان وسوريا وفد من الفنانين اليابانيين ، والتقى به الاتحاد العام ، واجرى مباحثات تتعلق بالعلاقات الثنائية بين الطرفين .

وشهد شهر تشرين أول وتشرين ثاني ١٩٧٩ عدداً من النشاطات لم يسبق لها مثيل . وهي :

١ - معرض ضخم ضم ستة أجنحة ، تشكيلي ، شعبي ، سياسي ، ملصقات ، رسوم وصور أطفال ،

كتب ، افتتح في ٢٤/١٠/٧٩ واستمر حتى ١١/٦/٧٩ في قاعة الجمعية الوطنية للفنون الجميلة في لشبونة ، بمناسبة المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين .

وفي الجناح التشكيلي عرضت ثلاثون لوحة لأربعة عشر فنانا من أعضاء الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، اما جناح الفن الشعبي الفلسطيني فقد كان صورة مصغرة من المعرض الكبير الجوال المذكور سابقا ، وركز على جناح الأطفال ، حيث عرضت فيه رسوماتهم وصور لهم في حياتهم العامة في المدرسة ، في الملعب ، في مواجهة الاحتلال الصهيوني ، الى جانب مجموعة كتب الأطفال وملصقاتهم التي صدرت عن دار الفتى العربي . واشتمل الجناح السياسي على عرض لتاريخ فلسطين المصور مزودا بالوثائق الفوتوغرافية والرسوم . وقد كلفت ادارة الفنون والتراث بدائرة الاعلام والثقافة للاشراف على هذا المعرض ثلاثة من الفنانين هم : توفيق عبد العال وناصر السومي وميشيل نجار .

كذلك شهدت لشبونة في هذه المناسبة عرضا للموسيقى والرقص الشعبي الفلسطيني احيته فرقة الفنون الشعبية .

وكانت هذه الفرقة في هذا العام قد احييت عددا من الحفلات في ليبيا وعدن والجزائر وبرلين والدول الاسكندنافية .

وقد نقل المعرض الكبير الذي اقيم في لشبونة الى مدريد ، ليقام هناك وفي برشلونة أوائل العام ١٩٨٠ .

معرض آخر عن فلسطين من خلال الطفل الفلسطيني اقيم في مبنى الأمم المتحدة بنيويورك ، يوم ١١/٢٦ بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني (٧٩/١١/٢٩) . وفي العام الماضي اقيم معرض فلسطيني بهذه المناسبة وفي الامم المتحدة اشتمل على عرض لتاريخ فلسطين حضاريا وسياسيا . ومعرض ثالث مماثل وفي نفس المناسبة اقيم في احدى قاعات مبنى الأونسكو بباريس ، ورابع تشكيلي في احدى قاعات مبنى الأمم المتحدة في جنيف وبنفس المناسبة يضم حوالي خمسة وثلاثين لوحة لعشرين فنانا من أعضاء الاتحاد العام ، افتتح في ٧٩/١١/٢٦ ويستمر لمدة اسبوعين .

وفي موسكو اقيم عدد من المعارض الكبيرة ، حيث افتتح في ٧٩/١١/٢٩ ، يوم التضامن العالمي مع الشعب العربي الفلسطيني ، وفي مهرجان وتظاهرة فنية ثقافية كبرى تقام في الاتحاد السوفييتي تحت عنوان : « ايام الصداقة والتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني في الاتحاد السوفييتي » ، (راجع التقرير الخاص عنه في هذا العدد) .

الثورة الفلسطينية هي من الثورات التي كرسَت الثقافة والفن سلاحا في النضال ، وهي التي أفسحت المجال ، ووضعت الامكانيات أمام المثقفين والفنانين للمشاركة في النضال بوسائلهم ، ومكنتهم من التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم . فلو نظرنا بشكل عام الى المنتجات الثقافية والفنية ، من كتب وملصقات ومعارض وأفلام لاكتشفنا كمية لم تنتجها من قبل ثورة من الثورات نسبيا .

ان عدد الفنانين والكتاب والادباء والفنيين المتفرغين والعاملين في الثورة الفلسطينية عدد ملفت للنظر نسبيا . والحقيقة هو أن ذلك كله لم يأت عفويا ، بل نتيجة النضال الطويل للفنان والاديب الفلسطيني والمثقف بشكل عام ، والذي ابتداء من أوائل الخمسينات ، فهو الذي ساعد على أن يفرض الفن والادب نفسه على ساحة الثورة كأداة نضالية فعالية تكمل دور البندقية وليس من شك في ان قيادة الثورة الفلسطينية بوعمي منها على أهمية هذا الدور ساعدت أيضا على تحقيق جزء كبير من الطموحات لدى الفنان والاديب .

ولكن ماذا عن القيمة الفنية للنتاج الثقافي الفلسطيني ؟ وهل اشتمل النشاط الثقافي الفني الفلسطيني على كافة اشكال الثقافة ؟

بداية نقول ان الحركة الثقافية الفنية الفلسطينية في السنين العشر الأولى من الثورة الفلسطينية سادها نوع من التداخل فيما بين العمل الاعلامي والعمل الثقافي ، وفي ظني أن ثمة فرقا بين الاثنين . لذلك نحن نشهد اليوم في

اسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني في الاتحاد السوفياتي

هذا العام ، تميزت احتفالات التضامن مع الشعب الفلسطيني في الاتحاد السوفياتي بكونها المناسبة الأولى التي تنظم فيها فعاليات ونشاطات على هذا المستوى من التنوع والاتساع . فقد أقيمت نشاطات الاسبوع الرئيسية في كل من موسكو ، والماتا ، عاصمة كازاخستان . وشملت هذه النشاطات إقامة المهرجانات الاحتفالية بالمناسبة ، ولقاءات وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع الهيئات الاجتماعية والثقافية المشاركة في اسبوع التضامن ، بالإضافة الى المعارض التالية التي أقيمت في موسكو : معرض التراث الشعبي ، معرض الفن التشكيلي ، معرض الكتب والملصقات ، معرض رسوم الأطفال ومعرض الصور والملصقات الذي أقيم في الماتا . وقد أشرفت على إقامة وترتيب هذه النشاطات لجنة الصداقة السوفيتية - الفلسطينية التي أقيمت منذ عام ، والمنبثقة عن اتحاد الجمعيات السوفيتية للصداقة والتضامن مع الشعوب الأجنبية .

جرى الاحتفال الرسمي ببداية اسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٨ تشرين الثاني في المقر المركزي للادباء السوفيات في موسكو . وقد شارك في الحفل المثقفون والادباء ومدربو الهيئات النقابية والحزبية في الاتحاد السوفياتي، حيث ألقى ميرزا ابراهيموف رئيس اللجنة السوفيتية للتضامن مع بلدان آسيا وأفريقيا كلمة حيا فيها النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه المشروعة ، كما تحدث في الاحتفال يوري باراباش النائب الأول لوزير الثقافة ورئيس جمعية الصداقة السوفيتية - الفلسطينية كلمة قال فيها : « ان ثبات المناضلين الفلسطينيين في كفاحهم يجذب الى هذا الشعب البطولي أعداداً متزايدة من الشعوب والهيئات التي تتعاطف مع هذا النضال ، وتسعى الى دعمه . نحن نعتبر ان السنوات الاخيرة بحق هي سنوات الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً . فقد تم الاعتراف بها من اكثر من مئة بلد من بلدان الأمم المتحدة ، كما تم افتتاح أكثر من سبعين مقراً للمنظمة في دول العالم . ويزداد عدد الحكومات الغربية التي تدرك ان عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة الفلسطينية يجلب الخطر لهذه البلدان الأوروبية نفسها . وأن مقررات مؤتمر لشبونة وبرنامج العمل المشترك تجند الأوساط العالمية من أجل زيادة التأييد للشعب الفلسطيني . كما تشير هذه الوثائق الى زيادة التنسيق وتعريف شعوب العالم بالحضارة والثقافة الفلسطينية . وفي هذه الظروف نرى بكل وضوح فشل السياسة الانفصالية التي تقوم عليها صفقة كامب ديفيد . ان مقررات كامب ديفيد والمعاهدة التي انبثقت عنها بين إسرائيل ومصر ، لم تقربنا من ايجاد حل للوضع في الشرق الأوسط ، بل زادت في خطورة الوضع وتدهوره » . وتحدث باراباش عن سياسة إسرائيل العسكرية العدوانية في جنوب لبنان ، وعن ازدياد القمع والاضطهاد المترافقين بالاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة . كما تحدث عن خطة الحكم الذاتي التي تحاول أن تسحب حق تقرير المصير من السكان الفلسطينيين . وأشار الى موقف الدعم المبدئي والثابت في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها

الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . واختتم باراباش خطابه قائلاً : « نحتفل اليوم بعيد التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وحتفل منظماتنا النقابية والشبيبية والنسائية وسائر المنظمات المختصة بالتعاون والابداع ، والتي يجمعها بهذه القضية أساس ثابت للسعي نحو الحرية والتقدم ومشاركة بلادنا مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نحتفل سنويا باليوم الوطني للشعب الفلسطيني بمناسبة انطلاق ثورته في أول كانون الثاني ، وفي ٢٩ تشرين الثاني يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني . اننا لا نشك أبدا في انتصار الشعب الفلسطيني وقدرته على إقامة سلام متين وعادل في الشرق الأوسط » .

وقد ألقى رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه كلمة في الاحتفال جاء فيها : « ان العالم اليوم بكل قواه الديمقراطية والتقدمية المحبة للسلام يقول بصوت واحد ، انه لا حل في الشرق الأوسط دون حل القضية الجوهرية في المنطقة ، قضية فلسطين . وهذا التضامن العالمي الواسع الذي يزداد يوماً بعد يوم ، هذا التضامن الذي يتجلى في الاحتفالات التي تتم في مختلف البلدان ، يثبت ويؤكد أن صفقة كامب ديفيد التي عقدت بين دولة الاحتلال الاسرائيلي وبين نظام السادات الذي ارتد عن القضايا العربية وبين الامبريالية الامريكية ؛ يثبت أن هذه الاتفاقية لا تتعارض مع نضال شعبنا الوطني فلسطينيا وعربيا ، وإنما تتعارض مع السلام الدولي في العالم » . وأكد ان اتفاقية كامب ديفيد التي أيدت من قبل شعبنا ، قد أيدت كذلك من غالبية دول العالم، كما تجل في مقررات الامم المتحدة التي اتخذت حديثاً ، بالإضافة الى الادانة الحازمة لدول المنظمة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي » .

وفي يوم ٢٩ نوفمبر يوم التضامن العالمي مع فلسطين، عقد رئيس دائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمراً صحفياً في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو بحضور وكالات الانباء والصحافة السوفييتية والعالمية . كما أقيم احتفال جماهيري واسع في مصنع « كومونة باريس » للجلود، تحدث فيه عبد الله حوراني المدير العام للدائرة .

وفي المآتا عاصمة كازاخستان أقيم احتفال جماهيري حاشد بمناسبة أيام التضامن مع الشعب الفلسطيني ، ألقى فيه رئيس جمعية الصداقة في جمهورية كازاخستان كلمة أشاد فيها بالعلاقات التضامنية مع الشعب الفلسطيني ، كما تحدث فيه الشاعر الكازاخي المعروف سليمانوف . وألقى ياسر عبد ربه كلمة تعرض فيها للنضال الوطني الفلسطيني ، ولأوضاع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وللسياسة الفاشية العدوانية التي يتبعها العدوان الصهيوني ، وأشاد فيها بالتضامن الفلسطيني مع الشعب اللبناني وحرركته الوطنية . وفي نطاق الاحتفالات التي جرت في المآتا أقيم حفل تضامني آخر وجرى فيه افتتاح معرض الصور والملصقات في مقر دار الصداقة ، كما تمت لقاءات الوفد الفلسطيني مع المثقفين والفنانين ، بالإضافة الى زيارته لجامعة المآتا التي تعتبر عضواً مشتركاً في جمعية الصداقة . وفي جميع الاحتفالات الجماهيرية شاركت الفرقة الفنية التابعة لدراسة اسعاد الطفولة بتقديم اغان ورقصات شعبية فلسطينية .

وعلى صعيد الفعاليات الفلسطينية المقدمة خلال اسبوع التضامن فقد مثل معرض التراث الشعبي والفرن التشكيلي أبرز الوجوه الحضارية والفنية للشعب الفلسطيني . افتتح المعرض في ٣ تشرين الثاني في متحف الفنون الشرقية في موسكو ، وشهدت قاعات العرض اقبالا واسعا من الجماهير السوفييتية . ومن الفنانين المشاركين في معرض الفن التشكيلي : « اسماعيل شموط ، سليمان منصور ، ابراهيم هزيمة ، كامل المغني ، برهان كركوتلي ، سمير سلامة ، توفيق عبد العال ، ناصر السومي ، كمال بلاطة ، حلمي التوني ، منى السعودي ، نبيل عناني ، ابراهيم غنام ، تمام الأكل ، عبد الرحمن المزين ، مصطفى الحلاج ، ليلى الشوا ، فلاديمير تماري ، الهجرس ، جميل شموط ، كميل حوا ، عبد الحي ، محمود طه ، عصام بدر ، ميشيل نجار ، شفيق رضوان ، محمد الشاعر ، جمانة الحسيني ، ج . أرمن . ع . أبو زيد ، سامية الحلبي ، عدنان الشريف ، بشر سنوار ، حسين صالح » . كما جرى ملاحظة الاقبال الملحوظ من الزوار السوفييت على معرض الكتب والملصقات ، وعلى اسبوع السينما الفلسطينية . وفي قصر الرواد التابع لمقاطعة « برووماسكي » في موسكو افتتح معرض رسوم الأطنال ، ووزع ملصق « البيت » الصادر عن دار الفتى العربي واللجنة الوطنية الفلسطينية للاحتفال بعام الطفل العالمي بالغة الروسية على الأطفال الرواد .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التظاهرة التضامنية قد تميزت بلقاءات وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع رؤساء وممثلي الهيئات الثقافية والاجتماعية المشاركة في اسبوع التضامن . فقد التقى الوفد مع يوري باراباش رئيس جمعية الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني ، كما التقى مع ايفانوف النائب الأول لاتحاد الجمعيات السوفياتية للصداقة والعلاقات الثقافية مع الشعوب الأجنبية ، بالإضافة الى اللقاء مع بروكلوفا عضوة اللجنة المركزية ورئيسة اتحاد الجمعيات السوفياتية للصداقة والتضامن مع الشعوب الأجنبية . وقد تم لقاء الوفد أيضا مع البروفسور بريماكوف مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي . وفي المآتاتام الوفد بزيارة لمقر جمعية التضامن مع الشعوب الأجنبية حيث التقى برئيس جمعية الصداقة زيكين كاليف ، ود . محمد جان كارايف عضو الجمعية ورئيس دائرة المعارف السوفياتية في كازاخستان . وقام الوفد أيضا بزيارة لمجلس السوفيات الأعلى في المآت حيث أعرب الجانبان عن مشاعر التضامن والتعاون القائمة بين الشعب الفلسطيني وشعوب الاتحاد السوفياتي .

وفي جامعة الصداقة (باتريس لوموميا) في موسكو التقى الوفد رئيس الجامعة والهيئة التدريسية ، حيث تلا اللقاء احتفال خطابي شاركت فيه الهيئة الجامعية مؤكدة على نهجها الثابت في التضامن مع فلسطين ضد الامبريالية والصهيونية ، وفي اعداد وتدريب الكوادر من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما تحدث في الاحتفال البروفسور بيلاييف ، وممثلو اتحاد طلبة جنوب شرقي آسيا ، واتحاد طلبة أمريكا اللاتينية ، ومندوبو منظمة طلبة البلدان العربية في الاتحاد السوفياتي ، التي تضم ست عشرة دولة . وألقى ياسر عبد ربه كلمة خلال الاحتفال قال فيها « ان يوم التضامن هو اليوم الذي يجمع فيه كل الاحرار وكل القوى الخيرة في العالم على صوت واحد في اذاعة صفقة كامب ديفيد ، وفي التأييد كل التأييد لكفاح ثوارنا ، لحملة البنادق ، ولكفاح شعبنا في الأرض المحتلة . الذين يحملون الحجارة في وجه الدبابات ، للذين ينتفضون من أجل الحرية والاستقلال ، ولآلاف السجناء الذين يناضلون داخل سجونهم ويتابعون التحدي » . وقال أيضا : « ان السادات بالتواطؤ مع اسرائيل ومع الامبريالية الامريكية يعتقدون بأن نشر الدمار في جنوب لبنان عبر الطائرات الامريكية - الاسرائيلية ، ومن خلال القصف والابادة يظنون انه من الممكن انتهاء الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، واخماد الاصوات التي وقفت ضد كامب ديفيد ، لقد مضى اكثر من عام على اتفاقية كامب ديفيد ونضال الشعبين الفلسطيني واللبناني يؤكدان المزيد من الصمود امام هذه المؤامرات ، كما تشهد انتفاضة شعبنا وثورته في الارض المحتلة مزيدا من احباط الخطط الصهيونية الرامية الى توسيع المستعمرات وفرض الحكم الذاتي » .

وبالإضافة الى النشاطات السابقة والمعارض واللقاءات، فقد تسنى للوفد الفلسطيني المشارك في احتفالات اسبوع التضامن الاطلاع على وجوه الحياة الثقافية والاجتماعية والفنية في الاتحاد السوفياتي، عبر جولاته المنوعة التي شملت المصانع والجامعات والمتاحف وقصور الرواد والمعالم التاريخية . وقد توجه فريق الفنانين المشاركين بعد انتهاء نشاطات الاسبوع الى مدينة لينينغراد للاطلاع على التراث الفني العريق للمدينة ومتحفها العالمي الشهير « الارميتاج »

وفي النهاية فان الهدف الأهم الذي حققه النشاط المكثف لاسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني في الاتحاد السوفياتي ، هو زيادة اطلاع ومشاركة الفئات والقطاعات الأوسع من الشعب السوفياتي على القضية الفلسطينية وعلى التراث الفني والثقافي الحضاري للشعب الفلسطيني . لقد كانت تلك المناسبة هي المرة الأولى التي يتم تنظيم النشاطات والفعاليات فيها على هذا المستوى من الشمول والاتساع . وبين احتفال ولقاء ، وبين كتاب أو لوحة كانت فلسطين تنتشر حارة وقوية في قلب العالم الصديق الذي يبادلنا الدعم والمشاركة .

ليانة بدر

تقييم جديد لعلاقات السود واليهود في الولايات المتحدة في اطار المسألة الفلسطينية

استمر التطابق بين السود في الولايات المتحدة والجالية اليهودية وكذلك عهدهم على انهم « الاطفال العبرانيون في العهد القديم » لعشرات عدة من السنين . لقد كانت المجموعتان ضحية التعصب والعنف والافتراء . ولقد قدر السود الدعم المالي والفعال الذي كانت تقدمه المجموعات والافراد اليهود في حركة الحقوق المدنية في الخمسينات والستينات ، فلقد ساروا معا في المظاهرات والاضرابات كما تعرضوا للسجون معا .

غير ان زعماء حركة الحقوق المدنية انفسهم يدعون الآن من اجل اعادة تقييم لتلك العلاقات الرفاقية والمشاركة . والسؤال : لماذا ، هكذا وبشكل مفاجيء ، انطلقت الدعوات من اجل اعادة التقييم بعد ابعاد اندرو يونغ ؟ لا شك في ان اندرو يونغ هو واحد من عمالقة حركة السود وان ابعاده كان تنازلا لاسرائيل ولؤيديها في الجالية الاميركية اليهودية . لكن القول ان الشرخ بين الجاليتين الصديقتين تاريخيا كان بين ليلة وضحاها بسبب ابعاد اندرو يونغ من ادارة كارتر لهو قول خاطيء وتبسيطي .

فالخلاف حول اندرو يونغ لم يولد عداوة جديدة بين السود واليهود بقدر ما سعد الخلافات الجدية والموجودة اساسا بين الحلفاء التقليديين . تلك كانت الشرارة التي سببت الانفجار ، كانت المناسبة لدفع الخلافات حول المسائل الاساسية في امور السياسة الداخلية الى السطح بعد ان كانت مغمورة . وتتعلق هذه المسائل بقضايا العمل وحصصه . كما ان اساس هذه الخلافات هو العمل على المستوى الايجابي . فقادة الزعماء السود يؤيدون وهم محقون بذلك ، سياسة المحاصصة ؛ والا كيف يمكنهم من غير ذلك انجاح حملتهم ضد التمييز ؛ وكيف يمكن للسود ، ضحايا قرون من التمييز والعنصرية ، بغير ذلك تأمين مكان لهم في المؤسسات الاميركية ؟ ان ردة فعل المنظمات اليهودية بخصوص العمل الايجابي معروفة جيدا . لقد دعم اليهود كل التحديات التي ووجه بها العمل الايجابي مستخدمين منطق ان المحاصصة تمثل السقف الاعلى للمشاركة اليهودية في المؤسسات الاميركية . فالنزاع انن ليس سطحيا بحيث يتحتم له ان يتلاشى مع تلاشي آثار ابعاد اندرو يونغ على الجالية السوداء . انه نزاع يتمحور على مبدأ السلطة وتوزيع او اعادة توزيع السلطة .

لقد مرت حركة الحقوق المدنية في الستينات بعدة تحولات جذرية . لكن رأي امريكا الحرة ، بما فيه اولئك الذين ينتمون لجالية اليهودية ، كان انها لم تقصر فقط في مجاراة التحولات ، بل

انها أصبحت متخلفة كثيرا الى الوراء . وبينما رست زعامة السود على الموجة الثانية لحركة الحقوق المدنية حصر الحلفاء القدامى اهتمامهم بجوانب المرحلة القديمة - مرحلة الدمج، مع التأكيد على دمج الثقافة العامة ووسائل الحياة العامة .

اما المرحلة الثانية، مرحلة سنة ١٩٧٠ ، فهي التي تنادي باعادة توزيع السلطة . فالجالية السوداء تسعى جاهدة لنيل نصيبها من الفطيرة ، وعلى هذا الاساس كانت المجابهة بين حليفها وحاميتها السابق . ولقد وصف جسي جاكسون هذا التطور بلاغة عندما قال ، « وقت لم يكن هناك مستوى لائق من الحياة في المجتمع، كان اليهود يرغبون المشاركة في الحياة اللائقة هذه . لقد بدأ النزاع عندما بدأنا البحث من اجل السلطة ... » .

لم يعد السود يعانون مشاعر البؤس والضعف بل انهم نامون على ذلك النمط الذي ابداه حلفاؤهم القدامى الذين كانوا يضعون الاطر والاستراتيجية ، ويتخذون كل القرارات . ولقد قال اندرو يونغ في مقابلة في نيويورك ، « كان اليهود يتخذون كل القرارات بشكل اساسي في الائتلاف . وعندما بدأ السود يفكرون لانفسهم ويواجهون الاراء المتحررة والقيادات تغير كل شيء » ، ان اجتماع اندرو يونغ مع الاخ زهدي الطرزي هو بالنسبة لكثير من الاخوة والاخوات السود تأكيد لحق الشعب بالتحدث مع اي كان من الذين يرغبون التحدث معه . ولقد صاغ الامر احد زملائي من المعلقين السود كما يلي : « تماما كما ان اليهود قد قرروا ان يكون يهوديا الذي يقرر من يمكن التحدث اليه بقضايا تتعلق باسرائيل، فان السود قد ضاقوا من التعليمات التي تعطى لهم من غير السود عما يحق للاسود ان يفعل او لا يفعل » ، ان الجدل حول يونغ تحول الى رمز لنوع من التقرير الذاتي في قضايا الحرية السياسية . ولن يمضي وقت طويل حتى يصبح السود غير مهيين لاعطاء احكام سياسية في امور خارجية ، ولن يمضي وقت طويل حتى يدعوهم الصهيونيون الامريكويون لعزل انفسهم في غيتو سياسي وترك السياسة الدولية في المناطق المعقدة للجهايزة من رجال الدولة والمعرفة . كما انهم لن يقبلوا بالحظر الذي يفرضه الصهيونيون على مناقشة المسألة الفلسطينية .

ان خطورة التحديات هذه ناجمة في الاساس من خوف المجموعات الصهيونية من انه سيكون المسألة يونغ نتاج من نوع سياسة الدومينو . (ويمكن التذكر في هذا المجال سياسة الدومينو التي على اساسها دمرو ليندون جونسون ورتشارد نيكسون امة كاملة في الهند الصينية) . ان الكابوس الصهيوني يكمن في ان الجالية السوداء ليست الا الفئة المنظمة الاولى من المجتمع الاميركي التي تطرح اسئلة حول حقيقة السياسة الاميركية الخارجية في الشرق الاوسط :

١) ان لاسرائيل مكانة خاصة لدى الولايات المتحدة وهي جديرة بدعم لا حدود له ولا يصح مناقشته .

٢) ان لاسرائيل الحق في تحديد اسس وطبيعة المحادثات الدولية للولايات المتحدة .

٣) انه من المنطقي ان تتوقع المنظمات الصهيونية الاميركية دعم السود من اجل تزويد اسرائيل بطائرات حربية مقاتلة من غير ان يكون لهم الحق في مكان بارز في المؤسسات الاميركية .

ان احتمال سريان هذه العدوى المنتشرة بين الجالية السوداء ، اي مجرد التساؤل عن الدعم غير المشروط لاسرائيل هي التي فجرت هذه الموجة الهستيرية من الخوف بين الصهيونيين الاميركيين . ومن هنا تأتي الاهمية التاريخية للقاء يونغ - الطرزي في مدينة نيويورك والجدل الذي سببه هذا اللقاء . فالكفاح الفلسطيني وعدالة القضية بدأت بالنفاز الى ضمير اميركا السوداء . ومن المؤكد ان اخوتنا واخواتنا السود سيكتشفون الشخصية العنصرية « للامة الموعودة » . غير اننا على ثقة من ان الحقائق لا بد ان تتكشف ، وانه لا يمكن ان تبقى

التشويهات من غير مجابهة والى الابد . لقد تكشفت الكذبة وبدأت مرحلة تاريخية فاصلة . صحيح اننا نعرف مدى دعم اندرو يونغ لاسرائيل . ولقد كرر هذا الدعم حتى عندما اعلن قراره بالاستقالة تحت ضغط اسرائيل ومؤيديها الصهيونيين قائلا وقتها « كنت من المؤيدين للامة الاسرائيلية بنسبة مائة بالمائة خلال فترة وجودي في الكونغرس ، ولا زلت الآن من مؤيدي هذه الامة » . كما قال ما يلي : « ان المؤتمرات الحزبية التي كانت ترشح السود للكونغرس كانت تدعم اسرائيل ومساعدتها بنسبة مائة بالمائة تقريبا » . كما ان القس جسي جاكسون ، وهو شخصية سوداء بارزة ، ردد كلاما شبيها في قوله منذ فترة قصيرة في برنامج « لقاء مع الصحافة » : « ان ارض اليهود الموعودة هي حقيقة تاريخية لا يمكن نفيها » . لقد حطم اندرو يونغ السلاسل والغي الحظر وحطم الاسطورة التي تدعي ان المسألة الفلسطينية غير مهيأة للبحث الجدي في الوسط الاميركي ، وان منابر الفئات المنظمة الاميركية مغلقة والى الابد امام القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

اننا نحى شجاعته ونقر بالنتائج السياسية بعيدة الاثر لخطوته، فالجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة هي جالية حديثة وطرية العود ، ولم تشارك بحركة الحقوق المدنية في الخمسينات والستينات لانها كانت منهمكة آنذ بمسألة البناء ووجودها في المستقبل ، لكن موقفها من طغيان الاقلية كان جليا ضمنا ، وكان يبرز عبر تاريخها . كما انها شاركت في السنوات الاخيرة في اعباء الاقليات الاخرى في هذا البلد . فهي لم تتوان ولم تراوغ في المشاركة في العمل الايجابي او في دعم القوة السوداء . ولم يكن تأييدها ناتجا عن فهم ضيق للمصلحة الذاتية او لاعتبارات برغماتية ، لقد كان ناتجا عن ايمان ثابت واعتقاد في ضرورة الكفاح ضد الطغيان من اجل القضاء على التمييز وكل اشكال الانظمة الكولونيالية ، سواء اكانت هذه الانظمة في ديترويت ، زينبابوي ، ازانيا ، جنوبي كلفورنيا ام في فلسطين المحتلة . ذلك انه لم يجل في خاطرها ولولحظة ان لانظمة الاستيطان الابيض في جنوبي افريقيا الحق في الاستمرار كأظمة عنصرية تعمل على حماية امتيازات الاقلية . كما انه لم يحدث ان سلمت بالمساومات التي دعمت اشخاصا مثل ميزاريوا وغيره من المرتدين والبدائل في الانظمة الكولونيالية في القارة الافريقية .

ان تضامن الفلسطينيين مع المضطهدين هو تضامن طبيعي ، لان الطغاة ايا، كانت هويتهم الوطنية او ثقافتهم ، هم واحد في كل الاحوال . ان نضال السندينيين البطولي كان موجها ضد سوموزا الكريه بقدر ما كان موجها ضد اسياده الذين يسلحون ويدربون جيشه . كما ان نضال الاخوة الايرانيين الشجاع كان ضد عرش الطاووس بقدر ما كان ضد السافاك القتل وكذلك ضد القوى التي دعمت السافاك ونصبت من الشاه شرطيا اقليميا لمنطقة الخليج . فالاهتمام والقلق الذي ابدته اسرائيل بسبب انهيار هذه الانظمة بين وقت وآخر كان عن طريق الدعم الذي قدمته لهذه الانظمة الفاسدة . ويقدر ما تعكس علاقات اسرائيل الخاصة بالنظام العنصري في جنوب افريقيا ، حيث التعاون الوثيق على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي ، التطابق الايديولوجي ، فهي تعكس ايضا احساسا بالمصير المشترك ، ذلك ان كلا النظامين يقوم على مبدأ سيطرة الاقلية البيضاء . كما ان كليهما يمثلان عنصري تدخل في المناطق الخطرة في العالم الثالث كما يشكلان عائقين ضد التخلص من الاستعمار .

ونحن لا نؤيد السود الافريقيين في زينبابوي وازانيا في سعيهم للمساومة على حقوقهم الاساسية وهم يبحثون عن تسوية مع الطغاة . ان دعمنا لقضيتهم العادلة لهو دعم غير مشروط ومطلق ، لانه لا يعقل تحقيق نصف انتصار على الانظمة العنصرية، فليس هناك مكان للانظمة العنصرية في عصرنا . وكما اننا ندعم الكفاح ضد العنصرية في جنوبي افريقيا ، فنحن نسعى من اجل كسب دعم ثابت من الاخوة والاخوات السود في هذا البلد في كفاحنا ضد العنصرية

وانتهاك حقوق الانسان في فلسطين المحتلة . انه الكفاح نفسه والقضية نفسها .

وما يصح قوله للاخوة السود الذين هم في موقع القيادة في الولايات المتحدة هو ان دور « الوسيط الشريف » ودور « صانع السلام » ، الذي يقوم به جيمي كارتر والآخرين في هذا البلد قد ادى الى مزيد من التصلب الاسرائيلي ، واستطرادا الى تطويل امد الاحتلال وتدمير فرص السلام الحقيقي . ويمكن ان نعرض سجل « صانع السلام » هذا . اليس هو ، بعد كل شيء ، الرئيس الاميركي الاول الذي نادى من اجل اقامة « وطن » للاجئين الفلسطينيين « والذي نادى في سبيل الاعتراف بان المسألة الفلسطينية هي « جوهر » مسألة الشرق الاوسط ؟ والذي دعا اسرائيل بلغة واضحة وصرحة للانسحاب من المناطق العربية على الجبهات الثلاث ؟ والم يكن هو اول رئيس يستخدم المقطع المحرم « الحقوق المشروعة » للفلسطينيين ؟ كما انه كان اول رئيس منذ عهد دوايت ايزنهاور ، الذي تحدى على المستوى الشعبي الزعامة الاسرائيلية . الم يوجه تهديدا الى مناحيم بيغن عبر المقابلة التي نشرتها مجلة تايم في آب (اغسطس) ١٩٧٧ يحذره من مغبة التخريب على المبادرة الاميركية التي تعتمد مؤتمر جنيف اساسا لها ؟ ثم الم يكن هو اول رئيس يربط الموقف الاميركي بالموقف السوفياتي بواسطة البيان المشترك الذي صدر يوم الاول من تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٧ ، من اجل تسوية دولية تقوم على اساس الاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ؟ .

لكننا تأكدنا جميعا من ان تأثير مناحيم بيغن في الحياة السياسية الاميركية بخصوص الشرق الاوسط اكثر قوة من تأثير جيمي كارتر ، وهو الشيء الذي اكدته الورقة التي صاغها كارتر ودايان بعد موجة احتجاج هستيرية في الدوائر الصهيونية .

كانت ورقة العمل التي صاغها كارتر ودايان المؤشر الاول على تراجع موقف كارتر ، والذي كان يهدف بالاساس لحملة المصالح الاميركية الاقتصادية والاستراتيجية . وفي تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٧ انهار التحدي الذي اظهره كارتر في مواجهة بيغن ، كما ان انور السادات اسهم ماديا في تبديل الاتجاه لمصلحة بيغن . ولقد تطور موقف بيغن بما يتعلق بالسيادة اليهودية على الضفة الغربية من موقف نظري للمعارضة اليمينية الى بند للتفاوض بالنسبة لكارتر والسادات . وعبر ثلاثين سنة لم يتبن برنامج ليكود التوسعي ، والذي يقوم على وجهة نظر دينية وتاريخية ، الا اقلية صغيرة عاشت على الجنون والاوهام .

ويفضل كارتر والسادات ، فان نص اتفاقية كامب ديفيد ، يجعل قضية السيادة الشرعية في الضفة الغربية قضية مطروحة الآن . لقد اعيدت الشرعية للنفوذ الديني المستمد من القرون الوسطى . كما ان خطة بيغن المعروفة بالادارة الذاتية تشغل الآن حيزا رئيسيا في دبلوماسية الشرق الاوسط التي تقوم على اساس كامب ديفيد ، والتي تحولت الى اطار للتسوية يعمل عليه كارتر في الوقت الحاضر . وبموجب اطار التسوية هذا :

١ - يمكن للقوات الاسرائيلية الاستمرار في التواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة الى فترة غير محددة خمس سنوات ، عشر سنوات وربما الى الابد . (مقابلة مع محطة أن . بي . سي . في برنامج ١٩ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٩) .

٢ - تستمر اقامة المستعمرات بعد فترة المفاوضات وانه لا شيء يمنع توسيع المستعمرات القائمة حاليا . وهو امر لا يتعارض فقط مع ميثاق جنيف لسنة ١٩٤٩ ، بل يتعارض ايضا مع موقف الولايات المتحدة الرسمي والذي اكده كارتر اكثر من مرة .

٣ - تبقى مدينة القدس في ايدي الاسرائيليين ، وهو امر يتنافى مع قرارات الامم المتحدة والموقف الرسمي للولايات المتحدة .

٤ - ان وثائق كامب ديفيد تؤكد بشكل واضح على انه من المستبعد تماما منع فلسطيني الضفة الغربية الاستقلال الكامل . وتتمتع اسرائيل بحق النقض بخصوص تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية ، ومن المؤكد انها ستستخدم هذا الحق اذا استخدم الفلسطينيون قرارا باقامة دولة مستقلة .

٥ - تعين كل من مصر والاردن الممثلين الفلسطينيين في محادثات اجراء الانتخابات في الضفة الغربية ، بينما تحتفظ اسرائيل بحق النقض بخصوص تعيينهم .

٦ - تمارس اسرائيل حق النقض بما يتعلق بعودة لاجئي سنة ١٩٦٧ الى الضفة الغربية ، بينما لم يؤت على ذكر لاجئي سنة ٤٨ اطلاقا .

هذا هو ما توصل اليه انور السادات في كامب ديفيد ، والذي وصفه جيمي كارتر بالخطوة التاريخية نحو سلام عربي اسرائيلي . ان المعاهدة التي تم التوصل اليها والتي حكمت على الضفة الغربية بالتبعية الدائمة ، بما هو اسوأ من البانتوستان ، والتي حكمت على الفلسطينيين في الخارج بالعيش في منفى دائم ، لهو الثمن الذي طلبته اسرائيل مقابل اعادة سيناء الى السيادة المصرية . والشواهد المتوفرة تشير الى اكثر من محاولة لتقديم تنازلات . انها تشير الى ان اسرائيل حققت التنازلات التي سعت اليها . وكما اشرت سابقا فلقد كانت بداية المحادثات الاسرائيلية في كامب ديفيد ما هو دون الصلح المتطابق مع المصالح العربية ، ودون الموقف الاميركي المعلن ودون الموقف الاسرائيلي المتخذ قبل ما يعرف بمبادرة السادات وكارتر باسم الصلح .

ومن المؤكد ان السلام لن يتحقق في الشرق الاوسط كما لن يتحقق في اي مكان آخر ، عن طريق التشديد السطحي على العناصر المموسة للعلاقات السلمية مثل تبادل السفراء والعلاقات التجارية والثقافية وتسيير رحلات جوية ، بينما يتم تجنب الاسس السياسية والمعنوية للعلاقات السلمية . ان الاتفاقات المصرية الاسرائيلية التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد وتم التوقيع عليها في واشنطن ، عاجزة عن تلبية المتطلبات السياسية والمعنوية لسلام دائم . كما ان هذه الاتفاقات بالاضافة الى تجاهلها للحقوق الفلسطينية في تقرير المصير التي اقرتها ١٢٨ دولة في المجموعة الدولية ، تغفل اوضاع المناطق السورية واللبنانية المحتلة من قبل اسرائيل ، كما انها تعترف ضمنا بضم مدينة القدس وتخرج مصر من الاسرة العربية . وعندما انتخب جيمي كارتر للرئاسة كان العالم قد عرف وقتها عناصر للسلام الدائم في الشرق الاوسط . نوع من الاجماع العالمي بخصوص فلسطين يركز على اربعة اقتراحات :

١ - ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط وانه ليس من الممكن تحقيق حل من غير اقرار بجوهر القضية .

٢ - ان للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير كما ان له حقوقا ثابتة .

٣ - انه لا بد من مشاركة الفلسطينيين على قدم المساواة في كل المحافل التي تبحث عن سلام . (بلفور ، انتداب عصبة الامم ، فيصل وايزمان والان السادات وبيغن) .

٤ - ان ممثلي الشعب الفلسطيني هم الذين يختارهم الشعب الفلسطيني بنفسه لانه ليس من المنطق الاقرار بحق تقرير المصير ومنع حق اختيار الممثلين .

وربما كان كارتر يهدف بواسطة رعايته هذه الاتفاقات التي تتعارض مع الاجماع العربي والدولي الى تركيز مساعيه من اجل تطويل امد النزاع . ذلك ان هذه الاتفاقات والتي تحوي على عوامل الدمار ، ليست الا بمثابة دعوة لادامة النزاع مع ما تحمله من دلالات خطيرة لشعوب

المنطقة ، وكذلك للذين يضعون انفسهم في موضع الرعاية والشهادة . ذلك ان رجال السياسة الاميركيين وهم يسعون لمعالجة القضية الفلسطينية ، يستخدمون الحقوق والمصالح الفلسطينية كأداة دبلوماسية ملائمة يمكن الاخذ بها او رفضها حسب ما يتناسب مع السياسات الاميركية على طاولة الشطرنج في الاستراتيجية العالمية . انها سياسة الامل الخادعة والوعود الكاذبة وهي سياسة متناقضة ومتقلبة . ولقد اتضح ان بعض تصريحات كارتر ومعاونيه التي كانت على قدر من الشجاعة والامانة لم تكن الا من النوع المخادع .

هذا هو ما يمكن قوله للاخوة والاخوات السود من الذين يعتقدون ان منحيم بيغن ومؤيديه الصهيونيين في هذا البلد هم من النوع الذي يتقبل المساومات العادلة والشريفة . اما للاخوة في الجالية الفلسطينية فيمكن ان يقال . عليكم ان لا تتخدعوا بالانحيازات الموسمية التي تظهر على سطح السياسة الاميركية التقليدية . صحيح ان السيد كارتر يعترف بالمسألة الفلسطينية ، لكنه يعترف بها كعنصر ازعاج وارباك لا بد من التخلص منه ، من غير ان يكون عن طريق تسوية عادلة حسب ما يكرره بخصوص مبادئ حقوق الانسان . وهو يعترف ويقر بالوجود المادي للفلسطينيين ، واطن انه علينا الاعتراف بهذا التحول وتقديره ، لكنه حتى الآن لا يعترف بفلسطين ، وعلى هذا المستوى ان موقفه وموقف منحيم بيغن محكومان للمنطق نفسه - حكم اداري ذاتي وليس للارض .

وعليكم ان لا تسيئوا التقدير ! فليس في برنامج كارتر دولة فلسطينية كما انه ليس من المحتمل ان تضاف الى برنامجه . والوسيلة الوحيدة للعمل من اجل استعادة حقوق الفلسطينيين هو الاستمرار في الكفاح بكل الوسائل المتوفرة .

ولنكن صريحين ، بعضنا اعتاد على المبالغة بقوة اعدائنا ، صحيح ان اسرائيل هي دولة عسكرية تسيطر على الشرق الاوسط لكن امبراطوريات استعمارية اخرى فشلت في مواجهة صمود الشعوب المضطهدة وتضميمها على العيش بكرامة : ومن المؤكد ان المبالغة بقوة اسرائيل سيكون عاملا في سقوطها . ان لجوء اسرائيل الى وسائل عسكرية وقمعية وكذلك نزعها لاقامة امبراطورية في المنطقة ، سيكون له نتائج مدمرة على المستويات الاخلاقية والمؤسسية . ان اعظم تهديد يواجه اليهود في فلسطين هو خطر نابغ من الداخل نتيجة الاعتماد المتزايد على الوسائل العسكرية والقمعية . وازضافة الى ان اسرائيل هي الاولى بين الدول في مصاريفها العسكرية بالنسبة الى الانتاج القومي العام (بزيادة ٣٠ بالمئة عن سنة ١٩٧٨) ، فهي الدولة الوحيدة التي تفوق ديونها الخارجية ميزانيتها القومية (وهو رقم زاد من ٩ مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى ٣٠ مليار دولار حاليا) . او لنلاحظ الزيادة في التضخم التي ارتفعت الى مئة بالمئة .

ان العسكرية كسياسة تهيمن على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الاسرائيلي ، اصبحت محور الحياة العامة . وهو امر ترفضه غالبية المثقفين والمواطنين العاديين الذين يحرصون على الحياة العادية وسعادة الاجيال اليهودية القادمة . ومن المتعين على بيغن ورجاله العسكريين مواجهة هذه الابعاد الخطيرة للوضع الامني : وهو امر لا تكون معالجته عن طريق البحث عن حدود لاسرائيل مستمدة مما جاء في التوراة او عن طريق الاضطهاد الدائم للشعب الفلسطيني .

لقد حزم بيغن وشركاؤه امرهم لجهة العلاقة بين اسرائيل والصفة الغربية ، والتي ستكون في احسن الاحوال مثل العلاقة القائمة بين النظام العنصري في جنوب افريقيا وترانسكاي .

لكن هذا لن يتحقق ما دام الشعب الفلسطيني صامدا في مقاومته ، وما دامت الجالية

ميزان القوى العسكري بين الدول العربية واسرائيل للعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩

في اليلول (سبتمبر) من كل عام يصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية تقريره السنوي ، « الميزان العسكري » ، حول موازين القوى والتسلح في العالم . وتعمل مراكز الدراسات الاستراتيجية في لندن ، واشنطن وباريس وستكهولم على مراجعة وتدقيق وتجديد ما تضمنته التقارير الخاصة بالتسلح ، والدخول في منافسة « رياضية » لمنح تقديراتها بتفوق هذا الطرف او ذلك مع ابراز نقاط الضعف والتفوق . لكن ما تتجاهله تلك التقارير هو المعطيات السياسية والاستراتيجية التي تتحكم في موازين القوى مما قد يبدل قيم هذه الموازين تبديلا جذريا في كثير من الاحيان . وعلاوة على ذلك ، فان هذه التقارير تتجاهل تماما ارتباط موازين التسلح بمصادر التسلح التي تمارس - « في اطار الحروب المحدودة » - دورا حاسما في تغيير هذه الموازين سواء عن طريق تقديم الوسائط التقنية التي تضمن التفوق « النوعي » او عن طريق الدعم المباشر بوسائط تضمن التفوق « الكمي او العددي » . ومن هنا يصبح كل تقدير لموازين القوى مجردا من كل مضامينه ان لم يعالج من خلال المعطيات المختلفة للصراع المسلح . وفيما يلي سنعرض تقديرات المعهد للميزان العسكري للعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

جداول التسلح بالأرقام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية

| | |
|-----------------------------------|--|
| عدد السكان : | ١٩,٠٧,٠٠٠ نسمة |
| فترة الخدمة العسكرية : | سنة اشهر |
| مجموع القوات المسلحة : | ٨٨,٨٠٠ رجل |
| تقديرات الانتاج القومي الاجمالي : | ١٥,٩ بليون دولار |
| نفقات الدفاع لعام ١٩٧٩ : | ٢,٢٢ بليون دينار جزائري (٦٠٥ ملايين دولار) |
| عدد افراد الجيش : | ٧٨,٠٠٠ رجل |
| الاحتياطي : | ١٠٠,٠٠٠ رجل |
| سلاح البحرية : | ٣,٨٠٠ رجل |
| سلاح الجو : | ٧,٠٠٠ رجل |
| الطائرات المقاتلة : | ٢٦٠ طائرة |

دولة البحرين

عدد السكان : ٣٥٥,٠٠٠ نسمة

تقديرات الانتاج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٧ : ١,٧ بليون دولار
 مجموع القوات المسلحة : ٢,٣٠٠ رجل
 نفقات الدفاع لعام ١٩٧٩ : ٣٧,٥ مليون دينار (٩٨ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٢,٣٠٠ رجل .
 حرس الشواطىء : ٢٠٠ رجل
 قوات الشرطة : ٢٥٠٠ رجل

جمهورية مصر العربية

عدد السكان : ٤٠,٤٦٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : ثلاث سنوات
 مجموع القوات المسلحة العاملة : ٣٩٥,٠٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٧ : ١٨,١ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩ - ١٩٨٠) : ١,٥ بليون جنيه مصري (٢,١٧ بليون دولار)
 القوات المسلحة (بما فيها الدفاع الجوي) : ٣٥٠,٠٠٠ رجل
 عدد الصواريخ : SAM-2 ٢٦٠ SAM-3 ٢٠٠
 الاحتياطي : ٥٠٠,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢٠,٠٠٠ رجل ، ١٢ غواصة سوفيتية الصنع ، ٥ مدمرات ، ٣ فراقيط وقطع بحرية اخرى
 سوفيتية الصنع
 سلاح الجو : ٢٥,٠٠٠ رجل
 عدد الطائرات المقاتلة : ٥٦٣
 عدد افراد الحرس الوطني : ٦٠٠٠ رجل
 عدد افراد حرس الحدود : ٦٠٠٠ رجل
 قوات الشرطة والامن : ٣٠,٠٠٠ رجل
 حرس السواحل : ٧٠٠٠ رجل

الجمهورية العراقية

عدد السكان : ١٢,٧٢٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : سنتان
 مجموع القوات المسلحة العاملة : ٢٢٢,٠٠٠ رجل
 الانتاج القومي الاجمالي : ١٥,٥ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٨) : ٥٨٦,٥ مليون دينار عراقي
 القوات المسلحة (المشاة والمدرمعات) : ١٩٠,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٤,٠٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٢٨,٠٠٠ رجل
 عدد الطائرات المقاتلة : ٢٣٩
 قوات الشرطة : ٤,٨٠٠ رجل
 الجيش الشعبي : ٧٥,٠٠٠ رجل

المملكة الاردنية الهاشمية

عدد السكان : ٣,٠٥٠,٠٠٠ نسمة
 مجموع القوات المسلحة : ٦٧,٠٠٠ رجل
 الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٧) : ١,٨٥ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩) : ١١٤ مليون دينار اردني (٣٨١ مليون دولار)

عدد افراد الجيش : ٦٠,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢٠٠ رجل ، ٩ زوارق حراسة
 سلاح الجو : ٧,٠٠٠ رجل
 عدد الطائرات المقاتلة : ٧٣
 الاحتياطي : ٣٠,٠٠٠ رجل
 قوات الشرطة : ٣,٠٠٠ رجل
 الحرس المدني : ٧,٠٠٠ رجل

دولة الكويت

عدد السكان : ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : سنة ونصف السنة
 مجموع القوات المسلحة : ١١,١٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي : ١١,٩ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٧ - ٧٨) : ٩٣ مليون دينار كويتي (٣٢٦ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٩,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢٠٠ رجل و ٢٨ سفينة حراسة
 سلاح الجو : ١,٩٠٠ رجل
 عدد الطائرات المقاتلة : ٥٠ طائرة
 قوات الشرطة : ١٥,٠٠٠ رجل

الجمهورية اللبنانية

عدد السكان : ٢,٩٨٠,٠٠٠ نسمة
 مجموع القوات المسلحة : ٨٧٥٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) : ٣,٤ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩) : ٧٢٨ مليون ليرة لبنانية (٢٣٥ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٨٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢٥٠ رجل وثلاث سفن لحراسة الشواطئ
 سلاح الجو : ٥٠٠ رجل و ١٦ طائرة مقاتلة
 قوات الامن الداخلي : ٥٠٠٠ رجل

الجمهورية الليبية الاشتراكية الشعبية

عدد السكان : ٢,٨٧٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : التجنيد اجباري للجميع
 مجموع القوات المسلحة : ٤٢,٠٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) : ١٩ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٨) : ١٣٠ مليون دينار ليبي (٤٤٨ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٣٥,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٣,٠٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٤,٠٠٠ رجل و ٢٠١ طائرة مقاتلة

المملكة المغربية

عدد السكان : ١٩,٣٤٠,٠٠٠ نسمة

فترة الخدمة العسكرية : سنة ونصف السنة
 مجموع القوات المسلحة : ٩٨,٠٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٧) : ٩,٥ بليون درهم مغربي (٩١٦ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٩٠,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢٠,٠٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٦,٠٠٠ رجل و٧٢ طائرة مقاتلة
 قوات الامن القومي (الشرطة) : ٣٠,٠٠٠ رجل

سلطنة عمان

عدد السكان : ٨٧٠,٠٠٠ نسمة
 الخدمة العسكرية : غير الزامية
 مجموع القوات المسلحة : ١٩,٢٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) ٢٢,٥٥ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩) : ٢٢٨ مليون ريال عماني (٦٨٨ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ١٦,٢٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٩٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٢,١٠٠ رجل و٣٥ طائرة مقاتلة
 فرق القبائل : ٣,٣٠٠ رجل

دولة قطر

عدد السكان : ٢١٠,٠٠٠ نسمة
 مجموع القوات المسلحة : ٤,٧,٠٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي : بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٨) : ٢٢٨ مليون ريال قطري (٦١ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٤,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٤٠٠ رجل (بما في ذلك حرس السواحل)
 سلاح الجو : ٣٠٠ رجل و٤ طائرات مقاتلة

المملكة العربية السعودية

عدد السكان : ٧,٩٨٤,٠٠٠ نسمة
 الخدمة العسكرية : غير الزامية
 مجموع القوات المسلحة : ٤٤,٥٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) ٦٤,٢ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩ - ١٩٨٠) : ٤٧,٨ بليون ريال سعودي (١٤,١٨ بليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٣٥,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ١,٥٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٨,٠٠٠ رجل و١٧٨ طائرة مقاتلة
 الحرس الوطني : ٢٠,٠٠٠ رجل
 حرس الحدود : ٦,٥٠٠ رجل و١٢٠ سفينة لحراسة الشواطئ

جمهورية السودان الديمقراطية

عدد السكان : ٢٠,٩٠٠,٠٠٠ نسمة
 الخدمة العسكرية : الزامية

مجموع القوات المسلحة : ٦٢,٩٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٧) : ٦,١٥ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٨) : ٨٤,٩ مليون جنيه سوداني (٢٤٤ مليون دولار)
 سلاح البحرية : ١,٤٠٠ رجل
 سلاح الجو : ١,٥٠٠ رجل و ٣٦ طائرة مقاتلة
 حرس وطني : ٥٠٠ رجل
 حرس جمهوري : ٥٠٠ رجل
 حرس الحدود : ٢,٥٠٠ رجل

الجمهورية العربية السورية

عدد السكان : ٨,٣٧٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : ٢٠ شهرا
 مجموع القوات المسلحة : ٢٢٧,٥٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٧) : ٧,١ بليون دولار
 نفقات الدفاع (١٩٧٩) : ٨ بلايين ليرة سورية (٢,٠٤ بليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ٢٠٠,٠٠٠ رجل
 الاحتياطي : ١٠٠,٠٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٢٥,٠٠٠ رجل و ٣٨٩ طائرة مقاتلة
 وسائل الدفاع الجوي : اجهزة رادار ، وصواريخ SAM
 سلاح البحرية : ٢,٥٠٠ رجل
 قوات الشرطة : ١١,٠٠٠ رجل (بما في ذلك ١,٥٠٠ حرس الصحراء)

الجمهورية التونسية

عدد السكان : ٦,٣٩٠,٠٠٠ نسمة
 فترة الخدمة العسكرية : سنة واحدة
 مجموع القوات المسلحة : ٢٢,٣٠٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٩) : ٥٩ بليون دينار تونسي (١٤٥ مليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ١٨,٠٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٢,٦٠٠ رجل
 سلاح الجو : ١,٧٠٠ رجل و ١٤ طائرة مقاتلة
 قوات الشرطة : ٢,٥٠٠ رجل
 الحرس الوطني : ١,٠٠٠ رجل

دولة الامارات العربية المتحدة

عدد السكان : ٩٠٥,٠٠٠ نسمة
 مجموع القوات المسلحة : ٢٥,١٥٠ رجل
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) : ١٢ بليون دولار
 عدد افراد الجيش : ٢٢,٥٠٠ رجل
 سلاح البحرية : ٩٠٠ رجل
 سلاح الجو : ٧٥٠ رجل و ٥٢ طائرة مقاتلة

اسرائيل

عدد السكان : ٢,٨٢٠,٠٠٠ نسمة

فترة الخدمة العسكرية : ثلاث سنوات للرجال
 مجموع القوات المسلحة : ١٦٥,٠٠٠ رجل (٤٠٠ الف رجل في حالة الاستنفار خلال ٢٤ ساعة)
 تقديرات الانتاج القومي الاجمالي (١٩٧٨) : ١٠,٥ بليون دولار
 نفقات « الدفاع » (١٩٧٩ - ١٩٨٠) : ٣٤,٥ بليون ليرة اسرائيلية (١,٦٢ بليون دولار)
 عدد افراد الجيش : ١٣٨,٠٠٠ رجل (٣٧٥ الف رجل في حالة الاستنفار)
 سلاح البحرية : ٦,٦٠٠ رجل : (١٠ الاف رجل في حالة الاستنفار) ٣ غواصات ١٩ زورق (٧ منها مزودة بصواريخ سطح - سطح من طراز « رشيف » و ١٢ مزودة بصواريخ « جبرئيل ») ، ٣٥ زورق دورية من طراز Dabur ، ٣ سفن انزال ، ٣ سفن استكشاف من طراز Westwind ، وقوة مغاوير « كوماندوز » قوامها ٦٠٠ رجل

سلاح الجو : ٢١,٠٠٠ رجل (٢٧ الف رجل في حالة الاستنفار) و ٥٧٦ طائرة مقاتلة
 الاحتياطي : ٤٦٠,٠٠٠ رجل
 حرس الحدود : ٤,٥٠٠ رجل
 ميليشيا « الناحل » : ٥٠٠٠ رجل
 وقد اوصت اسرائيل على :

- ١ - ٢٢٥ دبابة متوسطة من طراز M-60
- ٢ - ٨٠٠ ناقلة جنود مصفحة من طراز M-113
- ٣ - مدافع وصواريخ من طراز « لانس » ، « تاو » ، مضادة للدبابات
- ٤ - زوارق سريعة الحركة مزودة بصواريخ
- ٥ - سفينتين مزودتين بصواريخ « هاربون »
- ٦ - سفينتي استكشاف من طراز Westwind
- ٧ - ٧٥ طائرة من طراز F-16 و ٣٠ طائرة حوامة من طراز Haghes

ويشير التقرير السنوي الى ان العدو الصهيوني يمتلك حاليا (١٩٧٩) جيشا نظاميا يضم ١٦٥ الف مقاتل (وباستطاعته تعبئة وحشد ٤٠٠ الف مقاتل خلال ٢٤ ساعة) وان هذا الجيش يمتلك ٣,٠٥٠ دبابة و ٤٠٠٠ عربة مصفحة و ٣١٠٠ مدفع بالاضافة الى المدفعية الصاروخية ومدافع الهاون ، (انظر الجدول)

وقد تشكل الارقام السابقة صورة قاتمة في انظار القارئ العربي لكن هذه الصورة لن تلبث حتى تفقد قوتها عند مقارنتها بصورة التسليح العربي. وعلى سبيل المثال فان قوة الجيوش النظامية لجيشي سوريا والاردن هي في حدود ٢٦٠ الف رجل اما في مجال الطيران والدبابات فان باستطاعة جيشي الاردن وسوريا تحقيق التوازن بالقوى مع جيش العدو وكذلك الامر بالنسبة لبقية القوى والوسائط . فاذا ما اضيف الى ذلك دعم الدول العربية الاخرى فان ميزان التسليح لن يكون ابدا في صالح العدو .

وبعد ،

لقد برهن تاريخ الحرب قديمة وحديثة ، على ان الحسم في الصراع المسلح لم يكن ابدا في صالح التفوق بالقوى والوسائط وحدها بقدر ما كان في صالح الادارة الذكية التي تحسن استخدام ما هو متوفر منها . ولقد اخذ العالم في الوقوع العربي تحت تأثير الانتصارات السياسية على المستوى الدولي ، متناسيا ان هذه الانتصارات السياسية ليست - ولن تكون - بديلا للحل العسكري ، وانما مكملة له ، ومتناسيا ايضا ان هذه الانتصارات لم تكن لتحدث لولا استخدام القوة العسكرية .

ان الامر اولا ، وقبل كل شيء - مرتبط بالتصميم العربي وبالارادة العربية الموحدة اكثر من ارتباطه بارقام موازين التسليح ومعطياتها ومضامينها . و« على قدر اهل العزم تأتي العزائم » .

اعداد الدكتور عبد القادر ياسين

صلاح خلف « أبو إياد »

فلسطيني بلا هوية

الكويت ، دار كاظمة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

خلالها بتأثيرات الاهمية النسبية لمثل تلك الكتب . وفي هذا المجال فان « فلسطيني بلا هوية » هو من أكثر الكتب الفلسطينية الحديثة أهمية ، ليس بسبب مكانة صاحبه فحسب ، بل لما فيه من وقائع تاريخية ومعالجات راهنة أيضا . ان فان عملية المراجعة لها ما يبررها من هذه الناحية ، أما من الناحية المقابلة ، بل والموازية ، فان تناول كتاب لقائد فلسطيني بارز وذي نفوذ واسع ، يضع صاحب المراجعة امام قضايا شائكة . فمن ناحية اولى ، سوف تبدو اية تقييمات ايجابية للكتاب بمثابة ضرب من ضروب التقرب والمالاة لصاحب الكتاب ، ومن ناحية ثانية ، فان اية ملاحظات نقدية سوف تتطلب من المراجع مهارة في الصياغة والتعبير ، هو في غنى عنها في الحالات النقدية الاخرى .

وهكذا ، فقد قررت بعد تردد ان اقوم بعملية المراجعة متوخيا التنويه بأهمية ما جاء في الكتاب دون غض النظر عما يكتنفه من ثغرات بالمقاييس الموضوعية . فرجل في منزلة ابو اياد ، له من الاحترام العميق في صفوف المناضلين والاعجاب الشديد لدى الشعب ، لن تتال من معالجاته ملاحظات نقدية ، ولن تضيف الى رصيده تقييمات ايجابية .

على هدي المعادلة الذهنية السابقة ، فان مراجعة « فلسطيني بلا هوية » تقتضي ، بادىء ذي بدء ، تصويب بعض الافكار المسبقة . فتسميته « كتاب » على ما في التسمية من حيادية ، تبدو أكثر انطباقا على ما جاء في هذا العمل ، الذي يجمع بين

حينما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية ، قبل نحو عامين ، خبرا مفاده ان دار « فايول » في باريس قد اتفقت مع صلاح خلف « ابو اياد » على حق نشر مذكراته ، لم اعتقد بصحة الخبر وظننت به . وكان ظني بصحة ذلك الخبر مشروعا ومنطقيا في آن معا . ذلك انه لم يسبق لاحد القادة او المسؤولين ان أقدم على نشر مذكراته وهو لا يزال في موقع القيادة أو المسؤولية . وفي ظل الظروف البالغة التعقيد ، التي تمر بها الثورة الفلسطينية ، فان يوميات أي من قادتها الرئيسيين لا يمكن ان تكون الا جزءا من أسرارها المكتومة ، وبالتالي فان نشر مثل تلك اليوميات المكتومة سوف يضر بتكتيكات ان لم نقل باستراتيجية الثورة المحاصرة . ثم ما الذي يمكن ان يقوله احد أبرز قادة الشعب الفلسطيني وهو لا يزال يشارك ، على نحو خاص ، بقيادة السفينة ؟ وما الذي يمكن ان يفرج عنه من يوميات أحد أكثر القادة الفلسطينيين انخراطا في صنع الاحداث والقرارات الفلسطينية ؟

بهذه الروحانية الانتقادية تلقيت خبر الوكالة الفرنسية ، ورحبت بانتظر صدور مذكرات القائد الفلسطيني لاقراها . ولم يتسن لي ذلك الا بعد ان صدرت الترجمة العربية حديثا .

وعندما قررت القيام بمراجعة للكتاب فقد توزعتني ، مرة اخرى ، مواقف مختلفة . ذلك انني قلما اقوم بمثل هذا العمل . وفي المرات القليلة التي قمت فيها بعمليات مراجعة مكتوبة ، كنت مدفوعا

والباحثين - عربا واجانب - الذين سوف يتناولون كتابة جزء من التاريخ الفلسطيني المعاصر . كما ستحرض لغة أبو اياد الخاصة الكتاب الفلسطينيين ، على وجه التحديد ، في التعاطي بجرأة اكبر مع مختلف وقائع الحياة السياسية الفلسطينية ، وتحررهم من حس القطيع ومن الصنمية الفكرية .

وكتاب « فلسطيني بلا هوية » الذي يقع في ٢٢٢ صفحة يضم ، الى المقدمة والخاتمة ، عشرة فصول تغطي فترة الثلاثين سنة الماضية ، بدءا من عام النكبة ١٩٤٨ .

ففي الفصل الاول « بذور الحقد » يعود ابو اياد بذكرياته الى يوم غادر مع أفراد أسرته مدينة يافا ، على ظهر مركب شرعي ، باتجاه مدينة غزة ، واصفا رحلة العذاب التي مر بها كل من كانوا على ظهر المركب ، عندما اكتشفت امرأة ان احد اطفالها الاربعة لم يكن على ظهر المركب ، فراحت تطلب العودة الى الميناء ، فلما لم يستجب لها ، نظرا للنيران الغزيرة التي كان يتعرض لها الركاب ، القت بنفسها في البحر ، وعندما حاول زوجها انقاذها من الغرق غرق بيوره وابتلعتهما الامواج .

بهذه الحادثة المروعة يفتح أبو اياد ذكرياته القديمة ، مشيرا الى مبعث الالام الكبيرة التي عمرت قلب تلك الفتى الياحف وحملته على الانتقام لعجزه ، فيما اصطلح الرأي العام الغربي على تسميته بالعنف حينما وبالإلهاب في اغلب الأحيان . واذا كانت هذه الحادثة ظلت مصدرا لاتقاد الارادة الذاتية عند صلاح خلف قبل ان ينظمها في الاطار العام ، فاننا بالتأكيد نستطيع العثور على احداث مشابهة لدى غيره من القادة الفلسطينيين . وعلى سبيل المثال ، فان الدكتور جورج حبش ، الذي يعرفه الرأي العام الغربي ذاته بصفات مشابهة لصفات ابو اياد ، ذكر في احدي مقابلاته مع صحيفة غربية عام ١٩٧٠ ، ان منظر الالاف من بني بلدته وهم يغادرون اللد ، تحت نيران الرشاشات الاسرائيلية ، ما يزال يراوده ويملاه بمشاعر الالم العميق .

ويتذكر ابو اياد حادثة اخرى ذات دلالة ، جرت له في اواخر عام ١٩٤٥ ، حين تعرض للضرب من قبل بعض الفتية اليهود دون مبرر ، وكيف جرى اقتياده

المذكرات ، والمعالجات السياسية ، والتصريحات المباشرة . وعليه فالكتاب ليس بدفتر يوميات أو مذكرات شخصية ، الامر الذي يحمل على تبديد كل الافكار المسبقة والتخمينات المتسرعة ، التي تتكون لدى القارئ في الوهلة الاولى . اضافة الى ذلك ، فان الكتاب ، كما اوضحت مقدمته ، هو حصيلة احاديث منهجية مسجلة ، ادلى بها ابو اياد ، في فترات زمنية متقاربة ، وفي ظروف امنية معقدة ، للكاتب الصحافي الفرنسي الشهير « اريك رولو » بهدف اصدارها في كتاب موجه ، اساسا ، لمخاطبة الرأي العام الغربي الذي يقرب بين اسم ابو اياد ومعظم عمليات العنف المثيرة . ومما لا شك فيه ان ابو اياد ، سجل معظم احاديثه تحت وطأة هذا الانطباع الغربي عنه ، وبالتالي فقد كانت تغلب عليه التبريرية حينما وعمليات الدفاع عن النفس في بعض الاحيان . وفيما عدا ذلك ، عالج ابو اياد مختلف الوقائع والحوادث الاخرى ، التي مر بها النضال الوطني الفلسطيني ، معالجة شديدة الموضوعية ، واستطاع في اغلب الاحيان ان يتخذ سوفا مستقلا عن الحدث ، برغم مشاركته في صنعه ، وان يسجل موقفه النقدي بجرأة منقطعة ، وعلى قاعدة ممارسة النقد والنقد الذاتي ، مضى ابو اياد يفحص وقائع الاحداث المتتالية بلغة فريدة لم يجر تداولها من قبل . والى ان انتهيت من قراءة هذا الكتاب ، فقد كنت اعتقد ان كثيرا من وقائع التاريخ الفلسطيني الحديث لا يمكن مسها ، الى ان تقدم ابو اياد فاتحا حولها حوارا سوف يتتالي فيما بعد . أي ان ابو اياد لم يدافع عن الماضي ، وتحديدا لم يدافع عن اخطاء الماضي القريب .

اضافة الى ذلك ، فان ابو اياد هو القائد الفلسطيني الوحيد الذي دون في كتاب يحمل اسمه ، جزءا كبيرا من تاريخ الثورة الفلسطينية الحديثة وأماط اللثام عن بعض من مكنوناتها المهمة . وعلى سبيل المثال ، فانها تكاد تكون المرة الاولى التي يدون فيها أحد قادة حركة فتح تاريخ نشأة ومراحل تطور النويات الأولى لهذه الحركة . وبذلك ، فقد امتلك الكتاب والمؤرخون والباحثون ، منذ صدور الكتاب ، الوثيقة الاهم حول والباحثون ، منذ صدور الكتاب ، الوثيقة الاهم حول نشأة حركة فتح وظروف ولادتها العسيرة . وفي المحصلة ، فان « فلسطيني بلا هوية » سوف يكون من الان فصاعدا احد المراجع الرئيسية لكل الكتاب

واكتسب صلاح خلف خبراته السياسية الاولى عبر رابطة الطلاب الفلسطينيين في القاهرة ، التي كانت بمثابة مدرسة ، تربت في معتركاتها الصغيرة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة . ويخبرنا ابو اياد ان تلك الرابطة التي كان يرئسها ياسر عرفات ضمت العديدين من أبرز القيادات الرئيسية في حركة فتح ، الذين وزعوا انفسهم بين عدة اقطار عربية تحدهم افكار غائمة بانشاء « حركة شعبية واسعة وجيش تحرير وطني حقيقي » (ص ٥٢) . ويكاد يكون ابو اياد هو الوحيد ، من بين اقرانه اولئك ، الذي عاد الى قطاع غزة مدرسا في مدرسة ثانوية للبنات اولا ، تحاشيا من قبل السلطة ، لمخاطر اتصاله بالشباب ومدرسا فيما بعد في مدرسة لابناء اللاجئين حيث وافته الفرصة السانحة للاتصال والتحريض والتنظيم . الا ان المقام لم يطل به كثيرا ، حين طُلب منه عرفات مغادرة غزة للبحث عن وظيفة مجزية ، نظرا لحاجة الحركة الناشئة للمال ، ولان « في وسعنا ان نناضل بحرية اعظم في دول الخليج حيث مصالح الامن اقل تطورا ، وحيث قادة هذه البلاد اكثر تهيؤا ازاءنا مما هو الحال في البلدان المحاذية لاسرائيل » (ص ٥٨) . وهكذا انتهى المطاف بصلاح خلف ، المتزوج حديثا بابنة عمه ، في الكويت ، ليشترك مع بعض من رفاقه القدامى في ايقاف منظمة فتح على قدميها في شهر تشرين الاول عام ١٩٥٩ .

اما في الفصل الثالث « انفجار التيار » ، فان ابو اياد يبسط بكثير من التفصيل لاحكامه وتقييماته حول مسار الحركة الوطنية الفلسطينية في العقود السابقة ، وذلك من خلال حديثه عن المؤتمر التأسيسي لحركة فتح وعرضه لبعض المبادئ التي قامت الحركة وفقها .

وبالرغم من التقييمات المتسامحة مع بعض رموز واخطاء الحركة الفلسطينية في عقودها السابقة ، فان ابو اياد يقرر بكثير من الوضوح ان الحركة التي كان يشارك في انهاضها حاولت ان تدرس اخطاء الماضي وتستخلص دروسها المفيدة .

وفي مرحلة الاعداد الممتدة ما بين عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٤ ، يكشف ابو اياد عن واقعتين ترويان للمرة الاولى في الكتب والابحاث التي عالجت قيام حركة فتح ونشوء الثورة الفلسطينية . ففي

فيما بعد الى السجن والمحاكمة تون ذنب اقترفه . اي ان ابو اياد كان يشير بذلك الى تصميم اليهود على تعميق مشاعر الفرقة وبالتالي الانفصال ، بتشجيع من سلطات الانتداب التي نصرت الظالم بدل ان تأخذ بيد المظلوم . ولم يتوقف لوم ابو اياد عند حد تحميل اليهود والانتداب مسؤولية كل ما حدث ، بل يتعدى ذلك الى لوم الانظمة العربية عموما ، وبني شعبه على وجه التحديد . ان يختتم الفصل الاول (ص ٢٢ -- ٢٣) قائلا : « وحين أسترجع ذلك ، فاني اعتقد ان مواطني قد اخطاوا حين وتقوا بالانظمة العربية ، كما اخطاوا على اي حال ، حين تركوا الميدان خاليا للمستوطنين اليهود . كان عليهم الصمود مهما كلف الامر . فما كان في استطاع الصهاينة ان يبيدوهم حتى آخر رجل . وعلى اية حال ، فقد كان المنفى بالنسبة للكثيرين بيننا [الفلسطينيين] ، اسوأ من الموت » .

وفي الفصل الثاني « سنوات الحمل » يزاوج ابو اياد حديثه عن مسألتين منفصلتين ومتحدتين معا . الاولى وضعه كفتى لاجيء في قلداع غزة يعمل لمساعد اسرته ويواصل تعليمه المدرسي ، والثانية كشاب صغير انتقل للدراسة في القاهرة ، حيث التقى الطالب ياسر عرفات ، وبدأ يتكون كمناضل سياسي منذ ذلك الوقت .

وبقدر ما يفيض أبو اياد في ذكرياته حول وضعه كفتى لاجيء فانه بذلك كان يشخص وضع جيل بكامله ، عانى من ضنك الحياة وتعقد ظروف المعيشة . اي ان ابو اياد كان نموذجاً للولد الفلسطيني مع بعض الاستثناءات القليلة ، ابان تلك المرحلة .

الا ان هذا الفتى ما ان يصل القاهرة ، وينجح بعد لاي في الحصول على منحة دراسية حتى بدأ يتميز عن العديد من اقرانه في ذلك الجيل . ويحدد ابو اياد عام ١٩٥١ على وجه الدقة كنقطة انعطاف في حياته كلها . ان يقول : « وعام ١٩٥١ ليس عام الانفصال عن العائلة وبدايات حياة الطالب وحسب بل كان الى ذلك نقطة المنطلق في عملي النضالي الذي لم ين عن النطور والنمو منذ ربع قرن ... وفي هذه الحقبة التقيت للمرة الاولى بطالب يدرس في كلية الهندسة عمره ٢٢ سنة ، ويكبرني بربع سنوات ويتمتع بطاقة ونشاط وحماس وروحية مفامرة ، اسرتني وجذبتي اليه : انه ياسر عرفات » (ص ٤٥ - ٤٦) .

عام ١٩٦٧ ، غادر خلف الكويت متوجها الى دمشق ،
منهيا بذلك مرحلة من حياته النضالية ، ليلج مرحلة
اكثر غنى وتنوعا حين اصبح يعرف باسم ابو اياد ،
وكما يدعو نفسه « الثوري المتفرغ » .

وفي الفصل الرابع « المد » يؤرخ ابو اياد بايجاز
يكتنفه الحذر للمرحلة الالهة من تاريخ المقاومة
الفلسطينية ، مرحلة ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .
ويقرر أن مؤتمرا عقد في ٢٠ آب ١٩٦٧ انتهى الى
تجديد الانطلاقة بتاريخ ٢ آب من العام ذاته . وفي
هذا السياق يسرد ابو اياد بعض تفاصيل معركة
الكرامة وزياراته الى العديد من الدول العربية
والاجنبية والاتصال بشعوبها وحكوماتها . الا ان
الحادثة ذات الدلالة هي التي وقعت بعد مرور ثلاثة
اسبوع اثر معركة الكرامة ، حين وجد ابو اياد نفسه
وحيدا في دمشق ولديه تقرير يفيد بان احد اعضاء فتح
يستعد لاعلان نفسه قائدا لقوات العاصفة ، الامر
الذي دفعه في ١٥ نيسان ١٩٦٨ الى توزيع بيان يعلن
فيه ان ياسر عرفات هو الناطق الرسمي باسم
العاصفة ، ثم توزيع بيان آخر باسم ياسر عرفات ،
يعلن فيه الاخير عن قبوله لمسؤولياته الجديدة ، وذلك
دون ان يكون عرفات نفسه على علم بهذا أو ذاك .

وينهي ابو اياد حديثه عن مرحلة المد ، ليبدأ
الفصل الخامس « الجزر » منذ العام ١٩٧٠ ،
مستعرضا فيه الكثير من الوقائع والاحداث الكبيرة
والخطيرة معا ، والتي يماط اللثام عن أكثرها لأول
مرة . وفي هذا الفصل يعرض ابو اياد بتفصيل
لحادثة اعتقاله ابان احداث ايلول الدامية من ذلك
العام ، ويروي قصة البيان الذي اذيع باسمه من
اذاعة عمان حول اقتراح لوقف اطلاق النار بين
الجيش والفدائيين . ثم يتحدث بعد ذلك عن مؤتمر
القمة العربي الاستثنائي الذي شهدته نهايته نهاية
حياة جمال عبد الناصر ، وما تلا ذلك من وقائع
انتهت بتدمير الوجود العلني للمقاومة في الاردن في
خريف عام ١٩٧١ .

وفي الفصل السادس « حرب الاشباح » ، يعرض
ابو اياد لبعض اهم العمليات التي قامت بها منظمة
« ايلول الاسود » التي يصفها بانها « لم تكن منظمة
ارهابية مطلقا بل تصرفت دائما كرفيد ملحق
بالمقاومة ... وقد اكد اعضاؤها دائما وابدا انه
ليست لهم اية صلة عضوية بفتح أو بمنظمة التحرير
الفلسطينية » (ص ١٦٠) ، وبالرغم من ان ابو اياد

عام ١٩٦١ ، نجحت فتح في توحيد معظم

الخمس وثلاثين او اربعين منظمة فلسطينية من تلك
التي نشأت في الكويت ، وكان بعضها عديم
الاهمية . وفي العام ذاته تفاوضت فتح على
الاندماج ، مع منظمة فلسطينية كان ينكها في قطر
والسعودية محمود عباس « ابو مازن » ومحمد
يوسف النجار « ابو يوسف » وكمال عدوان .
وبالنظر لتقارب الافكار فقد تم الدمج دون
صعوبات .

وبعد تفاصيل كثيرة يعود ابو اياد ليحدد مفصلا
اخر في تاريخ حركة فتح ، حين عقدت هذه في
خريف عام ١٩٦٤ ، في الكويت ، اجتماعا مهما
لتقرير بداية الكفاح المسلح ضد اسرائيل بعد ان
طالت فترة التهيب والاعداد الصارم . ويشير ابو اياد
الى ان الاجتماع ذلك قد سادته اتجاهان ، الاول عرف
باسم اتجاه « المتعقلين » الذين اعتبروا الكفاح
المسلح محاولة سابقة لاوانها سوف تثير العالم
العربي ضد اصحابها ، والثاني عرف باسم اتجاه
« المغامرين » وضم عرفات وخلف وخليل الوزير
« ابو جهاد » والنجار وعباس وفاروق القدومي
وخالد الحسن وسليم الزعنون ومحمد غنيم
واخرين . وكانت وجهة نظر هؤلاء تتلخص في ان فتح
سوف تنمو وتتطور الى حركة جماهيرية ، بممارسة
الكفاح المسلح وليس في السياق المعاكس . ولما لم
يصل المجتمعون الى حل للمأزق الخلافي بينهم ،
عقدوا اجتماعا آخر في دمشق في شهر تشرين الاول
١٩٦٤ ، حضرته الكوادر القيادية في البلدان المحاذية
لاسرائيل ، فانقسم المجتمعون مرة اخرى الى ذات
الاتجاهين ، الا ان « المغامرين » كانت لهم الغلبة
فجرى توقيت اول عملية في مطلع العام ١٩٦٥ .
ويتطرق ابو اياد مستعرضا ، بمرارة ، الصعوبات
التي اكتنفت مسيرة اولئك المناضلين فوق الارض
العربية . وهنا يكشف لنا ان ياسر عرفات دخل
السجن في سوريا عام ١٩٦٥ للاشتباه بقيامه
بتخريب خط الانابيب التابلاين ، ثم سجن مرة
اخرى في المرة ، عام ١٩٦٦ وخرج منها متوجها على
رأس مجموعة للقيام بعملية عبر الاراضي اللبنانية
ليكتشف امره ويدخل سجن الرمل في بيروت .

وخلال تلك المرحلة الطويلة ، كان صلاح خلف ما
زال مدرسا في الكويت وان انيطت به مهام تنظيمية
عديدة في الاقطار الاخرى . الا انه منذ حرب عام

وهكذا ينتقل ابو اياد في الفصل التاسع ليتحدث عن هذه الفترة التي سماها بصق « الشرك اللبناني » . وفي هذا الصدد يكشف القائد الفلسطيني الواسع الاطلاع عن بعض الفصول المهمة من تاريخ هذه الحرب . فمثلا يؤكد ابو اياد ان منفذي عملية عين الرمانة ، وهي التي كانت بمثابة الشرارة لتلك الحرب ، كانوا اعضاء في حزب الاحرار الذي يتزعمه الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون ، بالرغم من عضويتهم الظاهرية في حزب الكتائب . ويكشف ابو اياد كذلك عن اعتقاد قديم لديه بتعاون بعض زعماء الانعزالية اللبنانية ، وضباط من المكتب الثاني اللبناني ، مع اسرائيل . فلقد لاحظت القيادة الفلسطينية في وقت مبكر ان التحصينات التي اقيمت حول بعض معسكرات الكتائب تشبه الى حد بعيد النظام الدفاعي الذي يحيط بالمستوطنات الاسرائيلية . الا ان المقلب الاخير في الازمة اللبنانية ونعني به الصدام مع الجيش السوري ، هو الذي يستولي على الجزء الاهم من هذا الفصل . وفي هذا السياق يروي ابو اياد مقابلة تمت بينه وبين الرئيس السوري حافظ الاسد في نيسان ١٩٧٧ ، استغرقت خمس ساعات من المناخذ والملاحظات والمواجهات العنيفة .

وينتهي ابو اياد في الفصل العاشر والاخير الى الحديث عن مبادرة السادات « من الوهم الى الخيانة » مسترجعا تلك الصدمة والمرارة التي عقدت لسانه ، وهو يشاهد الرئيس المصري من على شاشة التلفزيون يهبط سلم الطائرة في مطار اللد مصافحا جلادي الشعب الفلسطيني والامة العربية .

ويبقى من « فلسطيني بلا هوية » خاتمة الكتاب التي يسجل فيها ابو اياد جملة من مواقف وآراء سياسية تستحق التوقف طويلا . فهذا القائد الفلسطيني الذي عرفه الكثيرون على المنابر السياسية خطيبا ومحرضا من طراز لامع ، يكشف عبر معالجاته لقضايا الساعة الفلسطينية عن رجل دولة عجمت عوده الاحداث الكبيرة . وهكذا فان الذبارة الخطابية الحاسمة التي يطبع بها ابو اياد احاديثه وتصريحاته المختلفة ، والتحديات العنصية التي روض ذاته على ارتيادها ، والسطوة الشخصية التي يخلفها في انهبان محدثيه ، جعلت من ابو اياد لدى الصحافة ، والرأي العام الغربي على وجه التحديد ، رجلا شديدا ومتصلبا وعنيفا وما الى ذلك .

يوضح بانه لم يكن على صلة تنظيمية بهذه المنظمة ، الا انه يدافع عن نشاطاتها بحرارة وينتقد اولئك الذين يخلطون بين الازهاب وبين العنف الثوري الذي كانت تجسده هذه المنظمة . ولذلك فانه يقف بحزم ضد عمليات اختطاف الطائرات التي توقع الخسائر والضرر بالابرياء ، وبسمعة المناضلين الفلسطينيين في ان معا .

على ان ابو اياد لم تغب عنه الرؤية السديدة وهو يشخص لعمليات حزب الاشباح المتبادلة بين الثورة الفلسطينية ومختلف اعدائها . ذلك ان عمليات العنف الفلسطينية تلك ، جاءت على ارضية من الشعور بالقهر والنكسات المتتالية ، الامر الذي افسح المجال لظهور مثل تلك الاتجاهات الياثسة . وعليه فان الارضية التي تكلفت حرب تشرين الاول ١٩٧٢ بتحقيقها ، وضعت حدا لمثل تلك العمليات ، حين اخذت الثورة بانجاز بعض المكتسبات السياسية وتحقيق اول انتصاراتها الدبلوماسية الباهرة ، سواء في قمة الرباط او في اروقة الامم المتحدة خريف العام ١٩٧٤ .

وفي الفصل السابع « شرارة اكتوبر » يكشف ابو اياد بعضا من اسرار وقضايا تلك الحرب ، سواء في مرحلة الاعداد والشبكة او ابان سير المعارك حيث كان في القاهرة ، او في الفترة الصعبة التي تلتها . ويتابع القائد الفلسطيني حديثه عن تبعات تلك الحرب في الفصل الثامن « تحدي السلام » حيث يبسط من جهة اولى للحوارات الفلسطينية التي انتهت الى الاقرار باول برنامج ثوري واقعي ينادي باقامة سلطة وطنية فلسطينية ، ومن جهة ثانية لقرارات قمة الرباط والطريقة التي انتزع بها الفلسطينيون لاول مرة اعترافا عربيا جماعيا بما في ذلك اعتراف الاردن ، بحق منظمته الفلسطينية الجامعة بتمثيل الشعب الفلسطيني بدون منازع .

وفي غمرة الانتصارات التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحققها على كافة الاصعدة كان هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركية السابق ، يعمل بدأب وتكتم بالغ ليعطل النجاحات الفلسطينية تلك ، وهو بصدد تنفيذ سياسة الخطوة - خطوة الشهيرة . وهكذا يؤكد ابو اياد ان احداث الحرب اللبنانية التي انفجرت في اوائل العام ١٩٧٥ ، قد جاءت في سياق المؤامرة على الثورة الفلسطينية وانها كانت من تدبير كيسنجر ذاته .

بعضا في أكثر من جانب » (ص ٢٢٢). وفي حدود معرفتي ، فإن هذه الدعوة هي الأولى التي يجاهر بها قائد فلسطيني يعي مسؤولياته بدقة وعمق كبيرين .

ان اللغة الفريدة التي استخدمها ابو اياد في هذا السياق ، لن يقلل من قيمتها انها خطاب موجه الى الرأي العام الغربي على وجه التحديد . إذ ان زمن اللغتين قد ولى الى غير رجعة ، وان التهرب من الاجابة على الاسئلة التي تطرحها المرحلة قد انتهى ، وان معرفة ما نرفض دون تحديد ما نريد بدقة لم تعد سياسة مقبولة من الجميع . وها هو ابو اياد يتقدم باجوبته ، طارحا في وجه العالم المطلب الفلسطيني العادل بوطن مستقر ومسالم بأرضيه الفلسطينية بأكملها ، لا يتهددهم احد فيه بالويل والثبور وعظائم الامور .

عيسى الشعيبي

كانت كلمات عيسى الشعيبي ، قائد حركة فتح ، في لقاءه مع الصحفيين في بيروت في ١٦ من كانون الثاني ١٩٦٦ ، تعد من النسخة الاولى للخطاب الذي يشكل اليوم اساس الفكر السياسي الفلسطيني . وقد كانت هذه الكلمات بمثابة بيان فلسطيني جديد ، يعلن فيه القائد الفلسطيني المخلص ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ، وانه لا يمكن ان يقرر ذلك احد اخر . وقد كانت هذه الكلمات بمثابة بيان فلسطيني جديد ، يعلن فيه القائد الفلسطيني المخلص ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ، وانه لا يمكن ان يقرر ذلك احد اخر . وقد كانت هذه الكلمات بمثابة بيان فلسطيني جديد ، يعلن فيه القائد الفلسطيني المخلص ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ، وانه لا يمكن ان يقرر ذلك احد اخر .

الا انه في كتابه هذا ، يهدم دفعة واحدة كل الحواجز التي انتصبت بين شخصيته وبين المتصلين بها من صفوف القاعدة ومن بين ابناء الشعب . وها هو في كتابه : فلسطيني بأئس يحزن ويحاول الفرح ، يركب المركب الصعب ويرنو الى شاطئ الأمان ، يقاتل العنف بالعنف ولا يقر بذلك ، ويحلم كأني لاجيء » بملاذ أمين بالغاً ما بلغ صغره ، بقنصلية يستطيع اللجوء اليها اذا ما أودى او هدد » (ص ٢٢٠) . واذا كان لنا ان نفاجأ حقاً ، فإن ذلك لن يتحقق الا عندما نكاد ننهي قراءة هذا الكتاب ، وذلك عندما يتحدث ابو اياد عن دولة فلسطينية على جزء من ارض الوطن مجاورة للدولة العبرية تحتفظ معها بعلاقات حسن الجوار . ولا يتوقف ابو اياد عند حدود ذلك التصور بين الكيانين المتجاورين ، بل انه يتصور اقامة حدود مفتوحة في كلا الاتجاهين : « ومن الطبيعي والمنطقي ان يبدأ تيار مبادلات ، ثم يمتد ، بين كيانين يكمل بعضهما

في هذا اللقاء ، حيث كانت الكلمات التي قالها القائد الفلسطيني المخلص ، هي التي تشكلت الى اليوم اساس الفكر السياسي الفلسطيني . وقد كانت هذه الكلمات بمثابة بيان فلسطيني جديد ، يعلن فيه القائد الفلسطيني المخلص ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ، وانه لا يمكن ان يقرر ذلك احد اخر . وقد كانت هذه الكلمات بمثابة بيان فلسطيني جديد ، يعلن فيه القائد الفلسطيني المخلص ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ، وانه لا يمكن ان يقرر ذلك احد اخر .

سنة ١٩٦٦م في بيروت - لبنان

القمة العاشرة واحياء لجنة المتابعة

الورقتان المقدمتان من كل من م . ت . ف . والحكومة اللبنانية . فهاتان الورقتان تظهران اساس الخلاف في النظر الى مسألة الجنوب اللبناني واسلوب معالجتها ، اما الاوراق الأخرى فمن بينها الورقة العراقية التي تدعو لتأكيد المبادئ الاساسية التي سبق ان تضمنتها قرارات القمة التاسعة في بغداد (تشرين الثاني ١٩٧٨) وللالتزام بها وبغيرها من قرارات القمم الأخرى ، وتحدد الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك بالتحريير الكامل للاراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧ وباستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقوق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف ، كما انها تدعو لتجديد ادانة اتفاقات كامب ديفيد ونتائجها (الجمهورية (بغداد) ، ١١/١١/١٩٧٩) . ومن هذه الاوراق ايضا الورقة الاردنية ، وهي تحت القمة على وضع سياسة نفطية مشتركة من غير ان تنص على ان تكون هذه السياسة موجهة للضغط على الولايات المتحدة ، وتكتفي بالدعوة الى التمييز في التعامل بين الدول الفقيرة ودول الغرب الغنية ، ثم تطلب ان تتوجه الدول العربية الى الامم المتحدة لاستصدار قرار من مجلس أمنها او من جمعيتها العامة يأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني (النهار) (بيروت) ، ١٥/١١/١٩٧٩) .

ورقة العمل الفلسطينية تؤكد احترام م . ت . ف .

انعقد مؤتمر القمة العربية العاشر في الموعد المتوقع عليه ، اي في العشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩ ، وكان هذا ايدانا بأن الخلافات التي برزت خلال الاتصالات التحضيرية لم تعد من الحجم الذي يعطل ، أو يؤجل ، التقاء الملوك والرؤساء ، بالرغم من أنها لم تسو بكاملها . واذا كان الجانب الذي كثر الحديث عنه من الخلافات قد تركز بين وجهتي النظر الفلسطينية واللبنانية بشأن معالجة الوضع في الجنوب اللبناني ، فقد كان هناك جانب آخر ايضا لم يكثر الحديث العلني عنه ، تركز ، من جهته ، حول استخدام سلاح النفط العربي في الضغط على الولايات المتحدة . وعلى هذا الجانب كانت منظمة التحرير الفلسطينية في مقدمة المطالبين باستخدام هذا السلاح (راجع : المقاومة الفلسطينية - ١ ، شؤون فلسطينية ، كانون الاول ١٩٧٩ ، ص ١٦١) ، بينما تحبذ معظم الدول العربية المنتجة للنفط تجنب الخوض في هذا الموضوع ، خاصة في القمة . ويبدو ان اتفاقا ما سبق المؤتمر خلاصته عدم اثاره الموضوع وتركه للدول المعنية حتى يمكن ان تتعدد القمة وتتخذ مواقف موحدة حول ما عدا ذلك .

ومهما يكن من أمر فان الخلافات التي دارت الحوارات بشأنها على مدى شهرين انتقلت الى مؤتمر وزراء الخارجية حين انعقد في تونس في ١٥/١١/١٩٧٩ ليبت بجدول اعمال القمة ويضع مشاريع قراراتها . وتلقى اجتماع الوزراء عدة اوراق عمل ، اكثرها تباينا في وجهات النظر

سوريا والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت وتونس كما ضمت ممثلاً عن جامعة الدول العربية ، وامكن لها بعد سلسلة من المناقشات والمشادات ان تضع مشروع القرارات التي ستناقشها القمة (وفا ١٧/١١/١٩٧٩) . غير ان الوفد اللبناني اعترض على المشروع ، مما جعل مؤتمر وزراء الخارجية يرجيء البت بشأن مسألة الجنوب بالذات لاجتماع الملوك والرؤساء (السفير بيروت) ، (١٧/١١/١٩٧٩)

في غضون ذلك قام الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية في م . ت . ف ، مستكملاً الاتصالات التي شرع فيها من قبل ، بزيارة لبغداد في ١٨/١١/١٩٧٩ حيث التقى مع رئيس الجمهورية العراقية صدام حسين للتباحث بشأن القمة ، كما قام بزيارة مماثلة لدمشق . وانتقل بعدها الى تونس ليرأس الوفد الفلسطيني ، الذي ضم اعضاء اللجنة التنفيذية الاخوة . فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية وعبد المحسن ابو ميمز المتحدث الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ، وحامد ابو ستة رئيس دائرة الوطن المحتل وياسر عبد ربه رئيس دائرة الاعلام وطلال ناجي رئيس دائرة التربية والتعليم ، كما ضم ايضا عصام القاضي الامين العام لمنظمة الصاعقة وخالد الحسن ونمر صالح «ابوصالح» عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح .

وبينما كانت اعمال القمة مستمرة انعقدت على هامشها قمة مصغرة ، التقى فيها عرفات وكل من رؤساء سوريا ولبنان والعراق والملك حسين ملك الاردن والاميران ؛ فهد ولي العهد السعودي وجابر الصباح امير دولة الكويت والوزير التونسي الاول الهادي نوييرة ؛ وقمة اصغر ضمت مع عرفات الرئيس السوري حافظ الاسد واللبناني الياس سركيس . ويبدو ان هاتين القمتين هما اللتان اوصلتا الى صياغة مشتركة لقرارات القمة العاشرة بشأن المسألة اللبنانية .

وفي نهاية المطاف صار امام القمة بندان رئيسيان على جدول الاعمال : الصراع العربي - الاسرائيلي والجنوب اللبناني ، وقد تناولتهما بهذا الترتيب مظهرة اسبقية البند الاول واهميته بالرغم من اصرار الوفد اللبناني على ان تكون مسألة الجنوب هي الاولى .

ثم في ختام المداولات ، التي شهدتها جلسات

« لوحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كل اراضيه ، واستعادها الكامل والدائم للتعاون والتنسيق مع السلطة الشرعية في المجالات التي تطلب منها » . ثم تدعو ، فيما يتصل بتنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية ، « لتنفيذ مقررات القمة العربية في القاهرة ومؤتمر بيت الدين واتخاذ الاجراءات السريعة لذلك » . وهي تظهر اهمية التعاون والتنسيق بين الجانبين « بما يتفق مع مصلحة لبنان وعدم المساس بوجود المقاومة الفلسطينية في الجنوب » ، وتحث الدول العربية على تعزيز « صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني في الجنوب وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية في اسرع وقت ممكن » . ومع دعوتها لتشكيل لجنة تنسيق بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية تطالب بـ « محاكمة جميع الاطراف المتعاونة مع العدو الاسرائيلي في جنوب لبنان وادانة الاعمال التي تقوم بها لاعاقبة الجيش اللبناني وتحطيل مهمة قوة الطوارئ الدولية » (راجع نصها في وفا ، ١٧/١١/١٩٧٩)

اما ورقة العمل اللبنانية فتتطلب من تجاهل كل ما يتصل بدور اسرائيل والمتعاونين معها ، وتدعو صراحة « لفصل مأساة جنوب لبنان عن أية قضية اخرى » . وهي مع مطالبتها ببسط سيادة الدولة على الجنوب تشدد على « ضرورة ازالة كل وجود مسلح لغير قوات الدولة اللبنانية في المناطق الداخلة في نطاق عمل القوات الدولية » ، مما يعني المطالبة بالغاء وجود المقاومة الفلسطينية فيها . ولان هذا يتعارض مع مقررات قمة القاهرة ومؤتمر بيت الدين فهي تنص على ان « للمقررات الدولية أولوية التنفيذ على ما سبقها من قرارات ونصوص » ، الأمر الذي يعني نسفها بالكلية في واقع الأمر لان مقررات القاهرة وبيت الدين هي المقصودة هنا وهي التي سبقت صدور قرار مجلس الامن الذي ينظم مهمة قوة الطوارئ الدولية في الجنوب . والورقة اللبنانية ، زيادة على هذا ، تدعو لتحديد أي وجود مسلح للمقاومة الفلسطينية في الأماكن الأخرى وقصره « على المناطق المسموح بها » (راجع نصها في الشهر ١٧/١١/١٩٧٩) .

وأمام اوراق العمل المتعددة هذه شكل مؤتمر وزراء الخارجية لجنة لتدارسها والخروج بمشروع منسّق . وقد ضمت اللجنة بالإضافة لرئيس الدائرة السياسية في م . ت . ف كلا من وزراء خارجية

المؤتمر واللقاءات التي جرت اثناء انعقاده ، صدرت قرارات مؤتمر القمة العاشر (راجع نصها الكامل في وفا ١٩٧٩/١١/٢٣) .

وفيما يتصل بالبند الاول اظهرت القرارات « ان الملوك والرؤساء والأمراء العرب يجدون اذانتهم لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية ورفضهم القاطع لكل ما يترتب عليهما من آثار . ويؤكدون ان الحل لا يكون الاشاملا وعلى قاعدة تحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة ، لا سيما حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق ترابه » .

اما حول البند الثاني فان القرارات تنطلق من الحرص على امرين معا « سلامة لبنان وسيادته ووحدته اراضيه واستمرار الصمود اللبناني الفلسطيني لمواجهة العدو الصهيوني » مستجيبة بهذا لوجهة النظر الفلسطينية التي ما فتئت تؤكد عليهما . وفيها يرد التأكيد على « ضرورة بسط السيادة اللبنانية على كل الجنوب اللبناني » مقرونا بالنص على ان المؤتمر يرفض « كل المحاولات ، بأي صورة وبأي شكل ، الرامية الى بسط الهيمنة الصهيونية [عليه] ويحمل العدو الصهيوني مسؤولية ما يعانيه سكان الجنوب » . وهذا يعني ان المؤتمر يرفض وجهة النظر التي تنسب مأساة الجنوب الى الوجود الفلسطيني فيه .

وبين القرارات واحد ينص على « دعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة الضغوط على العدو الاسرائيلي من اجل وقف عدوانه ومن اجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي » من الجنوب ، وقرار ثان يؤكد مشروعية التواجد الفلسطيني المسلح فيه ، وبضمنه مناطق عمل القوة الدولية، ويدعو الى تنظيمه « بموجب الاتفاق بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية » . وقد تحفظ الوفد اللبناني على هذا القرار بالذات . اما الوفد الفلسطيني فقد تحفظ من جانبه على قرار ينص على ان المؤتمر « اخذ علما بما اعلنته ت . ت . ف من امتناعها عن القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود اللبنانية » لان مضمونه يتعارض مع نص صريح في قرار آخر يؤكد « على حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من سائر الجبهات العربية » .

وعلى صعيد الدعم المالي تعهدت القمة العاشرة

بتقديم معونة مالية لمنظمة التحرير للبنان . وفي حين ترك حجم المعونة التي ستقدم للمنظمة من غير تحديد ، على ان تقرر على ضوء الاتصالات الثنائية معها فيما بعد ، فان لبنان سيتلقى مبلغ ملياري دولار على مدى السنوات الخمس القادمة بواقع ٤٠٠ مليون كل سنة على ان يخصص نصفها للجنوب .

اما النقطة ذات الحساسية الخاصة المتصلة بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب فقد نص قرار المؤتمر بشأنها على انه يؤيد « جهود الحكومة اللبنانية لنشر الجيش اللبناني ، ويدعو جميع الاطراف لتسهيل مهمة دخول الجيش للقيام بمسؤولياته الوطنية » من غير ان يربط ذلك بمنطقة بعينها .

ومن اجل تنفيذ هذه القرارات ارتأت القمة ان تحيي لجنة المتابعة التي انبثقت عن مؤتمر بيت الدين ، فدعتها لاستئناف عملها بعد ان اضافت الى اعضائها ممثلا عن جامعة الدول العربية .

وعلى هذا انتهت اعمال القمة ، وقد ورد اول تقييم فلسطيني لنتائجها في الكلمة التي القاها عرفات في جلستها الختامية حين ركز على اهمية ومدلول انعقادها ونجاحها في الوصول الى قرارات موحدة « لان رهان القوى المعادية لامتنا العربية كان كبيرا على ان هذا المؤتمر لن يحقق ما تريده » ، اما النتائج الايجابية لعمليتها فهي ، كما وصفها ، « كانت في مستوى التحدي امام المخططات الاميركية الصهيونية » التي استهدفت تمزيق وحدة الموقف العربي المناهض لاتفاقيات كامب ديفيد (راجع النص الكامل للكلمة في وفا ١٩٧٩/١١/٢٣)

وقيمت هذه النتائج تقييما تفصيليا في اجتماعين فلسطينيين عقدا لهذه الغاية اولهما اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في ١٩٧٩/١١/٢٤ وتانيهما اجتماع اللجنة التنفيذية في ١٩٧٩/١١/٢٦ . وكان تقييم هذه النتائج بين الموضوعات التي انجزها اجتماع القيادة الفلسطينية اللبنانية المشتركة في ١٩٧٩/١٢/٣ . وفي معرض تقييمها ايضا تحدث نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، فوصف قرارات القمة بأنها جاءت « نتيجة ومحصلة للصراع بين نهجين ، نهج الثورة والصمود ونهج عرب اميركا ، وبالضرورة جاءت هذه القرارات حلا وسطا بين هذين النهجين » (الشرق بيروت) ، (١٩٧٩/١١/٢٥)

يتجل في بوضوح تقديرها لأهمية العلاقات الفلسطينية - الليبية ، ويدعو الجانب الليبي الى وقف حملاته الاعلامية الموجهة ضد الثورة الفلسطينية « تجنباً لاية مضاعفات سلبية ينتج عنها تبيد القوة العربية » (راجع نصه الكامل في وفا ١٩٧٩/١٢/٩) . هذا البيان يكشف النقاب عن اجراءات ليبية اتخذت « تجاه مكاتب منظمة التحرير ومكاتب التنظيمات الشعبية الفلسطينية في القطر الليبي الشقيق » وتجسدت « بتحريك بعض العناصر للقيام بما يسمى بالزحف الشعبي لتشكيل لجان ثورية لتحتل هذه المكاتب » . وهو يشير الى « الحملة الاعلامية التي تقوم بها الاجهزة الاعلامية هناك منذ فترة وتساعد هذه الحملة بعد مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس » ، مما يوضح ابعاد الازمة التي فجرتها الاجراءات المشار اليها والحملات الاعلامية التي سبقتها او تبعتها .

من ناحية اخرى يظهر بيان اللجنة رغبة المنظمة في معالجة هذه الازمة ، وذلك « من موقع ادراكها لمسؤوليتها الوطنية والقومية ومن خلال تحملها لواجبها القيادي ووعيتها للمخططات المعادية التي تدبر ضد منظمة التحرير ، وخصوصا الحكم الذاتي وفهمها لطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية العربية عموماً » . ثم يحدد الاسس التي تنطلق منها هذه المعالجة ، مسجلاً بالتقدير والاعتزاز « الموقف الواعي الذي وقفته جماهير شعبنا في القطر الليبي الشقيق والذي تمثل في تمسكها بمنظمة التحرير ومؤسساتها واطرها التمثيلية ورفضها لاية محاولة تستهدف فرض صيغ او تجارب على الثورة الفلسطينية غير تلك التي ارتضاها شعبنا الفلسطيني » وهو يؤكد في الوقت نفسه ، على « اهمية العلاقة التي تقوم بينها وبين القطر الليبي الشقيق ، والتي عبرت عنها القيادة الفلسطينية عملياً في سلسلة المواقف الايجابية على مدى السنوات الماضية » . ولا يغفل البيان ان يسجل تقدير المنظمة لـ « العطاء الذي قدمه الشعب العربي الليبي وثورته وترباطها مع الثورة الفلسطينية ونضالها » . واذا كان صدور هذا البيان تعبيراً عن وحدة الموقف الفلسطيني ازاء هذه الازمة فانه هو ذاته يسجل بالتقدير هذه الوحدة ، حيث اعلنت جميع التنظيمات الفلسطينية تمسكها بـ م . ت . ف وبوحدة التمثيل الفلسطيني ، متنبهة الى الاخطار التي تنجم عن المواقف والاجراءات الليبية الموجهة ضدها .

لجنة المتابعة العربية ، التي تضم ممثلين عن سوريا والكويت والسعودية وعن الجامعة العربية ابتدأت عملها فور انتهاء القمة ، وشرعت تجري اتصالات مع الاطراف المعنية ، ما تزال مستمرة . في غضون ذلك اشاعت تصريحات اطلقها بعض المسؤولين اللبنانيين جوا يظهر التحفظ اللبناني على القرار الذي اشرنا اليه انفاً باكبر مما هو . وكان من بين هذه التصريحات بيان صدر عن رئاسة مجلس الوزراء . هذه التصريحات انتقدتها مصدر اعلامي مسؤول في م . ت . ف . واصفا اياها بأنها « تجاوزت الحدود الحقيقية للتحفظات اللبنانية وتخطت في الوقت نفسه المضمون الذي ذهبت اليه المقررات العربية الصادرة عن قمة تونس » ، وربطها « بالضغط الضخمة التي تمارسها الادارة الاميركية على لبنان » معتبراً ان الاستجابة لها « تشكل منحى جديداً وخطيراً من جانب السلطات اللبنانية يعقد الامور ولا يسهلها ويدفع الى ارباكها وعدم تهديتها » (نصه الكامل في وفا ١٩٧٩/١٢/١) .

ومهما يكن من أمر فان امام لجنة المتابعة العربية مهمة لا يبدو انها سهلة ، واذا كانت قرارات القمة العاشرة قد وفرت الاساس لتنظيم العلاقات الفلسطينية مع الدولة اللبنانية وحظيت بالموافقة الفلسطينية عليه ، فان ركام المشاكل التي ينبغي حلها ليس مرهوناً بالموقف الفلسطيني وحده .

الحملة الليبية على الثورة الفلسطينية

في التاسع من كانون الاول ١٩٧٩ اعلن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان السلطات الليبية ابعدت سليمان الشرفا (ابو طارق) مدير مكتب المنظمة في طرابلس ، واتضح انها حظرت على الفلسطينيين الموجودين فيها التوجه الى المطار لتوديعه . وكان هذا الاعلان اشارة تظهر المدى الذي وصلت اليه الازمة بين سلطات الجماهيرية العربية الليبية وم . ت . ف . والتي كانت عواملها تتفاعل قبل ذلك بوقت طويل بينما يحرص الجانب الفلسطيني على تكتمها بأمل ان تتم تسويتها او ان تظل في الحدود التي لا تؤدي الى تفجير العلاقات مع ليبيا الشقيقة .

وقبل هذا الاعلان بيوم واحد اذاعت اللجنة التنفيذية اثر اجتماعها في بيروت ، بياناً مفصلاً

الوزراء الليبي الرائد عبد السلام جلود واتفق معه على مشروع تسوية نشرت الصحف بنودها (راجع ، مثلا ، السفير ، ١٢/١٠/١٩٧٩) ، وفي مقدمتها وقف الحملات الاعلامية تمهيدا لبحث هادئ ، وبينما كان الوفد يستعد لعرض هذا المشروع على القيادة الفلسطينية جاءت تصريحات العقيد القذافي فحالت دون استكمال البحث .

وفي ظل هذا التصعيد الليبي عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعا صدر عنه هو الآخر بيان يحدد موقفها من الازمة ، وينحو منحى بيان اللجنة التنفيذية في استنكار الاجراءات الليبية وفي التشبث « بالوفاء لمبادئنا الثابتة برفض الوصاية والاحتواء والتبعية » وفي الاستعداد للدفاع عن « استقلالية القرار الفلسطيني » . اما الجديد فيه فهو الدعوة لعقد اي اجتماع عربي عام او لدول الصمود والتصدي « لبحث محاولات النظام الليبي تفكيك وحدة الموقف العربي بما فيها جبهة الصمود والتصدي والاساءة الى شرعية تمثيل م . ت . ف » (نصه الكامل في فلسطين الثورة ١٢/١٢/١٩٧٩) .

ثم عقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعا في ١٢/١٢/١٩٧٩ استغرقت اعماله يومين فجاءت قراراته التي اتخذت بالاجماع مؤيدة لبيان اللجنة التنفيذية الذي اشرنا اليه انفا ومستنكرة لتصريحات العقيد القذافي الجديدة ومجددة الدعوة لوقف الحملات الليبية على المنظمة . وفيها يعلن المجلس حرصه « على بذل الجهد من أجل اقامة علاقات اخوية صحيحة بين م . ت . ف والقطر الليبي الشقيق ومباركته لكل المساعي الخيرة التي تستهدف ذلك على اي صعيد ومستوى » ، الامر الذي يشتمل ضمنا على تبني دعوة اللجنة المركزية لفتح لعقد اي اجتماع عربي لمعالجة الازمة .

على صعيد آخر نشطت وساطات عربية ، وخاصة من بعض اطراف جبهة الصمود والتصدي كالجنازير واليمن (السفير ، ١٥/١٢/١٩٧٩) اللتين بادرتا من قبلهما للتوسط ، بينما توالى بيانات التنظيمات الشعبية الفلسطينية في التعبير عن تمسك جماهير الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير وبحقها في ان تظل الممثلة الشرعية الوحيدة له وعن رفض اي تدخل في شؤونها الداخلية او فرض صيغ لتمثيل الفلسطينيين تخرج عن اطارها .

ومن الواضح ان بيان اللجنة التنفيذية المنطلق من الحرص على تجاوز هذه الازمة قد تجنب الخوض في المزيد من التفاصيل حول الوقائع التي فجرتها ، وانه اكتفى فيما يتصل بها بالتذكير بما هو جوهرى ومبدئي ، وهو حرص المنظمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية ليعلم في مقابل ذلك رفضها « الحازم لاي تدخل في الشؤون الداخلية لها ، مهما كان مصدر هذا التدخل » .

اما المصادر الصحفية فقد القت مزيدا من الاضواء على هذه التفاصيل ، فاتضح ان السلطات الليبية ترعى عددا قليلا من المنشقين الفلسطينيين المرتبطين باجهزتها وباجهزة دول عربية اخرى ، وانها مع تصاعد حملتها الاعلامية ضد الثورة الفلسطينية استخدمت هؤلاء لتنظيم ما وصف باللجان الثورية التي « زحفت » على المكاتب الفلسطينية بقصد احتلالها . وهي تستخدم هؤلاء وتتقدمهم ستارة للتصعيد المتكرر الذي تجاوز كل مألوف .

وبالرغم من حرارة الدعوة التي وجهها بيان اللجنة التنفيذية الى ليبيا كي توقف حملتها فانها عمدت الى تصعيدها من جديد الى حد ان العقيد معمر القذافي استدعى مراسلين غربيين وادلى امامهم بتصريحات نشرتها الصحف الاميركية والبريطانية والفرنسية وغيرها ، اوصل فيها الحملة ضد الثورة الفلسطينية الى الذروة . وهو لم يكتف في هذه التصريحات بمهاجمة السياسة الراهنة لم . ت . ف . بل انبرى ايضا لتبرير هجمات اعداء الثورة الفلسطينية عليها عبر تاريخها كله بما فيها هجمات المتعاونين منهم مع اسرائيل ، واذا كانت مثل هذه التصريحات ليست من النوع الذي يستطیع التأثير على سمعة الثورة الفلسطينية ، على الاقل لتناقضها مع غيرها من اقوال ومواقف العقيد القذافي نفسه في اوقات سابقة ، فان اهميتها انها اشارت صراحة الى الجهة التي ترعى هجمات الاعلام الليبي على الثورة . ومهاجمة العقيد القذافي للثورة الفلسطينية بنفسه على النحو الذي تضمنته تصريحاته (راجع نصها في النهار ، ١٢/١٢/١٩٧٩) تعطي التأكيد على ان الحملة التي تشن من قبل ما يسمى باللجان الثورية انما تدار من اعلى السلطات في ليبيا .

في غضون ذلك قام وفد ضم اربعة من القادة الفلسطينيين بزيارة عاجلة لطرابلس والتقى برئيس

صاقت عليها الجمعية العامة في العام ١٩٧٦ ، لقيت تأييد حركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي ، بالإضافة الى « ان المجلس الوطني الفلسطيني ، الهيئة الوحيدة الممثلة لمجموع الشعب الفلسطيني قد قدمت تدعيمها لتوصيات اللجنة » . وهو ان يستعيد هذه الحقائق فلأن « هؤلاء الذين عارضوا دائماً حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يودون ان يغضوا الطرف عن وجود هذا الاتفاق العالمي في الاراء ، ويتجاهلوا توصيات الجمعية العامة حول حل مشكلة فلسطين] ، في حين [ان هذه التوصيات لها اهميتها وقيمتها ، ولا سيما اذا ما نظرنا الى الوضع الدولي الراهن » . اما العقبة الكؤود ، كما يسميها ، والتي « تمنع استمرار تطبيق هذه التوصيات فهي السياسة التعويقية التي يتبعها عضودائم في مجلس الأمن » ، ويقصد بهذا الولايات المتحدة الاميركية ، لانه « يعارض المصادقة على هذه التوصيات من قبل مجلس الأمن (المصدر نفسه ، ص ٣) .

يلي هذا في التقرير استعراض واف للدور الذي مارسته الولايات المتحدة خلال السنوات التالية ، وهي تستخدم نفوذها وحقها في النقض لتحول بين مجلس الأمن وبين اتخاذه قراراً ينسجم مع موقف الجمعية العامة ومع توصيات اللجنة .

ويعد هذا الاستعراض يكرر السفير فال التعبير عن الاسف « لأن عضواً دائماً من مجلس الأمن وجد من الضروري ، عن طريق بعض الاعلانات العامة ، ان يحاول تخويف المجلس وان يمنعه من الاضطلاع بولايته ، التي اولته اياها الجمعية العامة ، حتى نهايتها » . ثم يحث الجمعية العامة على التحرك لتنفيذ قراراتها مذكراً اياها بأن لديها الصلاحيات التي تخولها « استخدام قوات ، في النزاعات المسلحة ، تعمل تحت علم الأمم المتحدة » وانها بهذا « تستطيع ان تعوض نواحي القصور في مجلس الأمن باتخاذ قرار في الوقت الحالي يفرض تسوية سلمية وعادلة في نزاع اسهمت في ايجاده الى حد كبير » (المصدر نفسه ص ٦ و ٧) .

جانب آخر من عمل اللجنة يعرضه التقرير ، وهو الجانب الذي يتصل بمتابعتها لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة ولاعتداءاتها المتلاحقة على الجنوب اللبناني ، وفيه يتحدث رئيس اللجنة الدولية عن التحقيقات التي قامت بها لجنته ، وفي بعض الحالات بمشاركته شخصياً قبل ان تصوغ قناعتها

الأمم المتحدة : تأييد المطالب الفلسطينية وإدانة اتفاقات كامب ديفيد

قضية فلسطين ادرجت هذا العام أيضاً على جدول اعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما ظل شأنها منذ الدورة التاسعة والعشرين في العام ١٩٧٤ . وقد جرت مناقشتها على مدى اربعة ايام ، حيث ابتدأت في السادسة والعشرين وانتهت في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩ .

في بداية المناقشة قدم السفير ميدون فال رئيس « اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف » وهو من السنغال ، تقرير للجنة ، عارضاً مراحل عملها والخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ شرعت تناقش قضية فلسطين كبنود مستقل على جدول اعمالها ، ومشيراً الى العقبان التي اعترضتها .

وهو يستهل تقريره باظهار اسفه لأن شيئاً ما لم يحدث بعد في مجال تطبيق القرار ٢٢٣٦ ، منذ اتخذته الجمعية العامة في الدورة ٢٩ « الذي يحدد بوضوح الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني » بينما كان الاعتقاد السائد ان هذه القضية « قد وجدت اخيراً الحل الذي يضع حداً للمصاعب التي تميز قضية فلسطين » . ويتبع ذلك بقوله « اننا لا نستطيع ان نقول ان منظمنا قد كرس لهذه القضية كل الاهتمام المطلوب ، ولم تبذل كل مرة الجهود الضرورية لكي تجد لها حلاً عادلاً ودائماً » . وبالرغم من هذا فهو لا يبدي متشائماً ، بل انه يلاحظ انه « خلال السنوات الماضية كانت هناك اتجاهات بناءة هدفها الاول تعزيز حل نهائي لهذه المسألة » ويعدد من مؤشرات ذلك صدور القرار ٢٢٣٦ واعتراف الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقها « في ان تسهم على قدم المساواة في جميع الجهود وفي جميع الدول والمؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الامم المتحدة من اجل ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، التي تعتبر المسألة الفلسطينية جوهرها » (الدورة ٣٤ ، محضر حر في مؤقت للجلسة السابعة والسبعين A / 34 / PV.77 الجمعية العامة ، الأمم المتحدة ، ص ٢ و ٣) ثم يذكر بعد ذلك بأن توصيات لجنته ، التي

ت . ف . الذي يرأس الوفد الفلسطيني المكون من الأخوة ر . احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية وشفيق الحوت وباسل عقل بالاضافة لرئيس وعضوي البعثة الفلسطينية الدائمة : زهدي الطرزي وحسن عبد الرحمن وشوقي أرملی . وقد القى القدومي كلمة م . ت . ف . في المناقشة ، مضمنا اياها شرحا وافيا لآخر تطورات الوضع بالنسبة للقضية الفلسطينية وسياسة المنظمة ازاءها، وهي تلقت النظر بصفة خاصة الى التصعيد الذي حدث منذ جرى ابرام اتفاقات كامب ديفيد ، وتحذر من نتائجها ، وتدين موقف الولايات المتحدة الاميركية التي رعت هذه الاتفاقات وكان لها « حصة الاسد في مسؤولية ابرامها » . كما انها تظهر بالتفصيل اخطار هذه الاتفاقات سواء فيما يتصل بزيادة التوتر في الشرق الاوسط برمته او بما تنطوي عليه من اضرار بحقوق الشعب الفلسطيني ، ذلك انها « فرضت ... وصاية على شعبنا الفلسطيني حين قررت صيغة الادارة الذاتية التي تنتكر للحقوق الوطنية والمدنية لشعبنا وتنتكر لـ م . ت . ف . مثل هذا الشعب وقيادته ، وعمدت ... الى تجاهل قضية القدس ... وبلغ الأمر في هذه الاتفاقيات درجة تقطيع اوصال شعبنا بتقسيمه الى ثلاثة اقسام ومحاولة التعامل مع قسم واحد منه «...وشجعت ... الحكومة الاسرائيلية على طرح تفسير جديد لقرار مجلس الأمن لنسف المبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسة الدولية ، ومكنت الحركة الصهيونية من الاندفاع في اقامة المستوطنات على ارضنا المحتلة رغما عن كل المعارضة الدولية ... » (المصدر نفسه ، ص ، ٢٧ ، ٢٨) .

ويمكن القول بايجاز ان كلمة م . ت . ف . في سياق هذه المناقشة قد عرضت بتفصيل واف المضار كافة التي نجمت عن سياسة التحالف الثلاثي الذي يضم اسرائيل والنظام المصري مع الولايات المتحدة ، لتظهر بعد ذلك اهمية الكفاح التحرري الذي تخوضه المنظمة لان « التحرير هو روح العصر ، وان السلام العادل هو هدفه ، ونحن في م . ت . ف . نفخر بتمثلنا روح العصر وبتعبير ثورتنا عنها » . وفيها يرد التأكيد على « أن كفاحنا المسلح ضد الاحتلال سيستمر ، مادام الاحتلال يجثم على ارض وطننا ويتسلط على شعبنا » (المصدر نفسه ص ٣٢ - ٣٥) .

ويعد كلمة القدومي توالى على مدى عدة جلسات

بادانة هذه السياسة . ثم يعرض الوجه الآخر للمسألة حيث يتضح انه « اذا كانت احتمالات سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط لا تبدولنا في المستقبل القريب فان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني قد احرزت تقدما ايجابيا » ، اذ انه بالاضافة الى الجهات التي عددها انفا والتي تؤيد هذه الحقوق « فان قضية فلسطين تجد تفهما متزايدا باستمرار » ، مشيراً بهذا الى مواقف الرأي العام في اوربوا واميركا الشمالية « بينما في الماضي القريب كان سكان هذه المناطق ، الذين يتأثرون بالدعايات المدبرة ، يعادون تلك القضية » (المصدر نفسه ، ص ١١) . ويبدى بعد هذا ثقته « بأن الزيارات التي قام بها السيد ياسر عرفات ، رئيس م . ت . ف . لفيينا ومدريد ولشبونة قد ساعدت على تفهم شعوب اوربوا لها . وهو يعد من بين « العناصر الايجابية ايضاً موقف الشعب الاسرائيلي نفسه » حيث يظهر استفتاء الرأي العام الذي اجراه معهد بوري « ان ٦٣ بالمائة من الاسرائيليين الذين تم سؤالهم قد اجابوا بأن اي سلام شامل ليس ممكنا مع العرب دون حل للمشكلة الفلسطينية] في حين [ان ٥,١ بالمائة فقط « يرون عكس ذلك (المصدر نفسه ، ص ١١ و ١٢) واخيراً ، يستنتج التقرير من هذا كله « ان شرعية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تحظى باتفاق عام للآراء بين المجتمع الدولي » ملاحظاً بأسف ان « مع ذلك فان بعض الدول ، مع اعترافها بهذه الحقوق ، تتمسك باحاطتها بشروط مسبقة غير مقبولة » . ويشيد التقرير وهو يصوغ هذا الاستنتاج بالشعب الفلسطيني الذي هو « رغم المحن والتشتت ... شعب ناضج ... [و] ليس من حق احد ولا من حق اسرائيل نفسها ان تفرض عليه شروطاً بعينها » (المصدر نفسه ، ص ١٢) .

هذا التقرير الذي استقبل بحرارة من رئيس الجمعية العامة وغالبية اعضائها ، تلاه تقرير آخر من اللجنة قدمه مقرها فيكتور غوس (من مالطة) ، فقدم فيه مزيداً من التفاصيل عن عمل اللجنة وانشطتها المتعددة وعن مراحل تطور القضية الفلسطينية ، وهي كلها تنطلق من الاسس ذاتها التي استند اليها تقرير رئيس اللجنة .

اما المتحدثون من الاعضاء فقد كان اولهم الاخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في م .

للتصرف ، بما في ذلك حق العودة وحق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، والتي تتوحى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي لا تزال إسرائيل تحتلها منذ العام ١٩٦٧ ، وبتنقاضي عنه « (نصه في المصدر نفسه) وقد نال هذا القرار موافقة ٧٥ دولة من الدول الأعضاء بينما امتنعت عن التصويت ٢٧ من بينها فرنسا ، في مقابل معارضة ٣٣ دولة بينها الدول الأوروبية الغربية الأخرى ، والولايات المتحدة بطبيعة الحال . وبالرغم من أن عدد مؤيدي القرار الثاني اقل من عدد مؤيدي القرار الأول فإنه يكتسب أهميته الخاصة من كونه أول قرار من نوعه يصدر عن الأمم المتحدة التي تدين جميعتها العامة به اتفاقات أبرمها فرقاؤها فيما بينهم ملتين انهم يتوخون بها احلال السلام في منطقة من اشد مناطق العالم توترا ، وهذا ما لخصته كلمة م . ت . ف . حين قال القدومي : « ربما مازال البعض .. يستغرب كيف يمكن لاتفاقات سماها اطرافها اتفاقات سلام ان تؤدي الى تصعيد التوتر وتعصي كل هذه الشرور » .. ثم ان عدد الموافقين على القرار الذين يدينون صراحة هذه الاتفاقات اذا اضيف اليه عدد الممتنعين عن التصويت ، بما يعنيه امتناعهم من انهم لا يتفقون بأنها تقود الى السلام ، يشكل الاغلبية الكاسحة بين دول العالم . ويكفي هذا ، وحده ، ليدل امام اوسع اوساط الرأي العام الدولي والعالمي على مدى سداد السياسة التي تنتهجها م . ت . ف . والدول العربية الاخرى وكذلك بقية الدول المناصرة لمطالب الشعب الفلسطيني ، التي تتمسك جميعها بالمطالبة بتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

والاهم من ذلك ان القرار الذي يستنكر اتفاقات كامب ديفيد على هذا النحو هو خطوة متقدمة بالقياس للقرار الذي صدر عن الجمعية العامة في كانون الاول من العام الماضي اي بعد التوقيع عليها ، لان الجهود التي بذلت وقتها لم تفلح في حمل الجمعية العامة على ادانتها بالاسم ، وكل ما امكن الحصول عليه في ذلك العام كان نصاً يثبت قاعدة عامة ، فلا يدين اية اتفاقات بعينها وإنما يذكر « بأن صحة اية اتفاقات ترمي الى حل مشكلة فلسطين تستدعي ان تتم الاتفاقات داخل اطار الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها على اساس نيل شعب فلسطين ، وممارسته على وجه تام ، لحقوقه غير القابلة

المحتدثون الذين اظهرت غالبيتهم الكاسحة تعاطفها مع كافع الشعب الفلسطيني وتأييدها لممارسة حقوقه العظيمة . اما مندوب اسرائيل فقد القى كلمة في المناقشة لم تات بجديد زيادة عما هو معروف من مواقفها ، وقد تولى عدد من المندوبين الرد عليه ، كما ان باسل عقل عضو الوفد الفلسطيني فند اقواله وكان لرده صدى، طيب لدى الغالبية من الاعضاء هذه المناقشة تمخضت عن قرارين، تؤكد الجمعية العامة في اولهما قرارات دوراتها السابقة في الاعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بشأن قضية فلسطين ، وتشير لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، المقدم اليها هذا العام ، وتؤيد توصياته ، وليبان م . ت . ف . ممثلة الشعب الفلسطيني ، ثم «تعرب عن قلقها البالغ لعدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، ويكون هذه المشكلة مازالت بالتالي تؤدي الى تفاقم نزاع الشرق الأوسط ، الذي تمثل له ، والى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر» كما ورد في الفقرة الاولى من القرار . و « تؤكد من جديد انه لا يمكن اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط دون ان يتحقق ، في جملة امور ، حل عادل لمشكلة فلسطين على اساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة » كما نصت الفقرة الثانية من القرار ذاته، ثم تدين الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني لتعلن « ان اتفاقات كامب ديفيد وغيرها من الاتفاقات باطلة من حيث ادعاؤها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني والاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ » . (نصه في محفوظات الدائرة السياسية لـ م . ت . ف .) . وقد حظي هذا القرار بموافقة ١٠٢ من الاعضاء ،

اما القرار الثاني الذي استغرقت مناقشته وقتاً اطول، وكانت وجهات النظر بشأنه اشد تبايناً بالإضافة لما اتسم به الحوار حوله من صدق ، فانه يظهر في فقرته الاولى قلق الجمعية العامة، ان تلاحظ « ان اتفاقات كامب ديفيد قد عقدت خارج اطار الأمم المتحدة وبدون اشتراك م . ت . ف . ممثلة الشعب الفلسطيني » . كما يعلن في فقرته الثانية انها « ترفض هذه الاتفاقات ، التي تتجاهل وتؤاخذ او تنتهك او تنكر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة

الايوسط لن يصيب منطقتنا هذه بمفردها وانما سيصيب العالم اجمع « ويؤكد « ان نظرية اسرائيل والولايات المتحدة القائمة على تأمين السلام والاستقرار في الشرق الاوسط عن طريق ابادة الشعب الفلسطيني نظرية لا انسانية فاشلة . وقد استمع مندوبو دول العالم لكلمات عرفات عن كفاح الشعب الفلسطيني « الذي يخوض مقاومة وطنية شاملة منذ ١٥ عاماً ، ينطلق فيها من الاعتماد على سلاحه وعدم التسليم بالأمر الواقع العدوانى مهما بلغت قوة هذا العدوان على البطش والابادة » . كما استمعوا ايضاً لادانته للولايات المتحدة التي « تتحمل وحدها مسؤولية الانفجار الهائل الذي تطل نثره في الشرق الاوسط » ، والى تحديه لها لانها « رغم احلامها القديمة والحديثة ورغم اساطيلها الضخمة ، وخاصة تلك التي تستعرضها الان حول منطقتنا ، ورغم تسليحها لاسرائيل باحدث انواع الاسلحة ، لن تستطيع فرض قدرتها وسيطرتها وهيمنتها » (نص الرسالة في محفوظات مركز الابحاث ، بيروت) . وفي اليوم ذاته وصلت الى مبنى الأمم المتحدة مظاهرة تأييد تضم عدداً من ابناء الجالية العربية ومؤيديهم استقبلها عدد من اعضاء الوفد الفلسطيني وخطب فيها رئيس مكتب المنظمة في بيروت عضو الوفد شفيق الحوت .

وقد واجهت هذه الدورة الرابعة والثلاثون مسألة قرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة ، فكانت مناسبة لظهور مزيد من التأييد الدولي للكفاح الوطني للشعب الفلسطيني والشجب لسياسة اسرائيل التوسعية واجراءاتها في المناطق المحتلة . وهذا ما عبر عنه تصويت ١٣٢ دولة الى جانب القرار الذي يشجب ابعاد الشكعة بينما لم تصوت ضده سوى اسرائيل ودولة صغيرة .

فيصل حوراني

للتصرف... وباشترام ت. ف. فيها . وهذه الخطوة المتقدمة كما ذكرنا ، تعني توفر قناعة ارسخ لدى عدد اكبر من الدول بأن سياسة كامب ديفيد لا تلقى النجاح ، ولا تصنع السلام المنشود . وفي هذا تأكيد آخر ، مستقراً هذه المرة من التجربة العملية كما هي في التطبيق ، على صواب السياسة التي انتجتها الاطراف التي عارضت اتفاقات كامب ديفيد منذ البداية ، واولها منظمة التحرير الفلسطينية ، وتصدت بحزم للمزاعم التي بنت امال السلام على اوهام مؤيدي الاتفاقات .

يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني .

مظهر آخر من مظاهر التأييد للشعب الفلسطيني تجل في احتفال الأمم المتحدة بيوم التضامن معه . وقد سبقه في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٩ ، في مبنى المنظمة الدولية افتتاح معرض فني عن اطفال فلسطين حيث تحدث في حفل الافتتاح كل من السفير فال وممثل المجموعة العربية ، كما تحدث رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي . ثم خصص يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني للتعبير عن التضامن الدولي مع مطالب الشعب الفلسطيني في الجمعية العامة . وفيه تحدث د. كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة ، كما تحدث عشرون مندوباً يمثلون مجموعات دولية وخمسة وثلاثون آخرون يمثلون دولهم .

وفي الاجتماع المكرس لهذه الغاية قرأ عضو اللجنة التنفيذية د . الدجاني رسالة من ياسر عرفات ، يقول فيها « ان كفاحنا العادل هو كفاح من اجل السلام القائم على العدل في الشرق الاوسط » . وفي الرسالة يحذر القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية من « ان ما يحدث في الشرق

تصد دائم لسلطات الاحتلال ، تعززه وحدة وطنية راسخة

الذاتي ، طرحت الأوساط الاسرائيلية مسألة شرعية المستوطنات في الأراضي العربية ، بينما تواصل في الوقت نفسه وضع الخطط والبرامج المختلفة لتوسيع المستوطنات القائمة ، وبناء أخرى جديدة في الضفة الغربية ، والجولان ، وغور الأردن ، وغزة .

الورطة ... والقراجع : بدا واضحاً ، بعد فترة من اتخاذ قرار طرد الشكعة ، ومن ثم اعتقاله ، ان السلطات الاسرائيلية وجدت نفسها في ورطة لا تحسد عليها . فهي من جهة لم تتمكن من تنفيذ قرارها بطرد الشكعة ، وبالتالي توجيه ضربة الى العمل الوطني في الأرض المحتلة . ومن جهة أخرى ، لم تتمكن من الحصول على أي مكسب ، من خلال المناورات التي حاولت القيام بها أثناء فترة تراجعها عن القرار ، وقبل الاعلان عنه رسمياً .

فمنذ اليوم الأول لقرار اعتقال الشكعة ، تمهيداً لطرده ، لم تتوفر لدى سلطات الحكم العسكري المبررات والقرائن الكافية قانونياً ، لاقناع محكمة العدل العليا بالمصادقة على قرار الطرد . فواقعة الحديث الذي جرى مع اللواء مات منسق الأعمال في المناطق المحتلة لا تكفي وحدها للادانة . « فخلال سنوات الحكم العسكري في المناطق ، منع ضباط الجيش الاسرائيلي بصورة واضحة من اجراء أي حديث ذي طابع سياسي ... وعندما كان العرب يحاولون دائماً الاعراب عن احتجاجهم السياسي ، واسماع تصريحاتهم ، كان ضباط الحكم العسكري يكتفون بالقول ، ان هذه المواضيع ذات طابع

بعد مرور شهر كامل على اثاره قضية تصريحات بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، المؤيدة لأعمال المقاومة ضد الاحتلال ، تراجعت السلطات الاسرائيلية عن قرارها طرد الشكعة ، واعترفت بهزيمتها أمام صمود الشعب الفلسطيني ، وقياداته الوطنية داخل الأراضي المحتلة .

وقد شهدت المناطق المحتلة ، خلال الفترة التي استمرت فيها أزمة طرد الشكعة ، نضالاً يومياً مستمراً ، تمثل في الاضرابات الدائمة ، والاعتصام ، وتنظيم حملات التضامن والتأييد ، بالإضافة الى أعمال المقاومة المسلحة ضد المستوطنين الصهاينة ، وجنود الاحتلال .

وكشفت قضية الشكعة مدى فشَل سلطات الاحتلال في محاولة شق الوحدة الوطنية داخل الأراضي المحتلة ، وظهرت بوضوح قوة الموقف الفلسطيني المؤيد لمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني . كما انعكست القضية ، أيضا ، بشكل سلبي على المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة ، وعلى أجهزة الامن في المناطق المحتلة .

وواصلت السلطات الاسرائيلية ، محاكمة رئيسي بلديتي رام الله ، والبيرة ، السيدين كريم خلف وابراهيم الطويل ، بحجة التظاهر ضد مضادة الأراضي العربية لاقامة مستوطنة بيت - ايل عليها ، وذلك تمهيداً لاقصائهم عن مناصبهم .

وعلى أرضية تهيئة الاجواء للحكم الاداري

مخرج بأقل ما يمكن من خسارة . فمؤيدو الشكعة يطالبون بالغاء كل خطوات الطرد ، واعادته الى منصبه ، واعتبر هذا الأمر بالنسبة لحكومة اسرائيل « طلباً لاختصاصها بدون شروط ، وهي تبحث عن مخرج يحفظ لها كرامتها في القضية ، اذا بقي مجال للحديث عن الكرامة » (داني روبنشتاين ، دافار ١٩٧٩/١١/٣٠) . وقد سببت المشكلة اضراراً كبيرة لاسرائيل ، « ولذلك فان أوساط الحكومة ، تريد وضع حد للقضية التعيسة هذه ، بالسرعة الممكنة » (عل هشممار ١٩٧٩/١١/٢٨) .

المناورات التي لم تنجح : أمام الطريق المسدود التي وصلت إليه قضية الشكعة ، وبداية مسيرة تراجع الحكم العسكري ، حاولت السلطات الاسرائيلية تحقيق بعض المكاسب ، تحفظ لها قليلاً من ماء الوجه: ففرضت بعض المساومات ، للتوصل الى حل وسط للموضوع ، كاستقالة الشكعة من رئاسة البلدية ، والالتزام بوقف نشاطاته السياسية لفترة سنتين ، والادانة العلنية لعملية الطريق الساحلي . وعرض اقتراح آخر يدعو جميع رؤساء البلديات للاستقالة لفترة محددة ، ثم عودة الجميع بمن فيهم الشكعة نفسه .

وكان الاقتراح اللااخلاقي - حسب وصف الشكعة له - هو الداعي الى مقايضة الأراضي العربية التي اقيمت عليها مستوطنة الون موريه ، مقابل الافراج عن الشكعة ، وتبنى هذا الاقتراح المحامي الياس خوري ، حيث عرضه أمام رؤساء البلديات في اجتماعهم الذي عقد في بيت حانينا يوم ١٩٧٩/١١/٢٥ . وقال خوري انه مستعد « لعدم تقديم الاستئناف بشأن الـ ٣٠٠ دونم التي اقيمت عليها مستوطنة الون موريه، حتى نهاية فترة الاسابيع الستة التي طلبتها الحكومة » (عل هشممار ، ١٩٧٩/١١/٢٦) . وقد رفض رؤساء البلديات هذا الاقتراح بشدة .

ومن جهته ، فقد اتصل بسام الشكعة بمحاميته فيليبسيالانغر ، وابلغها رفض الشروط المقترحة ، موضحاً ان كل ما يستطيع أن يقوم به هو « توضيح آرائه ، عن طريق وسائل الاعلام ، بشأن المواضيع الوطنية ، وخاصة معارضته لأعمال الارهاب ، والدعوة لحل سياسي في المنطقة » (يوسف تسورثيل ، معاريف ، ١٩٧٩/١١/٢٧) . وفي الوقت نفسه أصدر رؤساء البلديات المستقبليين

سياسي . وفي احاديث اللواء مات مع الشكعة ، سارت الأمور بصورة معكوسة ، وكان اللواء مات يطرح الاسئلة على الشكعة بشأن مواقفه « (داني روبنشتاين ، دافار ، ١٩٧٩/١١/١٣) .

وقد جرت العادة أن تعقد لقاءات بين رؤساء البلديات ، والحكام العسكريين في المناطق ، حيث يعرض رئيس البلدية مطالب السكان الحياتية اليومية « ويقوم الحاكم العسكري بهز رأسه واعداد درس الأمر . وبشكل عام فان هذه اللعبة مستمرة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ « (يهودا ليطاني ، هآرتس ، ١٩٧٩/١١/١١) .

وتضيف الأوساط الاسرائيلية ، ان رؤساء بلديات ، أقل تطرفاً من بسام الشكعة ، كانوا يعربون عن تأييدهم لأعمال المقاومة ضد الاحتلال . ولكن ما هو الأمر الجديد الذي طرأ وغير قواعد هذه اللعبة ؟

لقد سربت أخبار اللقاء ، وماذا جرى فيه من حديث « وانساق عيزر وايزمن وزير الدفاع في اتخاذ خطوات قاسية ضد الشكعة ... ويحتمل أن تكون ورطة وايزمن في الموضوع من خلال نوايا أخرى ، اذا لم يكن الأمر مخططاً مسبقاً كمؤامرة ضد وزير الدفاع » (داني روبنشتاين ، دافار ، ١٩٧٩/١١/١٣) .

وبالفعل ، فقد وضع قرار طرد بسام الشكعة وايزمن وجهاً لوجه ، أمام الانتقادات الموجهة لهذا القرار . واعترف وزير الدفاع « أن القرار الذي اتخذ كان زلة منه ، ولكنه رغم ذلك مقتنع بوجود تحديد موقف من الموضوع » (ر . أ . أ ، العدد ١٩٢٣ ، ١٩٧٩/١١/٢٤،٢٣ ، ص ٩) . واستطرد وزير الدفاع قائلاً ، أمام بعض المقربين ، « لقد بقيت وحيداً في المعركة من اجل اقامة علاقات مع مصر ، وكوزير للدفاع علي تأمين الهدوء في المناطق المحتلة . وقد دخل بسام الشكعة الى الملعب الذي لعب فيه دون ارادتي ... وعندما خرج الذئب من قفصه ، لم يكن هناك مناص من القبض عليه ، وهذا ما فعلته ... وأن الحوار مع عرب المناطق المحتلة سيستمر ، وليس أمام الطرفين أي خيار آخر » (المصدر نفسه) .

وعندما أدركت أوساط جهاز الأمن الاسرائيلي مدى الورطة التي انساق اليها ، بدأت تبحث عن

البلدية ... » (يهودا ليطاني ، هآرتس ١١/١١/١٩٧٩) . وفي هذا الاطار ، اعترفت الاوساط الاسرائيلية بحقيقة تصرفات وزير الدفاع ضد الشكعة ، وبأنها تهدف الى ايجاد طرف فلسطيني مفاوض « الذي بحث عنه موشي دايان في لقاءات عديدة ، وحاول شمعون بيرس خلقه (حفاي أشد ، دافار ، ١٥/١١/١٩٧٩) .

وجذور هذه المشكلة تعود ، عملياً ، الى انتخابات المجلس البلدية التي جرت عام ١٩٧٦ ، حيث أملت السلطات الاسرائيلية بنجاح طرف فلسطيني يفاوضها ، أو على الأقل « يشكل حلقة وصل تربط بين اسرائيل وبين الدول العربية ، وتشكل عقبة أمام منظمة التحرير الفلسطينية ... » (المصدر نفسه) ، ولكن الاسرائيليين اقتنعوا أخيراً بأنه لا أمل في ايجاد مثل هذا الطرف الفلسطيني ، وأنه لا مفر من « العودة الى زعماء الدول العربية المعتدلين مثل الرئيس السادات ، والملك حسين ، والى قيادات معتدلة أخرى ، لاجراء مفاوضات معهم لحل المشكلة الفلسطينية ... والفلسطينيون بحاجة لاجاد زعامة تستطيع أن تلعب دوراً في اجراء مباحثات مع اسرائيل بشأن مستقبلهم القومي ، والمستقل على هذه الأرض . وحتى يأتي مثل هذا البطل ليملا هذا الدور ، سوف تستمر هذه اللعبة بين الطرفين [الفلسطينيين ووايزمن] » (المصدر نفسه) .

قرار التراجع ... وردود فعله داخل الأوساط الاسرائيلية : تناولت مختلف الأوساط الاسرائيلية قرار التراجع عن طرد الشكعة ، كل حسب اغراضه ، وأهوائه ، فقد وصفه رئيس الحكومة السابق اسحاق رابين بأنه « قرار حكيم ولكنه جاء متأخراً » ، وأضاف أن القرار « لم يكن يستند الى أسس موضوعية ، ولو كان كذلك لما تم التراجع عنه ، لذا لم يكن هناك أي داع لاتخاذ . كما لم تكن التعليقات التي أعطيت مقنعة لأحد » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣١ ، ٤ ، و ٥/١٢/١٩٧٩ ، ص ٥) .
وطالب رابين رؤساء البلديات الامتناع عن العمل السياسي ، والاهتمام بشؤون السكان المعيشية فقط .

وانتقدت كتلة المعارخ أسلوب معالجة القضية برمتها ، وقال عضو الكنيست يوسي ساريد « ان اللجنة العسكرية [بتوصيتها الغاء قرار الطرد] قدمت سلماً للحكومة ، لكي تنزل عن الجدار العالي الذي

ببأنا ، يوم ٢٧/١١/١٩٧٩ ، أكدوا فيه التزامهم بقرارات مؤتمر نابلس ، ورام الله ، حتى عودة بسام الشكعة الى رئاسة المجلس البلدي . ورفض رؤساء البلديات بشكل قاطع كل ما أشيع حول المساومة التي تربط قضية الشكعة بأراضي قرية روجيب ، التي اقيمت عليها مستوطنة الون موريه ، وأكد البيان ، ان محاولات التشكيك والايقاع والس بين رؤساء البلديات المستقلين لن تزيدهم الا اصراراً والتزاماً بوحدهم الوطنية ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (وفا ، ٢٨/١١/١٩٧٩ ، ص ١٥) .

عند هذا الحد ، أيقنت السلطات الاسرائيلية ، ان القضية خاسرة تماماً بالنسبة لها ، ولا مجال للمساومة ، « لأن الشكعة عنيد جداً ، ولا يمكن أن يقبل بأي شرط يفرض عليه . وإذا كان هذا موقفه ، فانه يفضل الطرد على التنازل عن رئاسة بلدية نابلس » (يوسف تسورثييل ، معاريف ٢٨/١١/١٩٧٩) . واعترفت أجهزة الأمن الاسرائيلية أنها بذلت كل ما يمكن لحل قضية الشكعة ، لكنها فشلت في كل محاولاتها لتقليل الاضرار التي نتجت في المناطق « واتضح أن رؤساء البلديات ، كانوا ولا يزالون متضامنين في مواقفهم ، مغلبين ذلك على الاعتبارات الخاصة ، متحولين نحو منظمة التحرير الفلسطينية » (المصدر نفسه) .

قضية الشكعة ... والبحث عن البديل الفلسطيني : بينما كانت قضية الشكعة بين أخذ ورد ، سواء أمام محكمة العدل العليا ، أو اللجنة الوزارية لشؤون الامن ، أو اللجنة الاستثنائية العسكرية ، تكشفت شيئاً فشيئاً الدلائل الحقيقية ، التي تقف وراء محاولات سلطات الاحتلال طرد الشكعة . فسلطات الحكم العسكري لها اسبقيات مماثلة في مثل الظروف السائدة الآن في المناطق المحتلة . وقبل ثلاث سنوات ونصف واثناء الاعداد للانتخابات البلدية ، نفذت السلطات عملية طرد الدكتور أحمد النتشه ، الذي كان مرشحاً لرئاسة بلدية الخليل ، فقد خشي الحكم العسكري في أثنائها أن يترشح « أحد أعضاء الحزب الشيوعي الذي يؤيد بوضوح منظمة التحرير الفلسطينية ... واتهم النتشه في ذلك الوقت بنشاطات الجبهة الوطنية الفلسطينية ، وبنشطات سرية أخرى . وبعد سنتين من طرده ، أعيد الى الخليل بتعليمات من وزير الدفاع ، أثر استجابته لطلب فهد القواسمة رئيس

أحدهم توصل الى نتيجة مفادها ان حكومة اسرائيل « نجحت فقط في بلورة جسم معاد موحد ، في الضفة الغربية وقطاع غزة » (داني تسدقوني ، دافار ، ١٩٧٩/١١/٢٢) .

فالاتجاهات التضامنية ، التي عقدت في نابلس ورام الله ، وبقية مدن الضفة الغربية وقطاع غزة « لم تشهد المنطقة مثيلا لها منذ عام ١٩٦٧ » . ووصف أمنون كوهين تلك الحالة بأنها « ظاهرة جديدة ل نعرف مثيلا لها ، منذ عام ١٩٦٧ ، وهي اتخاذ موقف موحد ومبلور ، يعارض موقف دولة اسرائيل ، من قبل ٢٤ شخصية . وهنا يكمن الجديد في هذا التطور . كما يشكل وقوف الشعب خلف هذه القيادة عاملا جديدا أيضا لم نوله الاهتمام الكافي سابقا ، ومن الضروري الانتباه له » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩١٩ ، ١٦ و ١٧/١١/١٩٧٩ ، ص ٦) .

وكرس رشاد الشوا رئيس بلدية غزة هذا الموقف الموحد ، عندما التقى البريغادير جنرال اسحاق سيغف . حاكم قطاع غزة ، الذي طلب منه التراجع عن الاستقالة . وقد أبدى الشوا « اصراره على الاستقالة ، وأكد أنه سيمتنع عن ممارسة مسؤولياته حاليا » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٢٠ ، ١٨ و ١٩/١١/١٩٧٩ ، ص ٥) . وفي تصريح له ، اعتبر الشوا أن أهم مكسب تحقق من قضية الشكعة هو « ربط الضفة بالقطاع ، اضافة الى خروج الشكعة وعودته للعمل » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٤ ، ٧ و ٨/١٢/١٩٧٩ ، ص ٣) . وقيم فهد القواسمه ، رئيس بلدية الخليل ، النتائج التي توصل إليها رؤساء البلديات ، بأنها تمثلت « بالوحدة الوطنية في الضفة والقطاع ، وبذلك التلاحم بين الشعب والبلديات . كما خلقت القضية نوعا من الثقة العملية والحقيقية ، وشعورا حادا بأن الحق أمر ضروري للوصول إلى سلام عادل في هذه المنطقة » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٢ ، ٥ و ٦/١٢/١٩٧٩ ، ص ٨) .

ومن جهة أخرى ، شارك للمرة الأولى عرب المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨ في حملات التضامن مع قضية بسام الشكعة ، وتأييدا لرؤساء البلديات ، وأشارت مصادر أمنية اسرائيلية « انه خلال السنتين الماضيتين بدأت ظواهر تضامن عرب اسرائيل ، مع كل ما يحدث في الضفة الغربية ، وقطاع غزة » (يوسف تسورثييل ، معاريف ،

تسلقته » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٢ ، ٥ و ٦/١٢/١٩٧٩ ، ص ٤) .

أما المواقف داخل الليكود فقد كانت متناقضة . فبينما أعلن عضو الكنيست يوسف روم ، أن الأمر خطير ، وطالب لجنة الخارجية والأمن اجراء نقاش عاجل حول الموضوع ، عارض أمنون لين عضو الكنيست ، هذا الرأي وقال « يجب علينا الاعتراف بالخطأ الذي ارتكبناه » . وأشار لين الى ثلاثة أخطاء في قضية الشكعة ، هي عدم تنفيذ أمر الطرد في اليوم الأول الذي صدر فيه ، والعجز عن اعتبار أقوال الشكعة تحريضا ، لأنها قيلت داخل غرفة مغلقة أمام ضباط في الجيش ، والأمر الثالث هو « أننا اذا كنا نريد الحكم الذاتي جديا ، فكيف سيرد الجيش عندما لا يكون موجودا في مدن المناطق ، اذا صرح رؤساء بلديات متطرفون بمثل الأقوال التي ذكرت » (المصدر نفسه) .

واعتبرت غيئولا كوهين الغاء القرار « نجاحا لجميع عملاء منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة » (المصدر نفسه) .

أما البروفسور أمنون كوهين ، المحاضر في تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة العبرية بالقدس (الذي عمل سابقا مستشارا لدى قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية) ، فقد اعترف في معرض تحليله لمستقبل الوضع في المناطق المحتلة ، بالشرخ الموجود بين الاسرائيليين والزعماء السياسية لسكان المناطق المحتلة ، وهي حقيقة « لا يمكن اخفاؤها » . وأضاف كوهين ، أن الشكعة خرج قويا بعد القضية ، وهو قبل ذلك كان أيضا قويا ، لأنه اعتبر « الشخصية البارزة بين زعماء الضفة الغربية ، وقد كسب من هذه القضية المزيد من الثقة بالنفس . وتنبع هذه الثقة من حقيقة ان الكثيرين هبوا لمساعدته ، ليس انصاره فحسب ، بل من كانوا يتحفظون على تحركاته أيضا . ومن هذه الناحية ، فقد خرج الشكعة بطلا منتصرا » (المصدر نفسه) .

الوحدة الوطنية تجسد الانتصار : كان أهم الانجازات التي برزت ، عمليا ، في قضية الشكعة هو تجسيد الوحدة الوطنية في داخل الأرض المحتلة . وكان لهذه الوحدة أكبر الأثر في استمرار الصمود ، وسد الطريق على مناورات الاسرائيليين وعدم تمكينهم من اللعب على أي تناقض ثانوي موجود ، حتى ان

تلمس لدى أي شخص منهم . في حين أننا أبدينا استعدادنا لذلك « (المصدر نفسه ، ص ٥) .

وردأ على هذا الموقف ، أكد رؤساء البلديات مجدداً على حقهم في التعبير السياسي عن آرائهم ، وعلى طموحات الشعب الفلسطيني في كيانه المستقل . وأصدروا بياناً بعد اجتماعهم في القدس يوم ١٢/٧/١٩٧٩ ، اعربوا فيه عن موقفهم بضرورة انتهاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية ، والقدس في مقدمتها ، وطلبوا بحق الشعب الفلسطيني في انشاء دولته الفلسطينية بقيادة م . ت . ف . وجدد المجتمعون رفضهم القاطع لاتفاقات كامب ديفيد ، ومشروع الادارة الذاتية ، وشجبهم للمفاوضات الجارية من اجل تطبيقها . وطلبوا السلطات الاسرائيلية وقف عمليات الاستيطان الصهيوني على الاراضي العربية كما اكدوا على وحدة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وخارجها (وفاقا . ١٠) .

استئناف محاكمة رئيسي بلديتي رام الله والبيرة :

استكمالا لمخطط سلطات الاحتلال اياه في التضييق على رؤساء البلديات الوطنية في الضفة الغربية ، تمهيداً لاقصائهم عن مناصبهم ، استأنفت محكمة الصلح في القدس يوم ١٢/١١/١٩٧٩ محاكمة كريم خلف رئيس بلدية رام الله ، وابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة بتهمة الاخلال بالنظام العام ، والاعتداء بالضرب على أحد الحراس الصهاينة ، اثناء طرح قضية أصحاب الاراضي العرب على محكمة العدل العليا ، حيث اقيمت على اراضيهم مستوطنة بيت - ايل . وقد حددت المحكمة يومي ٢٠ من الشهر الماضي ، و ٢٨ من الشهر الحالي موعداً لاستئناف المحاكمة .

وحضر الى قاعة المحكمة جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ، اضافة الى عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين . كما حضرها بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس .

وفي هذا السياق ، كشف المحامي الياس خوري ، أن لديه أدلة « تثبت أن ما جرى كان يهدف الى ايقاع المتهمين بالشرك » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٢٧ ، ١١ و ١٢/١٢/١٩٧٩ ، ص ١٠) . وهذا

وأوضحت تلك المصادر أن جميع المحاولات التي بذلتها ، لوقف هذه التصرفات قد باءت بالفشل . وفي هذا السياق ، أرسل ٢٠ من رؤساء المجالس المحلية العربية من قرى المثلث والجليل برقية استنكار الى وزير الدفاع ، ادانوا فيها قرار السلطات طرد الشكعة من بيته وشعبه والاجحاف بحقه . و اضافت البرقية « أن الحكومة معنية باضطهاد أصوات الشخصيات المعارضة للحكم الذاتي في الضفة الغربية » (معاريف ، ١٩/١١/١٩٧٩) .

الحكم العسكري يكشف نوايا المستقبلية :

ادعى الحاكم العسكري للضفة الغربية بن - اليعيزر بأن دراسة انعكاسات قضية الشكعة على الوضع العام في المناطق ، وعلى « الأهداف الصهيونية فيها ، يستلزم بضعة اشهر من الانتظار » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٤ ، ٧ و ٨/١٢/١٩٧٩ ، ص ٤) . الا أنه سرعان ما كشف بوضوح ، عن عزم سلطات الاحتلال منع النشاط السياسي في الضفة الغربية ، وحصراً اعمال البلديات في الأمور الحياتية اليومية . ولكن اذا كان « الاجتماع السياسي أو النشاط السياسي الذي يرغب السكان به متوافقاً مع الاجراءات السياسية لمسيرة السلام ، ويندرج في اطار الحكم الذاتي ، فاننا سندرسه بروح ايجابية » (المصدر نفسه) .

و فعلا ، فقد ذكرت أوساط أجهزة الأمن الاسرائيلية ، أن الاجتماعات السياسية في المستقبل ، ستحتاج إلى ترخيص مسبق . وسيكون رد السلطات ايجابياً أو سلبياً « تبعاً لنوعية المواضيع التي ستبحث في الاجتماعات » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٥ ، ٩ و ١٠/١٢/١٩٧٩ ، ص ١٥) . و حدد بن - اليعيزر سلفاً نوع هذه المواضيع ، وهي تلك التي تتمشى مع « روح اتفاقيات كامب ديفيد ، أو تؤيد الانضمام الى المفاوضات السياسية وتشجيع الحكم الذاتي » (المصدر نفسه ، ص ٥) . ويعترف بن - اليعيزر بعدم استجابة أي من السكان العرب للتعاون مع سلطات الحكم العسكري ، فهذا الحكم يبحث منذ سنتين قضية « تسليم صلاحيات الشؤون المدنية الى السكان المحليين ... الا أنهم للاسف ظلوا لليوم يربطون مصلحة السكان بالسياسة . لذا استطاع القول ، أن الاستعداد لتحمل اعباء مثل هذه المهام لم

خمس مراكز من أصل الستة التي اقترحها وايزمن . وتقع جميعها في أماكن توجد فيها مستوطنات يهودية ، وبعيدة عن السكان العرب . واستبعدت مستوطنة أريئيل من المشروع ، لأن المنطقة خالية من المستوطنات اليهودية . وهذا « يتطابق مع سياسة وايزمن الأخيرة ، الهادفة الى التقرب من أحزاب الوسط ، وحزب العمل ، في إطار استعداده ليكون رئيساً للحكومة على رأس ائتلاف من الوسط واليسار والمفدال » (إسرائيل هرتيل ، يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٩/١١/٢١) .

أما عن مشاريع العام القادم ، فقد ناقشت اللجنة المشتركة للاستيطان برئاسة شارون ، يوم ١٩٧٩/١١/٢٠ ، مشاريع توسيع الاستيطان خلال السنة الحالية القادمة . وتقرر إقامة ٦٠٠٠ وحدة سكنية جديدة وراء الخط الأخضر ، منها ٣٥٠٠ في مستوطنات مدنيّة ، و ٢٥٠٠ في مستوطنات قروية ، بمبلغ إجمالي يصل الى ١٨ مليار ليرة . وأعتبر هذا القرار تنفيذاً لقرار الحكومة في الأسبوع الماضي بشأن « توسيع المستوطنات القائمة ، وإقامة مستوطنات جديدة في خمسة تجمعات استيطانية في الضفة الغربية » (هارتس ، ١٩٧٩/١١/٢١) .

الاستيطان في وادي الأردن : بالنسبة لوادي الأردن ، قدم البروفسور رengan فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية (ممثل حزب العمل) ، مشروعاً الى لجنة الاستيطان المشتركة للحكومة والمنظمة الصهيونية ، لإقامة ١٠ مستوطنات جديدة في تلك المنطقة . وأشار فايتس الى أن المستوطنات الـ ٢٢ القائمة الآن في وادي الأردن ، بالإضافة الى المستوطنات الجديدة ، تستطيع تقديم « منتوجات زراعية للتصدير » . وستقام ثلاثة من هذه المستوطنات في منطقة حمرا ، وثلاثة أخرى في وسط الوادي ، واثنين في شماله ، واثنين شمال البحر الميت . وتبلغ الأموال المطلوبة « لإقامة المستوطنات العشر ، بالإضافة الى مد خط مياه جديد ، ٧١٠ ملايين ليرة . وستضاف لكل مستوطنة عشر عائلات جديدة ، على الأقل ، لزيادة حجم القوى العاملة فيها » (يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٩/١١/٢٨) .

خطط طويلة الأجل : وقدم متتياهو دروبليس ، الرئيس الثاني لادائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية (ممثلاً لليكود) مشروعاً استيطانياً لمدة خمس

يعني ان سلطات الحكم العسكري ، تريد تجربة حظها مرة أخرى ، بعد فشلها في قضية بسام الشكعة . ويذكر أن السلطات الاسرائيلية أجرت محاكمات صورية مماثلة لعدد من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية ، منهم بشارة داود رئيس بلدية بيت جالا ، ويوسف مراد عضو مجلس بلدية أريحا ، وخالد العوض رئيس بلدية قباطية . وقد تم أثار ذلك اقصاؤهم عن مناصبهم ، استناداً الى القانون الأردني المعمول به في مثل هذه الحالات .

التخطيط لنشاط استيطاني واسع في الأراضي المحتلة

في إطار الضجة التي تثيرها جماعة غوش إيمونيم ، بشأن نقل مستوطنة الون موريه الى موقع آخر ، وممارستها الضغط على الحكومة بمشاركة الأطراف المتشددة الأخرى أمثال وزير الزراعة شارون ، سارعت أطراف عديدة رسمية ، وغير رسمية لطرح خطط وبرامج استيطانية يجري تنفيذها خلال العام الحالي والأعوام القادمة ، استرضاء لغوش إيمونيم ، وتنفيذا للسياسات الاسرائيلية في هذا المجال .

وفي هذا السياق ، قدم وايزمن وزير الدفاع مشروعاً استيطانياً ، يتضمن إقامة ستة مراكز استيطانية تشمل ست مدن . ويعني هذا تكثيف المستوطنات القائمة ، وتحويلها الى مراكز استيطانية ، وهي : كرني شومرون ، معاليه ادوميم غوش عتسيون ، أريئيل ، كريات أربع . ووعده وايزمن ، في إطار مشروعه ، بأن يقوم « الجيش الاسرائيلي بتقديم المساعدة في تحقيق المشروع ، كما سيقوم سلاح الهندسة بأعمال تسوية الأرض » (يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٩/١١/١٢) .

وفي الوقت نفسه ، تقدم شارون بخطة لبناء ١٦ مستوطنة جديدة ، بميزانية تصل الى ٢ ١/٢ مليار ليرة . ويتركز الفارق الاساسي بين الخطين في أن وايزمن لا يدعو لمصادرة اراض خاصة ، بينما تعتمد خطة شارون على « مصادرة الأراضي الخاصة ، وغير الحكومية . وطالب شارون باصدار قانون خاص يمنح في المستقبل الاعتراض ، من النوع الذي أدى الى قرار اخلاء الون موريه » (المصدر نفسه) .

وقد صادقت لجنة وزارية خاصة ، على اقامة

في نطاق الندوة السنوية التي ينظمها معهد شيلواح بجامعة تل - أبيب . طرح الون مشروعا جديداً لحل مشكلة الاراضي المحتلة يقوم على مبدأ الحل الجزئي المؤقت مع الاردن ، نظراً لعدم وجود حل ظاهر في الأفق . وهذه التسوية المؤقتة أفضل من الجمود « فالجمود يقودنا الى أزمة ، والازمة قد تعطل مسيرة تطبيق بنود معاهدة السلام وتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، وبدون حل المشكلة الفلسطينية ، من الناحيتين السياسية والانسانية ، لن يتحقق السلام الشامل في المنطقة » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩١٨ ، ١٥ ، ١٦ / ١١ / ١٩٧٩ ، ص ٧) .

ويعترف الون بقوة منظمة التحرير الفلسطينية ، ومدى فاعلية انجازاتها على الصعيد العربي والدولي ، ففي صيف عام ١٩٧٤ كاد كيسنجر أن يتوصل لاتفاق جزئي مع الاردن ، إلا أن قرارات الامم المتحدة التي « منحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب ، وكذلك قرارات القمة العربية في الرباط ، حالت دون تطبيق هذه المبادرة ، التي كان من شأنها أن تكون خطوة ذات أهمية أولى لحل المشكلة الفلسطينية ، وللتقدم نحو السلام مع الاردن » (المصدر نفسه) .

أما المبادئ الاساسية لمشروع الون الجديد ، فتتلخص في (أ) إن الحكم الذاتي لا ينطبق على السكان فقط ، وانما على الأرض أيضا ، أي أن يطبق على المناطق المكتظة بالسكان العرب ، بحيث تتمركز قوات الامن الاسرائيلية ، في المناطق التي ستبقى تحت سلطة الحكم العسكري . (ب) لن تضم القدس الى منطقة الحكم الذاتي . ويجب على مصر أن توقف مطالبها بالسماح للسكان العرب في القدس الشرقية بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي . (ج) تجري الانتخابات للحكم الذاتي بصورة سرية ، (د) ينبغي تجميد مسألة السيطرة على المياه الجوفية في مناطق الحكم الذاتي ، الى حين التفاوض حول الحل الدائم . (هـ) تنطبق القاعدة نفسها على اراضي الدولة والاراضي المتنازع عليها ، الواقعة ضمن نطاق الحكم الذاتي ، أي تجميد وضع الأراضي ، على أن يتقرر مصيرها عند التفاوض على الوضع الدائم للمناطق . (و) على الحكومة الاسرائيلية أن تقرر من جانبها ، تعليق اقامة المستوطنات الجديدة في المناطق المكتظة بالسكان

سنوات ، بهدف الى بناء ١٥٠ - ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية . وحسب تقدير دروبليس ، ستقيم في الضفة الغربية خلال السنوات الخمس القادمة ٣٠ - ٤٠ ألف عائلة يهودية . واقترح دروبليس بيع غالبية المنازل التي ستبنى بشروط مقبولة . وستكون المنازل في الضفة الغربية رخيصة « بالمقارنة مع ريشون لتسيون أو الخضيرية . وستباع قطعة الأرض بـ ٣٠ - ٤٠ ٪ من [تمنيتها الحقيقي] » (مردخاي بسوك ، عل همشمار ، ١٩٧٩ / ١١ / ٣٠) . وستقام حسب المشروع ، خمس مستوطنات في مرتفعات الجولان ، و ٥ - ٧ مستوطنات في قطاع غزة ، غالبيتها في منطقة كطيف . كما يخطط لمدينة المستوطنة العسكرية مورغ . وطالب دروبليس أيضا بنقل بعض المصانع الكثيرة الموجودة في وسط اسرائيل الى الضفة الغربية والجليل .

اراضي قرية دير الحطب ، ضحية لنزوات غوش ايمونيم الاستيطانية وفي تطور آخر قضية مستوطنة الون موريه التي تقرر نقلها الى موقع آخر هو جبل الكبير ، ارسلت الجرافات الى قرية دير الحطب بشق طريق داخل القرية يصلها بموقع مستوطنة الون موريه - ب . وتصدى المواطنون الفلسطينيون لهذه المحاولة « وسدوا الطريق على اربعة مقاطع بواسطة الحجارة والنوايلب المشتعلة » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٥ ، ٩ و ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩ ، ص ١٣) . واصدر مواطنو دير الحطب بياناً ناشدوا فيه الرأي العام العالمي مساندة لهم في تصديهم للهجمة الهستيرية الصهيونية لضم الاراضي ، المناقضة لابطس الحقوق والمواثيق الدولية التي تنص على عدم استعمال او مصادرة حق الغير . واكد البيان على نية السكان في التصدي بحزم لسياسة الاحتلال في ضم وتهويد الاراضي الفلسطينية المحتلة بكافة السبل المتاحة (وفا ، ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩ ، ص ١٧) .

وتوجه رؤساء بلديات الضفة الغربية الى قرية دير الحطب للتضامن مع سكانها ، ولعقد اجتماع لهم هناك ، احتجاجا على اقامة المستوطنة الجديدة . وتنفيذا لسياسة الحكم العسكري الجديدة القاضية بمنع الاجتماعات السياسية لرؤساء البلديات (كما اشرنا اعلاه) ، منع الحاكم العسكري للضفة عقد هذا الاجتماع « واقامت الحواجز بجانب القرية ، في محاولة لمنع رؤساء البلديات من الوصول اليها » (ر . أ . أ . ، العدد ١٩٣٧ ، ١١ و ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ ، ص ١٠) .

مشروع جديد لآلون ، للحكم الذاتي في المناطق المحتلة

والجدير بالذكر أن الون كان قد طرح بعد حرب الايام الستة في تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، مشروعاً لتسوية سياسية شاملة مع الدول العربية ، يستند على مبدأ التسوية الاقليمية ، ويعتمد على فرضيتين اساسيتين : (١) حدود توفر الحد الأقصى من الأمن الاسرائيلي . (٢) حد أدنى من السكان غير اليهود داخل تلك الحدود . وبذلك تتمتع اسرائيل بشبكة دفاعية صلبة ، تقوم على اعادة تمركز الجيش الاسرائيلي في المناطق التي تعتبرها الاوساط الاسرائيلية أهمية قصوى لأمن اسرائيل .

محمد عبد الرحمن

العرب ، والتي سيطبق عليها الحكم الذاتي . (ز) يجب الغاء التعبير الفلسفي - القضائي ، بما يتعلق بمصدر صلاحيات الحكم الذاتي ، لأنه لا يوجد مجال الآن للتوصل لحل مثل هذه المشكلة (ر . ا . ١ . ، العدد ١٩١٩ ، ١٦ و ١٧ / ١١ / ١٩٧٩ ، ص ١٠ و ١١) .

ونفى الون أن يكون قد تراجع عن مشروعه القديم الداعي لحل شامل مع الاردن ، ما دامت التسوية الجزئية لا تلغي خيار أو امكانية التسوية الدائمة . إن التسوية الجزئية تنطوي على تطبيق دقيق للمفهوم ، تلبية لحاجات أمن اسرائيل ، دون الحاجة الى ضم مناطق مكتظة بالسكان العرب « (المصدر نفسه) .

اسرائيليات

حكومة اسرائيل تتخبط في أزماتها

حتى موعد الانتخابات العامة (بعد حوالي سنة ونصف السنة) .

الون موريه ووضع الاستيطان

نشأت قضية الون موريه ، وطرحتها نفسها بحدة ، في اعقاب قرار محكمة العدل العليا ، القاضي باخلاء المستوطنة خلال شهر من صدور الحكم ، الذي كان قد صدر اثر شكوى تقدم بها المحامي الياس خوري نيابة عن اصحاب الاراضي . وكانت المحكمة . خلال نظرها في القضية ، قد استدعت عددا من الشخصيات العسكرية ، للاطلاع على وجهة نظرهم ، فيما اذا كانت هذه المستوطنة ذات قيمة امنية وعسكرية ام لا . وفي اعقاب شهادات العسكريين، مثل الجنرال حايم بار - ليف، ووزير الدفاع ، ورئيس الاركان ، رجحت المحكمة بان هذه المستوطنة لم تنشأ لاعتبارات امنية واستراتيجية، وعليه صدر القرار باخلائها . الا ان هذا القرار اثار ، في اعقاب صدوره ، العديد من التناقضات داخل الحكومة وخارجها ، الامر الذي استدعى بحثه

تمر الحكومة الاسرائيلية ، في هذه الفترة ، في اعنف الازمات السياسية والاقتصادية التي واجهتها منذ ان تولى ليكود الحكم ، في اعقاب ما وصف بالانقلاب السياسي في اسرائيل .

فانوضع الاقتصادي الحرج والفوضى في علاقات العمل ، وموجة الاضرابات ، بالاضافة الى التضخم المالي ، اصبحت مشكلات وازمات مزمنة . كما ان القرارات التي اتخذتها الحكومة ، والهادفة الى ترقيع ، او اصلاح ، ما افسده الائتلاف ، وبصورة خاصة في القضايا السياسية ، والاستيطانية على غرار الون موريه ، وتعديل قانون الاجهاض ، ومحادثات الحكم الذاتي ، احدثت خلافات شديدة في الحكومة ، بدلا من المساهمة في اصلاح الاوضاع . والى جانب هذا ، هناك الخلافات بين الوزراء انفسهم ، وبداية ظهور احزاب جديدة ، أخذة بالتبلور على حساب احزاب الائتلاف الحاكم. ويدفع هذا الوضع رئيس الحكومة الحالي بالا يطمح الى اكثر من ان تنهي الحكومة الحالية فترتها القانونية ،

الحكومة ، الذي ينص على الاخلاء ... وقد سبق ان اوضحنا ان قضية الون موريه ليست قضية خاصة ، بالمستوطنة نفسها ، بل انها ترمز الى مكانتنا في [الضفة الغربية] . ونرى ان الحل الاساسي للقضية - واعتقد ان رئيس الحكومة يشاركنا الرأي - يكمن في احداث تغيير جذري في وضعنا في [الضفة الغربية] (ر.ا.ا ، العدد ١٩٢٠ ، ١٨/١١/١٩٧٩ ، ص ٩) .

ردود الفعل على قرار الحكومة

اثار موقف الحكومة من الون موريه ردود فعل مختلفة من قبل معظم الاوساط السياسية الاسرائيلية ، فقد جاء ، مثلا ، في بيان طاقم ردود الفعل في حزب العمل : « ان كل فلسفة من شأنها التهرب من التنفيذ الكامل لقرار محكمة العدل العليا بشأن الون موريه هو مساس خطير بالقانون ، وتقليص لصلاحيات هذه المحكمة ، وتجاوز لقوانين وانظمة النظام ، وخضوع لاعمال الشغب والعنف من قبل المارقين على القانون » (دافار ، ١٩/١١/١٩٧٩) .

اما حزب ميم ، فقد علق على قرار الحكومة بشأن الون موريه ، في بيان صدر عن سكرتاريته ، جاء فيه : « ان عدم تنفيذ قرار المحكمة في موعده المحدد يشكل مساسا بقضية القضاء ، وتجاوزا للقوانين والنظم . وهذا قرار تهرب جاء نتيجة خضوع الحكومة امام المارقين على القانون والنظام ، على غرار اعضاء غوش ايمونيم الذين يحملون اسم الاستيطان عبثا . وقد شهد الوزير زفولون هامر على هذا الخضوع بنفسه » (المصدر نفسه) .

كذلك علقت النائبة مايكه غروسمان ، من حزب ميم على القرار بقولها : انه لمن المؤسف والمثير حقا ان يشهد الوزير زفولون هامر على رضوخ الحكومة ، بقوله انها سارت على طول الطريق نحو غوش ايمونيم . واضافت غروسمان ان الحكومة تنازلت عن تطبيق القانون بهدف تهدئة الخواطر المقدسة والزائفة لدى جماعة غوش ايمونيم. كما «وان احدا لا يعلم ما اذا كانت هذه هي آخر عملية خضوع من جانب الحكومة ، خصوصا ان غوش ايمونيم لم تقبل بعد قرار الحكومة .. وبين ضغط مجلس حكماء التوراة وضغط غوش ايمونيم [يضيع] القانون في اسرائيل » (المصدر نفسه) .

في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، ثم في جلسة الحكومة في ١٨/١١/١٩٧٩ » حيث قررت اخلاء مستوطنة الون موريه على مرحلتين ، الاولى في الموعد الذي اقرته المحكمة والخاص باخلاء ١٢٥ دونما التي قدمت بصدها الشكوى ، اما المرحلة الثانية ، فتتعلق بباقي اراضي المستوطنة ، وتتم خلال ٤ - ٦ اسابيع من المرحلة الاولى. (هارتس ١٩/١١/١٩٧٩) .

لكن قرار الحكومة هذا لم يلق اي تجاوب من قبل جماعة غوش ايمونيم ، او المؤيدين لها داخل الحكومة ، وخارجها . وبإيعاز من وزير الزراعة اريئيل شارون ، غوش ايمونيم الاعلان عن قبولها للقرار ، على الرغم من ان رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، ووزير التربية والتعليم زفولون هامر ، قد ابديا تقيهما بان غوش ايمونيم ستوافق على قرار الحكومة . وهكذا بدأت معارضة القرار تتبلور تدريجيا ،

طارحة ظاهرة فريدة ، وهي ان المعارضة البرلمانية تؤيد القرار ، في حين ان الشركاء في الائتلاف ، وبعض الوزراء في الحكومة يعارضونه .

ففي جلسة الحكومة ، على سبيل المثال ، حذر بعض الوزراء من ردة فعل جماعة غوش ايمونيم . فقد علق رئيس لجنة الخارجية والامن موشي ارنس على الوضع بقوله : « ان قرار محكمة العدل العليا لا يشمل جميع اراضي الون موريه . وأمل ان نتمكن من ايجاد حل لهذه المشكلة ، ولهذا فان قرار الحكومة يناقض قرار المحكمة (ر.ا.ا) ، العدد ١٩٢١ ، ١٨ ، ١٩/١١/١٩٧٩ ، ص ١٢ - ١٣) . اما وزير الزراعة اريئيل شارون ، فقد غلف معارضته لقرار الحكومة ، بعرضه رسالة تسلمها من زعماء غوش ايمونيم نصها « اذا اتخذت الحكومة قرارا بالتأجيل فلن نعلن عن موقفنا مع القرار او ضده » (دافار ، ١٩/١١/١٩٧٩) . وعلى هذه الملاحظة التي ابداهها شارون ، علق نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري بقوله : « اذا كان الامر كذلك ، فمن الواضح انهم لن يخلوا الون موريه » (المصدر نفسه) .

وسبق هذا الموقف المعارض لاختلاء المستوطنة تحرك سكانها انفسهم ، فقد قال بني كيتسوفر ، رئيس سكرتارية الون موريه : « لا استطيع الجزم ، بعد ، بما اذا كانت تلك هي الدلالات الفعلية لقرار

بموجبه ، لتنفيذ قرار المحكمة . ومن اجل الحؤول دون وقوع هذا الصدام ، تدفع الحكومة خوفاً ، لا بسبب سياسة مدروسة ومترتبة ، للمصادقة بصورة سريعة ومتهورة على مشروع استيطان كبير ، لا لان الوزراء يريدون ذلك ، بل ارضاء لغوش ايمونيم ، ومستوطني الون موريه . ليس لهذه الحكومة زعيم ، وليست لها سياسة . انها تجري وتسحب من جانب لآخر من قبل المؤمنين بالشياطين والارواح . ان اعضاء الحكومة عبارة عن مجموعة من الكفيين مشدودة الى كراسي الحكم ، تقودهم بعض المجموعات الى الهاوية .

قرارات استيطانية جديدة

ازاء هذه المعارضة والانتقادات الشديدة المتباينة من الاطراف المختلفة ، اتهمت الحكومة الاسرائيلية نحو اتخاذ اجراءات لتهدئة الفئات المتصلبة . لذلك قام وزير الدفاع بالتنسيق مع الاطراف المختلفة ، بتقديم اقتراح الى الحكومة ينص على « تنفيذ القرارات [الاستيطانية] السابقة للحكومة ، باقامة ١٩ مستوطنة ، ومدننة ١٢ مستوطنة عسكرية تابعة للناحل ، وتركيز معظم الجهد في خمس مناطق ، هي الريحان وكرنى شمرون ، ومعاليه ادوميم ، ومنطقة الخليل وغفعون . وعلى ان يتم بناء ١٠ - ١٥ الف وحدة سكنية كل سنة في هذه المناطق » (دافار ، ١٦/١١/١٩٧٩) . وفور تقديم هذا الاقتراح دعا وزير التربية والتعليم زفولون هامر ، اعضاء الحكومة ، للمصادقة عليه ، فأقروه باكثرية الاصوات ، وبمعارضة وزير العدل شموئيل تمير ونائب رئيس الحكومة سمح اريخ . وكان اريخ قد اعلن ، اثناء مناقشة الاقتراح . « ان غوش ايمونيم هي التي تقود الحكومة ، وان الوزير زفولون هامر يتحدث باسمها لا باسم الحكومة ، ونتيجة هذا فان هناك شعورا بأن الحكومة لا تحكم ، وهناك فوضى عامة في الدولة » (المصدر نفسه) .

جاء مشروع الاستيطان هذا الذي اقتره الحكومة بمثابة محاولة لرشوة جماعة غوش ايمونيم قبيل اتخاذ قرار باخلاء المستوطنة ، وذلك في محاولة من رئيس الحكومة لتخفيف الضغط والمعارضة لحكومته ، والانصراف لمعالجة مواضيع اخرى تهدد الائتلاف ، وبالتالي تهدد الحكومة بالسقوط امام اي مشروع قرار لحجب الثقة عن الحكومة ، اذا ما استقال بعض الوزراء المؤيدين للاستيطان منها ،

اما حركة « السلام الان » فقد علقت على قرار الحكومة القاضي باخلاء مستوطنة الون موريه على مرحلتين ، بقولها : « ان قرار الحكومة بتجزئة تنفيذ قرار محكمة العدل العليا ، مع الاعتراف بحقيقة ضرورة اخلاء المستوطنة ، معناه ان الحكومة اخذت صلاحية ليست لها لتأجيل تنفيذ قرار المحكمة؛ وبهذا تكون قد خرقت ، وبشكل وقاحة واصرار ، قرار المحكمة . ولقد خلق هذا القرار ، بالتالي ، وضعا ادى الى عدم احترام قوانين الدولة . كما ان قرار الحكومة اقامة مستوطنة بديلة هو خضوع لابتزاز لا مثيل له من قبل جماعة غوش ايمونيم [بتحريض من] اريئيل شارون وزفولون هامر » (المصدر نفسه) .

وصرح عضو الكنيست امنون روبنشتاين رئيس كتلة شاي في الكنيست ، معلقا على قرار الحكومة ، بقوله : « منذ فترة طويلة لم نشهد مسرحية مخزية الى هذا الحد . ففي هذه المسرحية ركعت حكومة اسرائيل ، واخذت تتوسل جماعة غوش ايمونيم بأن تقبل ركوعها . انه لمن المؤسف حقا ان نرى حكومة تضطر للرضوخ امام شروط مجموعة صغيرة ، خصوصا انها تهدد صراحة بعدم قبول قرار محكمة العدل العليا » (المصدر نفسه) .

من ناحية ثانية ، شنت عضو الكنيست غيئولا كوهين (حركة هتحياه) هجوما على سياسة الحكومة للاستيطانية ، قائلة : « ليست هناك حاجة لان نصل الى وضع قضائي لاخلاء مستوطنة الون موريه ؛ بل يجب الوصول الى وضع تصبح معه مستوطنات [الضفة الغربية] ذات صفة شرعية . انه لعل لا اخلاقي ان يتم الاستيطان بالغش والخداع » (دافار ، ١٩/١١/١٩٧٩) .

اما ردود الفعل غير الرسمية ، والتي تغذيها احزاب المعارضة ، فقد كانت اكثر شدة . فقد جاء ، مثلا ، في مقال لعاموس ايلون (هارتس ، ٢١/١١/١٩٧٩) قوله . « لقد انجرت الحكومة الى مغامرة الون موريه ، رغم رأي وزراء الدفاع والخارجية والعدل ، بضغط من قوى غير برلمانية ، تتبع العنف وسيلة ، اضافة الى كونها مسلحة وتهدد بحرب اهلية . وخلال هذه المغامرة تحولت الحكومة الى حكومة كفيفة ، ثم بدأت المساومة مع الشركاء في الائتلاف ، مراعاة لظروفهم وشروطهم السياسية والحزبية ، من اجل تنفيذ قرار محكمة العدل العليا . ثم تأتي الحكومة لتزعم انها تريد الحؤول دون وقوع صدام ، وهذا هو الاسم الجديد الذي تسعى الحكومة

والخلاص من وضع الاراضي في [الضفة الغربية] ، وتحديد ما هو تابع للدولة منها ، وما لم تسو ملكيته بعد « (ر.ا. ، العدد ١٩٣٥ ، ٨ و ٩/١٢/١٩٧٩ ، ص ٧ - ٩) .
وتدعيما لهذا الرأي، اعلن بني كتسوفرسكرتيرالون موريه : « ان المستوطنة لن تخلى قبل تعديل الوضع القانوني للمستوطنات في [الضفة الغربية] وان الحديث مع رئيس الحكومة تركز على ان علاقة وطيدة تربط قرار الاخلاء بالوضع القانوني للمستوطنات في [الضفة الغربية] » (المصدر نفسه) .

وعمليا ، تهدف ضغوط غوش أيونيم وسكان الون موريه ، اضافة الى ضغوط الوزيرين زفولون هامر ، وأريئيل شارون ، الى انتزاع قرار من الحكومة تعلن فيه ضمها للضفة الغربية ، وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها ، ومعنى هذا ازالة صفة الاحتلال عن الضفة ، مما يسهل - وفقا للقانون الدول كما فسرت المحكمة العليا الاسرائيلية - على المستوطنين والحكومة مصادرة الاراضي الخاصة دون اللجوء الى الحجج الامنية اي ازالة العراقل التي تعوق عمليات الاستيطان .
وقد رد وزير العدل شموئيل تمير على هذه المحاولات بقوله : « ان الحكومة على استعداد لدرس كل النواحي القانونية للاستيطان في [الضفة الغربية] غرزة ، ولكن بعد احترام حكم الاخلاء وتنفيذه . والحكومة هي التي تبحث وتقرر ، وليس مستوطنو الون موريه » (ر.ا. ، العدد ١٩٣٥ ، ٩ و ١٠/١٢/١٩٧٩ ، ص ٧ - ٩) .

على كل حال ، ورغم بدء العمل في اقامة مستوطنة جديدة لمستوطني الون موريه على الجبل الكبير ، (الذي يلقي معارضة شديدة من سكان القرية العربية دير الحطب) ، فان هذه المشكلة لم تصل الى حلها النهائي ، ولا تزال تشكل خطرا على الحكومة وتهدد بانقسامها على نفسها وربما سقوطها .

تعديل قانون الاجهاض

على هذا الاساس ، اخذت احزاب المعارضة مستغلة عجز الحكومة في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاستيطانية ، تشدد من حملاتها ضد الحكومة . وليست مشكلة الون موريه هي الوحيدة التي احدثت تصدعا في البنية الائتلافية للحكومة الحالية ، فأزمة تعديل قانون الاجهاض تهدد أيضا بشق الائتلاف ، وبالتالي سقوط الحكومة . وأساس

وانسحبت احزابهم من الائتلاف .

الا ان هذه الرشوة لم تعد بالنفع على الحكومة فقد عقدت سكرتارية الون موريه اجتماعا مع الحاخام تسفي يهودا كوك الزعيم الروحي لغوش أيونيم، اشترك فيه عضوا الكنيس الحاخام حاييم دروكمان وحنان بورات، احد زعماء غوش أيونيم لبحث قضية الون موريه، وفي هذا الاجتماع أعلن معارضو إخلاء المستوطنة « أنهم لا يستطيعون السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية برفع علم فلسطين على تلة الون موريه ، وأن غوش أيونيم هي الان الكابح والسد الوحيد امام ضغوط العرب ومنظمة التحرير والضغوط الاميركية . واذا ما ظهر اي تصدع في هذا السد ، فان الحكومة قد ترسخ للضغوط . وقد يقدم العرب شكاوى اخرى ضد جميع المستوطنات ، بما في ذلك مستوطنة كريات اربع » (يديعوت احرونوت ، ٢٢/١١/٧٩) .

لكن الحاخام كوك اوضح انه « يجب اعادة النظر من جديد في قضية المستوطنة ، للحوؤل دون سقوط الحكومة الحالية ، وقيام حكومة جديدة قد تتعامل ، بشكل اسوأ مع الاستيطان » . أما الحاخام موشي ليفنغر من زعماء غوش أيونيم ، فقد صرح ان « من غير المعقول ان يتم اخلاء مستوطنة يهودية عن ارضها بضغط من العرب . وخلال هذه الفترة المتبقية سنعمل من اجل اقناع الحكومة بالابقاء عليها » (المصدر نفسه) .

بعد كل هذا الجدل والنقاش والتصريحات المؤيدة للاستيطان أو المعارضة له ، بقي القرار بيد جماعة غوش أيونيم ومستوطني الون موريه ، لا في يد الحكومة ، التي اعلنت مصادرها ان الخيار الوحيد امام مستوطني الون موريه هو الاخلاء عن طيب خاطر ، والا تم اخلائهم بالقوة . لكن حتى هذا الاعلان لم يجد نفعاً ، اذ اعلن سكان المستوطنة وجماعة غوش أيونيم « رفضهم اخلاء المستوطنة ، قبل ان يتغير الوضع القانوني للاراضي [في المناطق المحتلة] » (ر.ا. ، العدد ١٩٣٦ ، ٩ و ١٠/١٢/١٩٧٩ ، ص ١٤) .

المشكلة تعود الى نقطة البداية

على اثر اعلان غوش أيونيم رفضها اخلاء المستوطنة ، طالب زفولون هامر الحكومة باعداد وثيقة تفصيلية بشأن وضع الاراضي في المناطق ، و اعلن هامر : « اعتقد ان على الحكومة

من دون التوصل الى اتفاق لتعديل القانون ، يضمن بالتالي بقاء حزب أغودات إسرائيل في الحكومة . « وقد اجتمعت كتلة اغودات إسرائيل ، يوم ١١/٢٧/١٩٧٩ ، برئيس الحكومة ، واخبرته ان لا مفر من طرح قانون الاجهاض في الاسبوع المقبل لمصادقة الكنيست عليه ، والا فان الحزب سيضطر للانسحاب » (دافار ، ١١/٢٨/١٩٧٩) .

ولكن من الواضح ايضا ان هذا الحزب الذي يعتبر نفسه « بيضة القبان » في الائتلاف ، وبدونه يمكن ان تدفع الحكومة الى السقوط ، يسعى لتحقيق مكاسب اخرى من هذه الازمة ، دون ان يدفع الحكومة الى السقوط . والسبب هو انه اذا انسحب أغودات إسرائيل من الائتلاف واسقط الحكومة الحالية ، فأنه لا يضمن بهذا تعديل القانون في عهد حكومة جديدة ، قد يرئسها ، مثلا ، عيزر وايزمن من الليكود ، أو شمعون بيريس من المعراخ . وبناء عليه ، فان الحزب يسعى عمليا الى بقاء الحكومة ، التي حقق خلال عهدها مكاسب حزبية ودعم مؤسساته ماليا ، ولكنه في الوقت ذاته ، يجد نفسه عاجزا عن التراجع عن مطلبه المتعلق بقانون الاجهاض . الا ان خوض تجربة جديدة في الكنيست للحصول على اغلبيّة لمصلحة التعديل ، تعتبر مسألة صعبة ، ويمكن ان تضع الحزب في موقع عدم التراجع . ووفقا لرأي بعض اعضاء الحزب « هناك احتمال كبير بأن يغير عدد من اعضاء الائتلاف « الرافضين » موقفهم ، في اثناء التصويت على القانون ، بحيث يحصل على اغلبيّة . ولكن اذا اتضح للحزب عشية الاقتراع انه لم يحصل على تلك الاغلبيّة ، فانه لن يقدم المشروع للكنيست » (دافار ، ١١/٢٧/١٩٧٩) .

ومن ناحية اخرى ، هدت مجموعة « رافضي » مشروع تعديل قانون الاجهاض ، من حزب الاحرار ، بانه « اذا تسبب حزب أغودات إسرائيل في سقوط الحكومة ، فأنها ستعمل بالتعاون مع المعراخ على تغيير القوانين التي تم تعديلها بتأثير من المتدينين » وقال عضو الكنيست برمان ان هناك اتصالات ومشاورات تجري بهذا الصدد (هارتس ، ١١/٢١/١٩٧٩) . وكان اعضاء هذه المجموعة قد رفضوا طلبا من أغودات إسرائيل يقضي بتغيير موقفهم ، او على الاقل الامتناع عن التصويت .

وازاء هذه الصعوبات ، قرر مجلس حكماء التوراة ، يوم ١٢/٥/١٩٧٩ ، اعطاء مهلة

هذه الازمة هو ان حزب اغودات إسرائيل ، وله اربعة مقاعد في الكنيست ، يشترط ، لبقائه في الائتلاف ، تعديل البند الخامس من قانون الاجهاض ، والا فان انسحابه من الحكومة سيغدو امرا لا مفر منه .

وتزداد هذه الازمة تعقيدا ، لكون الذين افشلوا تعديل هذا البند اثناء التصويت عليه في الكنيست مؤخرا ، هم تسعة من اعضاء الائتلاف (معظمهم من حزب الاحرار ، الشريك الثاني في ليكود) . « والبند الخامس من قانون الاجهاض يبيح عمليات الاجهاض لاسباب تتعلق بحياة الام اولا ، ولاسباب اجتماعية ثانيا » (دافار ، ١١/١٢/١٩٧٩) .

ويسعى حزب اغودات إسرائيل الى تعديل هذا البند ومنع عمليات الاجهاض تماما ، لانه يرى فيها « قتلا للاطفال » . فعلى سبيل المثال ، اعلن الحاخام فعور عضو مجلس حكماء التوراة انه « اذا لم يعدل البند الخامس من قانون الاجهاض فان ذلك يعني ان حزب اغودات إسرائيل لا يستطيع ان يكون شريكا في قتل الاطفال والاجنة ، وان بقاء أغودات إسرائيل في الائتلاف معناه المشاركة في القتل » (هارتس ، ١١/١٥/١٩٧٩) .

ولهذا يطلق حزب اغودات إسرائيل تهديدات مستمرة بالانسحاب من الائتلاف ، اذا لم يعدل هذا القانون في الكنيست على النحو الذي يريده . أما رئيس كتلة الحزب في الكنيست شلومو لورنس ، فقد أعلن أنه « اذا وعده رئيس الحكومة ، بأن هناك املا في اعادة عدد من « المتبردين » من ليكود ، لكي يصوتوا وفقا لمصلحة الائتلاف على قانون الاجهاض ، فانه بدوره سيتوجه الى مجلس حكماء التوراة للسماح للحزب بالبقاء في الائتلاف ، من اجل بذل محاولة اخرى لتمرير قانون الاجهاض » (دافار ، ١١/١٢/١٩٧٩) .

ولكن على الرغم من محاولات الاقتناع التي اجراها رئيس الحكومة لتلافي تنفيذ هذه التهديدات التي قد تترج بالحكومة في مواقع الاقلية ثم السقوط ، فقد « فشلت ادارة الائتلاف في ايجاد اغلبيّة برلمانية لتأييد الغاء البند الخامس من قانون الاجهاض ، وبهذا لم يستطع رئيس الحكومة تطية السند الذي وقعه لهذا الحزب في اثناء محاولاته تشكيل الحكومة » (المصدر نفسه) .

وهكذا ظلت المشكلة مراوحة مكانها لفترة طويلة

في التفاصيل العملية لاجراء الانتخابات (معاريف ، ١٩٧٩/١١/٢٩) .

وكانت مجموعتا العمل الفرعيتان قد صاغتا في اعقاب جلسة ١٩٧٩/١٢/٥ ، « تقريرين مشتركين متفقا عليهما من قبل الاطراف الثلاثة ، وتعلقة التقرير الاول بطريقة الانتخابات ، والثاني بالصلاحيات التي تمارسها الادارة العسكرية الاسرائيلية حاليا في [الضفة الغربية] وقطاع غزة ، لتقديمها الى اللجنة الوزارية » (ر.ا.١ ، العدد ١٩٣٢ ، ٤ و٥/١٢/١٩٧٩ ، ص ١٠) .

وعلى هذا التقرير ونتائج المباحثات في مجموعات العمل ، علق كوبرسكي قائلاً « ان المواد التي انجزتها اللجنة ، كانت كثيرة ، وان المحادثات تميزت بالتفاهم المتبادل ، بحيث فاقت نقاط الاتفاق نقاط الخلاف ، كما تم الاتفاق على معظم البنود المتعلقة باجراء الانتخابات » (المصدر نفسه) .

وفي مطلع الاسبوع التالي ، وصل الى اسرائيل سول ليفينفيتش ، الرئيس الجديد للوفد الاميركي في محادثات الحكم الذاتي ، لاجراء مفاوضات مع مناحيم بيغن ، قبل بدء جلسات اللجنة العامة لمحادثات الحكم الذاتي ، التي استمرت ثلاثة ايام .

وكان مناحيم بيغن قد دعا اللجنة الوزارية لشؤون الحكم الذاتي الى بذل اقصى جهد ممكن من اجل اكمال المحادثات قبل حلول الموعد المحدد لها . « كذلك تبنت اللجنة الوزارية توصيات مجموعات العمل المشتركة ، المتعلقة باجراء انتخابات المجلس الاداري ، وبمسؤولياته وصلاحياته » (ر.ا.١ ، العدد ١٩٣٥ ، ٨ و٩/١٢/١٩٧٩ ، ص ١٤) .

وبهدف اكمال المحادثات ، اجتمعت لجنة الحكم الذاتي ، يوم ١٩٧٩/١٢/٩ ، برئاسة الحكومة لتدارس ما توصلت اليه اللجان الفرعية واللجنة الوزارية . وقد علق الوزير نسيم على نتائج الاجتماع بقوله « لم تتخذ قرارات جديدة او توصيات . وقد اقتصر الاجتماع على دراسة وضع المفاوضات . اما بالنسبة لاجراءات انتخابات السلطة الادارية ، فقد تم احرار تقديم كبير ، واصبح الموضوع في مراحلها النهائية . ولكن المشكلة تكمن في موضوع الصلاحيات ، حيث يطالب المصريون بجعلها صلاحيات لاقامة دولة فلسطينية . وقد رفضنا ذلك منذ البداية ، ووافقنا على منح المجلس الاداري

اسبوعين آخرين للحكومة ، للعمل على الغاء البند الخامس ، رغم كل ما يتوقع من ان المجلس سيطلب الحزب بالانسحاب الفوري من الائتلاف . لذلك اعادت الحكومة عرض القانون على الكنيست ، واعتبار التصويت عليه بمثابة تصويت على الثقة بالحكومة ، وذلك في محاولة لحمل « المتمردين » من الائتلاف على تأييد القانون ، والاسقطت الحكومة .

تقدم طفيف في محادثات الحكم الذاتي

بدأت ، يوم ١٩٧٩/١١/١٣ ، جولة جديدة من المحادثات بشأن الحكم الذاتي ، بين الوفود الثلاثة الاسرائيلية والمصرية والاميركية في تل ابيب . وكان رئيس الوفد المصري ، الذي يضم ١٤ عضواً ، وهو لطيف عبد اللطيف ، قد صرح لدى وصوله الى اسرائيل « ان احداث الاسبوع الماضي في الضفة الغربية [يقصد قضية الشكعة] وقضية الون موريه ، تستدعي الاسراع في مفاوضات الحكم الذاتي والتوصل الى اتفاق ، والغاء الحكم العسكري الاسرائيلي » (ر.ا.١ ، العدد ١٩١٦ ، ١٢ و١٣/١١/١٩٧٩ ، ص ٦ - ٧) .

في تلك الجولة من المحادثات ، التي استمرت مدة اسبوع في تل ابيب ، ترأس الوفد الاميركي جيمس ليونارد ، اما الوفد الاسرائيلي ، فكان برئاسة مدير وزارة الداخلية حاييم كوبرسكي . وقد عالجت الوفود الثلاثة خلال المباحثات موضوعين اساسيين ، الاول استكمال محادثات وترتيبات انتخاب لجنة الحكم الذاتي الادارية ، والثاني مسألة صلاحيات اللجنة ووظائفها . والجدير بالذكر ان الوفود المجتمعة « لم تبحث المبادئ العامة ، لاهداف الحكم الذاتي ، وصلاحية سن القوانين ، وغيرها من المشاكل التي لم يحصل بشأنها اي تقدم ، على ان تحال هذه الى لجان العمل الوزارية لبحثها ، لان الاخيرة تملك قدرا اكبر من الصلاحيات » (المصدر نفسه) . اما المجالات التي بحثتها الوفود فكانت التربية والتعليم والصحة وغيرها .

وعلى هذه الجولة علق رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوضات ، الدكتور يوسف بورغ بقوله : « لقد حدث تقدم في مفاوضات الحكم الذاتي ، اما فيما يتعلق بموضوع الانتخابات للمجلس الاداري ، فاننا على وشك الانتهاء من الاطار العام ... ويعد اسبوعين سيقرر اعطاء توجيهات الى مجموعة العمل ، للدخول

الاسرائيلية . وقد تم فعلا تسليم هذه المنطقة ، التي تبلغ مساحتها نحو ٢٥٠٠ كيلومتر مربع ، الى مصر في حفل اقيم في ٢٦/١١/١٩٧٩ ، بحضور اللجان العسكرية المشتركة . «وتنازلت اسرائيل عن حقول علما النفطية ، وغادرت آخر ناقلة نفط اسرائيلية المنطقه حاملة ٥٠ الف طن من النفط » (معاريف ، ٢٥/١١/١٩٧٩) .

وباعادة حقول علما ، ينتهي فصل اسرائيلي يتعلق بانتاج النفط والتنقيب عنه في خليج السويس . وكانت اسرائيل قد اعادت عام ١٩٧٥ ، وبموجب اتفاقية سيناء ، ابار النفط البرية والبحرية في ابو رديس . « ومنذ يوم احتلال سيناء عام ١٩٦٧ حتى يوم التسليم ، كانت اسرائيل قد ضخّت حوالي ٢٢ مليون طن من النفط الخام » (دافار ، ٢٢/١١/١٩٧٩) . وتشمل حقول علما ، الواقعة في منطقة الانسحاب الرابعة ، ١٢ بئرا ، بدأ انتاج الاخيرة منها في اواخر آب ١٩٧٩ ، وقد انتجت حتى الان قرابة ٤٠ الف برميل يوميا . وهذا يشكل ٢٢٪ من احتياج اسرائيل الذي يبلغ حوالي ١٦٥ الف برميل يوميا « (المصدر نفسه) . على هذا الانسحاب ، علق وزير الطاقة موداعي بقوله « ان اسرائيل ستخسر في السنة القادمة ٢٦٠ مليون دولار » (يديعوت احرونوت ٢٨/١١/١٩٧٩) .

الانسحاب من منطقة رفيديم : من المقرر ان تعيد اسرائيل الى مصر ، في الخامس والعشرين من الشهر الحالي ، منطقة رفيديم في سيناء ، وذلك في نطاق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . « ويقوم الجيش الاسرائيلي حاليا ، باخلاء المنطقة ، والانسحاب الى مواقع جديدة على خط العريش - رأس محمد » (ا.ا.ر. ، العدد ١٩٢٥ ، ٨ و٩/١٢/٧٩ ، ص ١٠) . لقد اصبحت منطقة رفيديم بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، مركزا رئيسيا لجنود الجيش الاسرائيلي ، « حيث اقيم فيها العديد من المنشآت والمواقع ومخازن الاسلحة والوقود والذخيرة التي امتد وحدات الجيش المنتشرة في انحاء عديدة من سيناء بجميع الاحتياجات . وتبلغ تكاليف اخلاء هذه المنطقة حوالي ٢ مليار ليرة اسرائيلية » (المصدر نفسه) .

مكرم يونس

صلاحيات تجعله فيما بعد سلطة ادارية » (المصدر نفسه)

الانسحابات الاسرائيلية

خلال هذه الفترة ، ووفقا لاتفاقيات السلام ، نفذت اسرائيل عدة انسحابات من بعض المواقع في سيناء ، وذلك ضمن المرحلة الاولى القاضية بانسحاب الجيش الاسرائيلي الى خط العريش - رأس محمد . « وقد فجرت القوات الاسرائيلية [قبيل الانسحاب] التجهيزات والمباني العسكرية في خشيبة ، وابتقت في هذا الموقع وحدة عسكرية صغيرة ، الى ان يصار الى الانسحاب التام من المنطقة » (يديعوت احرونوت ، ١٤/١١/١٩٧٩) . وكان موقع ام خشيبية من اهم المواقع العسكرية في سيناء . « ففي حرب ١٩٧٢ ، كانت هناك غرفة العمليات الحربية لقيادة الجبهة الجنوبية ، في ميان تحت الارض . وازضافة الى ذلك كان هناك موقع تجسس الكتروني » (المصدر نفسه) .

ويقع موقع ام خشيبية شمالي ممر الجدي ، وجنوبي قاعدة الطاسة ، على جبل يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر ٧٢٢ مترا وكان بمثابة نقطة مراقبة ، ورصد الكتروني موجه الى قناة السويس ، حيث تصل المراقبة الى ما بعد القناة ايضا . كذلك كان في الموقع « رادار لاستعمال سلاح الطيران الاسرائيلي وشبكة اتصالات الكترونية ، تابعة لقيادة الجبهة الجنوبية » (المصدر نفسه) .

منطقة سانت كاترين : بعد تواجد اسرائيلي استمر ١٢ عاما ، اعيدت يوم ١٥/١١/١٩٧٩ منطقة سانت كاترين الى السيادة المصرية ، « ففي احتفال عسكري قصير على جبل موسى في سيناء ، جرت مراسم تسليم المنطقة . وخلال هذا الحفل ، قال رئيس اللجنة العسكرية المشتركة العميد دوف سيئون ان هذا الحفل هو اثبات لتنفيذ مرحلة اخرى في اتفاقات السلام ، وقد اعيدت هذه المنطقة لاكثر من حرب ، بل بفضل انجازات السلام » (دافار ، ١٦/١١/١٩٧٩) .

حقول علما : وصل يوم ٢٤/١١/١٩٧٩ ، ١٥ مدنيا وعسكريا من مصر الى جبل الطور ، بهدف الاعداد لحفل تسلم المنطقة الرابعة من القوات

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني
الجزء الثاني

١٩٧٩ - ١٩٤٨

تأليف

نبيل ايوب بدران

يطلب من قسم التوزيع ص . ب ١٦٩١

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية
والحوار العربي - الاوروبي

تأليف

احمد صدقي الدجاني

صدر حديثاً
عن مركز الأبحاث

الكيانية الفلسطينية
الوعي الذاتي والتطور المؤسسي
١٩٤٧ - ١٩٧٧

تأليف
عيسى الشعبي

يطلب من قسم التوزيع ص.ب ١٦٩١

يصدر قريباً
عن مركز الأبحاث

القضية الفلسطينية في ايدولوجية
البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

Palestine Affairs

No. 98, January 1980.

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 (\$ 24) ; other Arab
countries - L. L. 75 (\$ 30) ; Europe - L. L. 100 (\$ 40) ; elsewhere -
L. L. 125 (\$ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 (\$ 26) .

السعر: ٥ ل.ل. في لبنان

٦ ل.س. في سوريا

٦٥ فلساً في الكويت والعراق

١٠ دراهم في دولة الامارات العربية

٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية

٧٥ درهماً في ج.ع.ل.

٧,٥٠ درهماً في المغرب